مذكرات وشهادات

مذكرات فاروق الشرع

الجزء الثاني

2000-2015



المركز العربي

مذكرات فاروق الشرع

مذكرات فاروق الشرع

الجزء الثاني

2015-2000

مذكرات فاروق الشرع

الجزء الثاني

2015-2000

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الشرع، فاروق، 1938-
مذكرات فاروق الشرع: الجزء الثاني، 2000-2015.
272 صفحة؛ 24 سم. - (مذكرات وشهادات)
"الكتاب عبارة عن الجزء الثاني من مذكرات فاروق الشرع وقد نشر الجزء الأول تحت عنوان الرواية المفقودة" --المقدمة.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-614-445-669-9
1. الشرع، فاروق، 1938 - مذكرات. 2. السياسيون السوريون. 3. سوريا - تاريخ - القرن 20. 4. سوريا - العلاقات الخارجية - القرن 20. 5. سوريا - أحوال سياسية - القرن 20. 6. سوريا - تاريخ - بشار الأسد، 2000-2024. أ. العنوان. ب. السلسلة.
956.91042

العنوان بالإنكليزية

Memoir: Volume Two (2000–2015)

by Farouk Al-Sharaa

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2025

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والامتنان إلى عائلتي الغالية على ما بذلته من جهدٍ شاقٍ فرضتُه عليها لمساعدتي في إتمام هذا الكتاب.

كما أتوجه بشكر خاص للمؤرخ الواسع الاطلاع الأستاذ محمد جمال باروت، الذي نصحني الدكتور عزمي بشارة الاستعانة به في كتاباتي. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أشكر الدكتور عزمي بشارة على مقدمته لكتابي **الرواية المفقودة**، وفيها كثير من مديح لا أستحقه.

لا أنسى أن أتوجه بالشكر أيضًا إلى كل من ساهم، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إثراء هذا الكتاب الذي يسجل مذكراتي وملاحظاتي، مضيفًا إليها قيمة لا يمكن تجاهلها.

المحتويات

تقديم

نضع بين يدي القارئ الجزء الثاني من مذكرات فاروق الشرع، التي تغطي فترة من رئاسة بشار الأسد لسورية، والتي واصل فيها الشرع إشغال منصب وزير الخارجية، ثم نائب رئيس الجمهورية، إلى أن قرر الاعتكاف في منزله وعدم ممارسة عمله (عام 2013).

كان المركز قد نشر الجزء الأول من مذكراته تحت عنوان **الرواية المفقودة**، شاملًا الرواية السورية بتفاصيلها حول المفاوضات السورية–الإسرائيلية في عهد الرئيس حافظ الأسد، والتي ظلت غير معروفة إلى أن اقتنع الأستاذ فاروق بكتابتها ونشرها بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسدّ في ذلك فراغًا في الكتابة التاريخية والسياسية عن هذا الموضوع. فحتى نشر ذلك الجزء من المذكرات، كانت مصادر الروايات المنشورة هي المصادر الإسرائيلية والأميركية فقط.

يسرنا أن ننشر في هذا الكتاب تجربة الأستاذ فاروق الشرع في المؤسسة السورية الحاكمة وعلاقاتها الدولية في مرحلة حكم بشار الأسد، وروايته ورؤيته للأحداث التي عصفت بسورية مع اندلاع ثورة عام 2011، بوصفه مسؤولًا وإنسانًا، وصولًا إلى اعتزاله العمل السياسي، وإصدار بشار الأسد التعليمات للمسؤولين بعدم التواصل معه.

تتضمن المذكرات حقائق تُنشر أول مرة، وتحليلات وملاحظات ذكية، وأيضًا انطباعات إنسانية. وقد فرغ المؤلف من كتابتها في عام 2019، وأرسلها إلى المركز

موصيًا بنشرها بعد وفاته. والأسباب معروفة؛ فهو وعائلته يعيشان في دمشق. ولكن بعد سقوط النظام الحاكم في سورية في كانون الأول/ ديسمبر 2024، أصبح في الإمكان نشرها في حياته. ويسر المركز أن ينشرها ويطلع كاتبها عليها منشورةً، متمنيًا له العمر المديد.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مقدمة

مرت على سورية أحداث مريبة وأخرى مزلزلة ما بين بداية هذا الكتاب ونهايته؛ أي ما بين استلام بشار الأسد منصب الرئاسة عام 2000، الذي أطلق عليه "ربيع دمشق"، والفترة التي اكتوت فيها البلاد بالنار والدمار والضحايا إبان ما أُطلق عليه ثورات "الربيع العربي" منذ عام 2011. لم أحاول سرد تفاصيل الأحداث اليومية – وهي غزيرة – لمعرفتي بأن القارئ يهمه ما خفي منها، لا أن يقرأها كمسلسل وثائقي لن يجلب له إلا السأم.

كنت أدرك مبكرًا، بعد فترة قصيرة من بدء الأزمة السورية، أنها قد تدخل أتون صراع دولي متعدد الأشكال، ولم تعد مثل غيرها من أزمات المنطقة؛ إذ أصبحت مركّبة ومعقّدة أكثر من تضاريس الكرة الأرضية. قد يكون البعض متفائلًا لو أن أحداث الربيع العربي أخذت مسارًا دون حروب ودماء، لكن المسرح اليوناني لا يُظهر الدماء على خشبة المسرح، ومع ذلك فهي تتراءى للناظرين في سياق سرد الأحداث التاريخية.

كان الفلاسفة الإغريق، منذ 2500 عام تقريبًا، مولعين باكتشاف جوهر الحياة، وكان من بينهم أفلاطون. لقد تخيّل هذا الفيلسوف الشهير ذات يوم، وهو يتصفح مخطوطاته، أن الأرض لا يمكن أن تكون مسطحة كما كان يعتقد كل الناس حينها. ولو جنح به الخيال وتيقن بأن الأرض كروية لقامت الدنيا في أثينا ولم تقعد.

تغير العالم كثيرًا منذ أن أصبحت الأرض كروية يقينًا، وتغيرت معها مسارات أمم وشعوب، وانهارت إمبراطوريات، ودخل العالم بسرعة الضوء إلى القرن العشرين،

حيث شهدنا فيه تغير خريطة العالم عدة مرات وحربين عالميتين، وغزو الفضاء، والسير فوق سطح القمر. كما أدهشتنا ثورة تكنولوجيا المعلومات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من دون أن ندرك أنها سترشدنا إلى كل ما نحتاج إليه، فضلًا عن تطور الذكاء الاصطناعي والإنسان الآلي إلى درجة أصبحنا نخشى أن يتحول إلى بديل من الإنسان المعاصر.

أما نحن العرب في هذه البقعة من العالم، فرغم إننا برهنا على أننا أمة لا يستهان بها خلال عصور الظلام عند الأوروبيين، اعتبرنا أن استقرار بلداننا رخاء يجب الحرص على ترسيخه، فاستوردنا من الغرب في القرن العشرين ما نحتاج إليه، بما في ذلك آلات التنقيب عن النفط من دون أن نفكر، حتى وقت قريب، بمشتقاته العديدة التي تجني الشركات الأجنبية من ورائها أرباحًا خيالية؛ فصار ينظر معظم الغربيين إلينا بعين الحسد على نعمة الذهب الأسود، ظنًا منهم أننا لا نستحقها. كنا في غفوةٍ طوال أربعة قرون من الحكم العثماني، ولم نفكر في العلوم إلا نادرًا.

ظهرت في القرن العشرين عندنا أحزاب سياسية، ولكن بقيت القبيلة والطائفة تحكماننا ونخوض الانتخابات على أساسهما، سواء كنا يساريين أو ليبراليين. وعندما فكرنا في الاقتصاد جراء عائدات النفط المرتفعة عام 1973، ارتفعت في مدننا ناطحات السحاب بأشكال مختلفة، ولم نفكر في التنمية الشاملة. وظلت الدهشة تأخذنا: لماذا ظلت دول الغرب تتفحص وجوهنا في الموانئ والمطارات بآلات غرائبية، لتكتشف ما في حقائبنا وربما ما في عقولنا؟

شهدنا الكثير من النكبات والحروب في القرن العشرين وأخطرها قضية فلسطين. لكننا حوّلنا قضيتنا المركزية إلى قضية مكافحة الإرهاب. فأصبح الإرهاب عدونا حسبما يناسب حكامنا؛ فتعهدت جيوشنا بألا يهدأ لها بال إلا بهزيمة هذا العدو. ولم يعد يستوقفنا نضال جنوب أفريقيا ضد العنصرية، وكيف انتهى بتعايش سلمي بين البيض والسود، ولا دار في ذهننا كيف نجحت ماليزيا، البلد المسلم في أقصى الشرق، في تداول السلطة سلميًا بعيدًا عن الانقلابات، ولا حرية التعبير في الهند وتداول السلطة فيها بوصفها واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم، مع أن كل هذه البلدان تنتمي إلى الدول النامية، كما هي بلداننا.

لم نمنح أجيالنا الفرصة لكي تقول ماذا تريد من التغيير وفي أي اتجاه ستسير. اعتبرنا التغيير مؤامرة دولية، وأرضينا الأجنبي الذي ينتهك شرعية بلادنا، غير أننا لم نكن على استعداد لإرضاء شعبنا وقبول مطالبه المشروعة. حتى لو جاءنا مبعوثون من مختلف القارات والجنسيات، ينصحون بأن نوعز إلى جيوشنا بالتوقف عن استهداف مواطنينا، كنا في المقابل نطلب منهم أن توقف الدول المتآمرة أولًا مؤامراتها على دولنا - وهي من وجهة نظرنا نحو 80 دولة - وأن يكف حكامها عن التدخل في بلادنا.

مع مرور الزمن خلال الأزمة السورية، ازداد عدد جنود الحلفاء ومستشاريهم القادمين إلى بلادنا من خارج الحدود، وزاد عدد الطائرات الحربية الصديقة والعدوة في الأجواء السورية، وانتشر المرتزقة الذين يقاتلون شعبنا بأجور مرتفعة تعادل خمسة أضعاف ما يتقاضاه الجندي السوري. وفي المقابل، كثر عدد المعارضين المسلحين والمنظمات الممولة من الخارج، وتراجعت نسبة المعارضين السلميين.

صار الطريق مغلقًا بين الجانبين المتصارعين، إلا حين تحين الفرصة في اجتماعات أستانة وسوتشي لابتداع مناطق خفض التصعيد في سورية بدلًا من إيقاف إطلاق النار فيها؛ لأن لا أحد - كما يبدو - من الضامنين الثلاثة (روسيا وإيران وتركيا) يريد فعلًا الحل السياسي قبل تحقيق مصالحه في بلادنا التي لا يُفصَح عنها ولا نعرف حدودها. وهل التسوية السياسية متعذرة على الاتحاد الروسي والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية مجتمعة؟ ولماذا لا يترك الاتحاد الروسي استخدام حق النقض "الفيتو" للأعضاء الأربعة أو الثلاثة الآخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد التفاوض معهم بحنكته الدبلوماسية المعروفة عالميًا؟ أم إن هاجسه الرئيس اختبار أسلحته وتسويقها؟

قد تُستعاد سورية بعد تآكل حدودها. وقد يعود جزء من اللاجئين من بلاد الجوار وما حولها. أما الموتى، فالمحظوظ منهم من وجد أهله مكانًا لدفنه، والمحظوظ من ذوي الإعاقة من وُجدت أطراف صناعية له، أما الذين كُتبت لهم الحياة في سورية، فلن يتمكنوا من الحديث لأبنائهم عن انتصارات مزعومة، بل سيتحدثون عن دمار وركام وزوارق ترميهم على شواطئ البحار الغاضبة!

فاروق الشرع

الفصل الأول

ربيع دمشق عام 2000

الوريث الجديد

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي طلب مني الرئيس حافظ الأسد مساعدة الدكتور بشار، الذي يريد السفر إلى لندن لاستكمال التمرين في أحد مستشفياتها بعد أن تدرب في مستشفى تشرين العسكري. كان بشار في حاجة إلى تأشيرة دخول من السفارة البريطانية مع اثنين من رجال الأمن للحراسة الشخصية. استدعيت السفير البريطاني أندرو غرين وأبلغته المطلوب، فأجاب بأن الأمن البريطاني هو الذي سيتولى أمر الحراسة الشخصية، ولا داعي لأن يرافقه أي عنصر لهذا الغرض لأن القوانين البريطانية لا تسمح بوجود حرس مسلح من خارج المملكة المتحدة.

سافر بشار إلى لندن وتبعه سعيد أحمد، وهو شاب وديع، يعمل مترجمًا للرئيس من اللغة الروسية إلى اللغة العربية، ومساعدًا في بعض الأحيان لمحمد دعبول مدير مكتب الرئيس. ومحمد دعبول المشهور باسم "أبو سليم" اعتاد أن يصل الليل بالنهار، مدونًا بخط يده في دفاتره الخاصة - منذ بداية تسلّم حافظ الأسد عام 1970 رئاسة الحكومة ثمّ رئاسة الجمهورية - كل ما يتعلق بمواعيد الرئيس وأسماء زوّاره وسير حياتهم الذاتية.

لم يطل غياب بشار في لندن؛ إذ عاد إلى دمشق بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة أخيه باسل مطلع عام 1994 مباشرة. لم يكن بشار - بوجود شقيقه في سورية - مستعجلًا على ترك لندن، لأن حضور باسل كان طاغيًا داخل الأسرة، وحتى خارجها. لكن جاء تدخّل القدر بحادث السيارة عند مدخل مطار دمشق الدولي، ليلغي أي رغبة لدى بشار في الرجوع إلى لندن.

ومهما قيل عن أسباب قرار بشار بعدم الرجوع إلى لندن بعد وفاة أخيه، فإن هبوط السلطة عليه "داخل الأسرة"، كان بمنزلة هدية من السماء لا تُقدَّر بثمن. لقد أصبح عمليًا ربّ الأسرة بلا منازع جرّاء انشغال والده المتواصل بمسؤولياته العديدة التي يصعب تعدادها.

ورث بشار بعد عودته عن أخيه باسل، الإشراف على الجمعية المعلوماتية التي هي من بين هواياته المفضلة؛ فهو لم يكن مولعًا بركوب الخيل مثل باسل، ولا بارتداء البزة العسكرية كعمه رفعت، لكن اتضح مبكرًا أنه مثلهما مولع بالسلطة والثروة معًا. ما زلت أتذكر كيف غادر السرادق المعد لتلقّي العزاء بأخيه باسل، ليلتقي مجموعة من شباب القرداحة المرحبين بعودته من لندن، يرفعونه تارة على أكتافهم ويهزجون، غير مبالين بالمعزين الذين قدموا من بلدان عربية شتى، مثل مصر ولبنان والأردن.

كان والده يتمنى لو أُتيح له في شبابه الجمع بين الدخول إلى الجامعة والكلية العسكرية معًا، إلا أن ابنه استطاع أن يجمع المراتب العسكرية والشهادات الجامعية العليا، فضلًا عن كونه ابن الرئيس، وهذا هو بيت القصيد.

عندما فاجأ أحد الصحافيين الفرنسيين الرئيس حافظ بسؤاله قبيل زيارته إلى باريس منتصف تموز/ يوليو 1998، ما إذا كان يهيئ ابنه بشار لخلافته، أجاب "أنا لا أهيئه ليخلفني، ولكن هذه الأقوال التي تتردد حوله تأتي من نشاطه وما يحظى به من محبة زملائه". كانت هذه الكلمات - التي ربما قيلت للصحافة علنًا أول مرة - بمنزلة التزكية لبشار أمام كوادر الحزب والدولة، من حاكم له باع راسخة في السلطة، ومعجب أيضًا بدهاء معاوية بن أبي سفيان الذي حكم الدولة الأموية المترامية الأطراف من دمشق فترة طويلة.

كان الضابط الطيار حافظ الأسد في خمسينيات القرن الماضي يعرف أكثر من غيره المصاعب الجسام والمناورات القاتلة التي أوصلته إلى قمة السلطة. ويعرف أيضًا أن النظام الرئاسي، الذي رآه مناسبًا دستوريًا عام 1973 تحت مظلة حزب البعث العربي الاشتراكي، لا يتيح له أن يختار ابنه رئيسًا نيابة عن الشعب؛ لأن محبة الزملاء وحدها لا تكفي لتجعل من بشار رئيسًا للبلاد، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وزوال الأنظمة القريبة من نظامنا.

رأى الوالد ضرورة متابعة بشار دراسته في لندن، والبقاء فيها حتى ينهي اختصاصه، ولكنه حسم موضوع توريثه عندما تدهورت صحته كثيرًا في السنوات الأخيرة، ولم يعد يقرأ كل بريده حسبما قال لي بشار لاحقًا؛ فتراكمت حينها المغلفات السرية على طاولة مكتبه الخاص، ولم يكن أحد غير بشار يطلع عليها. بقي الرئيس يمانع منح بشار أي لقب رسمي في الحزب أو الدولة، رغم اقتراح بعض المسؤولين عليه أن يعطيه لقبًا كي يصبح لديه قدر من الشرعية عندما يوفده خارج البلاد.

لم يحاول حافظ الأسد استنساخ تجربة أخيه رفعت في الحزب والسلطة، ليس تحسبًا من ابنه بشار، وإنما تجنبًا لمتاعب هو في غنى عنها قد يتسبب بها الآخرون. غير أن بشار حصل على رتبة عقيد بعد دراسته سنتين في الأكاديمية العسكرية العليا؛ وهو ما علمتُه من والده حين ذكر لي أنه لم يكن يراه في تلك الأيام إلا نادرًا لأنه كان يدرس بجد للتخرج في الأكاديمية.

لكن بعد تمكّن العقيد بشار في أواخر التسعينيات من حيازة "الملف اللبناني" الذي كان بعهدة نائب الرئيس عبد الحليم خدام بمساعدة اللواء غازي كنعان، عمد حافظ الأسد إلى الاستغناء عن الذين كانوا غير متحمسين لمنح بشار دورًا بارزًا في البلاد، وكان من أبرزهم رئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس شعبة المخابرات العسكرية اللواء علي دوبا.

كان العقيد بشار الأسد يقيس درجة الولاء له بمدى قبول الضابط الأعلى رتبة عسكرية منه السير إلى جانبه أو خلفه وليس أمامه بأي حال من الأحوال حتى لو كان جنرالًا. سمعت هذا الأمر منه مباشرة؛ إذ اشتكى إليّ مرة أن اللواء إبراهيم صافي، قائد إحدى أبرز الفرق العسكرية، كان يتخطاه فيمشي أمامه حين كان يزور لبنان. كان اللواء صافي يتصرف بوصفه عسكريًا عريقًا تراتبيًا. كما لم يكن الرئيس حافظ الأسد متحمسًا جدًا لتمديد سنوات الخدمة للشهابي عام 1998، فجاءت الاستقالة من الشهابي عندما رأى أن الرئيس غير متمسك به. وبدأ الرئيس بإرسال بشار موفدًا له إلى عدة دول، منها فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

لم أكن أتواصل مع بشار في تلك الفترة، ولكن عندما عرف الرئيس حافظ ذلك، قال لي إن بشار يود التعرف إليَّ. اتصل بشار بي وجاء لزيارتي في البيت، ولم نتواصل بعدها إلا بعد وفاة رئيس مجلس الوزراء محمود الزعبي في

أيار/ مايو 2000. كلف الرئيس حافظ، بطلب من بشار، محافظ حلب مصطفى ميرو تشكيل الوزارة، وعندما سألت الرئيس: ممن ستتشكل الوزارة؟ قال: لِمَ لا تتدارس الموضوع مع بشار؟ حين قابلت بشار في مكتبه لأسأله عن تشكيلة الوزارة الجديدة، عرض علي أن أصبح عضوًا في القيادة القطرية دون البقاء وزيرًا للخارجية لأنه لا يجوز الجمع بين المنصبين، قلت له إنّ هذا حصل من قبل؛ فقد جمع عبد الحليم خدام بين المنصبين.

تشييع الأسد بغياب أخيه رفعت

في ساعة الإعلان عن وفاة الرئيس حافظ الأسد، صباح 10 حزيران/ يونيو 2000، لم يتمكن رفعت الأسد المنفي إلى خارج البلاد من الحضور إلى القرداحة للمشاركة في تشييع أخيه حافظ الأسد؛ إذ كان من المفترض أن يكون في مقدمة من يتقبّلون التعازي بوفاة أخيه الكبير. لقد عكس غياب رفعت بعيدًا عن القرداحة آنذاك حالته النفسية المشحونة بالغضب من أنصاره والعتب على ابن أخيه بشار، الذي شجعته أخته الكبرى بشرى على موقفه؛ إذ عارضت دخول عمها إلى سورية.

اعتبر رفعت نفسه الوريث الشرعي لأخيه حافظ في الحكم. وحتى لو تسرّع وأخطأ التقدير في نهاية عام 1983 ومطلع عام 1984 إبان مرض أخيه، واستسهل حينها التوريث، فإنه اعتبر الوراثة، بحسب اقتناعه، أنها حق للأخ وليس للأبناء، كما هي الأعراف في المملكة العربية السعودية آنذاك، التي لا يخفي مشاعره الودية تجاهها.

كان مجلس العزاء رسميًا في قصر الشعب بدمشق؛ فللموت وقاره الخاص في القصور، لا عويل ولا ذرف دموع، عكس ما حدث في بعض شوارع العاصمة السورية لحظة الإعلان عن الوفاة. أما الطقوس الشعبية، فقد استُكملت في القرداحة بعد أن صُلّي على الجثمان في مسجد خاص كان قد بناه الرئيس باسم والدته ناعسة شاليش قبل بضع سنوات من وفاته.

بعد العودة من مجلس العزاء في القرداحة، عقدت القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في دمشق اجتماعًا طارئًا بغياب رفعت الأسد بطبيعة الحال. كان أبرز الحاضرين فيه نائب الرئيس عبد الحليم خدام رئيس الجمهورية بالوكالة، والعماد

مصطفى طلاس نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة ووزير الدفاع، وتقرر في هذا الاجتماع منح عضوية القيادة القطرية إلى الدكتور بشار الأسد لتأهيله مرشحًا لمنصب رئيس الجمهورية، وترفيعه أيضًا إلى رتبة فريق في الجيش والقوات المسلحة.

ذهب أعضاء القيادة بعد انتهاء الاجتماع الطارئ إلى منزل آل الأسد في منطقة المالكي لتهنئة الدكتور بشار شخصيًا بهذا المنصب الجديد، وكرروا مرة أخرى الإشادات ببشار الذي لم يكن حاضرًا في اجتماع القيادة ليسمعها مباشرة. في هذه الأثناء، وعلى مرأى من بعض أعضاء القيادة، اختلى بشار الأسد بعبد الحليم خدام في إحدى زوايا الصالون لعدة دقائق، تفاهما خلالها على الخطوات اللاحقة التي ظهرت فيما بعد إلى العلن.

صدور المرسومين الأكثر خطرًا

أصدر خدام بوصفه رئيسًا بالوكالة مرسومين مهمين: الأول، تضمّن التصديق على تعديل الدستور، الذي تم في مجلس الشعب، لجعل سنّ المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية أصغر كي يتطابق مع سنّ بشار، البالغ وقتها 34 سنة. والثاني، تضمّن التصديق على ترقية العقيد بشار متجاوزًا رتب العميد واللواء والعماد إلى رتبة فريق، ليصبح قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة.

جرى كل ذلك بيسر وسلاسة أيضًا خلال المؤتمر القطري التاسع الذي عُقد مباشرة، في قصر المؤتمرات القريب من مطار دمشق الدولي في الفترة 17–20 حزيران/ يونيو 2000، رغم ظهور بعض الاقتراحات بالتريث لعقد المؤتمر في أيلول/ سبتمبر لمزيد من التحضيرات الحزبية، لا سيما أن الرئيس الراحل كان قد قال لأعضاء القيادة قبل وفاته، إن هناك حاجة في المؤتمر الحزبي القادم إلى تغيير جوهري في القيادة؛ فالبلد، كما نُقل عنه، لم يعد يتحمّل استمرار الوضع مثلما هو عليه.

لقد عُزي التأخير في عقد المؤتمر سابقًا إلى وضع الرئيس الصحي، ما دفعه إلى تكليف ابنه بشار لمساعدته في تشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى ميرو في آذار/ مارس 2000، بعد انتحار رئيس الحكومة المفاجئ محمود الزعبي. وقد حامت حول موضوع الانتحار شكوك وشائعات كثيرة. لم تشكّل لجنة لمعرفة سبب وفاة

الزعبي، إذ كان الصعود المفاجئ لبشار قد خفف من صدى الشائعات حول أسباب انتحار رئيس الوزراء.

المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث

افتُتح المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي بكلمات للأمناء العامين لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وأعضاء القيادة القومية للحزب. وكان واضحًا أن المؤتمر سيختار بشار الأسد أمينًا قطريًا له بلا منافس. طلب مني رئيس المؤتمر عبد الله الأحمر، أن ألقي كلمة تكون بمنزلة البيعة للرئيس بشار الأسد، فارتجلت كلمة تحدثت فيها عن مناقب الرئيس الراحل لأنني لم أجد ما يبرر الإشادة ببشار، فلا سجل له بعد مثل والده في الحزب أو في الدولة أو الجيش.

تواصلت بعدها مداخلات الرفاق لعدة ساعات في المؤتمر، الذي ضم أعضاء القيادة القومية للحزب وأعضاء الجبهة الوطنية التقدمية. صدر بعدها بيان ختامي ركز على التطوير والتحديث والحفاظ على المبادئ في ضوء تعاظم التحديات القادمة في القرن الحادي والعشرين. ثم أُعطيت الكلمة الختامية للدكتور بشار الأسد، فأكد رغبته في الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد. كان هناك ترحيب واسع بالرئيس الجديد في داخل سورية وخارجها.

فوّض المؤتمر - بحسب اقتراح بعض الأعضاء - بشار الأسد، بعد أن أصبح الوريث الحزبي الوحيد، بتسمية أعضاء القيادة القطرية الجديدة وأعضاء اللجنة المركزية بديلًا من الانتخابات الحزبية داخل المؤتمر. ولم يكن اللجوء إلى هذا الأسلوب ضروريًا؛ إذ لا خوف من الانتخابات داخل مؤتمر حزب البعث الحاكم الذي يتحكّم بمفاصل الدولة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية.

كان الأمر المطمئن لي هو ما ورد بعد المؤتمر القطري التاسع في خطاب القسم أمام مجلس الشعب، عندما تحدث الرئيس الجديد عن الإصلاح والتحديث والعمل على مكافحة الفساد مجددًا. لقد أدليت بصوتي في الاستفتاء في عام 2000 لصالح بشار الأسد رئيسًا جديدًا. سألني أحد الصحافيين حول موقفي، فأجبت: "حافزي الأساسي هو البرنامج الإصلاحي الذي وعد بتنفيذه الرئيس بشار الأسد عبر أحاديثه وما نُقل عنه من مختلف الأوساط".

كنت أعرف أن الاستفتاء الذي جرى على منصب رئيس الجمهورية قد حظي بنسبة عالية من الأصوات المؤيدة، حسبما أُعلن رسميًا على شاشات التلفزيون السوري؛ لأن من يذهب إلى الاستفتاء سيقول "نعم"، ومن لا يوافق لا يذهب أساسًا. لكنني أعتقد في الوقت ذاته أن عدد الذين لم يذهبوا إلى الصناديق في المحافظات هم غالبية الشعب، لكن هذه النسبة الكبيرة من الممتنعين لا تُعلَن.

شعرت بارتياح عندما نُقل عن الرئيس استجابته لعدد من مطالب الناس، فأصدر عفوًا عن مئات السياسيين المعتقلين، وأغلق سجن المزة العسكري، وسمح بفتح منتديات سياسية في دمشق، وطلب من جميع الوزارات في الحكومة إعادة النظر في هيكلتها لرفع مستوى أدائها. كان يلح على إنجاز هذه الدراسات بسرعة؛ فروح العصر الجديد غير روح القرن الماضي، كما كان يقول لي ولغيري من المسؤولين.

انشغلت الحكومة السورية فعلًا، لا سيما وزراء السياحة والتعليم العالي والاقتصاد وهيئة تخطيط الدولة ووزارة الخارجية، بإعداد الدراسات اللازمة لتطوير هذه الوزارات وإعادة هيكلة بنيتها وتحديثها. ارتأيت بوصفي وزيرًا للخارجية أن تُعرض مخططات هذه الدراسات الإصلاحية على مجالس جامعة الدول العربية الوزارية التي أصبحت تجتمع دوريًا منذ عام 2000.

لقي ما عرضته على أمين عام الجامعة عمرو موسى ترحيبًا واهتمامَ الكثيرين من الوزراء. وأسعدني في أحد اجتماعات الجامعة لاحقًا بتبني الأمانة العامة وعمرو موسى شخصيًا عنوان "الإصلاح والتحديث"، مطبوعًا في كُتيب لما تحتاج إليه الدول العربية من إصلاحات هيكلية في أنظمتها إن أرادت حكوماتها ذلك.

معضلة جواز السفر السوري

في عهد الرئيس حافظ الأسد كان يبلغني بعض أعضاء الجالية خلال زياراتي إلى عدد من العواصم العربية والأوروبية بأنهم لا يستطيعون الحصول على جواز سفر جديد أو تمديد جواز سفرهم القديم. واشتكى بعض آخر بأنه لا يسافر إلى سورية لزيارة أهله وأصدقائه؛ إذ يتعين عليه مراجعة أحد فروع الأمن بعد وصوله إلى مطار دمشق إلى أن تنتهي إجازته من دون معرفة الدوافع.

كان من الطبيعي أن أضع الرئيس حافظ في صورة ما يجري كعادتي من دون أن أزين له الأمور. كنت أقول له إن الحصول على جواز سفر حق لكل مواطن، والدستور هو الذي يعطيه هذا الحق. وإذا لم نسهل هذا الأمر فقد ندفع بهذا المواطن إلى اللجوء إلى دولة أخرى للحصول على جواز سفرها، وقد تكون مواقف هذه الدولة غير ودية تجاه سورية فتستخدم ذلك لإلحاق الضرر بسورية. فطلب مني الاجتماع ببعض رؤساء الأجهزة الأمنية لتبليغهم بحق المواطنين السوريين في المغترب في الحصول على جوازات سفر أو تجديدها.

أقدمت على إرسال تعليمات إلى جميع سفاراتنا وقنصلياتنا بضرورة منح جواز سفر جديد أو تمديد جواز السفر القديم بحسب الدستور. صحيح أن الدستور السوري ليس مثاليًا، لكنه حق للمواطن وهو يحتاج إليه. المشكلة الحقيقية التي يواجهها المواطن السوري لا تكمن في الدستور، وإنما في تعليق بعض مواده والاستعاضة عنها بأحكام حالة الطوارئ، واستمرار هذا التعليق دون تحديده بسقف زمني.

كنت أستنتج من خلال لقاءاتي مع الجالية السورية في بعض البلدان العربية والأوروبية التي أزورها في عهد الرئيس بشار أن التعليمات الخاصة بجوازات السفر لا تنفَّذ كاملة، لأن تعليمات معاكسة من بعض الأجهزة الأمنية كانت تصل إلى السفارات والقنصليات سرًا تفيد بعدم التقيد بتعليمات وزارة الخارجية.

كواليس القيادة القطرية

كنت ألحظ أن الرئيس بشار لم يختر، مثل والده، أن يقول إنه سيأخذ رأي القيادة أو رئيس الحكومة أو موقف الجبهة الوطنية التقدمية، التي كان والده يستشيرها في كثير من الأمور المهمة. لا أذكر أنه ذهب إلى المقار الرسمية لعقد اجتماع مجلس الوزراء أو القيادة القطرية أو الجبهة الوطنية، بل كان يطلب من الجميع الحضور إلى القصر الجمهوري إلى أن تحين الساعة التي حددها للاجتماع.

كان لا يبادر من خلال دوره المفتاحي في هذه الاجتماعات إلى الحديث عن أمور البلد ومشاكل الساعة، بل يترك لأعضاء الجبهة أن يسترسلوا في مداخلاتهم وهمومهم الذاتية، التي تتحول في نهاية المطاف إلى إشادة بالسيد الرئيس. فقد كان صفوان قدسي، على سبيل المثال، وهو عضو في القيادة المركزية للجبهة الوطنية

التقدمية وأحد الأمناء العامين لحزب ناصري هو الاتحاد الاشتراكي العربي، بارعًا بانتقاء عباراته الإنشائية عندما يأخذ الكلام في الاجتماع، مضفيًا هالة من القدسية على الرئيس تتجاوز حدود إعجابه التاريخي بجمال عبد الناصر، كأن هذا العضو الجبهوي قد أصبح بعثي العقيدة والهوى اليوم، بعد أن كان ناصريًا بامتياز عند انضمامه إلى الجبهة الوطنية التقدمية في عهد حافظ الأسد.

اختار الدكتور أحمد درغام عضو القيادة القطرية مكتبه بجوار صالة الاجتماعات الرسمية في مقر القيادة القطرية (حيث كان لكل عضو قي القيادة غرفة)، ليدلف إليه أكبر عدد ممكن من أعضاء القيادة بعد انفضاض الاجتماع الرسمي، فيتابع، وخاصة مع نائب الرئيس عبد الحليم خدام، المناقشات من خارج جدول الأعمال التي لم تنل اهتمام الرئيس بشار. كان هذا الأستاذ الجامعي مثقفًا، ويلتزم الصمت خلال اجتماعات القيادة القطرية، لذلك لم تجدَّد عضويته في القيادة.

وثمة رفيق آخر لم تستمر عضويته بعد عام 2005، وهو عز الدين ناصر، رئيس الاتحاد العام للعمال، الذي قال في أحد الاجتماعات بعد التهديدات الأميركية في أعقاب الغزو الأميركي للعراق عام 2003 بثقة مثيرة للسخرية موجهًا كلامه إلى الرئيس: "لا تهتم للتهديدات الأميركية، لأنني على استعداد كي استنفر مليون عامل للدفاع عنك"!

سيطرة القصر على وسائل الإعلام

لاحظت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وتصاعد درجة التهديدات الأميركية الموجهة إلى العراق وسورية، خللًا في الأداء الإعلامي الرسمي، وغياب التنسيق بين المواقف السياسية. رأيت أن معالجة هذا الخلل قبل استفحاله يتطلب تشكيل لجنة من وزارتي الخارجية والإعلام للتنسيق ولمتابعة التطورات حتى لا نقع في تناقضات تسيء فهم مواقف سورية السياسية. تشكلت لجنة مشتركة باقتراح مني، بوصفي وزيرًا للخارجية ومن وزير الإعلام عدنان عمران، تقدمنا بها إلى الرئيس، وضمّت في عضويتها من وزارة الخارجية أبرز الكفاءات التي تهتم بالشأن الإعلامي، ومن وزارة الإعلام أفضل الكفاءات التي تهتم بالشأن الخارجي. ترأس اللجنة معاون وزير الإعلام فؤاد بلاط الذي تربطني معه صداقة عمل قديمة.

طلب الرئيس الاجتماع مع اللجنة للتعرّف إلى أعضائها، وتزويدهم بتوجيهاته. ولكن لم أُدعَ أنا ولا وزير الإعلام إلى هذا الاجتماع. وكان الشغل الشاغل للرئيس خلال اللقاء هو اختيار المقر المحتمل لاجتماعات اللجنة المشتركة، أكثر من الاهتمام بإعطاء التوجيهات السياسية لأعضائها. هل يجتمعون في وزارة الخارجية أم في وزارة الإعلام؟ يجب أن لا يسمحوا لأحد بالتدخل في عملهم، لا وزارة الخارجية ولا وزارة الإعلام. هكذا قال لهم الرئيس.

أخيرًا، اقترح فؤاد بلاط، رئيس اللجنة، أن يكون مقر اجتماعاتها ليس في الخارجية ولا في الإعلام – مازحًا بما يشبه الجد كعادته – بل في أحد فروع الأمن المخوّلة بمنح موافقات أمنية (المقصود حينها اللواء بهجت سليمان رئيس فرع الأمن الداخلي في إدارة أمن الدولة) لتسهيل أعمال اللجنة بإصدار الموافقات الأمنية ومنها دخول الصحافيين إلى سورية من دون حاجة إلى الانتظار طويلًا.

حسم الرئيس الجدل بعد أن وجد في هذه الأفكار والمقترحات حافزًا لتوجيه الإعلام من قصره، من دون المرور بوزير الإعلام أو بوزير الخارجية أو حتى باللواء سليمان. فالرئيس أصبح هو الموجّه الوحيد والمؤتمن على تسيير دفة الإعلام في سورية بدءًا من ذلك التاريخ، ومن يرصد مسيرة الإعلام في سورية، سيجد أن السيد الرئيس كان هو، لا أحد غيره، الآمر الناهي في هذا المجال.

بدأت أمور تحدث دون أن أعلم بها في حينها، رغم أنها من صلب مهماتي وواجباتي. كان الرئيس يكلف بها موفدين ومستشارين تابعين للقصر أو مقربين منه دون معرفتي. ربما حدث هذا لأن الرئيس كان يظن أن صورة التشدد المأخوذة عني وعن والده أيضًا لدى الدول الأخرى في قضايا الأراضي العربية المحتلة والصراع مع إسرائيل لا بد من تغييرها. كنت أطّلع على بعض هذه المهمات غير المعلنة من بعض الموفدين الذين لم يتخيلوا أن هذه الأمور كانت تجري من وراء ظهري بوصفي وزيرًا للخارجية.

ترنُّح ربيع دمشق

تأرجح الرئيس بشار الأسد مثل بندول الساعة بين ما تقوم به أجهزة الحزب والدولة من مسيرات مبرمجة مؤيدة للنظام يرتبها الحزب والاتحاد الوطني لطلبة سورية، وبين بداية صعود معارضة تضم شخصيات تتمتع بالمصداقية والحس

الوطني. أعقب صعود المعارضة إغلاق المنتديات السياسية والفكرية التي كانت قد رُخصت شفهيًا في دمشق، واعتُقل بعض شخصياتها الفكرية والثقافية.

من حسن الطالع أنني تمكنت من إقناع الرئيس بإحالة عدد من المتهمين المعارضين ممن اعتُقلوا إلى القضاء، لأن المحاكم - حتى لو كانت هناك مزاعم أن بعض القضاة فيها يتلقى رشى - تظل أفضل من الأجهزة الأمنية التي تنتزع الاعترافات بوسائل قسرية.

كان منتدى رياض سيف، على سبيل المثال لا الحصر، واحدًا من أبسط النماذج المستهدفة. أبديت استغرابي للرئيس مباشرة بسبب صدور أمر باعتقال هذا الرجل، الذي لم يفعل شيئًا يستحق المحاسبة عليه سوى استضافته من كان يتردد على بيته بمعرفة السلطة وأجهزة الأمن.

فاجأني الرئيس بقوله: "ليس المهم ما قاله الحاضرون في الغرف المكشوفة للجميع، بل ما كانوا يقولونه في الغرف المغلقة أو على موبايلاتهم، يجب أن يعلموا أن كل كلمة مسجلة عليهم". وتعمّد - نتيجة إصراري معرفة سبب الاعتقال الحقيقي - أن يبلغني بأنهم كانوا يتحدثون بلغة طائفية!

إغلاق الدومري

تحسنت العلاقة مع العراق كثيرًا، وزادت حرية التعبير. صدرت عدة مجلات تهتم بالشأن العام، ومنها مجلة **الدومري** الفكاهية. زارني في مكتبي بوزارة الخارجية علي فرزات، فنان الرسوم الكاريكاتورية، إبان الغزو الأميركي للعراق عام 2003، لينقل لي أن وزير الإعلام عدنان عمران أصدر منذ أسبوعين قرارًا بإغلاق مجلة **الدومري**. حاول أن يعرف مني سبب الإغلاق لأنه لم يحصل عليه من عمران، لكنني لم أكن أعرف السبب. وحاول الحصول بعد ذلك على لقاء مع الرئيس، لكنه لم يُبلغ عن أي موعد.

أخبرني فرزات أن الرئيس كان يستقبله دائمًا بحكم الصداقة التي نشأت بينهما قبل أن يتولى منصب الرئاسة. اعتقد لدرجة اليقين أن الرئيس لا يمكن أن يكون قد أوعز إلى وزير الإعلام بإلغاء ترخيص **الدومري**؛ لأن الرئيس هو الذي طلب شخصيًا منه أن يتقدم بطلب الترخيص وانتقاد من يشاء من المسؤولين دون أن يخشى أحدًا منهم.

عندما التقيت الرئيس في مكتبه الصغير بجبل قاسيون، لمست فعلًا أنه يعرف علي فرزات أكثر مني، وهو الذي شجعه وطلب من وزير الإعلام منحه الترخيص لمجلته. لكن المجلة توقفت نهائيًا عن الصدور منذ قرار الإغلاق، ولم يلتقِ الرئيس بعدها بعلي فرزات.

الاستقبال أو الاعتقال

شغل الدكتور هيثم منَّاع (العودات) منصب الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس، ورغب في زيارة قريته بمحافظة درعا في سورية. وبحكم المعرفة وصلة القربى، طلب مني أن أسهّل الزيارة، خاصة أن عهدًا جديدًا قد بدأ بعد تولي بشار الأسد الرئاسة؛ فالعلاقة مع العراق أصبحت ممتازة، وأُطلق سراح والده ناصر العودات. رحب الرئيس بالزيارة وأبدى بحماسة رغبته الشخصية في أن يستقبله وحدد موعدًا لذلك. كان من المتوقع، كما أعلمني مناع، وصوله إلى مطار دمشق يوم السبت الساعة السابعة مساءً، على الطائرة الفرنسية.

فاجأني أبو سليم، مدير مكتب الرئيس، صباح يوم سفر مناع، وبطلب من الرئيس، إلغاء زيارته، فأبلغته أن هذا غير ممكن لأنه إما أن يكون الآن في الطائرة وإما في صالة الترانزيت في مطار باريس. أعاد أبو سليم الاتصال بي، وقال إن سيادة الرئيس يعرف أن في إمكانك إلغاء الزيارة بصرف النظر عن وجود الضيف في المطار أو في الجو.

ظن أبو سليم أنني أشكك في دقة ما نقله لي باسم الرئيس، فأجبته: حتى لو اتصل السيد الرئيس معي مباشرة فليس في إمكاني إلغاء الزيارة، ولكن تستطيع إبلاغ سيادته أن في إمكانه عدم السماح بدخول مناع إلى مدينة دمشق بعد وصوله إلى المطار، إذا وجد ذلك مناسبًا؛ فالرجل شخصية معروفة لدى الأوساط العربية. اكتشفت حين اجتماعي مع مناع، بعد وصوله إلى دمشق في الموعد المحدد، أن شابًا استقبله عند سلّم الطائرة الفرنسية مساءً، وعرّف عن نفسه بأنه من مراسم القصر الجمهوري، وأنه رهن إشارة الضيف، حيث إن التعليمات الرئاسية هي أن يبقى السائق والسيارة معه طوال أيام الزيارة. هكذا انتقل موقف الرئيس من إعادة مناع على الطائرة نفسها إلى الترحيب به رسميًا!

لا بد من أن مناع أجاب عن أسئلة الصحافيين العديدة في أثناء زيارته إلى سورية. بعد مغادرته دمشق، وصلني مغلف رسمي أصفر اللون، يحتوي على تسجيلات صوتية لمقابلات صحافية لمناع خلال وجوده في سورية. لم أجد عبارة قالها تلحق ضررًا بسورية، لكنني علمت فيما بعد أن هذا المغلف قد وصلني من القصر تعبيرًا عن الانزعاج من مضمون تصريحات الضيف.

أحقاد الأجهزة الأمنية لا تسقط بالتقادم

تذكرت قصة توقيف مرافقي الشخصي حسان زكريا أواخر عام 2002 من قبل رئيس الأمن السياسي اللواء محمد منصورة. هاتفت الرئيس وذهبت إليه في قصر الروضة لأستفسر كيف يمكن أن يُعتقل مرافقي؟ أخرج الرئيس ورقة عليها أرقام هواتف المرافقين لوزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف. كان مرافقي حسان زكريا أيامها يلتقي مع مرافقي وزراء الخارجية في أثناء انعقاد جلسات مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة.

قلت للرئيس هل الاتصالات الهاتفية ممنوعة بين بلدين عربيين ولا سيما حين أصبحت العلاقات بين سورية والعراق في أحسن أحوالها؟ قال: "الموضوع أكبر من ذلك. لماذا نستعجل الأمور لننتظر عودة رئيس الأمن السياسي اللواء محمد منصورة من تركيا".

عاد منصورة، وزرت الرئيس في قصر الروضة ثانية، واستأنفت الحديث عن مرافقي. صمت الرئيس طويلًا، فاضطررت إلى قطع الصمت قائلًا: ربما كشف مرافقي عن دور لرئيس الأمن السياسي منصورة بالذات، الذي كانت له علاقة بقسائم "النفط مقابل الغذاء" مع كبير مرافقيكم اللواء ذي الهمة شاليش، الذي كان يخصص رشوة راتبًا شهريًا لمن ينال رضاه في القصر. بدت علامات الدهشة ترتسم بصعوبة بالغة على وجه الرئيس. وفي سياق الحديث عن قسائم "النفط مقابل الغذاء"، فقد تحسنت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 العلاقات السورية مع العراق المثقل بالعقوبات؛ ففي محاولة للتخفيف من العقوبات، بدأت الزيارات الرسمية بين البلدين وازدهرت العلاقات التجارية. كما امتلأت جيوب المتنفذين الذين تولوا القسم الأكبر منها، وانهمرت على بعض المسؤولين تلك القسائم.

عاد اللواء منصورة من تركيا، وخرج مرافقي من المعتقل فور عودته. كانت تفاصيل القصص التي سمعتها منه، بعد أن أمضى ثلاثة أيام في السجن محيرة بالطبع. لا يمكن أن يكون المستهدف مرافقي الشخصي. هل اعتقال حسان زكريا في نهاية عام 2013 بعد اعتكافي في منزلي مجرد صدفة؟ أم أن الأحقاد لا يمحوها الزمن رغم أن الفارق بين الزمنين تجاوز عشر سنوات؟

الفصل الثاني

غرائب مطلع القرن الجديد

الحبر الأعظم في الجامع الأموي الكبير

لم تكن الدعوة التي وجهت إلى البابا يوحنا بولس الثاني لزيارة سورية مسألة بروتوكولية أو إجراءً دبلوماسيًا صرفًا، كما هو الحال مع الدعوات التي توجه عادة إلى رؤساء الدول الأخرى. طرح السفير البابوي معي في دمشق مطلع عام 1999، على نحو غير رسمي وبأسلوب دبلوماسية الفاتيكان الحذر، أن الحبر الأعظم يتمنى زيارة سورية ويحلم بها منذ زمن بعيد، ليسير على خطى القديس بولس عندما دخل دمشق قبل ألفي عام. أراد سفير الفاتيكان الإيحاء أن الزيارة رعوية وليست سياسية إن كنا متخوفين منها.

بعد أن أبلغت الرئيس حافظ الأسد فحوى كلام السفير، استذكر ما يعرفه عن تاريخ بابا الفاتيكان الطويل يوحنا بولس الثاني، وخصوصًا ما جرى في بولندا من أحداث بعد زيارته الشهيرة لها عام 1979، وما أعقب ذلك في نهاية الثمانينيات من انهيارات في الأنظمة الشيوعية في بلدان شرق أوروبا وبعض الأنظمة التي كانت على علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفياتي. حاولت أن أذكّره بزيارة هذا البابا قبل سنتين إلى لبنان، الذي نعتبره الخاصرة الرخوة لسورية، ولم يحدث في أعقابها أي شيء لهذا البلد؛ فأعطى موافقته المبدئية على الزيارة.

بعد تولي بشار الأسد رئاسة الجمهورية، واصل الموافقة على دعوة البابا. وعندما التقيت وزير خارجية دولة الفاتيكان جان توران في نيويورك في أثناء الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000، كان

في غاية السعادة عندما أبلغته ترحيبنا بزيارة البابا إلى سورية في العام المقبل؛ إذ كان بشار قد أصبح منذ عدة شهور فقط رئيسًا للجمهورية.

بعد أن أعلن عدنان عمران وزير الإعلام عن الزيارة قبل أسبوع من بدئها، كما كان متفقًا مع وزير خارجية الفاتيكان، لمست نوعًا من التحفظ لدى القيادة السورية والجبهة الوطنية؛ لأن هذه الزيارة قد ذكرتهم بزيارة البابا نفسه إلى مسقط رأسه في بولندا، واعتقد بعضهم أن هذا البابا بالذات هو من أمسك بهذه التغييرات وأدارها بدهاء سياسي. لقد ذهب عدد من المثقفين والكتّاب السوريين والعرب إلى أبعد من ذلك، فاستحضروا ما قرؤوه عن الماضي السحيق إبان الحملات الصليبية التي بدأت في القرن الحادي عشر باتجاه شرق البحر الأبيض المتوسط، وتشجيع أحد الباباوات الفرنسيين للفقراء والمتطرفين المحتشدين بأن الرب سيغفر لهم ذنوبهم لمشاركتهم في هذه الحرب "المقدسة": فإذا استشهدوا فسيدخلون الجنة، وإن كتُبت لهم الحياة فسوف ينعمون بالوافر من اللبن والعسل.

على الرغم من هذا اللغط المستند إلى نظرية المؤامرة، والمعبِّر عن ضيق أفق ورؤية محدودة، حطت طائرة البابا في مطار دمشق الدولي بعد ظهر 5 أيار/ مايو 2001، فكان في استقباله، إلى جانب الرئيس بشار، مفتي الجمهورية أحمد كفتارو، ولفيف من كبار المسؤولين في الدولة، وحشد من القساوسة والمشايخ، ولكن من دون تراتيل دينية أو حشود شعبية مثل التي كنا نراها على شاشات التلفزيون عند زيارة البابا بلدانًا أخرى. كنت مقتنعًا بأن البرنامج الذي تضمّن زيارة البابا للجامع الأموي الكبير بدمشق سيغير الحسابات.

كان الرئيس، مع الأسف، فاتر العاطفة في كلمة الاستقبال، متعمدًا أن يظهر لهجة متشددة بعد اطلاعه على التقارير التي تشكك بصوابية دعوة الضيف الزائر، متناسيًا أن كلمات البابا لم تنجرف مع دعوات بعض الصحف الأوروبية للربط بين الإرهاب والإسلام، فضلًا عن إشادته بتاريخ سورية المتنوع الأديان قبل وصوله إلى دمشق.

تنفس المشرفون على الزيارة الصعداء عندما رأوا على شاشات التلفزيون قداسة البابا يخلع حذاءه ويدخل المسجد الأموي الكبير، يمشي إلى جانبه مفتي الجمهورية. يرفع البابا رأسه بين الحين والآخر، ويلتفت يمنة ويسرة ليرى جدران

الجامع المرصعة بالفسيفساء والخطوط المتداخلة بزوايا مدهشة دائرية ومكعبة، لا يعرف الناظر إليها من أين ابتدأ الخط الأول فيها وأين انتهى.

كان البابا يستمع إلى الدليل السياحي أحيانًا، إلى أن وصل إلى ضريح النبي يحيى، أي يوحنا المعمدان، فتوقف صامتًا خاشعًا، متسائلًا كيف حوفظ على هذا المقام وسط هذا الجامع الإسلامي الرائع من دون أن يمسه أي أذى؟ وجدها الدليل السياحي فرصة نادرة قد لا تتكرر، فشرح له بأن المسلمين حافظوا على المقام؛ لأنهم يؤمنون بأنبياء آخرين غير نبيهم محمد، صلى الله عليه وسلم، ولم يتوقف عن السرد والحركة بيديه إلا بعد إيقافه مكرهًا، لأن علامات الإرهاق بدأت بالظهور على وجه البابا والمفتي معًا، اللذين يتجاوز عمر كل منهما الثمانين عامًا، بعد مرور أكثر من ساعة على جولتهما في أرجاء الجامع.

لم يحتجْ مفتي الجمهورية أحمد كفتارو إلى الدليل السياحي لكي يقود البابا بعدئذ إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي في مكان غير واسع بجوار الجامع الأموي الكبير، ولكن لم يتمكن الجميع من الدخول إلى الضريح المتواضع الملفوف بغطاء أخضر مزين بآيات قرآنية، مع أن اسم صلاح الدين وهيبته كانا يُدخلان الرعب والاحترام معًا في قلوب الغزاة "الفرنجة" خلال الحروب والمعارك المتكررة التي خاضوها في هذه البلاد إبان الحملات الصليبية كما ترويها الكتب.

تواصلت زيارة البابا في اليوم الثاني بإقامة قداديس وصلوات حضرتها حشود من أنحاء متفرقة من البلاد. وكان أضخمها في ملعب العباسيين شرق دمشق.

الصلاة في كنيسة القنيطرة المدمرة

سافر البابا وصحبه في السيارات إلى القنيطرة في اليوم الثالث من الزيارة. لم يصدق كثير من الصحافيين السوريين والأجانب أن هذا الضيف الطاعن في السن – لا سيما بعد الهجوم الذي تعرض له من إسرائيل بسبب عدم رده على خطاب الرئيس في أثناء الاستقبال – يمكن أن يزور القنيطرة في الجولان السوري، ويقيم قداسًا في الهيكل المتبقي من كنيستها التي كان الجنود الإسرائيليون قد "خردقوا" جدرانها الخارجية بطلقات نارية مليئة بالكراهية قبل جلائهم عن القنيطرة عندما وقّعت سورية وإسرائيل اتفاق فصل القوات في جنيف عام 1974 بعد مفاوضات مضنية.

لم تكن الطريق إلى القنيطرة سالكة كالطرق الرئيسة الأخرى في سورية. لقد عبرتها عشرات المدرعات والدبابات خلال حرب تشرين 1973، مخلفة وراءها حفرًا وتشققات لم يكن من السهل اجتيازها بالسيارات الرسمية ذات المواكب والمرافقة. فاجأت هذه الزيارة الإسرائيليين، وساءهم أكثر أن البابا أقام قداسًا في كنيسة القنيطرة المدمرة.

استمر النقل التلفزيوني طوال الزيارة على الهواء مباشرة. وقال لي السفير البابوي في دمشق إن معظم الأوروبيين أصبحوا بعد زيارة البابا يعرفون الكثير عن المواقع الأثرية في دمشق وروح التسامح التي تسكن قلوب السوريين.

جرى وداع الضيف الكبير بحفاوة لائقة تجاوزت ما شابها من فتور عند الاستقبال؛ حيث قيلت بعض العبارات اللطيفة التي أُدخلت على كلمة الرئيس جوًا وديًا. لكن الاندفاع المفاجئ لمترجمة الرئيس، بثينة شعبان، وتقبيلها يد البابا عند سلّم الطائرة، أثار الكثير من اللغط والتندر في بعض الأوساط الحزبية والشعبية، في حين كان هدف شعبان الظهور في الفضائيات العالمية التي كانت تنقل مراسم الوداع على الهواء مباشرة.

مؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية

يُعتبر المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي عقد في الفترة 31 آب/ أغسطس – 8 أيلول/ سبتمبر 2001 في ديربان بجنوب أفريقيا من بين أهم المؤتمرات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين لولا هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، التي وقعت مباشرة بعد ثلاثة أيام من انتهاء المؤتمر، وطغت على ما عداها من أحداث مهمة في الساحة الدولية. نجحت حكومة جنوب أفريقيا الجديدة بعقد هذا المؤتمر على أراضيها، مضيفة قيمة رمزية، لا سيما بعد إنهاء نظام الفصل العنصري الذي عاناه شعبها أكثر من قرن من الزمن.

حظي عقد المؤتمر بإجماع دولي غير مسبوق وبمشاركة عالمية واسعة، ضمت رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية وكثيرًا من المنظمات غير الحكومية، مع حضور كثيف لمئات الصحافيين والمراسلين لتغطية هذا الحدث الاستثنائي. وفوض المؤتمر نيلسون مانديلا، الذي أصبح رمزًا عالميًا للنضال ضد العنصرية، افتتاح

المؤتمر، وذلك قبل خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ثامبو مبيكي، وأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان الذي بادر إلى عقد هذا المؤتمر، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ماري روبنسون.

فاجأ الحضور الضخم في المؤتمر وربما سكان ديربان، المدينة الوادعة المطلة على البحر، انسحاب إسرائيل بعد افتتاح المؤتمر، ثم تبعه انسحاب الولايات المتحدة تضامنًا معها؛ لأنهما لم يتحمّلا في خضم كلمات الوفود حدة الغضب والاستنكار للسياسة الأميركية الداعمة لعنصرية السياسات الإسرائيلية.

كان يعترينا شعور بالارتياح عندما كنا نخرج قليلًا من قاعة المؤتمر لنشاهد عشرات المسيرات المتنوعة، والحشود الشعبية التي تضم آلاف الناس، واليافطات التي تندد بالعنصرية وتشجب سياسات الفصل العنصري، يحملها سود وبيض وملونون من مختلف أنحاء العالم. كان المشهد أخاذًا في شوارع هذه المدينة. سألتني فضائية "سي إن إن" (CNN) عن تأثير انسحاب أميركا وإسرائيل في نجاح المؤتمر؛ فأجبت أنه "فشل لسياساتهما وليس للمؤتمر".

تحدثت كلمات الوفود في المؤتمر من مختلف دول العالم وكتله ومنظماته الأهلية والحكومية وغير الحكومية بإسهاب عن تاريخ العنصرية والعبودية في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية، وفي أفريقيا خصوصًا، من دون أن ينسوا العرب واتهامهم بتجارة العبيد. لم نحتجّ بوصفنا عربًا، لا سيما بعد الانسحاب الأميركي-الإسرائيلي، ما دامت المساواة بين بني البشر مطبقة على الجميع دون تمييز في المعايير، والذي عقد هذا المؤتمر المناهض للعنصرية من أجلها. لفت انتباهي عند سماع بعض الكلمات في القاعة ورؤية بعض المشاهير في شوارع ديربان، من نجوم سينما وفنانين وكتّاب عالميين ومناضلين فلسطينيين من عرب 48 يتقدمهم المناضل الفلسطيني والمفكر العربي عزمي بشارة الذي ربطتني به علاقة سياسية وفكرية وشخصية حميمة لم تزل راسخة ومستمرة، يسيرون جنبًا إلى جنب وعلى قدم المساواة مع الآخرين؛ إنه مشهد لم يكن قابلًا للتصديق في هذه القارة السوداء قبل عدة سنوات.

مثلما لم يتحمّل الوفدان الأميركي والإسرائيلي سماع انتقاد الآخرين لهما في قاعة المؤتمر، فإنهما لم يتحمّلا أيضًا إلغاء دورهما كليًا فيه، ولذلك فوض الوفد الأميركي المنسحب مع إسرائيل الاتحاد الأوروبي لينوب عنهما في النقاش وفي

صياغة البيان الختامي. اجتمع وزراء الخارجية العرب في جلسة خاصة لمناقشة موضوع التفويض المزدوج الأميركي-الإسرائيلي، ثم اجتمعت منظمة المؤتمر الإسلامي على هامش المؤتمر لمناقشة معنى هذا التفويض ومغزاه.

المحرقة (الهولوكوست)

كانت العقدة في حل الخلافات بشأن نص البيان الختامي، والتوصيات التي أحاطت ببعض الكلمات والعبارات من اللجان المختصة، مهمة في غاية الصعوبة. صحيح أن الوفد الإسرائيلي انسحب من المؤتمر، لكنه بقي منتشرًا في الكواليس وفي ردهات المؤتمر متمسكًا باستماتة بإدخال المحرقة (الهولوكوست) مرات عدة في البيان الختامي، كأنها سلاح إسرائيل الوحيد المتبقي لها في هذا العالم المتغير.

كان الوفد الإسرائيلي يُجري الاتصالات، التي اعتادها سرًا، للإبقاء على هذه الكلمة السحرية دون أي تنازل عنها في معظم فقرات البيان. أما التفويض الأميركي للأوروبيين فكان مشروطًا بالموافقة الأميركية-الإسرائيلية على الصيغة النهائية للبيان، بحسب ما أخبرني به رئيس الوفد الأوروبي وزير خارجية بلجيكا لويس ميشيل، بعد تشكيل اللجنة الأوروبية، حتى يقنعني بأن تشدده مرده إلى هذا الالتزام الذي قطعه للأميركيين، ومن ثمّ فإن التقليل من شأن المحرقة لا يمكن أن يقبله الأوروبيون أيضًا.

أصر الإسرائيليون، مدعومين من الأميركيين في كواليس المؤتمر، على أن يعتبروا المحرقة النازية التي تعرض لها اليهود هي قمة الفكر العنصري الذي واجهه العالم وليس اليهود فحسب، ومن ثمّ تستحق هذه العبارة أن ترد في أكثر من فقرة، كأن المؤتمر قد عُقد من أجل المحرقة وحدها. لم يكن مقبولًا من وفودنا إيراد هذه الكلمة مرات عدة؛ لأن وسائل الإعلام العالمية ستعطي الإسرائيليين انتصارًا سهلًا على فكرة رمزية يجري استغلالها منذ بداية الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، فضلًا عن مشاعر الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، والذين يعانون يوميًا ممارسات عنصرية لا تنتهي.

استغرق النقاش حول هذه الفكرة يومين، رغم عدم الظهور العلني للوفدين الإسرائيلي والأميركي. وفي حين لم يكن مستغربًا إصرار الوفد الإسرائيلي من وراء ظهورنا على ذكر المحرقة، فإنني لم أفهم إصرار الوفد الأميركي على موقف عنصري

تخلى عنه منذ مطلع الستينيات بملء خياره الديمقراطي، حيث كان لمارتن لوثر كينغ الدور القيادي في تحقيق هذا الهدف مع غالبية الشعب الأميركي.

أصيب الجميع بالإرهاق، وغادر معظم الوفود، وبقيت أنا وعمرو موسى، الذي تمنيت أن يظل إلى نهاية المناقشات؛ فليس معقولًا أن تكون سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية أقل اهتمامًا بهذا المؤتمر من الاتحاد الأوروبي وممثله لويس ميشيل. لم يكن هناك بدّ من العمل مع لجنة تنوب عن المؤتمر بعد هذا الجدل المحتدم الذي شاركت فيه عشرات الدول والمنظمات الدولية. وفي النهاية عُهد برئاسة اللجنة إلى ميشيل عن الجانب الأوروبي، وكُلفت أنا بتمثيل الوفود العربية والإسلامية بعد اتصالات واجتماعات عُقدت لإعطاء هذا التفويض.

أخيرًا توصلنا في اللجنة المشتركة، بعد مناقشات طويلة بيني وبين ميشيل، إلى حل وسط. ولا بد من أن أعترف لميشيل الأوروبي بحسه الإنساني للوصول إلى حل توافقي معنا في مصلحة الجميع، فتمكنا بعد جهد جهيد من أن نقنع الأوروبيين بتخصيص فقرة واحدة لا غير للمحرقة بدلًا من أن يرد ذكرها في معظم فقرات البيان. شعر الإسرائيليون بالمفاجأة بعد أن صدر البيان الختامي يوم 8 أيلول/ سبتمبر؛ لأنهم لم يستطيعوا الاعتراض عليه، حيث استجاب بفقرة واحدة طويلة عن المحرقة، فيما بقيت عشرات الفقرات خالية من الاستغلال الإسرائيلي.

اختُتم المؤتمر بتظاهرات شعبية مليئة بالألوان والأعلام في شوارع ديربان التي تطل على بحر واسع، حيث يلتقي هنا المحيطان الأطلسي والهندي، كأنهما يبشران بعهد جديد من المساواة بين البشر في كل مكان. لكن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع الأسف الشديد، أفسدت كل الجهود التي بُذلت لإنجاح هذا المؤتمر غير المسبوق في تاريخ الأمم المتحدة.

هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001

بعد عودتي إلى دمشق من مؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية، ظننت وأنا أشاهد التلفزيون عصر يوم الثلاثاء في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أنني أرى أحد العروض الهوليوودية من فيلم سينمائي مثير عن مخلوق أسطوري ضخم، يهاجم إحدى ناطحات السحاب في نيويورك ويدمر كل ما فيها، ويحرق أثاثها ومكاتبها، والناس وسط الركام والغبار يفرون أمامه مذعورين في حالة من الخوف والهلع

الشديدين. لم أشاهد مثيلًا لذلك في حياتي، ولا حتى في أفلام كينغ كونغ الشهيرة والنيازك المتفجرة داخل مركبة تائهة في الفضاء الكوني.

هكذا ظننت للحظات خلال وقت القيلولة القصيرة التي أغالب النعاس فيها في فترة ما بعد الظهيرة بعد الإرهاق المتراكم جراء السفر الطويل من أقصى نقطة في جنوب القارة الأفريقية، مع هبوط في جزيرة مدغشقر، إلى دمشق. أخبرني المكتب الصحافي في الوزارة بأن أشاهد الحدث على شاشة التلفزيون، أي تلفزيون؛ لأن كل الفضائيات التي يمكن التقاطها كانت تبثه وتكرره بلا انقطاع. حدثٌ لا يمكن تصديق وقوعه في وضح النهار، وسط الأسبوع، وفي مانهاتن وسط نيويورك، التي تتميز بناطحات السحاب ومبنى الأمم المتحدة الشهير.

لقد تبخرت فورًا إنجازات المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي عدت منه أمس. شعرت ساعتها أن ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر قد أصبح من الماضي، وتحطمت معه الآمال التي كانت معلقة على أفكاره، التي كنت أعتبرها أعلى من ناطحات السحاب ومن الأبراج التجارية في العالم.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في نيويورك والبنتاغون في واشنطن، أرسل الرئيس بشار برقية تضامن إلى واشنطن، وكذلك فعلت أنا، فهاتفني في اليوم التالي كولن باول وزير الخارجية الأميركي ليشكرني على التعزية بضحايا هذا العمل الرهيب، واتصل بي في اليوم ذاته أيضًا خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي للتشاور حول هذا الهجوم واحتمالات تداعياته على أوضاع المنطقة. اتفقت مع سولانا بأن المهم، رغم فظاعة هذا العمل، ضرورة أن تسود الحكمة والتعقل في واشنطن. علق بعد صمت قصير بأنه يوافقني تمامًا. كان واضحًا أن أحدًا منا لا يعرف تفاصيل ما حدث، ولكن كلانا كان يدرك خطورة ردة الفعل الأميركية، خاصة أن الرئيس الأميركي الجديد جورج بوش الابن قد يكون لديه مفهوم آخر للحكمة والتعقل.

كانت الاتصالات التي وردتني ما بين الهاتفين الأميركي والأوروبي كثيرة وعديدة، من بينها اتصال من كمال خرازي وزير خارجية إيران، ومحمود حمود وزير خارجية لبنان، وسعود الفيصل وزير خارجية السعودية، ووزير الدولة العماني يوسف بن علوي، ووزراء خارجية عرب آخرين.

لكن اتصالات الأمير سعود الفيصل المتكررة معي، والتي أتبعها بزيارة إلى دمشق قبل أن ينتهي الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر، أوحت لي بأن لديه شيئًا يريد أن يبوح به ولا يستطيع. قال لي، بينما كنا وحدنا وأنا أقود السيارة من مطار دمشق إلى مكتبي وهو ينظر إلى السماء، هل يعقل أن 15 سعوديًا من بين 19 هم المسؤولون عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر؟ قلت له محاولًا تهدئة مشاعره: هل تصدق أن مسلمين سواء كانوا سعوديين أو من دول العالم الثالث قادرون بمفردهم على تسيير أربع طائرات تجارية في سماء الولايات المتحدة في وقت واحد وتوجيهها إلى أهداف محددة من دون مساعدات ملاحية من الأبراج والرادارات التي تملأ المطارات والأجواء الأميركية؟

لم تتوقف القصص والتحليلات بأنواعها المتعددة حول هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ليس في الولايات المتحدة الأميركية فحسب، وإنما أيضًا في جميع أنحاء العالم.

أصبح تشبيه الحدث بالغارة اليابانية على بيرل هاربر عام 1941 من نافلة القول والتنظير للمحللين الاستراتيجيين، التي ربما لولاها لما شاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية بعد ترددها نحو سنتين. لقد اعتبرت الولايات المتحدة أن دخولها الحرب كان بسبب الغارة اليابانية على قاعدة عسكرية وليست مدنية، في جزيرة تبعد عن الأرض الأميركية الأم أكثر من ألفي كيلومتر، فكيف يمكن أن تكون درجة مشاعر الأميركيين الثأرية، وقد استهدفت الهجمات الآن عصب الاقتصاد الأميركي في نيويورك ومركز صنع القرار السياسي في واشنطن؟

من حق الدول العربية والإسلامية أن تقلق من أميركا ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في ضوء كثرة الاتهامات للإسلام. لا سيما إذا كان يسكن البيت الأبيض جورج بوش الابن وحوله عتاة المحافظين الجدد، الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر حربًا جديدة بعد أن نسي جيل أميركي كامل حرب فيتنام.

طبول الحرب في أميركا تُقرع

وضعت واشنطن بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لائحة الاتهام وأسماء دول، بدءًا من طالبان وتنظيم القاعدة وأفغانستان والعراق وسورية، وحددت أهدافها وغاياتها: نزع أسلحة الدمار الشامل، والتوقف عن رعاية الإرهاب، وتصفية

تنظيم القاعدة، وكذلك المنظمات الفلسطينية التي تمارس الكفاح المسلح، وأضيفت إليها رشقات خفيفة من السكر الملون بالديمقراطية وحقوق الإنسان لتأسيس شرق أوسط جديد بشرت به كوندوليزا رايس من الفوضى المنظمة. كيف سيحصل ذلك بواسطة الحروب؟ ومن هم "المحظوظون" الذين سيبقون على قيد الحياة لينعموا بهذا الشرق الأوسط الواسع؟

بدأت الحرب على أفغانستان بعد أقل من شهر على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع. لم تعترض أي دولة على القرار، بما في ذلك روسيا والصين. وبدأ العرب والمسلمون يشاهدون الطائرات الحربية على الفضائيات تقصف أفغانستان من دون توقف. لقد سيطرت على العرب والمسلمين مشاعر من اللامبالاة القدرية التي لم ينتبه الأميركيون إلى أنها كانت تتراكم يومًا بعد يوم مثل قطرات الماء التي تسقط فوق الصخور الجامدة فتحفر فيها أخاديد عميقة، وقد تفجرها ولو بعد حين.

الفصل الثالث

المبادرة العربية للسلام

ارتبط اسم "المبادرة العربية للسلام" بالعاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، حيث طُرحت مبادرة أولى علنًا في القمة العربية في فاس عام 1982. أما المبادرة الثانية، التي نحن بصددها، فقد صدرت في قمة بيروت آذار/ مارس 2002 باسم ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، مع فارق نحو عشرين عامًا بين المبادرتين، اللتين حدثت بينهما زلازل في العالم منها احتلال العراق للكويت، وانهيار الأنظمة في شرق أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المشتركة المعروفة بحلف وارسو.

رافقت القادة العرب قبل وصولهم إلى بيروت للمشاركة في مؤتمر القمة أجواء متوترة في المنطقة؛ فالقصف الأميركي الانتقامي حينها على أفغانستان تواصل، والتصعيد الإعلامي ضد العراق كان أعلى ضجة من أي حديث عن السلام في قاعة مزينة بأعلام الدول العربية وبلمسة لبنانية، فضلًا عن غياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وهو المعني أكثر من غيره من الحكام العرب بالسلام، وهو سجين المقاطعة [مقر السلطة الفلسطينية] برام الله، وممنوع من مغادرتها، فكيف يستطيع السفر للمشاركة بالقمة في بيروت، التي كان قد أُخرج منها تحت الحراب الإسرائيلية عام 1982؟ لم يشفع للرئيس عرفات توقيعه اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، أو اتفاق أوسلو عام 1993، الذي سمح له بأن يصبح رئيس سلطة بالتقسيط على الأرض الفلسطينية المزروعة بالحواجز العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية.

دقت لحظة الحقيقة وآن للقادة العرب المجتمعين أن يختاروا بين السلام والحرب. فقد كان العراق أيضًا تحت تهديد الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، الذي لا يستطيع انتظار تقارير المفتشين الدوليين (هانس بليكس ومحمد البرادعي)، حول وجود أو عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. لقد نسي الكثير من القادة العرب في تلك القاعة البيروتية الهادئة أن من سيتعامل مع هذه المبادرة هو جورج بوش المنشغل بالحرب في أفغانستان، وأريئيل شارون الذي احتلَّ بيروت بعد محاصرتها إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فكيف سيكون تعامله وقد أصبح في عام 2002 يرأس حكومة في إسرائيل، ويمكنه أن يأمر جيشها بغزو أي موقع يشاء في المنطقة العربية؟

سبقت انعقاد قمة بيروت بعدة أسابيع اتصالات وزيارات متعددة إلى دمشق على مختلف الصعد والمستويات. من بين أهم من شملتهم هذه الزيارات ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، والملك الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، والرئيس الإيراني محمد خاتمي، ونائبا الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري وطه ياسين رمضان. كان الجميع يحاول معرفة ماذا يجري في المنطقة وماذا يمكن أن يرشح من قمة بيروت العربية.

لكن اللقاءات الأبرز كانت تلك التي عُقدت في بيروت في آذار/ مارس على هامش القمة العربية بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح تمهيدًا لمصالحة طال انتظارها بين الكويت والعراق.

كانت الحماسة السعودية للاتفاق على مبادرة السلام العربية أشد من حماسة العرب الآخرين، لا سيما أن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المتهم بها بعض مواطنيها ممن سيتضح أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة، لم يمر عليها سوى بضعة أشهر، ما جعلها أكثر اندفاعًا لإعطاء الانطباع للأميركيين وللعالم بأن المملكة داعية سلام وليست داعية حرب.

كنت قد سافرت مع الرئيس بشار الأسد إلى الرياض في 5 آذار/ مارس 2002 لنناقش مشروع المبادرة السلمية مباشرةً مع الأمير عبد الله. كانت زيارة عمل قصيرة إلى قصر "السلام" بجدة، بدأناها بإلقاء التحية على الملك فهد بن عبد العزيز الذي أقعده المرض، ثم انتقلنا مباشرة إلى مكتب الأمير عبد الله الملاصق، لنبدأ النقاش في لقاء حضره الأمير سعود الفيصل.

أطلعنا الأمير عبد الله على نص المبادرة بالإنكليزية وترجمتها إلى العربية. قرأها الرئيس بشار الجالس قبالة ولي العهد على كرسي منفصل، ثم ناولني النص وطلب مني قراءته، فقرأته بإمعان مرتين، وقلت إنه في حاجة إلى بعض التعديلات. علق ولي العهد السعودي بتوتر غير معهود: إذا كنتم تريدون استعادة أرضكم فوافقوا على هذه المبادرة كما هي واتكلوا على الله. قلت له نحن العرب دائمًا نتوكل على الله.

كان لدي فضول لا حدود له في أن أعرف من أين أتى هذا النص. طبعًا كنت أرجّح أنه أتى من الأميركيين وليس من الإسرائيليين؛ لأن الإسرائيليين لا يستخدمون كلمة الانسحاب بتاتًا في أي وثيقة ولو على سبيل المجاملة الدبلوماسية. لكن من هم الأميركيون أصحاب المبادرة؟ اكتفيت بتعليق مختصر في صيغة سؤال حول خلو الفقرات من حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، وهو ما كان لا بد من إضافته إلى المبادرة.

الصحافي فريدمان في القصر الملكي

قال ولي العهد الأمير عبد الله، الذي استفزته أسئلتي دون أن تفقده هدوءه العام الذي يتميز به، إن الصحافي توماس فريدمان زاره منذ عدة أسابيع، وتحدث معه مطولًا بأن العرب لا يبادرون إلى استعادة أراضيهم المحتلة، وينتظرون من إسرائيل أن تقدم على هذه الخطوة، ولكنه (أي فريدمان) متأكد أن الإسرائيليين لن يقدموا على هذه الخطوة مهما طال الانتظار. ولا تُقْدم الحكومة الأميركية على مبادرة إلا بموافقة إسرائيلية، وهذا لن يرضي العرب. إذًا على العرب القيام بالمبادرة دون مزيد من الأوهام.

اقترح هذا الصحافي على ولي العهد السعودي الذي يؤمن بأن السلام في مصلحة الجميع، أن يتقدم بمشروع مبادرة لا تستطيع أن ترفضها إسرائيل من جهة، وتلبي الحقوق العربية بحدودها المعقولة من جهة أخرى، وترى الإدارة الأميركية فيها مخرجًا من حالة الركود التي كانت تعانيها المنطقة؛ لأن حروب اليوم تدمر كل شيء، وهي غير حروب الأمس التي كانت في جانب منها مصدر إنعاش للتجارة والاقتصاد، بحسب قول فريدمان لولي العهد.

بعد صمت طويل، بيننا وبين الجانب السعودي، قطعه ولي العهد قائلًا إنه لم يقرأ الورقة التي تسلمها من فريدمان بوجوده، ووضعها في درج المكتب لأنه لم يرد أن يعطيه جوابًا على ما ورد فيها، إذ إن الجواب - كما قال ولي العهد - هو من مسؤولية من لديهم أراضٍ محتلة، والمملكة ليس لها أرض محتلة. ثم طلب من رئيس الديوان بعد أن انصرف الصحافي، أن يترجمها إلى العربية ويعيدها إليه، وأضاف موجهًا كلامه إلى الرئيس الأسد: أنتم أحرار، قبولًا أو رفضًا أو بما ترونه مناسبًا، فنحن في المملكة يهمنا نجاح قمة بيروت ونجاح مبادرة السلام العربية في المقام الأول.

كان في مشروع المبادرة التي حملها فريدمان ثغرات عديدة، من أهمها غياب تام لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. أوضحت ذلك أكثر من مرة، فاقترح ولي العهد أن أنسّق مع وزير الخارجية سعود الفيصل ونأخذ موافقة جامعة الدول العربية؛ لأن وزراء الخارجية من وجهة نظره يعرفون أكثر من غيرهم أنسب الطرق لإقناع الجميع، فهم لديهم باع بالاتصالات أطول مما لدى الآخرين.

اتفقت مع الأمير سعود الفيصل على لقاء قريب في القاهرة يشارك فيه أحمد ماهر وزير خارجية مصر على هامش اجتماع مجلس الجامعة الدوري المقرر انعقاده قبل نهاية آذار/ مارس، موعد القمة المرتقبة. اجتمعنا نحن الوزراء الثلاثة؛ أي وزراء خارجية "المثلث الذهبي" كما يحلو للسفير المصري محمود شكري بدمشق إطلاقه على اللقاءات السورية-المصرية-السعودية آنذاك، واتفقنا على تثبيت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الذي يكفل حق العودة للاجئين الفلسطينيين في نص المبادرة. وكنا قد ناقشنا قبل يومين خلال اللقاء مع الرئيس اللبناني إميل لحود الذي سيرأس القمة أهمية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في المبادرة العربية للسلام. وهذا الحق يجمع عليه جميع اللبنانيين رغم نظامهم الطائفي، الذي نادرًا ما يجمعون فيه على موضوع محدد؛ فكل القوى السياسية في لبنان تتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإن لأسباب متعارضة لا تخفى على من يعرف التركيبة الطائفية اللبنانية.

تغيّب الرئيس المصري مبارك عن قمة بيروت بدافع الغضب من السعودية وسورية معًا لتهميشهما دوره في المبادرة العربية للسلام. لكن وسائل الإعلام اللبنانية لم تُشعر متابعيها بغياب مبارك؛ لأن غيابه لا يعني الكثير بالنسبة إلى اللبنانيين الذين لا يلمسون تأثير مصر في تطورات لبنان السياسية. ربما عوّض إعلاميًا عن

تغيب مبارك الحضور الرمزي للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ورئيس وزراء إسبانيا خوسيه أثنار، والأمناء العامين لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولمنظمة الوحدة الأفريقية وعمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية، الذين انشغل الإعلام اللبناني بهم.

كانت كلمة رئيس القمة العربية، الرئيس إميل لحود، في الافتتاح متوقعة بقوتها ودفاعها عن المقاومة، ولو أنني شخصيًا كنت أتمنى ألا تنسحب نبرته العالية أيضًا بحيث يرفض اقتراح ظهور عرفات مخاطبًا القمة على شاشة منصوبة في المؤتمر. استعنت مع فاروق القدومي بالرئيس بشار ليقنع الرئيس لحود بنقل كلمة عرفات على الهواء مباشرة، فلم يكترث الرئيس بشار بالأمر. بيّن لي الرئيس لحود سبب رفضه مباشرة، فقال: إن شارون قد يفاجئنا فيظهر فجأة على الشاشة التلفزيونية ليسكت عرفات فيخرب كل المؤتمر.

جاءني فاروق القدومي للمرة الثانية متمنيًا ألا نكسر بخاطر "الختيار المحاصر"، فذهبنا معًا لمقابلة رئيس القمة العربية لحود لإقناعه مجددًا. إلا أنه استمر في عناده الذي كان جزءًا من تكوينه النفسي ولا علاقة له بالوجود السوري في لبنان؛ إذ ربما كان يخشى فعليًا من الأضواء التي كان يمكن أن يختطفها عرفات من قمة بيروت إذا ظهر على الشاشة العملاقة، فضلًا عن أنه أخذ في الاعتبار أن عرفات لا يحظى بشعبية كبيرة داخل لبنان.

في أثناء فترة الاستراحة، طغت مناخات المصالحة بين الكويت والعراق على ما عداها؛ إذ فاجأ الأمير عبد الله بن عبد العزيز الجميع مصطحبًا معه من صالة الاستراحة نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ممسكًا بيديهما إلى داخل قاعة المؤتمر كأنه يرفع راية النصر. استُقبل هذا المشهد المثير بعاصفة من التصفيق لم تهدأ حتى جلس الضيوف والوفود في مقاعدهم المخصصة داخل قاعة المؤتمر.

عندما اجتمعت اللجنة الوزارية الخاصة بمبادرة السلام في بيروت في 18 أيار/ مايو 2002، والتي كان من مهماتها الاتصال مع العواصم التي ستزورها وفي مقدمتها واشنطن لمقابلة الرئيس الأميركي جورج بوش، ثم نيويورك لمقابلة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، ثم السفر إلى بقية العواصم المعنية في فرنسا وبريطانيا

وروسيا والصين، كان هناك اهتمام من الوزراء العرب للسير بهذا البرنامج. وكان من المستغرب أن تظهر العقبة الأولى رفض جورج بوش استقبال هذا الوفد؛ فقد طلب أحد وزراء اللجنة من الأمير سعود الفيصل أن يتكفّل شخصيًا بتأمين موعد مع البيت الأبيض؛ لأن بوش لم يستجب. تحمّس الأمير للطلب، فذهب بعباءته العربية الصيفية إلى غرفة مجاورة برفقة وزير خارجية لبنان محمود حمود لتأمين اتصال الأمير مع أصدقائه في البيت الأبيض. غاب الأمير الفيصل حوالى 15 دقيقة وكان الكل بانتظاره، لكنه عاد خائبًا لا يلوي على شيء، سوى تلفظه بعبارة "لم يوافقوا". ران الصمت على الجميع بعد سماع هذه العبارة.

لقد فشل تحرك اللجنة دوليًا قبل أن يبدأ؛ إذ لا معنى لزيارة العواصم الأخرى منطقيًا إذا لم يستقبل بوش هذا الوفد العربي الكبير، لأن دور البيت الأبيض لا يخفى على أحد. كان واضحًا أن هذه الإدارة الأميركية بالذات لا تقيم وزنًا للعرب أو للسلام معهم، لا سيما بعد هجمات أيلول/ سبتمبر. فبعضنا ربما يتذكر رئيس بلدية نيويورك رودولف (رودي) جولياني الجمهوري وهو يرفض علنًا أمام الصحافيين، وبطريقة مهينة، تبرع الأمير السعودي الوليد بن طلال بعشرة ملايين دولار لصالح ضحايا تلك الهجمات.

كان ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز متعجلًا لإقرار المبادرة العربية للسلام لأنه بحدسه العفوي يعرف أن إسرائيل سترفض حق الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، وقد قال لي في أحد لقاءاتنا العديدة بعد قمة بيروت: "كله منك يا أخ فاروق رفض الأميركان استقبال الوفد لأنك أصريت على حق العودة"، مع أن حق العودة أقر بالإجماع في القمة. والدليل على عدم جدية إسرائيل هو دخول دبابات شارون جنين في الضفة الغربية في الأول من نيسان/ أبريل 2002، لتحيل مخيمها إلى أنقاض وتقتل المئات من الفلسطينيين قبل أن تكون كل الوفود العربية قد غادرت بيروت.

كانت مفارقة غير مستغربة أن يكلف الرئيس الجمهوري بوش، بعد هذه المواقف المعادية للمبادرة العربية للسلام، السيناتور الديمقراطي جورج ميتشل، بمعالجة المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية بخارطة طريق تشكل بديلًا من المبادرة. وقد حصلت خارطة الطريق على تغطية إعلامية واسعة أكثر بكثير من المبادرة العربية للسلام، وقد ساهم في الترويج لها متحمسًا مروان المعشّر وزير خارجية الأردن

آنذاك. كان المعشّر يجمع في مجلد أنيق كل ما كُتب عن خارطة الطريق دون أن يغفل بطبيعة الحال تاريخ الحروب بين البروتستانت والكاثوليك والخلاف بين إيرلندا وإيرلندا الشمالية، كأنه نسي أن هذه الخارطة صمَّمها الأميركيون والإسرائيليون لإلغاء المبادرة العربية للسلام التي أُقرت بالإجماع في قمة بيروت العربية.

لم يكتفِ الرئيس بوش بالسيناتور جورج ميتشل وخارطته التي حظيت بإعجابه الشديد لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإنما شكَّل لجنة دولية من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة عُرفت باسم "اللجنة الرباعية" لتطبيق خارطة الطريق التي يعاد ذكرها كلما ضاقت الأحوال بالسلام، وأصبحت مثل لازمة تستعار أيضًا من الكتّاب والمحللين الاستراتيجيين للدلالة على ما ليس له علاقة بالسلام الشامل في المنطقة العربية.

استمرت اجتماعات اللجنة الرباعية بلا توقف، حيث أدى رئيس الحكومة البريطانية السابق توني بلير، بعد الغزو الأميركي-البريطاني للعراق، دورًا رئيسًا في توجيه دفة مفاوضات اللجنة الرباعية، وضبط شراعها كلما شارفت السفينة على الغرق، تحول بلير من داعية حرب في أثناء غزو العراق عام 2003، بسبب تعلقه بخارطة الطريق، إلى داعية سلام مزعوم.

كان مجلس جامعة الدول العربية قد انعقد في القاهرة بدورته العادية في مطلع أيلول/ سبتمبر 2002 لدعم مبادرة السلام العربية مجددًا. ألقيتُ كلمة سورية وقلت فيها "إن مصير المبادرة العربية للسلام بات مجهولًا لأن ما يجري على الأراضي الفلسطينية وما يحضَّر للعراق من حرب، جعل متابعة الحديث المتفائل عن المبادرة العربية للسلام عقيمًا بلا جدوى".

لم أكن وحيدًا في توقعاتي، فقد شاركني فيها الوزير العماني يوسف بن علوي، والمغربي محمد بن عيسى، والجزائري عبد العزيز بلخادم، واليمني أبو بكر القربي، واللبناني محمود حمود. كان ارتفاع مستوى الإحباط لدى الدول العربية من جهة، ورفض الولايات المتحدة للمبادرة العربية للسلام ورفض استقبال الوفد العربي من جهة ثانية، مصدر القلق الحقيقي لمعظم وزراء الخارجية العرب في كلمات الوزراء الخمسة التي أكدت أن تقديرات جورج بوش الابن لم تكن في محلها فيما يتعلق بخارطة الطريق التي اصطنعها، كما برهنت السنوات القادمة بكل تداعياتها.

الفصل الرابع

غزو العراق عام 2003

من غير الممكن صرف النظر عن القرارات الدولية ومفاعيلها الداخلية والخارجية التي صدرت بحق العراق بعد حرب الثماني سنوات مع إيران (1980-1988)، ثم اجتياح العراق دولة الكويت عام 1990. لقد وجدت دول جوار العراق، خصوصًا سورية والكويت والأردن وإيران والسعودية وتركيا، نفسها معنية ربما أكثر من غيرها بمستقبل هذا البلد، إذا ما شنت الولايات المتحدة الحرب عليه، مهما كانت نتائج هذه الحرب. لقد أثارت تهديدات المحافظين الجدد في الداخل الأميركي، التي أطلقوها للشروع في الحرب على العراق، رؤية ضبابية لا تخلو من التوجس بسبب اعتراض الأمم المتحدة الموافقة على القرار الخاص باكتشاف أسلحة الدمار الشامل في العراق. وقد صب الرئيس جورج بوش الابن جام غضبه على العراق بعد أن لمس عدم وجود اعتراض يذكر على غزو أفغانستان، معلنًا بصوت مرتفع أن "من لا يقف معنا هو ضدنا".

من جهة أخرى، عبّر الرأي العام العالمي عن احتجاجه ومناهضته الحرب على العراق بصورة واضحة، حتى ضاقت شوارع العواصم في المدن الأوروبية بالمتظاهرين، وهم يحملون شتى أنواع اليافطات والأعلام من مختلف الألوان. ولعل ما كتبه الإيرلندي الشهير باتريك تايلور في صحيفة **نيويورك تايمز**، بعد مراقبته المشهد العالمي، وتحديدًا حجم التظاهرات الأوروبية ليوم الأحد 16 شباط/ فبراير 2003، جاء تعبيرًا عن مدى دهشته من هذا "التسونامي" البشري غير المسبوق، وعن تفاؤله بأن هذه السيول الغفيرة من المتظاهرين لا بد من أن تُلزم الديمقراطيات الغربية بالتوقف عن التحضير للحرب على العراق.

ولعل ما كان أشد إدهاشًا أن يتناوب على تظاهرات روما بالتحديد ضد الحرب متحدثون من مختلف الانتماءات لإلقاء كلماتهم. والطليان، ربما أكثر من بقية الأوروبيين، يتحمسون لإلقاء الكلمات في كل المناسبات، حتى ولو اجتمعوا مع أصدقاء على مائدة طعام صغيرة. لقد شارك في تلك الحشود التي غصت بها ساحات روما قادة من مختلف الأحزاب الإيطالية يمينيون ويساريون وحياديون، وحتى قساوسة من الفاتيكان حمل بعضهم لوحة غيرنيكا الشهيرة للفنان الإسباني بابلو بيكاسو بدلًا من حمل الصلبان.

كان من المؤسف حقًا ألا يتجاوز عدد المتظاهرين ضد الحرب على العراق في عواصم الدول العربية والإسلامية عشرات الآلاف في أفضل الحالات، ما طرح الكثير من الأسئلة على الأوروبيين، وأشعرهم ضمنيًا بأنهم يجب ألا يكونوا ملكيين أكثر من الملك؛ فتراجعت أعدادهم تدريجيًا، وخفت هدير صوتهم مع مرور الأيام، وتوقفوا عن إلقاء المزيد من الخطابات ضد غزو بلد عربي لم يفعل العرب شيئًا لإيقافه.

كلنا يعرف اندفاع بريطانيا لزج نفسها في الخندق الأميركي من دون أن تشعر بأي نوع من الحرج الشعبي. من جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة، سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف، تتأثر بالرأي العام البريطاني أيضًا أكثر من تأثرها بأي رأي عام أوروبي آخر، وهذا ليس سرًا على من يقرأ التاريخ المشترك البريطاني-الأميركي خلال مسار الحرب العالمية الثانية وعشرات الرسائل التي بعث بها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل إلى الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت يرجوه فيها أن يتملك مناطق النفوذ البريطانية، كالجزر التى أقامها الإنكليز في أثناء مراحل وجودهم الاستعماري.

يعتقد أكثر المهتمين بالشأن العام والضليعين في المسائل الاستراتيجية أن بوصلة السياسة الخارجية الأميركية يمكن رصدها مبكرًا عن طريق تصريحات بعض المسؤولين البريطانيين، رغم إدراكهم أن سطوة بريطانيا في الساحة الدولية قد تراجعت كثيرًا مقارنة بسطوة أميركا الصاعدة. ولعل بلير، زعيم حزب العمال "الجديد" في بريطانيا، أصر على تأكيد العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة أكثر من كل أسلافه العمال "القدامى"، وحتى أكثر من المحافظين البريطانيين الذين يُعتبرون تقليديًا الأقرب إلى قلوب الجمهوريين وعقولهم في واشنطن.

ظهر بلير منذ حملته الانتخابية الأولى عام 1997 مراهنًا على أميركا بصرف النظر عمن يحكم في البيت الأبيض، رئيس ديمقراطي مثل بيل كلينتون، أو جمهوري مثل جورج بوش الابن، لا فرق عنده بين رئيس أميركي معني بالسلام، أو آخر من دعاة الحروب؛ فهو صديق حميم لواشنطن دون تمييز، ولا أحد غير بلير من قادة العالم يمكن أن يكون بعد 11/ 9 مباشرة ضيف "الشرف" في اجتماع الكونغرس الأميركي مباشرة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، معلنًا في الوقت ذاته تضامنه غير المشروط مع خيارات الرئيس الأميركي نحو السلام أو الحرب.

زيارة بشار الأسد إلى لندن

في هذا الجو السياسي، لبى الرئيس بشار الدعوة الرسمية من بلير لزيارة لندن أواخر عام 2002، علمًا بأن هذه الدعوة - ربما - لم تكن لتوجه بصورة رسمية من حكومة صاحبة الجلالة مع برنامج حافل للزيارة ولقاء مع الملكة إليزابيث الثانية لولا السيدة أسماء الأسد زوجة الرئيس، البريطانية المولد، والتي نشأت ودرست في لندن، فضلًا عن دور [والدها] الدكتور فواز الأخرس ونشاطاته في الجمعية البريطانية-السورية، وقيامه بدور حيوي في العلاقات بين لندن ودمشق.

لم نقلل في الخارجية السورية من شأن هذه الدعوة، بل بذلنا مع السفارة البريطانية في دمشق كل جهد ممكن لإنجاح الزيارة، ولإقناع الحكومة البريطانية عبر السفير في دمشق في الوقت نفسه، بألا ينساق رئيس الوزراء بلير وراء الرئيس بوش، والاكتفاء بإرضاء "غرائز" الأميركيين بأنه أخذ الثأر من أفغانستان.

كان مصدر الاطمئنان لهذا السيناريو يستند إلى أمور سياسية مهمة تحققت قبل غزو العراق، والتي من شأنها ألا تترك أي مبررات بيد بلير وبوش والمحافظين الجدد المستنفرين في واشنطن لغزو العراق. لقد اتَّخذت الدول العربية - بما في ذلك العراق - في قمة بيروت في آذار/ مارس 2002 قرارًا بالإجماع بمنح إسرائيل اعترافًا عربيًا غير مسبوق، خلافًا لقمة الخرطوم عام 1967 المشهورة بلاءاتها الثلاث: لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف، فضلًا عن استعداد العراق جديًا وبصورة معلنة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، والذي عبّر عنه صدام حسين شخصيًا في لقائه المسجل مع الصحافي توني بين قبل أسابيع من الحرب.

خلال المباحثات بين بلير والأسد في مقر رئاسة الحكومة البريطانية في 10 داوننغ ستريت يوم 16 كانون الأول/ ديسمبر 2002، قال رئيس الوزراء البريطاني إن "صدام أصبح الآن يشكل خطرًا وتهديدًا لجيرانه أكثر من السابق، وخصوصًا بالنسبة إلى سورية، رغم تحسن علاقاتكم مع العراق فهو - أي صدّام - يملك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل تمكنه من تنفيذ هذا التهديد. وأنصحكم بعدم تمكينه من نقلها خفية إلى سورية لأن محاولاته ما زالت قائمة في هذا الشأن".

سادت بعدها لحظة صمت ثقيلة في قاعة الاجتماعات في مقر الحكومة ذات الكراسي غير المريحة والأضواء الخافتة، التي بالكاد ترى جيدًا في ضوئها تقاسيم وجوه من يتحدثون إليك. قطعتُ الصمت، بعد أن رأيت الرئيس الأسد يلتفت إلي، وقلت لبلير إنه عندما كان صدّام يهددنا فعلًا لم تقولوا مثل هذا الكلام. إنه الآن في أوهن حالاته وأكثرها تواضعًا بعد قبوله المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت وقبول إخلائه منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، من أسلحة الدمار الشامل.

لحسن الحظ أو لسوئه، أدرك بلير حقيقة ما أقصد، واعتبر أن الرئيس السوري قد يكون له رأي آخر، فآثر عدم الدخول في مناقشات معي حول الموضوع، فنيات بلير المبيتة لغزو العراق، متماهيًا مع بوش، لم تكن لها علاقة بما سيسمعه مني أو من الرئيس بشار في هذا الاجتماع.

همست في أذن الرئيس بعد أن غادرنا مقر رئاسة الحكومة البريطانية إلى مقر الإقامة: يبدو أن بلير يفكر بالحرب، فنظر الرئيس إلي ولم يعلق لا سلبيًا ولا إيجابيًا. لكن لم أجد سببًا يمنعني من القول لبعض أعضاء الوفد من الوزراء في نهاية الزيارة ونحن على الطائرة، بأن كل التكريم وحسن الوفادة، واللقاءات مع الملكة إليزابيث الثانية وولي العهد الأمير تشارلز، وحفل العشاء الملكي المهيب الذي أقامه عمدة لندن لكامل الوفد السوري، لم يكن إلا تعويضًا عن رحلة رئيس وزراء بريطانيا الوشيكة إلى واشنطن واتفاقه مع الرئيس بوش على شن الحرب على العراق، وليس للامتناع عن خوضها.

كان أول ما فعلناه بعد وصولنا دمشق القيام بحملة دبلوماسية واسعة ومكثفة للفت الانتباه إلى غزو وشيك للعراق، ورأينا ضرورة تنبيه دول الجوار المعنية أكثر من

غيرها بما سيحصل في العراق وفي المنطقة، انطلاقًا من قناعتنا بأن كل دولة من هذه الدول لها مسائل شائكة وحدود طويلة، ومصالح عديدة مع العراق، بصرف النظر عن العداوات التي صنعها النظام مع جيرانه القريبين والبعيدين من عرب وعجم، فاتصلنا مباشرة مع المصريين والسعوديين والإيرانيين والأتراك.

كان لا بد من أن نتحدث أيضًا مع الجزائر لاهتمامها المعروف بالمشرق العربي، ومع اليمن لاهتمامه ببلاد الشام منذ الإمامة المتوكلية، فتحدثنا مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2002، وزارنا قبل ذلك الرئيس علي عبد الله صالح بدمشق في 22 من الشهر نفسه.

شملت اتصالاتنا العديدة أيضًا كلًا من الرئيس اللبناني إميل لحود، وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، والرئيس الإيراني محمد خاتمي. أما طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي، فقد جاءنا إلى دمشق ليطمئن إلى نتائج الاتصالات مع الدول المعنية. زارنا في 13 كانون الثاني/ يناير 2003 الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر؛ إذ لم يكتف باتصالاتنا المتبادلة مع وزير الخارجية التركي عبد الله غول. كان القلق يرتسم على وجهه إلى الحد الذي اقترح فيه أن يقوم وزيرا خارجية البلدين السوري والتركي بتوقيع بروتوكول للتشاور والتعاون مستقبلًا بين وزارتي خارجية البلدين. اتفقنا على أن تُحشد دول جوار العراق لعمل تضامني قد يجنب العراق مخاطر الحرب، واقترحت أن نبدأ بتحرك مشترك سوري-تركي تحقيقًا لهذا الهدف. كان ضمان موقف تركيا في رفض الحرب على العراق، وهي العضو الفعال في منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وعدم سماح الأتراك باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، التي أُنشئت منذ الخمسينيات بطلب أميركي، لمصلحة الأميركيين، أمرين في غاية الأهمية، لا سيما أن تركيا، صاحبة ثاني أكبر جيوش دول الناتو.

اجتماع دول جوار العراق

عندما صوَّت البرلمان التركي ضد تقديم أي تسهيلات لغزو العراق، بما في ذلك استخدام قاعدة إنجرليك، ازددنا يقينًا بأن تركيا أحدثت انعطافة سياسية جديدة في المنطقة لا يجرؤ كثير من الدول العربية على التفكير فيها صراحة أو مواربة.

في أعقاب الموقف التركي المستجد، استأنفنا الاتصالات مع وزراء خارجية بقية دول جوار العراق: كمال خرازي (إيران)، وسعود الفيصل (السعودية)، وصباح الأحمد (الكويت)، ومروان المعشّر (الأردن)؛ لإبلاغهم تفاصيل ما حدث ولنشجعهم على اجتماع دول جوار العراق في تركيا. كما أجريت اتصالات مع وزراء خارجية دول عربية أخرى كي تدعم دول الجوار في تحركها وكي تتفهم أن عدم إشراكها في هذه الاجتماعات هو لأنها تقتصر على جيران العراق فقط، ولا تعني استبعادًا لها في أي حال من الأحوال.

لمست خلال هذه الاتصالات حرصًا إيرانيًا وسعوديًا على التنسيق معًا بخصوص الوضع في العراق وتجاوز دور الآخرين، لكنني بينت لهما أن لقاءهما في إطار مجموعة دول جوار العراق يضفي شرعية دولية وفعالية أكثر على تنسيقهما الثنائي الذي قد يثير بعض التساؤلات حول النيات الثنائية لكل من إيران والسعودية في العراق.

سافرتُ إلى إسطنبول في 22 كانون الثاني/ ديسمبر 2002؛ أي قبل شن الحرب على العراق، للمشاركة في اجتماع دول جوار العراق، وتباحثت على الفور مع وزير خارجية تركيا عبد الله غول في مكتبه، ثم مع وزير خارجية إيران كمال خرازي في ردهة الفندق المكشوفة للصحافيين. جاء باتجاهنا الأمير سعود الفيصل وجلس بيني وبين الوزير الإيراني مستأذنًا بتهذيب ومازحًا بطريقة لا تخلو من الجد: ألا تعلم أننا نحن في المملكة أقرب إلى إيران من سورية، قلت مبتسمًا: لا أستغرب ذلك، لأنكما ترفعان معًا لواء الإسلام.

لم تتخذ دول جوار العراق قرارات لأنها ليست منظمة إقليمية، وإنما صدر عن اجتماعاتها بيان يلخص ما توافقنا عليه داخل الاجتماع. شدد بيان إسطنبول بعد الاجتماع على "ضرورة استبعاد العمل العسكري، ورفض التهديدات ضد العراق، والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومنها القرار 1441 والمتعلق بانتظار تقارير المفتشين الدوليين". كان بيان إسطنبول لدول جوار العراق مهمًا لأن تركيا، الدولة المضيفة وغير العربية وقفت إلى جانب العرب في رفض التهديدات الأميركية وعدم تقديم أي تسهيلات للحرب على بلد عربي.

قمتان قبل الغزو: عربية وإسلامية

كان التنافس قويًا وغريبًا بين الدول العربية والإسلامية للاستئثار بالدفاع عن العراق قبل بدء الحرب؛ فلقد عُقدت قمتان قبل غزو العراق، الأولى عربية دورية في 1 آذار/ مارس 2003 في شرم الشيخ، بعد أن اعتذرت البحرين عن دورها في استضافة القمة. كان جليًا أن المشادة الكلامية التي حدثت بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومعمر القذافي داخل قمة شرم الشيخ جلبت المزيد من الاطمئنان لبوش وبلير ودعاة الحرب على العراق، حيث سيقرؤون باهتمام شديد ما قاله الأمير عبد الله من نقد لاذع في مواجهة الزعيم الليبي، أكثر من اهتمامهم بمضمون قرارات القمة الرافضة للحرب!

أما القمة الثانية فكانت إسلامية واستثنائية، وعُقدت برئاسة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الدوحة في 6 آذار/ مارس 2003 (أي قبل الحرب بنحو أسبوعين). كان أبرز ما ظهر فيها أيضًا المهاترات بين الوفدين العراقي والكويتي التي طغت على أي قرار أو بيان يمكن أن يكون له تأثير ما في منع الحرب على العراق، بل يمكنني التأكيد أن ما جرى في هذه القمة من مهاترات غير متوقعة وجارحة بين الوفدين (محمد الصباح بصفته وزير خارجية الكويت، وعزة إبراهيم الدوري بصفته نائب الرئيس العراقي) كفيلٌ بعدم تفحص الدول الغربية مضمون البيان الختامي للقمة.

صدر البيانان الختاميان ضد غزو العراق في نهاية القمتين بالإجماع ومن دون تحفّظ، وهذا ليس أمرًا مستغربًا. أما من حاول قراءة المغزى السياسي لما حدث من مهاترات، فسوف يخلص إلى نتيجة مفادها أن بعض الزعماء العرب غير جادين برفض الهجوم على العراق، وأنهم على استعداد لتقديم تسهيلات للقوات الأميركية سرًا.

ما زلت أتذكر ما قاله الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين خلال زيارته إلى دمشق مطلع عام 2003، وهو أن الأميركيين سينزعجون كثيرًا إذا صدرت عن القمة العربية قرارات لمصلحة العراق؛ لأنها – كما قالوا للبحرينيين طبعًا – ستكون مخالفة للقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص العراق.

دار في بالي أن الأميركيين يتذكرون قرارات مجلس الأمن عندما تكون في مصلحتهم، ويتجاهلون مجلس الأمن كله عندما يقف عائقًا أمام شنهم الحرب على العراق. علقت حينها على كلام الشيخ حمد بن عيسى: حتى لو كنتم متخوفين من الضغوط الأميركية، ففي إمكانكم القول للأميركيين إن هذه القرارات ستصدر بالإجماع العربي، وأنكم ستكونون محرجين ومنعزلين عربيًا لو تحفظتم على قرار يصدر بالإجماع ضد الهجوم على بلد عربي. أجابني من دون تردد: "حتى لو قلنا لهم ذلك، فإنهم سيجتاحون البحرين أولًا، ثم يتابعون هجومهم على العراق".

بينما كانت هناك دول عربية غير قادرة على منع الحرب على العراق لعدم تبنّي آليات ملزمة تمنعها في القرارات الصادرة عن قمتيهما في شرم الشيخ والدوحة، فإن عددًا آخر من الدول الأجنبية أبدت علنًا تحفظاتها على غزو العراق، وكان في مقدمتها فرنسا وروسيا وألمانيا. لكن هذه الدول بدأت تعيد النظر في مواقفها عند اطلاعها على المواقف الحقيقية للدول العربية، وبعد فشلها أيضًا في مساعيها لإقناع صدام حسين بالحد من صلاحياته السياسية المطلقة.

أخبرني يوشكا فيشر، وزير خارجية ألمانيا، عندما التقيته في إسطنبول على هامش الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول جوار العراق قبل اندلاع الحرب، بأن صدّام حسين لم يكن مستعدًا للتخلي عن أي من صلاحياته حتى لابنه قصي، وأبلغني بهذا الأمر أيضًا الجانب التركي بعد زيارة وزير الدولة التركي إلى بغداد. لقد طرحوا على صدام حسين أن يكتفي برئاسة الحزب الحاكم ومنصب القائد الأعلى للجيش، ويتخلى عن بقية الصلاحيات، لكنه رفض تقديم أي تنازل عن أي من صلاحياته.

ساعة الصفر لشن الحرب

لم تُحدد ساعة صفر لشن الحرب الأميركية على العراق عام 2003، فالطائرات الحربية الأميركية والبريطانية كانت عمليًا تجوب سماء العراق منذ عام 1993 جنوب خط العرض 33 وشمال خط العرض 36. كان قرار حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه مستندًا إلى قرار مجلس الأمن بعد غزوه الكويت عام 1990، ليس لمنع اعتداء طيران العراق على السكان في الجنوب والشمال فحسب، وإنما أيضًا تمهيدًا لغزوه بسهولة لاحقًا عندما تنضج ظروف الحرب عليه.

عرف العالم بساعة الصفر لشن الحرب بعد أن وجه الرئيس الأميركي جورج بوش إنذاره منفردًا في 17 آذار/ مارس 2003 إلى صدّام كي يغادر العراق خلال 48 ساعة. وفي ضوء عدم إذعان صدام المتوقع، بدأت الحرب على العراق اعتبارًا من 19 آذار/ مارس. وبحسب تغطية قناة "سي إن إن" الأميركية، فإن أول صاروخ أطُلق على مواقع حساسة في وسط بغداد كان فجر الخميس 20 آذار/ مارس بتوقيت العراق؛ أي منتصف ليلة الأربعاء 19 آذار/ مارس بتوقيت واشنطن. ومن ثمّ، فإن ساعة الصفر الأقرب إلى الدقة كان يمثلها صوت الانفجار الذي تناقلته وكالات الأنباء والفضائيات العالمية.

لم يكترث جورج بوش، بعد أن بدأ الحرب، بما سيصدر من آراء وقرارات عن مجلس الأمن، في حين كان معظم أعضاء المجلس منشغلين بانتظار تقارير المفتشين عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وفق نص القرار 1441 الصادر في نهاية عام 2002، علمًا بأن جون نيغروبونتي، المندوب الأميركي الدائم لدى مجلس الأمن، صرح علنًا ولي شخصيًا عندما قابلته في الأمم المتحدة حينها، بأن المادة 12 من هذا القرار تستدعي انتظار النتيجة النهائية لتقارير المفتشين الدوليين برئاسة الدكتور محمد البرادعي وهانس بليكس الموجودين في العراق مع فريقيهما.

صدر القرار 1441 بتشجيع من الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والمستشار الألماني غيرهارد شرودر، فهؤلاء أعربوا عن اعتراضهم على شن الحرب على العراق من خارج إطار مجلس الأمن، وحتى ينهي المفتشون الدوليون أعمالهم في العراق قبل أي عمل أحادي من جانب الولايات المتحدة، وتعد المادة 12 من هذا القرار واضحة في هذا السياق.

كان بوش مصممًا على شن الحرب على العراق منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. كما أشارت مذكرات بعض المسؤولين الأميركيين إلى جموحه وتهوره اللذين لا حدود لهما. استقوى جورج بوش بنائبه ديك تشيني وبمجموعة المحافظين الجدد وكتّابهم ووسائل إعلامهم التي لا تنفك تنادي بالحرب. أما الدول الأخرى التي انضمت إلى تحالف الولايات المتحدة الدولي ضد العراق، فكان وجودها العسكري هزيلًا ليعكس مواقفها المؤيدة للغزو الأميركي ليس إلا.

كانت سورية عضوًا غير دائم في مجلس الأمن خلال عامي 2002 و2003، ومن ثمّ كان وجودها في المجلس يمثل كل العرب الذين عبّروا بقرارات قممهم المعلنة عن مناهضتهم للحرب. لم يعد العراق محتلًا لدولة الكويت بعد أن خرج منها مثخن الجراح وبعقوبات تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة تعجز عن حملها الجبال. وحتى لو كان لدى العراق أسلحة دمار شامل (وتبين عدم وجودها لديه)، فلن يكون الوحيد الذي يملكها بوجود مفاعل ديمونة في إسرائيل، لذا لا بد من انتظار تقارير المفتشين الدوليين في العراق بحسب القرار 1441 الذي وافقت عليه سورية وصدر بالإجماع، حيث إن شن الحرب يحتاج إلى قرار آخر.

كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد "نفضت" يديها من مجلس الأمن، "العاجز" من وجهة نظرها، عن اكتشاف أسلحة دمار شامل، ورأت بعناد وغرور أن هناك أسبابًا أخرى عديدة تكفي لشن حرب على العراق، منها، على سبيل المثال لا الحصر، زعْم (ثبت كذبه) تهريب العراق كميات ضخمة من اليورانيوم من النيجر، وعلاقاته مع القاعدة (التي ثبت بطلانها)، فضلًا عن تهديده جيرانه، وهو أمر لم يعد واقعيًا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية. وبعد فقدان هذه المزاعم المصداقية، جرى التذرع بأن شن الحرب على العراق كان بدافع بناء الديمقراطية فيه.

الأنبوبة القاتلة

أوعز جورج بوش والمحافظون الجدد إلى وزير الخارجية كولن باول - الذي لم يكن متحمسًا للحرب بقدر حماستهم - أن يُظهر اهتمامًا جديًا متلفزًا يكشف فيه بنفسه الخرائط الجوية والمعلومات الاستخبارية التي قدمتها الأجهزة الأمنية ضد العراق، بزعم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، كي تعطى الحرب شعبية أكثر؛ إذ لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار أن باول يتمتع بمصداقية في أوساط الشعب الأميركي أكثر من جورج بوش نفسه، بحسب تحليلات استراتيجية وبعض الاستطلاعات الأميركية آنذاك.

كنت، بحكم عضوية سورية في مجلس الأمن، مشاركًا شخصيًا باجتماعات المجلس التي عُقدت في 5 شباط/ فبراير 2003 على مستوى وزراء الخارجية للاستماع إلى تقريري البرادعي وبليكس. وكانت هذه الجلسة آخر مناسبة يُظهر فيها باول موقفه غير المتوقع على هذا النحو، واندفاعه اللامسؤول والأحمق لشن

الحرب على العراق، قبل الاطلاع على تقارير المفتشين وانتظار تقييماتهم النهائية حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق أو عدم وجودها.

شاهد العالم كله، في هذه الجلسة المخصصة لوزراء خارجية الدول الخمس عشرة في مجلس الأمن لاتخاذ القرار الحاسم بشأن الحرب، باول وهو يرفع بين أصابع يديه أنبوبة صغيرة قال إنها تحتوي على سلاح بيولوجي قاتل كافٍ للفتك بالآلاف من البشر، وإن "دكتاتور العراق" صدّام حسين قادر على استخدامها متى ما يشاء وبقدر ما يشاء. كانت دهشة الحاضرين تفوق الوصف؛ لأن هذا الكلام صدر عن باول وليس عن بوش أو تشيني أو محافظين جدد في الإدارة الأميركية.

كان إلى جانب باول في قاعة مجلس الأمن مدير المخابرات المركزية الأميركية "سي آي آيه" (CIA) جورج تينت، الذي عرض على شاشة عملاقة نُصبت في صدر قاعة المجلس صورًا التقطتها الأقمار الاصطناعية الأميركية لعربات وفرق إرهابية ملثمة مزعومة في العراق. وكال باول في كلمته كل الاتهامات التي تفوّق فيها على رئيسه بوش ونائبه تشيني، لتسويغ الحرب، والبدء بها سريعًا قبل أن يتمكن صدام حسين من استخدام أسلحة الدمار الشامل.

السطو المسلح

دهشت وأنا جالس في قاعة مجلس الأمن على الكرسي المخصص لسورية، أستمع إلى كلمة كولن باول وأرى ما رفع بين أصابع يده وما ظهر على الشاشة، وارتفاع نبرته التي لم أعهدها من قبل. ولم تكن دهشتي بلا مبرر؛ فقد تعرفت إلى باول والتقيته عدة مرات قبل هذه "الخطبة القاتلة" أمام مجلس الأمن التي لا بد من أن تساعد بوش والمحافظين الجدد على شن الحرب بأسرع ما يمكن بحسب طلب الثنائي بوش وتشيني. لقد شنت أميركا الحرب على العراق من دون تفويض الأمم المتحدة أو موافقتها، وكان باول هو الذي أعطى إشارة البدء.

عرفت باول أول مرة خلال زيارته دمشق في 15 نيسان/ أبريل 2000، كما تباحثت معه في نيويورك في 17 أيلول/ سبتمبر 2002 خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم كان اتصاله معي هاتفيًا بدمشق في 23 شباط/ فبراير 2003، أي قبل اندلاع الحرب على العراق بأقل من شهر، ليقول لي – على اعتبار أن سورية عضو في

مجلس الأمن - إنه يفضل مثلي الحلول السياسية على شن الحرب. كان حريصًا جدًا أن يعطيني الانطباع الشخصي بأنه يفضل دائمًا الخيارات السياسية وليس الخيارات العسكرية رغم أنه أمضى معظم سنوات حياته مقاتلًا في الجيش الأميركي.

لم يعد لدي سوى تفسير واحد لهذا التناقض في المواقف. هل هو صراع اعتمل داخل باول بين مسؤولياته المهنية التي أفنى حياته في خدمتها بوصفه عسكريًا محترفًا، وبين مشاعره التي بيّنها خلال محادثاتي معه، والتي تسكن في داخله بوصفه إنسانًا أفريقي الأصل يحسّ بآلاف الناس الذين قتلتهم الحروب. أصبح واضحًا لدي بأنه استجاب لضغوط رئيسه بوش وقادة المحافظين الجدد، فأخرج مسرحية ملفقة بإتقان عن الحرب على العراق لم يكن يحلم بتمثيلها أشهر دعاة الحروب في أميركا والعالم.

كانت جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري حافلة بالكلمات التي تعبّر عن مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن. كان الجميع (باستثناء باول، وجاك سترو وزير خارجية بريطانيا) يطالب بأن يكون قرار الحرب بيد مجلس الأمن وأن يُمدد لمفتشي الأمم المتحدة ومراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فترة إضافية لإنجاز مهماتهم استنادًا إلى المادة 12 من القرار 1441. أتذكر جيدًا خطاب وزير خارجية فرنسا دومينيك دو فيلبان في اجتماع المجلس، حيث كان مؤثرًا وقوبل بترحيب وتصفيق، ولا سيما عندما أكد ضرورة انتظار النتائج النهائية لتقارير المفتشين الدوليين ليتأكد مجلس الأمن بالدليل القاطع من مسألة وجود أسلحة دمار شامل في العراق.

عبّرت في كلمتي عن موقف سورية في رفض الحرب، ولم أتردد فيها بإظهار استيائي الشديد إزاء ما قاله باول؛ لأن منطقتنا تحتاج إلى السلام أكثر بكثير من الحروب التي تُنفَق من أجلها مليارات الدولارات، بينما لا يُنفَق إلا القليل جدًا من أجل تحقيق السلام والرخاء. ولعل أوضح ما قلته عبارة شبهت غزو العراق، إذا حصل، بـ"السطو المسلح".

خرجت من جلسة مجلس الأمن وأنا في حالة من السخط بسبب كلمة باول تحديدًا، ثم بخيبة الأمل من كلمة محمد البرادعي بوصفه عربيًا؛ لأنه لم يطلب بوضوح تمديد مهمة المفتشين الدوليين، في حين كنت مرتاحًا لكلمة هانس بليكس السويدي؛ لأنه طلب مهلة إضافية للمفتشين، وقال صراحة إنه لم يتبلور لديه أي دليل ملموس بوجود أسلحة دمار شامل في العراق.

تعرضت شخصيًا لانتقادات خفية من بعض المسؤولين السوريين وعلنية من بعض الصحافيين لاستخدامي عبارة "السطو المسلح" في كلمتي. طلب رئيس مجلس الشعب محمود الأبرش مني بعد عودتي أن أشرح بوصفي وزير الخارجية أمام أعضاء المجلس الموقف السوري من غزو العراق، وتصريحاتي التي أدليت بها في نيويورك. وصلت إلى مجلس الشعب صباح يوم 30 آذار/ مارس (أي بعد عشرة أيام فقط من الغزو الأميركي) من دون إعداد مسبق للكلمة التي سألقيها، ومن دون أن أحاول معرفة نوعية الأسئلة التي يمكن أن تُطرح في أثناء الجلسة. قدّرت أن عقد هذه الجلسة بهذه السرعة، ربما يكون هدفه الاصطياد بمياه عكرة؛ لأنني لم أُدعَ سابقًا للتحدث أمام مجلس الشعب عندما كانت الأحداث تستدعي ذلك لتوضيح كثير من أمور السياسة الخارجية.

تجاوز عدد الأسئلة الثلاثين وتركت الباب مفتوحًا لأي سؤال. سردت أمام الأعضاء تفاصيل مجريات لقاءاتي العديدة في نيويورك، لا سيما ما جرى في جلسة مجلس الأمن، ومآل تقارير المفتشين الدوليين خاصة بشأن القرار 1441 والمادة 12 مع الشروحات الكافية. كان أعضاء المجلس متعطشين جدًا لمعرفة ما حصل في نيويورك من لقاءات وكلمات. وتوقفوا في العرض السياسي عند تمييزي بوضوح بين النظام في العراق وبين الشعب العراقي المغلوب على أمره، ودفاعي الواضح عن وحدة أرض العراق ورفض الغزو الخارجي الذي لن يكون له مستقبل في العراق وفي الشرق الأوسط. كان واضحًا من بعض الأسئلة وجود نوع من الإسقاطات والقلق على الوضع في سورية، والتي ظهرت في الكلمات التي وجهت إلي على شكل أسئلة كانت في حاجة إلى أجوبة تتجاوز السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية السورية.

سقوط بغداد

كنا في وزارة الخارجية مستنفرين خلال الغزو، لا سيما يوم سقوط بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003. طلبت من اللجنة المشكلة من المديرين في الوزارة أن يتداولوا بينهم بموضوعية – بعيدًا عن أي توجيه رسمي – للوصول إلى تقدير موقف لهذا الحدث المفاجئ وتداعياته المحتملة. كان التلفزيون السوري الرسمي مرتبكًا، قطع البرامج المعتادة وعرض بدلًا منها صورًا عن الأضرحة والجوامع القديمة باللون الأسود والأبيض.

عند عودتي إلى غرفة اجتماع المديرين في الوزارة، وجدت أنهم توصلوا إلى موقف يمكن اعتباره أقرب إلى الواقعية التي تساعد على تقدير الموقف. شاركتهم النقاش وعززته بما استذكرته عن بيروت وقصفها المتواصل لمدة ثمانين يومًا خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. أظهرت نوعًا من التماسك، فسقوط بغداد في مطلع القرن الحادي والعشرين بهذه السرعة ليس بالحدث الذي يمكن استيعابه بسهولة. كان الجميع يتحدث عن أن الدور سيأتي على سورية لا محالة بعد غزو العراق وربما في أثنائه.

أجبت مستبعدًا هذا الاحتمال، ليس لرفع المعنويات بعيدًا عن الواقع الراهن، ولا لتقييمي بعدم قدرة الأميركيين على خوض حرب على جبهتين في سورية والعراق معًا، وإنما لقناعتي، أولًا، بأن السياسة السورية - كما يراها الأميركيون - ليست متهورة كسياسة العراق، وثانيًا لأن عضوية سورية في مجلس الأمن جاءت بإجماع عربي وشبه إجماع دولي غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة، وثالثًا لأن غزو أميركا لسورية عسكريًا يعني فقدان الولايات المتحدة دورها بوصفها وسيطًا للسلام وتخندقها عمليًا طرفًا مباشرًا في الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد كانت حريصة على دور الوسيط رغم انحيازها الأعمى إلى إسرائيل.

تهديدات كولن باول لسورية

كتب العديد من الصحافيين والمحللين السياسيين في العالم العربي خاصة، وفي الغرب عامة، عن التهديدات التي وجهها كولن باول إلى سورية خلال زيارته إلى دمشق في 3 أيار/ مايو 2003، لا سيما أن زيارته جاءت بعد شهر ونصف شهر من غزو العراق، وبعد يومين فقط من إعلان الرئيس بوش الهوليوودي انتصاره "المهمة أنجزت" (Mission Accomplished) من فوق سطح حاملة الطائرات الأميركية "لنكولن".

كان الأميركيون يدركون أن بلدًا تود أن تغزوه، لا ترسل وزير الخارجية لزيارته. ذهب بعض المحللين والاستراتيجيين العرب في ندواتهم ومقالاتهم بعد زيارة باول إلى دمشق إلى أن تهديداته حقيقية، ومن ثمّ لا بد من أنها تضمنت شروطًا ومطالب تعجيزية من سورية.

حقيقة الزيارة أن باول لم يعقد مؤتمرًا صحافيًا بعد لقائه معي، ولا بعد لقائه مع الرئيس بشار، واستبق اللقاءات بأن أعطى إيجازًا عن مهمته في دمشق للصحافيين في فندق شيراتون في الساعة الثانية صباحًا (أي الساعة السابعة مساء اليوم السابق بتوقيت واشنطن) ولم يتضمن أي تهديد لسورية. سألته ونحن في الطريق إلى المطار عن سبب عدم عقده مؤتمرًا صحافيًا قبل مغادرته، كما جرت العادة، فقال إن لديه غدًا مقابلة تلفزيونية مع إحدى القنوات الأميركية وإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد لديه مقابلة بالتوقيت نفسه تقريبًا على قناة "فوكس نيوز". كرر باول مطالب واشنطن المعروفة بإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية، وخاصة مكاتب حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وعدم السماح للعراقيين باجتياز الحدود السورية-العراقية. واعترف بوجود اختلاف في المواقف تجاه العراق، وأنه لا يريد أن يعطي للصحافة أي عناوين مسبقة من دمشق قبل المقابلة. كان لدي شعور بأنه لا يريد أن يقع في الخطأ مرة ثانية كما حدث في مجلس الأمن قبل الحرب على العراق.

ما قاله باول لاحقًا في المقابلة عن سورية في واشنطن (كما قرأت فيما بعد) لم يكن تهديدًا كما تردد في ندوات وحوارات المنطقة، بل مجرد إشارات إلى أنه أثار هذه المواضيع في دمشق في أثناء لقائه بالرئيس بشار ومعي، ولا سيما موضوع إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية، بما فيها حماس. ذكر أن ما قاله المسؤولون السوريون حول المكاتب الفلسطينية إنها لم تكن إلا مكاتب إعلامية، وإنه عندما طلب عدم السماح بالتسلل عبر الحدود السورية-العراقية طلب المسؤولون السوريون من الولايات المتحدة تزويدهم رسميًا بأسماء المتسللين. أما حول تهريب أسلحة الدمار الشامل من العراق إلى سورية، فقال إن السوريين أخبروه بأنه إذا لم تستطع أميركا العثور على أسلحة دمار شامل في العراق بعد احتلاله فكيف سينقلها العراقيون إلى سورية؟

عندما رأيته منفتحًا في حديثي معه بالسيارة إلى مطار دمشق الدولي، سألته كيف تمكنتم من احتلال بغداد بهذه السرعة. قال أنتم تعرفون أكثر منا، فالعراقيون رفاق لكم. قلت له أنتم تطيرون فوق العراق للمراقبة منذ عشر سنوات، ولديكم الأقمار الاصطناعية التي ترصد كل شيء على الأرض، ونحن في سورية لا نعلم كيف اختفى الجيش العراقي من شوارع بغداد بهذه السرعة.

أجاب لقد استخدمنا الراديو العادي - الترانزيستور - الذي يملكه كل من يسكن في العراق. كنا نعلن بعد دخولنا إلى جنوب العراق حتى مشارف بغداد حقيقة ما يجري في المعارك بيننا وبين الجيش العراقي، فإذا قُتل خمسة من جنودنا نقول في الراديو على موجة "إف إم"، التي بات يسمعها يومًا بعد يوم معظم العراقيين، لقد قُتل خمسة أميركيين، وإذا قُتل ضباط عراقيون، نذكر، أسماءهم ورتبهم العسكرية وعددهم من دون زيادة أو نقصان. وعندما وصلت قواتنا إلى مشارف بغداد خلال أسبوعين عبر الطريق السريع، تبين لنا أن أبناء الجنوب لم ينسوا ما فعله بهم النظام في آذار/ مارس 1991، فنشأت بيننا وبينهم ثقة كبيرة.

كنت أصغي إلى حديث كولن باول باهتمام شديد، لا سيما عندما قال: "بعد وصولنا بغداد، كنا نخبر ضباط الحرس الجمهوري العراقي: نحن نضمن سلامتكم الشخصية وأمنكم إذا ما خلعتم البزة العسكرية وذهبتم إلى بيوتكم فلن يصيبكم أي أذى". وعندما رأى الشك في عيني، قال لي هذا فعلًا ما حصل أو من أهم ما حصل، ولست مضطرًا إلى الكذب.

لم يكن لدي أي تعليق لأرد على رواية لا يمكن تصديقها ببساطة؛ لأنه لم يذكر ما أحدثته الصواريخ والطائرات من ذعر ودمار لدى العراقيين. لقد عبّر باول لاحقًا في مذكراته عن ندمه العميق بخصوص الخطيئة الكبرى التي ارتكبها في مجلس الأمن حول الأنبوبة القاتلة.

ربطت حديثي مع باول في اللحظة نفسها بما كان قد قاله لي نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري قبل الغزو الأميركي للعراق، عندما استقبلته في مطار دمشق الدولي في طريقه إلى حضور القمة الإسلامية الطارئة في الدوحة، التي دعت إليها دولة قطر في آذار/ مارس 2003. قال حينها لي في صالة الشرف: اطمئنوا لقد وزعنا أكثر من خمسة ملايين قطعة سلاح في أنحاء العراق على الناس لاستخدامها ضد الأميركيين إذا حاولوا الهجوم على العراق.

كان كلام نائب الرئيس العراقي لي أيضًا لا يمكن تصديقه، لأنه الشعار القومي الانفعالي الذي سمعته مرارًا على الراديو، ويشبه إلى حد بعيد، كلام باول عن سقوط بغداد واحتلال العراق بواسطة الراديو "الترانزيستور". لكن بعد مرور سنوات قليلة، مع ارتفاع عدد القتلى من الأميركيين والشهداء من العراقيين، أصبحت أكثر ميلًا إلى

تصديق الروايتين مع بعض التعديلات، رواية كولن باول ورواية عزة إبراهيم، رغم استقالة الأول المعلنة، وفشل الأميركيين في العثور على الثاني حيًا أو ميتًا.

كان الأكثر غرابة من قصتَي الدوري وباول، القصة التي تسربت عن اختيار الرئيس بوش لشخصية "حاكم العراق الجديد" بول بريمر بعد غزو العراق مباشرة.

حاكم العراق الجديد

بول بريمر دبلوماسي أميركي مخضرم، خدم في عدة بلدان في مختلف القارات إلا في العراق. لا يعرف عن العراق كثيرًا، ولم يسمع ربما بالرمادي وأربيل. وهو يعترف شخصيًا، في الطبعة الأولى من مذكراته التي أعقبها بعدد من المقابلات الصحافية لتصحيح معلومات كان يجب ألا يقولها، بأن رامسفيلد الذي كان يعرفه سابقًا استدعاه للحضور إلى البنتاغون لإبلاغه بالمهمة الجديدة التي سيكلَّف بها في العراق، وحدد له موعدًا مع الرئيس بوش في مطلع أيار/ مايو 2003.

سمع الرئيس بوش، في أثناء ذلك ومن وسائل الإعلام الإلكترونية، أنه يشاع عن بول بريمر تارة أنه رجل رامسفيلد، وتارة أخرى أنه رجل باول. لم يكن بين رامسفيلد وباول مشاعر مودة، لا سيما خلال الاجتماعات المتعلقة بالحرب على العراق التي كانت تُعقد في البيت الأبيض.

وقد نشر بريمر أنه تناول الغداء على انفراد مع الرئيس بوش في البيت الأبيض لكي يتعرف إليه الرئيس مباشرة من دون وجود أحد. قال بريمر إن زوجته وصفت رسالة الرئيس بوش عن الحرب من أجل تحقيق الديمقراطية في العراق بأنها رسالة "جاءت بوحي من الرب". ربما انشرح صدر بوش بما سمعه، وربما سمع أكثر، فوافق له على ما طلبه من "سلطة كاملة الصلاحيات تحكم العراق" ودعم إعلامي رئاسي ومالي بطبيعة الحال، فالظروف غير عادية، وأميركا في حالة حرب، وعندها تصبح الصلاحيات حتمًا بلا حدود، لأن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة للولايات المتحدة القوية والغنية، التي قصفت أفغانستان وتغزو الآن العراق.

انتقل الرئيس بوش وبريمر، بعد انتهاء الغداء، إلى المكتب البيضاوي، وأجلسه بجانبه على الكرسي الأصفر المعد لكبار الزوار بحضور تشيني وباول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. قال الرئيس بوش للحاضرين إن بريمر أبلغه للتو بأنه ليس رجل رامسفيلد وليس رجل باول، بل هو رجل الرئيس بوش في العراق. دهش

المسؤولون بما سمعوا فصمتوا، ثم انصرفوا بهدوء مثلما يحصل تقريبًا في معظم بلدان العالم الثالث.

حصل بريمر على ما يريد من صلاحيات من الرئيس بوش، لكن لم يزوده بأي خطط أو تعليمات حول ما عليه أن يفعله في العراق. النصيحة الوحيدة جاءت من رئيس شركة "راند" الشهيرة التي كان بريمر يعمل فيها، وهي: ألا ينسى أخذ حذاء مطاطي معه، إذ سيحتاج إليه حتمًا في "صحراء" العراق، وقال له أيضًا: يمكنك أن تستعين بهذه الدراسة عن العراق، فلقد سبق لي أن أعددت دراسات عديدة كان آخرها عن يوغسلافيا السابقة وحروب البلقان.

وصل بريمر إلى بغداد بعد سقوطها بأسابيع، فرأى بأم عينه آثار ما كان يجري فيها من فوضى وسلب بعد الاحتلال الأميركي، بما في ذلك ما حل بمقتنيات المتحف الوطني العراقي. كانت علاقة بريمر بقيادات التحالف العسكري المنتشرة في العراق معدومة. زعم بريمر في إحدى مقابلاته الصحافية أن الضابط "الشيعي المنتصر" في الحرب بعد سقوط النظام العراقي، لم يعد يقبل أن يأمره ضابط "سني"، ولو كان أعلى منه رتبة وأكثر خبرة. فأصابته الحيرة، ورأى أن أفضل حل لمواجهة هذه المشكلة المعقدة والمحيرة، إنما يكون بحل شامل للجيش والقوات المسلحة العراقية.

ربما يصعب تصديق أن قرار حل الجيش العراقي تم بهذه البساطة، وأنه كان فعلًا من بنات أفكار بريمر. فهذا القرار غير المسبوق بتداعياته القريبة المدى والبعيدة وبأهدافه الخفية، لا يجرؤ على اتخاذه سوى حكومة "تَرَى ولا تُرى"، دون أن نغفل الروايات والدراسات حول "الفوضى الخلاقة" التي بدأ المنظرون والاستراتيجيون تناولها، لا سيما كوندوليزا رايس.

طرح تعيين بريمر حاكمًا مطلق الصلاحيات في العراق "الجديد" سؤالًا خطيرًا في جميع الأوساط والمؤسسات الأميركية في واشنطن وبقي من دون جواب. اضطر بوش الذي عيّنه عندما كان في حالة من نشوة الانتصار الوهمي في العراق إلى أن يسحبه بعد سنة من دون شرح الأسباب. لم يكن إقدام بريمر على حل الجيش العراقي، أولًا، وحل حزب البعث الحاكم في العراق، ثانيًا، هما السببين المعلنين للاستغناء عن خدماته كما قال في مذكراته **عام قضيته في العراق**، وإنما فضائح تصرّفه بمليارات الدولارات التي لم يُعرف مصيرها، ولا حجم المبالغ بدقة. حاولت إدارة بوش بعد عودة بريمر تشكيل لجان لتقصّي الوقائع والتحقيق في مصير هذه الأموال،

فضلًا عن مصير القوائم التي ما زالت تُصرف على شكل قسائم "النفط مقابل الغذاء" الشهيرة، لكن نتائج هذه المحاولات بقيت طي الكتمان.

تصدع العلاقات الأميركية-الفرنسية

حدث تغيير في العلاقات الدولية لا سيما في العلاقات الأميركية-الفرنسية بعد أن رفضت فرنسا التحاق جيشها بالحرب على العراق. كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك يصرّ على انتظار المفتشين الدوليين وتقاريرهم النهائية بالعثور على أسلحة الدمار الشامل مستندين إلى المادة 12 من القرار 1441 الذي جرى التفاوض مطولًا على صيغته بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وفرنسا وروسيا وألمانيا من جهة ثانية. وهذا القرار لا يتيح الشروع بعمل عسكري ضد العراق، قبل الرجوع ثانية إلى مجلس الأمن. والكثير منا ما زال يذكر الضجة الإعلامية الكبرى حول عبارة "العواقب الوخيمة" التي وردت في نص القرار المذكور من دون انتظار تقارير المفتشين.

لم يهتم بوش بهذه "التفاصيل" ولا بالمفاوضات المرهقة التي أجراها الدبلوماسيون والفنيون المخولون من دولهم الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لمدة قاربت الشهرين، ولم يحاول أن يستمع حتى إلى مندوبه الدائم في مجلس الأمن جون نيغروبونتي وهو يصرح بأن المادة 12 من القرار 1441 لا تجيز الاستخدام التلقائي للقوة العسكرية ضد العراق. كانت نرجسية بوش وغروره يطغيان على تفكيره، الذي تجسدت فيه "إرادة الرب في الحرب"، وليس إرادة الرب في السلام.

وصل عتب الأميركيين على الفرنسيين بعد بدء الحرب حدًا أصبحت معه مقاطعة الأميركيين للبضائع الفرنسية أو لبعضها نوعًا من العقوبات العفوية التي شملت أيضًا عزوفهم عن زيارة فرنسا القريبة إلى قلوبهم. اتهمت بعض الصحف الأميركية شيراك بأنه كان يستفيد شخصيًا من علاقته بصدام لتمويل حزبه وحملاته الانتخابية وربما أكثر. ووصل الأمر بتوماس فريدمان أن كتب في **نيويورك تايمز** مقالة قال فيها: إن فرنسا لم تعد الدولة المشاغبة كما كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل أصبحت الدولة العدو لأميركا.

في هذا الجو المحموم لم يتحمل جاك شيراك هذه الهجمة الشرسة ضده وضد بلاده؛ فرأى مخرجًا من هذا المأزق بالعودة إلى مجلس الأمن عبر صفقة، يقدم من خلالها مساعدة لبوش يحتاج إليها في حربه في العراق، ويحتاج إليها هو – أي

شيراك – شخصيًا في لبنان العزيز على قلوب الفرنسيين. تجسد الخروج من المأزق بصفقة صيغة مبتدعة لقرار مجلس الأمن رقم 1483 الذي حول الغزو الأميركي للعراق إلى احتلال ليس إلا.

صدر القرار 1483 في 22 أيار/ مايو 2003. ربما لم يكن وزير خارجية فرنسا على اطلاع مسبق حول ما كان يجري من مفاوضات قصر الإليزيه مع البيت الأبيض حول التفاهم على هذا القرار الجديد، والذي ساهم فيه الرئيس شيراك ومستشاروه؛ إذ لم يتطرق دو فيلبان صراحة خلال المحادثة الهاتفية الطويلة معي بتاريخ 6 أيار/ مايو 2003 إلى هذه الاحتمالات أو إلى النيات الفرنسية، علمًا بأن معظم الحديث بيننا دار حول تداعيات الحرب على العراق.

اتصل بي هاتفيًا إيغور إيفانوف، وزير خارجية روسيا آنذاك، ليبلغني أن روسيا ستصوت لصالح القرار 1483، فأعربت له عن استغرابي من هذا التحول المفاجئ في الموقف الروسي، فقال لي إنهم فهموا من الفرنسيين أن مشروع القرار سيعيد الولايات المتحدة إلى حظيرة الأمم المتحدة بعد تجاهلها، وهذا مهم. طلبت حينئذ من الوزير الروسي أن يطلب من مجلس الأمن تأجيل التصويت ولو مدة يومين حتى يتاح لي استشارة نظرائي في جامعة الدول العربية الذين منحوا تأييدهم لعضوية سورية في مجلس الأمن باسم الدول العربية. رد إيفانوف بأنهم لا يستطيعون فعل ذلك؛ لأن القرار أصبح باللون الأزرق، "وأنت تعرف يا صديقي أكثر مني، معنى توزيع القرار باللون الأزرق"؛ أي أنه أصبح خاضعًا للتصويت.

اتصلت على الفور بالرئيس بشار لاطلاعه على فحوى الاتصالات الهاتفية التي جرت مع دو فيلبان وإيفانوف، لا سيما أن مشروع القرار كان على طاولة مدير مكتبه أبو سليم منذ عدة أيام، مع شرح لأهدافه وأن روسيا وفرنسا والصين، كما أُبلغنا رسميًا، سيصوتون لصالحه، وأن هذا القرار سيضفي نوعًا من الشرعية الدولية على غزو العراق داخل مجلس الأمن بعد أن فشل الأميركيون بإضفائها خارجه.

لم يعثر أبو سليم على الرئيس بشار، فأعدت الاتصال لأسأل عنه، ولكن من دون جواب. بعد عدة ساعات، اتصل بي نائب الرئيس خدام ليبلغني أن الرئيس طلب منه أن تجتمع القيادة القطرية للبت في موقف سورية تجاه مشروع القرار المعروض في مجلس الأمن على التصويت.

اجتمعت القيادة طبعًا بغياب أمينها القطري بشار الأسد، كما كانت عليه الاجتماعات غالبًا، وجرت فيها مناقشة مشروع القرار 1483 المعروض على مجلس الأمن. في هذا الاجتماع، تولى نائب الرئيس خدام، بتفويض من رئيس الجمهورية، شرح الموقف، واقترح التصويت مؤيدًا القرار. شرحت وجهة نظري بأن المشكلة ليست في التصويت لصالح القرار أو ضده، بل في تجاهل أن سورية تمثل دول جامعة الدول العربية في مجلس الأمن ووصلت إلى عضويتها بفضل الدعم العربي، وعلى سورية أن تأخذ موافقة الدول العربية على تصويتها كي لا يعتبر بعضهم أنها قد صوتت لصالح قرار يعطي شرعية للغزو الأميركي الذي أدانته جميع قرارات القمم العربية والإسلامية. لكن خدام قال: علينا أن نصوت بالإيجاب، لأن هذا هو توجيه السيد الرئيس.

اقترحت بصفتي وزيرًا للخارجية أن أبلغ الموافقة إلى مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة فيصل المقداد، بصياغة يفهم مجلس الأمن منها، وخصوصًا الأميركيون والبريطانيون، بأن موافقة سورية على القرار لا تعني قبولها بالأمر الواقع الذي فرضوه على العرب.

ما زلت أتذكر زيارة جلال طالباني بعدها إلى دمشق، بعد أن أصبح عضوًا في أول مجلس حكم انتقالي في العراق، واجتماعه بنائب الرئيس خدام بحضوري. وجَّه خدام خلال اللقاء، كعادته، اللوم إلى طالباني على السكوت عن الاحتلال الأميركي للعراق. أجابه طالباني المعروف بلسانه اللاذع: يا سيادة النائب لا تنسَ أنكم لم تعترضوا على القرار 1483، وهذا يعني أنكم وافقتم على احتلال العراق. سكت خدام واستمر طالباني في الكلام.

مصير الحوار الوطني العراقي

عندما استؤنف الاجتماع الثاني لدول جوار العراق في الرياض في 18 نيسان/ أبريل 2003، كان الغزو الأميركي قد تم، وسقوط بغداد قد حصل. لم يتخلف أي من وزراء خارجية دول الجوار عن الاجتماع، بل طلبت مصر والبحرين الانضمام رسميًا إلى هذا الاجتماع واقترحت كل منهما أن تستضيف الاجتماع القادم لدول جوار العراق.

عُقد الاجتماع الثالث بدمشق في 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. تميز هذا الاجتماع بطلب انضمام هوشيار زيباري، وزير خارجية الحكومة المؤقتة في العراق التي تشكلت حديثًا. لم يتمكن زيباري من الحضور في الوقت المحدد بسبب عدم

وجود طائرة تقله إلى دمشق. تطوع الوزير الكويتي لإرسال طائرته الخاصة إلى بغداد لتقل زيباري للمشاركة في اجتماع دمشق. اعتُبر هذا الموقف الكويتي أول مؤشر على تغير المشهد السياسي بين البلدين منذ تسعينيات القرن الماضي، علمًا أن حالة الخصام كانت بينهما تطغى على حالة حسن الجوار منذ الستينيات وقبلها أيضًا.

صدر بيان ختامي عن اجتماع دمشق ركز على أهمية دور الأمم المتحدة في العراق لا سيما بعد الكارثة التي أحدثها تفجير المقر الرئيس للأمم المتحدة في آب/ أغسطس 2003 في بغداد وأودى بحياة سيرجيو دي ميللو ممثلها الخاص هناك. اقترحت في نهاية الاجتماع في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر على وزراء الخارجية إبلاغ نص البيان في رسالة خطية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وأن يسلم المندوبون الدائمون لدول جوار العراق الرسالة ونص البيان الختامي إلى مراجعه الدولية في نيويورك، لأنه يشرح الموقف العربي بوضوح للمرة الأولى بعد غزو العراق وكيفية الخروج من هذا المأزق الخطير.

لم تكن مصر من دول جوار العراق عند انطلاق اجتماعاتها، فرأى رئيسها حسني مبارك أن يأخذ هذا الدور بصورة أو بأخرى عن طريق جامعة الدول العربية وليس عن طريق دول الجوار. اقترح أمين عام الجامعة عمرو موسى، بتشجيع من بعض الفصائل العراقية، القيام بمبادرة عربية، وأرسل مساعده الأول أحمد بن حلي للاتصال بالأطراف العراقية المختلفة، ودعاها إلى اجتماع تحضيري في مقر الجامعة في القاهرة، تمهيدًا لعقد مؤتمر مصالحة وطني. كانت الفكرة جيدة سواء جاءت من أمين عام الجامعة أو بطلب من الرئيس المصري؛ فلقد حان الوقت لكي يأخذ العراقيون دورهم نسبيًا ولو أنهم ما زالوا تحت الاحتلال الأميركي.

إن كل من استمع إلى الكلمات التي أُلقيت باسم الفصائل العراقية المختلفة على منبر الجامعة يومي 20 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، سواء من الذين اتُّهموا بالدخول إلى بغداد على "ظهر دبابات أميركية"، أو الذين جاؤوا إلى القاهرة بطائرات تجارية مدنية، لن يتملكه أي شعور حقيقي بالتفاؤل بقرب الوصول إلى وفاق وطني في العراق. كان للكلمات التي ألقاها بعض ممثلي الفصائل طابع مذهبي صارخ، لا تكترث أبدًا بوجود فصائل أخرى عراقية رئيسة معنية أيضًا بالمصالحة الوطنية؛ ما ترك انطباعًا بأن الطريق لنجاح الحوار الوطني في العراق ما زال طويلًا. لقد انتهى الغزو الأميركي للعراق عام 2003، لكن تداعياته في العراق وعلى المنطقة لم تنته بعد.

الفصل الخامس

العرب والإصلاح المؤجل

قمة تونس الدورية

منذ مطلع عام 2000، اتخذت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قرارًا إصلاحيًا بعقد القمة العربية بصورة دورية في شهر آذار/ مارس من كل عام، بحسب الحروف الهجائية لأسماء الدول.

في عام 2004، حل الدور على تونس لاستضافة القمة، بعد أن عُقدت القمتان السابقتان في بيروت عام 2002، وفي شرم الشيخ عام 2003 بعد اعتذار البحرين عن استضافتها.

عقدنا، سعود الفيصل وأحمد ماهر وأنا، لقاء قبيل الاجتماع الوزاري التحضيري، كما جرت العادة خلال السنوات الأخيرة بين الدول الثلاث سورية ومصر والسعودية. وفي وقت لاحق انضم عمرو موسى إلى الاجتماع.

كان الرأي المرجح في هذا اللقاء الرباعي المصغر، هو عدم بحث موضوع العراق الساخن، ما دامت دول جوار العراق تجتمع دوريًا بحضور: سورية والسعودية والأردن والكويت وإيران وتركيا. أما موضوع فلسطين، الذي كان عادة يتصدر جدول أعمال أي قمة عربية، فلن يُبحث جديًا، لأن الأميركيين، متعهدي عملية السلام، ما زالوا منشغلين بالعراق، فضلًا عن أنهم لا يعيرون أي اهتمام للمبادرة العربية للسلام التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002. انصب الاهتمام في قمة تونس على مشروع الإصلاح في العالم العربي كما طرحته الأمانة العامة للجامعة ومصر بناءً على طلب الولايات المتحدة.

عُقد الاجتماع الوزاري التحضيري لهذه القمة صباح 27 آذار/ مارس 2004 برئاسة الحبيب بن يحيى وزير خارجية تونس. طرح أحمد ماهر ورقة العمل المصرية لـ "الإصلاح" لمناقشتها وإدراجها على جدول أعمال مؤتمر القمة، وإصدارها ببيان خاص بحسب رغبة الرئيس حسني مبارك. لم تكن العلاقات يومها جيدة بين مصر وتونس بسبب الخلاف على دور تونس الطموح في الشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي اعتبره حسني مبارك تحديًا لدور مصر؛ البلد الأفريقي الأكبر.

جاءت ورقة العمل المصرية التي تتحدث عن الإصلاح لتزيد من حدة الخلاف بين البلدين؛ لأن نظام مبارك كان، من حيث الممارسة السياسية، أقل من نظام زين العابدين بن علي احتكارًا للسلطة. أما من حيث الشكل، فإن الرئيس جورج بوش دعا الرئيس مبارك إلى قمة الدول الصناعية الثماني في سي آيلاند في حزيران/ يونيو 2004، ولم يوجه الدعوة إلى الرئيس التونسي، الذي كان آنذاك يترأس القمة العربية.

تمتع وزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى بحس واقعي، وكانت له مواقف توفيقية في الاجتماعات العربية تمكنه من التكيف معها. فاقترح، بوصفه رئيس الاجتماع التحضيري، أن ما جاء في ورقة العمل المصرية يحتاج إلى نقاش بين الوزراء وإخضاع بنودها للتحرير، وهو مصطلح تونسي يعني التعديل. لم تحاول مصر أو الدول العربية الأخرى الاعتراض على اقتراح بن يحيى، الذي يعرف بأن رئيسه بن علي لم يترك أي دور فعلي للمعارضة التونسية، إلى درجة أنه هدد بقطع العلاقات مع سورية إذا استمرت باستقبال المعارض التونسي المبعد راشد الغنوشي، الذي كان يتردد على دمشق للمشاركة في المؤتمرات العربية التي تعقد فيها تحت شعارات قومية وإسلامية.

لم يكن الأمير سعود الفيصل يتحفظ شخصيًا على فكرة الإصلاح، لأن تفكيره ما زال متمحورًا حول هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي هزت العالم وغدت بلاده متهَمة بها، لكنه كان يعرف أن المؤسسة الدينية هي عماد الحكم في المملكة، وهي لا تريد الإصلاح بتاتًا. من جهة ثانية، فإن طلب الإصلاح، بالنسبة إلى الفيصل، يأتي من الرئيس المصري الذي تربطه بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية،

وكانت هذا الأخيرة تضغط على حلفائها لإجراء إصلاحات، ما كان يجعل مبارك أكثر تطمينًا للمملكة وللفيصل الذي وافق على مناقشة ورقة العمل المصرية وإن على مضض.

كان موقف سورية منفتحًا، فرئيسها طرح مبكرًا وعلنًا هذه الأفكار الإصلاحية التي حظيت باهتمام دول جامعة الدول العربية. ولكن سورية لا ترى أن يأتي طلب برنامجها الإصلاحي من الولايات المتحدة، لا سيما أن الأميركيين لم يكفوا عن توجيه تهديداتهم لها بعد غزو العراق عام 2003، فأصدروا قانون "محاسبة سورية"، ومن ثمّ فإن الموافقة السورية على برنامج إصلاحي تبقى قائمة في حال كانت مواقف التعامل العربي غير مماثلة للأميركيين.

قمة إلى أجل غير مسمى

بدأنا المناقشات بعد توزيع ورقة العمل المصرية خلال الجلسة التحضيرية للقمة العربية في تونس على جميع الوزراء العرب، وبدأنا في المناقشات فقرةً فقرة. تجاوز الوقت منتصف الليل، بتوقيت تونس، من دون أن تحظى التعديلات التي كانت تأتي من الوزراء بموافقة الجميع، لكن الرغبة عند الوزراء كانت واضحة في استمرار المناقشات الطويلة والساخنة إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل. اقتربنا إلى حدٍ ما من إنجاز بنود الورقة وتعديلاتها، ولم يبق إلا قليل من الكلمات والعبارات.

فجأة سمعنا، من دون سابق إنذار، ونحن منهمكون بوضع النقاط على حروف المناقشات النهائية، صدور إعلان عن الرئاسة التونسية يفيد بإلغاء مؤتمر القمة إلى أجل غير مسمى؛ أي قبل ساعات فقط من انطلاق أي رئيس دولة عربية بطائرته صوب تونس للمشاركة في مؤتمر القمة. فتوقف النقاش وشعرنا بالإحباط بعد إهدار كل هذا الوقت، وبدأنا بالتساؤل عن أسباب الإلغاء.

أُلغيت القمة العربية من دون تحديد موعد جديد لانعقادها؛ فلم تُذكر في البيان التونسي الرئاسي أي تفصيلات أو تبريرات. لا نعرف شيئًا عن اتصالات الرئيس بن علي غير المعلنة مع القادة العرب، ولا نعرف السبب الحقيقي وراء الإلغاء المفاجئ، ولم يطلعنا وزير خارجية تونس، رئيس الاجتماع التحضيري، على أسباب التأجيل. ربما كان هو لا يعرف أيضًا ما الذي يجري خلف الستار. سألني بعض

الصحافيين الذين سهروا معنا حتى الفجر عن أسباب التأجيل، فاكتفيت بالتعبير عن الأسف لا أكثر ولا أقل، ثمّ اتصلت بالرئيس الأسد؛ الذي كان يستيقظ في وقت مبكر عادةً، وأبلغته ما يمكن أن يقال عبر الهاتف حول التأجيل وإيقاف ترتيبات السفر، أما التفاصيل فكان سيسمعها بعد عودتي إلى دمشق.

لا بد من إلقاء الضوء على اللقاءات والاتصالات التفصيلية، التي سبقت وصولنا إلى تونس من أجل التحضير للقمة، ولو كانت مملة؛ لأنها قد تساعد في معرفة سبب الإلغاء من خلال الاتصالات بين العواصم العربية. لقد تكثّفت الاتصالات بين الوزراء العرب منذ مطلع السنة؛ إذ كان بعضهم يسأل: ماذا نريد من القمة؟ وماذا سيخرج منها؟ كان أول المتصلين سعود الفيصل، الذي سألني عن جدول أعمال قمة تونس، وما إذا كان قد وصلني شيء حوله. بعد هذا الاتصال بثلاثة أيام، زارنا الرئيس حسني مبارك، ورغب في أن تكون الزيارة قصيرة جدًا، وأن يكون اللقاء في مطار دمشق لمعرفة ما إن كان انعقاد القمة سيتم في الموعد المتفق عليه عربيًا في نهاية آذار/ مارس 2004.

اتصل عمرو موسى يسأل عن آخر المستجدات في المنطقة، وعن آخر ما جرى خلال زيارة مبارك إلى دمشق؛ فقد كان حريصًا دائمًا، بوصفه أمين عام الجامعة، أن يعرف موقف مصر أولًا. بعدها بأيام قليلة، زار الرئيس بشار الرياض ورافقته يومها من أجل التباحث مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز حول جدول أعمال القمة الدورية. كان موقف السعودية ملتبسًا وغامضًا؛ فقد كانت تؤيد الإصلاح لأنها لا تريد إغضاب الولايات المتحدة من جهة، وتخشى "ردة فعل" المؤسسة الدينية من جهة أخرى.

بعد عودتنا من السعودية مباشرة، أي في 20 آذار/ مارس، زارنا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ووزير خارجيته حمد بن جاسم، لمعرفة موقف السعودية. وصل في أعقابهما إلى دمشق الشيخ محمد بن مبارك، وزير خارجية مملكة البحرين، يسأل عن تحضيرات القمة ومصيرها. ثم زارنا مبعوث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وزير الثقافة يحيى يخلف، في 24 آذار/ مارس، قادمًا من رام الله ليتحدث عن القصف الإسرائيلي أمس، الذي استهدف حياة الشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة حماس، وهو خارج من المسجد بعد صلاة الفجر، وعن مطالب عرفات من القمة.

أخيرًا، وبحماسة غير معهود وبعد انتظار طويل، تلقيت اتصالين هاتفيين متتاليين في يوم واحد من الحبيب بن يحيى يبشرنا بموافقة تونس على موعد جديد لانعقاد القمة فيها، مقترحًا يومي 22 و23 أيار/ مايو 2004 في تونس، وليس في أي مكان آخر، وطلب اعتبار تأجيل انعقاد القمة شهرين كأنه لم يكن.

كان الرئيس المصري مبارك خلال فترة الصمت يلمح في أحاديثه، بعد تلقّيه دعوة من الرئيس بوش لحضور قمة الدول الصناعية الثماني، إلى أن في حال كان الرئيس التونسي بن علي لا يود عقد القمة العربية المؤجلة في تونس، فإنه سيدعو إلى عقدها في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة أو في شرم الشيخ الأكثر أمانًا وهدوءًا.

العرب والإصلاح السياسي

كنا قد اتفقنا في مطلع آذار/ مارس، نحن وزراء خارجية سورية ومصر والسعودية، على اجتماع غير معلن في القاهرة لتقييم ما سوف ينتج من مؤتمر القمة المؤجل بعد أن قررت تونس المضي في عقده. جرت مناقشاتنا على غداء عمل دعانا إليه أحمد ماهر في 20 أيار/ مايو 2004. وكانت نقطة الالتقاء بيننا في النقاش تتمحور حول أن العرب، قادةً وشعوبًا، في مأزق كبير بعد غزو العراق، وإلا لما أُجل مؤتمر القمة المقرر عقده في تونس في آذار/ مارس إلى أيار/ مايو على نحو مفاجئ. في القاهرة، أرجع أحمد ماهر سوء الوضع العربي إلى احتلال الكويت عام 1990، واعتبر سعود الفيصل أن تردي الوضع العربي يعود إلى غزو العراق عام 2003 وامتناع جورج بوش قبل ذلك عن استقبال الوفد العربي للاستماع إلى شرح لمبادرةِ السلام العربية. وأعدت أنا سوء الوضع إلى مرحلة تسبق ذلك، وهي زيارة السادات إلى القدس عام 1977، وقلت إننا في مأزق تاريخي كبير؛ جذوره الرئيسة في الزيارة المشؤومة، دون أي اكتراث بالوضع العربي وقضية فلسطين.

ساد صمت غريب طويل، فنظرت إلى أحمد ماهر، فوجدت أنه يفضل عدم الكلام، في حين اعتبر سعود الفيصل أن الكلام موجه إليه شخصيًا، فبدأ يدافع عن دور بلاده في دعم العرب والمسلمين وقضية فلسطين، وأخذ يعدّد الدول المستفيدة، ومنها في الطليعة سورية ومصر. توتر الوضع ونحن نتناول الطعام على ضفاف النيل الهادئ. قلت نحن على الغداء ولسنا في اجتماع رسمي، ونستطيع أن نقول بصراحة

بين أشقاء ما يخطر في بالنا من دون قيود. لنعد إلى ما كنا بصدده في البداية؛ إذ لا يمكننا قبول كل ما تطلبه أميركا من دون مناقشته، لا سيما بعد غزوها العراق وحلّ جيشه وتفكيك مؤسساته، ورفضها مبادرة السلام العربية. لكننا نؤمن بالإصلاح الذي هو مطلبنا في سورية قبل أن يكون مطلب الأميركيين والغرب.

بعد أن هدأت النفوس، غادرنا إلى مطار القاهرة، وعقدنا الاجتماع الوزاري التحضيري في تونس، وبحثنا هناك عن موقف توافقي بين وزراء الخارجية العرب، تضمّن الكثير من النقاط الواردة في ورقة الإصلاح المصرية، مضافًا إليها - بربط مقنع وباقتراح مني - أن حقوق الإنسان كلٌ لا يتجزأ، ويجب أن تُحترم عالميًا، لا سيما من إسرائيل التي تحتل أراضينا العربية وتحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة إلى وطنهم. تولَّد لدي شعور قوي أن تمرير هذه النقاط في القمة غدًا سيكون بمنزلة ربط لحقوق الإنسان بقضية فلسطين، رغم اعتقادي واعتقاد الكثير من زملائي أن الدول الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لن تستجيب لهذه المطالب المتعلقة بانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي واحتلالها الأرض العربية.

يعتبر الأميركيون غزو العراق هزيمة لكل العرب، وأن سقوط بغداد إنذار بسقوط عواصم عربية أخرى. لكن التفاهم العربي هنا هو الأساس، فضلًا عن أن بعض الوزراء اعتبر ربط احترام حقوق الإنسان في العالم العربي باحترام إسرائيل لها مقاربةً عقلانية من شأنها أن تفتح عيون الدول الصناعية لترى أيضًا، وهي تواجه مشاكل العالم، وجود مشكلة فلسطينية لا تقل أهمية عن المشاكل العالمية الأخرى.

حسني مبارك القلِق منذ مقتل السادات

كان الرئيس حسني مبارك قلقًا بعد تعديل الورقة المصرية؛ إذ طلب رؤيتي فور وصوله صباح 21 أيار/ مايو 2004 في قاعة المؤتمر بوجود الوزير أحمد ماهر، ليسأل عن الهدف من إدخال إسرائيل في الموضوع. شرحت له الأسباب التي رأينا في مقدمتها ضرورة تطبيق عالمية حقوق الإنسان، وأن لا دولة فوق القانون الدولي، أي إن الدول العربية لديها أيضًا رأي عام ضاغط يرى إسرائيل في حالة انتهاك دائم لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي. أوضحت للرئيس مبارك أن حق العودة للفلسطينيين بحسب القانون الدولي، لا تحرّمه غير إسرائيل.

افتُتحت القمة العربية ليوم واحد صباح 21 أيار/ مايو 2004. وكنت قد وضعت الرئيس بشار بعد وصوله إلى تونس قبل ذلك بيوم واحد في صورة المناقشات والنتائج التي وصلنا إليها في الاجتماع الوزاري التحضيري على ورقة الإصلاح العربية، وعملية ربطه تحقيق الإصلاح بتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي يشكل أساس حقوق الإنسان العربي والفلسطيني. علق خدام نائب الرئيس بقوله: هذه أفكار أميركية.

وجد الرئيس بشار نفسه في حيرة من أمره؛ لأنه لا يريد أن يرى أحدًا يزايد على موقفه. أوضحت، بوصفي وزير خارجية، أسباب تمسكي بالورقة الإصلاحية: أولًا، لأنها أخذت ببرنامج الإصلاح والتحديث الذي نتبناه في سورية. وثانيًا، لأنها أصبحت ورقة إصلاح عربية رسميًا. وثالثًا، لأننا سنحرج الدول الصناعية، رغم أننا لا نعول على قبولها لأنها لا تريد إزعاج إسرائيل.

منذ مطلع آذار/ مارس 2004 تاريخ القمة الدورية في تونس، وحتى 22 أيار/ مايو يوم اختتام القمة العربية المؤجلة، يمكن وضع كل الجهود الدبلوماسية التي قمنا بها في كفة، وما سمعته من الرئيس بشار قبل أن نغادر تونس في الكفة الثانية. اندفع الرئيس كالسهم باتجاه رئيس القمة زين العابدين بن علي الذي لم يغادر المنصة بعد كأنه أسر له بشيء نال رضاه. وعاد بابتسامة وبهجة تراهما في كل ملامح وجهه ولم تغادراه حتى ونحن نهم بالخروج من قاعة المؤتمر. وأبلغنا بأنه نجح في الحصول على موافقة رئيس القمة على شطب كامل البيان المتعلق بـ"الإصلاح"، الذي كانت قد وافقت القمة العربية عليه بالإجماع (كان عمرو موسى قد قرأ مشروع البيان الختامي وصفق جميع القادة بمن فيهم الرئيس السوري نفسه). وقال الرئيس لنا إن هذا الجهد الذي بذله مع رئيس القمة هو أهم إنجاز حققته سورية في مؤتمر قمة تونس.

تبين بعد عودتنا إلى دمشق، أن ما حدث من إلغاء للبيان الختامي من مقررات القمة العربية المتعلق بالإصلاح لم يكن نزوة؛ إذ صدرت توجيهات بن علي بعد اتصالات هاتفية مع بعض الزعماء العرب، فاستبدل البيان الختامي حول الإصلاح عبارات إنشائية وبلاغية لفظية أفرغته من محتواه ومضمونه. كما أن هذا الإلغاء لم يثر حفيظة الدول العربية الأخرى.

البيان الافتراضي

لم تنشغل الصحافة العربية عمومًا بما حل بالبيان الختامي حول الإصلاح الذي وافقت عليه القمة العربية في تونس، ولا تعرف لماذا شُطب البيان وجرى تحويره بعبارات إنشائية عامة قي مقررات القمة. ربما يعود السبب إلى أن الاهتمام بنتائج ذات قيمة من قمة تونس أو من أي قمة عربية كان معدومًا من حيث المبدأ على المستوى الشعبي بعد غزو العراق. ثم إن المصريين المطلعين على بواطن الأمور كانوا في الأساس غير مرتاحين - كما أظهرت بعض الصحف القومية في مصر - لتلبية الرئيس المصري دعوة رئيس أميركي إلى قمة الدول الصناعية ليطلعها على البيان الذي طلبه بوش من مبارك باسم الدول العربية، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات الأميركية تقصف المدن العراقية.

ورغم هذه الأجواء المضطربة، قرر الرئيس بشار تعزيز العلاقات السورية- التونسية؛ أي بين الحزب الدستوري الذي يرأسه بن علي وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يرأسه الأسد. فأوفد إلى تونس كبيرَ الحزبيين محمد سعيد بخيتان، الأمين القطري المساعد، على رأس وفد حزبي عالي المستوى لتعزيز هذه الصورة. فالرئيس بن علي - بحسب رأي بشار الأسد - يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره من الزعماء العرب. كنت من غير المرحبين بزيارة الوفد السوري إلى تونس، فهي لم تُعرض على القيادة القطرية أصلًا رغم أنها زيارة حزبية بامتياز، فضلًا عن أن بن علي لا يتيح أي هامش للمعارضة في الداخل أو في الخارج، ولكنه يفضل نفي أعضائها خارج البلاد. ولعل الأهم من ذلك كله، هو أن الرئيس بشار الذي صب اهتمامه خلال السنتين الماضيتين على الإصلاح تراجع عنه، واعتبر إلغاء "البيان" إنجازًا لسورية.

الفصل السادس

التمديد للرئيس لحود والوعيد لسورية

بعد بدء الحرب الأميركية على العراق عام 2003، والخشية من متابعتها بغزو سورية، جاء التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود برغبة قوية من الرئيس بشار الأسد الذي كان مهتمًا بالملف اللبناني منذ بداية عهد لحود عام 1998. لم يكن لحود أول رئيس جمهورية لبناني يَجري تعديل الدستور اللبناني من أجل التمديد له، فقد سبقه إلى ذلك الرئيس إلياس الهراوي عام 1995 من دون حدوث أي اعتراض يستحق الذكر. غير أن التمديد للحود تسبب في عاصفة لا سابقة لها، نظرًا إلى ما ترتب على التمديد من تداعيات لبنانية ومواقف دولية تجاوزت حدود لبنان من شاطئ المتوسط شرقًا إلى ما وراء المحيط الأطلسي غربًا.

اعتدت أن أزور الرئيس لحود في بيروت منذ تسلمه هذا المنصب عام 1998، فنشأت بيني وبينه علاقة فيها الكثير من الاحترام والمودة المتبادلة؛ إذ كنت حريصًا على وضعه في صورة اللقاءات التي كانت تجريها سورية في الساحتين الإقليمية والدولية من دون الخوض في المسائل الداخلية اللبنانية. كان لحود يتمتع بشخصية مهذبة، فيها قدر كبير من العناد الشخصي حتى لا يظهر كمن يساوم على قناعاته، في حين كان الرئيس السابق الهراوي، الذي تعرفت إليه منذ نهاية السبعينيات، خفيف الظل يخلط الجد بالمزاح بروحه المرحة وقصصه الطريفة، غير مكترث بانطباعات الآخرين عنه.

كان الرئيس لحود أحيانًا يستبقيني إلى مائدة الغداء بعد الانتهاء من محادثاتنا التي يحضرها رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورفيق الحريري أو الدكتور سليم الحص

عندما يكون أي منهما في منصبه رئيسًا لمجلس الوزراء. كنت أضعهم في صورة ما يجري معنا من اتصالات وأُطلعهم على جدول مواعيد زوارنا من عرب وأجانب، والمواضيع التي يمكن أن تثار خلال زيارتهم إلى دمشق. لم أكن أتحدث في الأمور اللبنانية الداخلية كثيرًا رغم أنهم كانوا يحاولون إثارتها معي بين الحين والآخر، أو يسألون مباشرة عن رأيي فيها، وخاصة برّي والحريري، اللذين كانا أحيانًا يحاولان جرّي إليها، بعد أن يحتد بعضهم تجاه الآخر، أو تجاه شخص ليس موجودًا بيننا.

قصة التمديد للحود

في إحدى زياراتي إلى لبنان، وتحديدًا في 16 آب/ أغسطس 2004؛ أي قبل شهر تقريبًا من انتهاء الولاية الدستورية لرئيس الجمهورية، زرت الرئيس إميل لحود بناءً على طلب من الرئيس بشار للاستفسار منه إن كان يرغب شخصيًا في التمديد لولايته. كان قلقًا، يفتح أدراجًا في مكتبه، يخرج منها أوراقًا يتصفحها بسرعة ثم يعيدها، يضع بعضها على طاولة مكتبه علّني أقول إنني جئت لأبلغه رغبة الرئيس في التمديد له لكنني - كعادتي - فضلت الاستماع إلى ما سيقوله لي أولًا، أخبرني بأن هذه الأوراق هي آخر استطلاعات للرأي العام اللبناني، قامت بها شركة فرنسية معروفة باستقلاليتها ونزاهتها، وذلك حول من هو الأكثر شعبية لرئاسة الجمهورية بين الساسة الموارنة لو أجريت الانتخابات الرئاسية هذا الشهر من عام 2004. لم يعد إلى كرسيه بجانبي، وظل واقفًا فوقفت أنا أيضًا، فأشار إلى تلك الأوراق وقال إنه حصل على نسبة 37 في المئة من أصوات اللبنانيين في ذلك الاستطلاع، في حين حصل بعده نسيب لحود على نسبة أقل بكثير، ثم جان عبيد وأسماء أخرى بنسب أقل بطبيعة الحال.

قال الرئيس لحود لي إن في استطاعتي أن آخذ نسخًا من هذه الاستطلاعات وأطلع الرئيس بشار عليها، علمًا بأنه - كما قال - أبلغها للعميد رستم غزالي عن طريق اللواء جميل السيد قبل فترة قصيرة من الزمن، ولا بد من أنها - كما يعتقد - قد نُقلت إلى مرجعها في دمشق. لم يكن اسم قائد الجيش ميشال سليمان من بين الأسماء الواردة في قائمة الاستطلاع الفرنسية، لكنني أذكر أنه قال: "العماد ميشال سليمان جيد ويشبهني في صفاته العسكرية والأخلاقية، لكنه ليس مثلي"، وضرب ركبتيه براحتي يديه كمن يريد إيصال الفكرة من دون مزيد من التفاصيل؛ فاستنتجت أنه كان يعني أن سليمان ليس صلبًا مثله في مواقفه.

عدت أدراجي إلى دمشق من دون إجراء المؤتمر الصحافي المعتاد في القصر الجمهوري، ومن دون تلبية الدعوة إلى الغداء كما جرت العادة في أعقاب لقاءاتي معه، متجاهلًا بصعوبة بالغة فضول الصحافيين اللبنانيين. سلمت الرئيس الأسد الاستطلاعات كما هي، وقلت له رأيي بصراحة كعادتي، وهو أن معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة خصوصًا لا تفضل التمديد للرئيس لحود كما تم التمديد للرئيس إلياس الهراوي. وأضفت أنني لا أعرف بدقة ردود الفعل في الداخل اللبناني، لكن فكرة التمديد يمكن أن تُستغل إلى أقصى الحدود في الخارج والداخل خاصة بعد احتلال العراق، فلماذا لا نفكر في البدائل التي لا تعني بالطبع الرضوخ لإرادة الآخرين، ولا تعني تخلينا عن مكانة العماد لحود في أي مكان آخر لائق؟

طرحت على الرئيس الأسد اسم سليمان فرنجية رئيسًا بديلًا للجمهورية قائلًا له إنه صديق شخصي لكم ومحبته لسورية مشهود لها. فأجاب: ذلك صحيح ولكن ما زال عمره صغيرًا. لاحظ استغرابي، لأنه أدرك التقارب بينهما في العمر، فقال قصدت من الناحية السياسية! علقت، ولكن آل فرنجية كلهم مسيّسون، ووالدك كان على علاقة جيدة مع سليمان الجد لأنه كان مولعًا بالسياسة ومثّل جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة عام 1974. وأذكر أن الجد كان حريصًا على أن يحضر الحفيد كل اجتماعاته، وكان يرافقه في زياراته إلى الرئيس حافظ. تابعت عندما رأيته صامتًا من غير قبول الاقتراح: "ما رأيك بجان عبيد إذًا؟ فهو ناضج ومخلص لسورية بقدر إخلاصه لبلده لبنان. وقد كنت أستمع إليه باهتمام في اجتماعات الجامعة العربية، حيث كان يدلي برأيه. وقد بلغ الأمر حينها بأحد الوزراء العرب أن قال له: لو أنني لا أعرفك لقلت عنك أنك وزير خارجية سورية". بذلت كل جهد ممكن لتخفيف مشاعر التردد عند الرئيس بشار؛ إذ قلت له نسيب لحود أيضًا رجل وطني متوازن في مواقفه السياسية. حاججت الرئيس لتأكيد موقفي بأن مكانة سورية في لبنان لا تأتي فقط من ولاء رئيسه لسورية، فالجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية كافية كي يحاول السياسيون اللبنانيون إقامة أفضل العلاقات مع سورية، لأن من يحب لبنان لا يمكن أن يكون خصمًا لسورية في الأحوال الطبيعية.

لم يوافق الرئيس على اسم محدد في لقائي معه ولم يبت بالموضوع. تركته يفكر وغادرت مكتبه وأنا أظن أنه سيختار واحدًا من الاثنين أو شخصية ثالثة لم تخطر في

بالي، فما زال لديه بعض الوقت على موعد الاستحقاق الرئاسي يمكنه من استشارة من هم أكثر مني انخراطًا بالأمور الداخلية اللبنانية. لم أعتبر أن الذين نصحوه بالرئيس لحود كانوا على خطأ، فالرئيس لحود مهما قيل فيه وعنه، هو إنسان وطني صلب وعنيد، مخلص للبنان قدر إخلاصه لسورية. لكن لم يكن لديهم من الحكمة والفطنة كي يقولوا للرئيس بشار إن الرئيس لحود جيد وصادق، ولكن التمديد له سيحول هذه الصفقة الحميدة إلى عبء كبير على سورية.

من المفارقات الغريبة أن تصوت كتلة الحريري في البرلمان اللبناني إلى جانب التمديد للحود. لا يحب الحريري لحود، ولحود لا يحب الحريري، وهذا سر معلن في لبنان من طرابلس إلى صيدا مرورًا ببيروت، حيث تعود القصة كما رواها لحود لي إلى وصول حقيبة من رفيق الحريري إلى العماد لحود عندما كان قائدًا للجيش فوجد في داخلها كدسة من الدولارات، فسلمها بوصفها هبة إلى الجيش اللبناني. كان من شأن ذلك إفساد العلاقة بين الرجلين، فكيف يمكن التوافق بين رئيس جمهورية صعد إلى السلطة بإرثه العائلي وسيرته العسكرية ومواقفه الصلبة، ورئيس وزراء صعد إلى السلطة بإرثه المالي ومواقفه المتذبذبة؟

عندما التقيت وعبد الحليم خدام في عام 1998 في الإليزيه بالرئيس جاك شيراك قبيل انتهاء ولاية الرئيس إلياس الهراوي بأسابيع، دار معظم الحديث في اللقاء حول لبنان. سلمنا شيراك، وهو يودعنا ونحن نهم بالخروج من مكتبه، ورقة صغيرة فيها بعض الأسماء التي كان يراها مناسبة لرئاسة لبنان، وكان اسم إميل لحود قائد الجيش اللبناني في مقدمة الأسماء. برر شيراك اختياره لعسكري في هذا المنصب بقوله إنه من أكثر الأشخاص سمعة طيبة في لبنان رغم طموحاته العسكرية والسياسية التي تعرفونها أكثر مني.

عندما التقيت الحريري في بيت خدام بعد عودتنا من باريس عام 1998، سأل الحريري يومها: ألم تجدوا غير لحود رئيسًا، فقلت له، ولكن الرئيس شيراك صديقك قد وضع اسمه في رأس القائمة. علق الحريري قائلًا: أنا الذي طلبت من الرئيس شيراك أن يضع اسمه في رأس القائمة، لأني كنت متيقنًا أن الرئيس حافظ الأسد لن يختاره لهذا السبب.

عسكرة القرار 1559

منذ تأسيس الأمم المتحدة، ربما لم يصدر عن مجلس الأمن التابع لها قرار مبهم في نصه، ومختصر في عباراته، ومبني على المجهول في مقاصده مثل القرار 1559، الذي صدر بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 2004. لقد احتاج تفسير هذا القرار إلى شرح مفصَّل وواضح من خبراء قانونيين ودبلوماسيين عريقين كان في مقدمتهم أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان ومساعده تيري رود لارسن. طالب القرار، أولًا، بانسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان، من دون أن يذكر اسمها أو يشير إلى تبعيتها. وثانيًا، طالب بإجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان، كأن الانتخابات الرئاسية لم تكن قد جرت في بيروت قبل يوم واحد من صدور القرار (ربما قصد مجلس الأمن الانتخابات النيابية). وثالثًا، طالب بنزع أسلحة المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة؛ فإذا كان المقصود "حزب الله" حصرًا فإن هناك "ميليشيات أخرى" لبنانية وفلسطينية على الأراضي اللبنانية.

لا يوجد إجماع حتى الآن على التفريق بين المقاومة والميليشيات أو بين المقاومة والإرهاب، لأن مجلس الأمن فشل حتى تاريخه في التفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب المدان. يؤكد لبنان الرسمي أن إسرائيل لم تنسحب بعد من مزارع شبعا اللبنانية وتلال كفرشوبا، ويعتبر أن اتفاق الطائف الذي أصبح وثيقة وفاق وطني لبناني منذ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 قد نص في حال انسحاب القوات السورية من لبنان على إمكانية بقائها منتشرة في ضهر البيدر حتى خط حمانا-المديرج عين داره. وجرى التصديق على هذه الوثيقة ببيان صدر عن مجلس الأمن نفسه بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. وباختصار واضح لا لبس فيه، أرى أن هذا القرار إذا انطلقنا من حسن النية فهو يقزم من مصداقية مجلس الأمن، أما إذا انطلقنا من سوء النية فإنه يسجل إحراجًا لمتبنيه ويحملهم مسؤولية عدم وضع النقاط على حروف أحد قرارات مجلس الأمن الذي اعتبره بعض اللبنانيين مهمًا.

كنت أعرف مسبقًا بوصفي وزيرًا للخارجية النيات الحقيقية الفرنسية والأميركية الكامنة وراء تبني القرار 1559. صحيح أنني لست من الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة أو يفسرون الأحداث السياسية انطلاقًا منها، لكنني أعتبر أن استبعادها نهائيًا هو في حد ذاته مؤامرة على العقل البشري.

موراتينوس المنافق

حين طرح القرار 1559 مشروعًا فرنسيًا، ثم أصبح قرارًا فرنسيًا-أميركيًا بالتبني، شعرت بالقلق لأن واشنطن دخلت على الخط. أجريت اتصالات هاتفية بزملائي وزراء خارجية الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وأخذت وعودًا من ثمانية منهم بأنهم لن يصوتوا مع القرار. وإذا نجحت في تأمين صوت العضو التاسع ضد القرار، فمعنى ذلك أن القرار لن يعتمد، سواء بفيتو أو من دونه، فالقرارات في مجلس الأمن لا تعتمد إن لم تحصل على موافقة تسعة أصوات على الأقل، بغض النظر إن كانت لأعضاء دائمين أو غير دائمين.

كان الصوت التاسع برفض القرار مضمونًا من إسبانيا، ليس لأن ميغيل أنخل موراتينوس وزير خارجية إسبانيا صديقي فحسب، ولا لأنه زار سورية مرات لا تحصى حين كان مكلفًا من الاتحاد الأوروبي مبعوثًا خاصًا للسلام في الشرق الأوسط، بل أيضًا لأنه بادر بالاتصال بي خلال الأيام التي سبقت التصويت على القرار، ليقول لي إن إسبانيا التي ستصبح اعتبارًا من 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 رئيسًا للمجلس لن تصوت لصالح القرار. أحصينا معًا على الهاتف عدد الدول التي ستصوت ضد القرار، وكان موراتينوس يخبرني بالجهود التي يبذلها شخصيًا لمساندتنا.

عندما اتصلت به قبل يوم واحد من التصويت قال لي: يجب أن تشعر بالاطمئنان فهل من المعقول أن أخذل سورية؟ لا يمكن أبدًا! أنت تعرفني. أنا لا أنسى ترحيبكم بي، واستقبال الرئيس بشار ووالده الرئيس حافظ لي أكثر من مرة. ولذلك كان الصوت التاسع لإسبانيا بالموافقة على صدور القرار 1559 صادمًا لي، وإذا ذكرت الاسم، فلأنني أشعر بحجم الخسارة؛ خسارة التصويت وخسارة صديق معًا.

زرت لندن بعد أسبوعين من صدور القرار 1559 بدعوة عمل من جاك سترو وزير خارجية بريطانيا. لم يتطرق في المحادثات إلى القرار، والذي صوتت بلاده لصالحه. سألني أحد الصحافيين في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عُقد في الخارجية البريطانية عن رأيي بالقرار، فأعربت عن استغرابي لاهتمام مجلس الأمن بصغائر الأمور مستعملًا كلمة (trivial things) بالإنكليزية، في حين لم يهتم هذا المجلس نفسه بأمور أهم تقض مضاجع عالم اليوم، وفي مقدمتها الحرب الأميركية على العراق، إذ لم يُصدر حتى بيان إدانة لها. لم يعلق وزير الخارجية البريطاني على

ما قلته حول عبارة "صغائر الأمور" مع أنها تتضمن تصغيرًا لمجلس الأمن الذي تتمتع بلاده بالعضوية الدائمة فيه.

الاستدارة الفرنسية نحو سورية

استدار الفرنسيون نحو سورية الموجودة في لبنان بعد التصويت لصالحهم في القرار 1559 ليصنعوا منه مسألة عظيمة الشأن، كأنه صدر تحت الفصل السابع، وذلك استدراكًا للهفوات التي وقعوا فيها عندما تقدموا بمشروع هذا القرار دون تحديد أسماء المعنيين به. كلف الرئيس شيراك كوفي أنان بأن يضع ساقين من الخشب للقرار 1559.

لن أدخل في تفاصيل عسكرة القرار، لأنني ما زلت مرتابًا كيف تتحول مقبرة في النورماندي مرّ أكثر من نصف قرن على دفن الضحايا فيها من الأميركيين الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى نقطة التقاء استراتيجية للتفاهم بين شيراك المخضرم وبوش المغامر الذي غزا العراق دون قرار من مجلس الأمن. أصبح القرار - بعد الشرح - مركزًا على انسحاب الجيش السوري من لبنان بوضوح صارخ، من دون أن أي ذكر لتموضع القوات السورية فيه انسجامًا مع اتفاق الطائف.

هل كان الموضوع الجيوسياسي هو الصفقة الحقيقية الأهم لاصطفاف شيراك ضد سورية في حرب بوش الأحادية على العراق وليس لإخراج الجيش السوري وحزب الله من لبنان؟ فاصطفاف شيراك مع بوش في الحرب على العراق، سوف يسهل كسب روسيا وألمانيا المعترضتين على الغزو أيضًا. كانت صفقة كاملة لا يحلم البيت الأبيض بالحصول عليها، ويتمناها الرئيس الفرنسي أيضًا إعجابًا بلبنان كمعظم الفرنسيين.

أوعز الرئيس شيراك شخصيًا ومباشرة لكوفي أنان، بعد أن اكتشف خواء القرار 1559 من أي معنى محدد، أن يفعّل القرار، ويضع له آلية. وأنان، بوصفه أمينًا عامًا للأمم المتحدة لن يشعر بالحرج، فهو موظف دولي محترف طوال حياته الوظيفية. وكان دور تيري رود لارسن الطموح هو مساعدة أنان. وقد راجت أقاويل بأن لارسن سيكون المرشح المناسب ليصبح الأمين العام القادم، وأن فرنسا ستتبنى ترشّحه لهذا المنصب الرفيع.

لا بد من التذكير بأن القرار لم يصدر تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية. لكن كوفي أنان - الذي فوضه مجلس الأمن بكتابة تقريره تلبية لرغبة الرئيس الأميركي والرئيس الفرنسي - فسر القرار كأنه تحت الفصل السابع مع فقرات تنفيذية طويلة تجاوزت 18 صفحة مليئة بالانفعالات.

لم يهتم الأميركيون والفرنسيون الذين تبنوا القرار، ولا أنان ولارسن بالرسالة التي جاءت آنذاك مباشرة من السفير سامي قرنفل المندوب اللبناني الدائم لدى الأمم المتحدة في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 قبيل تفسيرات أنان، والتي ورد فيها أن مسألة الانسحاب السوري من لبنان يقررها البلدان المعنيان، سورية ولبنان، العضوان في الأمم المتحدة. لقد كان من واجب الأمانة العامة للأمم المتحدة أن توزع هذه الرسالة على بقية المندوبين الثلاثة عشر في مجلس الأمن حتى لو كانت هناك شكوك بأن هذه الرسالة اللبنانية أُمليت بوحي من دمشق، وليس بتعليمات خطية من بيروت، فليس من مهمات مجلس الأمن دراسة النيات.

في أعقاب التمديد للرئيس لحود ثلاث سنوات بأغلبية الأصوات في مجلس النواب اللبناني (96 مقابل 29) في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 الذي صوتت إلى جانبه كتلة الحريري، واجهت سورية قطيعة تامة من معظم ملوك الدول ورؤسائها. كان الاستثناء زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد التضامنية إلى دمشق. واستقبل نجاد في دمشق وفودًا لبنانية جاء في طليعتها السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله ونبيه بري رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل. كما التقى نجاد بالفصائل الفلسطينية المعارضة في دمشق، والتي كان في مقدمتها خالد مشعل رئيس حركة حماس، ورمضان شلح رئيس حركة الجهاد الإسلامي.

أعترف أني شعرت بقلق، وخصوصًا بعد صدور تسريبات إعلامية تزعم بأن الرئيس بشار الأسد كان قد هدد رفيق الحريري، لكي يرغمه على تصويت كتلته في مجلس النواب اللبناني لصالح التمديد للرئيس لحود. سألت الرئيس مباشرة عن مدى صحة هذه التسريبات، فنفى الأمر لكنه لم ينفِ اللقاء الذي لم يعلن عنه سابقًا، فطلبت إن كان في إمكاني الاطلاع على محضر اللقاء، فأرسل لي نسخة منه في مغلف مغلق مع مراسل من القصر. التسريبات التي جاءت من أوساط لبنانية ومن قصر الإليزيه تزعم أن التهديد من الرئيس الأسد وصل إلى الحد الذي قال فيه إنه

سيكسر لبنان على رأس رفيق الحريري إذا لم يقبل التمديد للرئيس لحود. لم أجد في المحضر ما يتعلق بتكسير الرؤوس، لكنني لم أستنتج بأن اللقاء كان وديًا، خلافًا لما اعتاده الرئيس من لطف في حديثه مع ضيوفه (يُنظر الملحق 1).

في هذه الأجواء المضطربة، ناقشت مع الرئيس الأسد إن كان من المستحسن السفر إلى بروكسل لتوقيع اتفاق الشراكة الأوروبية-السورية في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004 (أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على التمديد للرئيس لحود)، علمًا بأن الأوروبيين لم يؤجلوا تاريخ التوقيع خلافًا للمتوقع. لم يكن الرئيس متحمسًا لفكرة السفر وتوقيع اتفاق الشراكة. استأذنته بضرورة سفر الوفد برئاستي وعضوية الأستاذ عبد الله الدردري رئيس هيئة تخطيط الدولة، لأنني وجدت أنها فرصة استثنائية يجب عدم إضاعتها وأن من مصلحة سورية أيضًا ألا تتفاقم مشكلة التمديد للرئيس لحود. اجتمعنا في بروكسل مع المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريس باتن، ووقع اتفاق الشراكة الأوروبية-السورية بالأحرف الأولى الدردري عن الجانب السوري بحضور الوفدين السوري والأوروبي. عقدنا بعد ذلك مؤتمر صحافي أنا وكريس باتن؛ أعلنا خلاله توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية -السورية في 22 أيلول/ سبتمبر 2004.

جاك شيراك وإلغاء العشاء

دعانا كريس باتن إلى مأدبة عشاء حضرها الجانبان السوري والأوروبي، وقال لي إن الرئيس جاك شيراك اتصل به قبل قليل، وقال له كيف توقع مع سورية اتفاق الشراكة؟ وكيف تقبل أن تدعو الشرع إلى العشاء؟ نظرت إلى وجه باتن وهو يتحدث فوجدته محتقنًا وهادئًا في الوقت ذاته. تابع حديثه أنتم تعرفون أسباب غضب شيراك المفاجئ منكم: التمديد للرئيس لحود والأهم علاقاته الخاصة مع رفيق الحريري الذي لا يمر أسبوع إلا يزوره أو يتصل به هاتفيًا.

من الصعب علي تخيل الرئيس شيراك عدوًا لسورية أو خصمًا لي شخصيًا، فلقد قال لي خلال آخر لقاء معه في قصر الإليزيه منذ أشهر فقط: هل تعرف أن هذا اللقاء بيننا منذ أن أصبحت رئيس الجمهورية الفرنسية، هو اللقاء الثاني عشر، ولا تنسى أنني استقبلت الرئيس حافظ الأسد بزيارة دولة وأجريت معه محادثات طويلة وجيدة في عام 1998، كما رحبت بابنه بشار بعدها قبل أن يصبح رئيسًا.

قال لي باتن، في نهاية العشاء ونحن نتناول القهوة على انفراد، أنت تعرف أن شيراك أصبح مؤخرًا على علاقة جيدة مع جورج بوش، ونفوذه أصبح أقوى داخل الاتحاد الأوروبي. على كل حال، نحن الآن نتناول العشاء معًا وننسى طلب شيراك بإلغائه. أنا لم ألغه ليس من أجل مسألة بروتوكولية نمارسها عادة مع وفود جميع الدول التي نوقع معها اتفاق شراكة، بل من أجل الحفاظ على كرامتي الشخصية.

تابع باتن قائلًا: "عُرضت علي رئاسة جامعة أكسفورد منذ مدة. كنت مترددًا في قبول العرض لأنني أحب السياسة أكثر من أي شيء آخر. لكن الآن سأعتبر أن العرض جاءني في الوقت المناسب". وقال: آمل أن تتاح لك الفرصة لزيارتي هناك في الجامعة، وسأكون سعيدًا لو أعلمتني مسبقًا لكي نرتب لك موعدًا لإلقاء محاضرة عن الشرق الأوسط الذي لا أعرف كيف سينتهي به المطاف بعد الاحتلال الأميركي- البريطاني للعراق، وعن عملية السلام.

لسوء الحظ، لم تتح لي فرصة لزيارة جامعة أكسفورد، لكن كريس باتن أرسل لي كتابًا من تأليفه عنوانه **الشرق والغرب**، يتحدث فيه عن آرائه ومشاهداته وانطباعاته عن البلدان التي زارها، ومنها سورية.

كان باتن بارونًا في بلاده، وحاكمًا لهونغ كونغ الصينية بين عامي 1992 و1997، قبل أن يصبح مفوضًا للعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي. أتى إلى دمشق مرات عديدة مع الترويكا الأوروبية أو مع وفد الشراكة الأوروبية. وكان يرى سورية أجمل مما يراها السوريون أنفسهم، حيث اكتشف مواطن جمالها الخفي وتاريخها الغامض الفريد. وما كان لجامعة أكسفورد الشهيرة أن تعيّنه رئيسًا لها لولا أنه يملك صفات معرفية وثقافية قيمةً مضافةً إلى إتقانه فن السياسة الدولية، والعمق في تناول موضوعاتها.

تأخر بطبيعة الحال التصديق على اتفاقية الشراكة الأوروبية-السورية لأنها تتطلب الترجمة إلى عشرين لغة أوروبية قبل توقيعها نهائيًا. اعتبر الرئيس بشار أن هذا التأخير مقصود، رغم أن الاتحاد الأوروبي يمارسه مع الأعضاء الآخرين. وإن كان الرئيس شيراك قد اتهمنا في أحد أحاديثه بأن حرصنا على البقاء في لبنان أهم من توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي. النتيجة كانت واحدة على أي حال بصرف النظر عن نظرية المؤامرة ورغباتنا الشخصية؛ إذ لم يجر التوصل إلى الاتفاق النهائي للشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد التمديد للرئيس إميل لحود.

الفصل السابع

اغتيال رفيق الحريري

التعرف إلى الحريري

الاغتيال ليس حديث العهد، فقد شهد العالم سقوط قادة سياسيين كبار مضرجين بدمائهم لإسكات صوتهم أو إنهاء دورهم الشعبي. وكان من أبرزهم على سبيل المثال: المهاتما غاندي عام 1948، والكونت برنادوت عام 1948، وجون كيندي عام 1963، ومارتن لوثر كينغ عام 1968. كان من الطبيعي أن يحتل اغتيال هذه الشخصيات التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية عناوين الصحف والمجلات، وأن تُروى عن أقوالهم ومآثرهم قصص لا تنتهي. والسؤال الذي سيتبادر إلى أذهان الكثيرين في لبنان وربما خارجه أيضًا، هل كان اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام 2005، رجل الأعمال والسياسي الملياردير، ثمنًا لقضية قدّم حياته من أجلها؟

لا شك في أن اغتيال الحريري، الذي عرفه لبنان عن قرب منذ ثمانينيات القرن الماضي بعد أن صار له شأن وحظوة خاصة لدى العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز، قد استقطب اهتمام كل اللبنانيين، وحظي بتغطية إعلامية عربية ودولية غير مسبوقة ترافقت مع ثورة الاتصالات والمعلومات. كان اغتياله مدويًا بالمعنى التام للكلمة، وفي كل أبعاد ما تعنيه.

لقد وصل صدى اغتيال الحريري إلى كل البيوت في القرى والبلدات والمدن القريبة والبعيدة عن بيروت، فشكل انتشار الخبر المأساوي تعاطفًا شعبيًا لا سابقة له في تاريخ لبنان، كأنه نجم متألق هوى إلى الأرض.

غير أن تسرُّع بعض الأطراف اللبنانية بتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية وجثمان الحريري ما زال في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، قد شق المركب اللبناني من الداخل، وعصف بالعلاقات السورية-اللبنانية، وأدخل الشكوك إلى العلاقات السورية-العربية وبصورة أكثر تحديدًا مع دول الخليج العربية. حدث كل ذلك قبل أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. أما السوريون فقد أصابتهم الحيرة: المستفيدون من الحريري في بعض المؤسسات الرسمية لا يمكن أن يقتلوا دجاجة تبيض ذهبًا، والمحبون للحريري لوجه الله أغضبهم ظهور شعارات تهزأ من اللهجة السورية في بعض المسيرات، وتضع السوريين في لبنان في فوهة الاتهام، لا تفرق بين من يرتشي من الحريري وبين من لا يبيع ولا يشتري.

كان رفيق الحريري لطيفًا كما عرفته خلال اللقاءات وبعض المآدب التي كان يقام أغلبها في منزل عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، وأحيانًا في مزرعة حكمت الشهابي رئيس الأركان العامة. لا يفرق الحريري كثيرًا بين السياسة ودهاليزها المعقدة إلا من زاوية تأثيرها في الاقتصاد والبورصة ومستقبل السوليدير ومستقبل علاقته الشخصية بسورية والسعودية، وخصوصًا الملك فهد بن عبد العزيز، وفرنسا لا سيما رئيسها جاك شيراك. كان متحررًا في أفكاره وثريًا يصعب تقدير ما في حوزته من مال ولم يكن شديد التواضع. فقد روى مرة بحضوري أن زوجته في صباها حاولت السفر وحدها من جدة إلى بيروت، فمنعت في المطار لعدم وجود زوجها معها. فقالت لموظفي الجوازات هل هناك امرأة في العالم يكون زوجها رفيق الحريري وتحاول الهرب منه؟

كانت كل الشخصيات اللبنانية السياسية المحبة له أو الحاسدة التي التقيتها تتحدث عن براعة الحريري في اصطياد اللحظات المناسبة لتعزيز ثروته وتوسيع أعماله داخل لبنان وخارجه والاحتفاظ في الوقت ذاته بمنصبه رئيسَ وزراء لبنان. لقد أصبح المال السياسي في عهده عنصرًا بارزًا في الصعود السياسي منذ بداية الحرب الأهلية، بعد أن كانت شجرة العائلة هي الأساس في هذا الصعود.

زارني الحريري أول مرة صيف 1986 في شقتي المستأجرة من الدولة. كان أول تعليق له بعد أن تفقّد الصالون والأثاث البسيط على الطريقة الغربية: "هذا لا يليق بوزير خارجية سورية"، كأنه يلمح إلى أنه سيساهم في تغيير السكن أو إعادة تأثيث

المنزل. وقد سمعت لاحقًا أنه كان يقدم ذلك لعدد من المسؤولين السوريين الكبار لتغيير أثاث بيوتهم وحتى بناء منازل لهم. لم يقتنع كثيرًا بمدى ارتياحي لهذا المكان، وبالطبع تجاهلت تلميحاته بتقديم المساعدة، وانتهى حينها موضوع الاقتصاد الذاتي بيني وبينه، لكنه لم ينته، كما يبدو، مع بعض المسؤولين السوريين الآخرين الذين كنت أسمع عن صِلاتهم المادية معه لسنوات؛ فقد كان يرسل أولادهم إلى الجامعات بدعم من مؤسسة الحريري الخيرية. أما علاقتي الشخصية معه فظلت ودية لأنه كان رئيس وزراء أو رئيس وزراء سابق وأنا وزير خارجية لبلد شقيق جار للبنان الذي يقيم أو يعمل فيه كثير من السوريين: عمالًا ورجال أعمال وسياسيين متقاعدين مدنيين وعسكريين.

ذكر رفيق الحريري أمامي في إحدى المرات أن السعودية مدينة له بمبلغ كبير قيمته عقود بمئات الملايين من الريالات السعودية لمشاريع ناجحة نفذها، ولم يستوف منها كامل أتعابه، وأن الملك فهد وعده بأن يسدد له مستحقاته دون نقصان بعد إقرار الميزانية، لكنه استدرك قائلًا: إن أول مليون حصل عليه في السعودية، في مطلع شبابه عندما كان عصاميًا، قد أدى إلى غيابه عن الوعي لعدة دقائق. وأضاف عندما لاحظ استغرابي: صدقني إن جدران بيتي في جدة بقيت تهتز لعدة دقائق، أما اليوم فملايين الدولارات لا تهز شعرة في رأسي.

ما زلت أذكر أيضًا زيارته لي في مستشفى الجامعة الأميركية في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 بعد خضوعي لعملية أجراها الجراح منير عبيد بإشراف الدكتور سمير علم. ارتأى الحريري حينها أن أمضي فترة النقاهة في باريس، وأن طائرته الخاصة ستكون بتصرفي في مطار بيروت. شكرته على هذه اللفتة الكريمة التي يصعب نسيانها، وقلت إنني أرتاح أكثر بأن أقضي فترة النقاهة في بيتي بدمشق وبالقرب من أولادي وعائلتي، واحتفظت معه بعلاقة ودية بعيدًا عن دوي الطائرات الخاصة، إلى أن وافته المنية يوم اغتياله بانفجار مروع زلزل بيروت، وسُمع صداه في دمشق.

ساعة اغتيال رفيق الحريري

كنت أقيم ظهر يوم 14 شباط/ فبراير 2005، مأدبة غداء في مطعم النبلاء بدمشق تكريمًا لميغيل موراتينوس بمناسبة انتهاء مهمته مبعوثًا أوروبيًا خاصًا لعملية السلام في الشرق الأوسط. جاءتني قصاصة ورق كُتب عليها أن انفجارًا ضخمًا وقع في بيروت، فالتفجيرات بين الحين والآخر غير مفاجئة في لبنان رغم أن الحرب الأهلية انتهت،

لكن عندما جاءتني قصاصة ورق ثانية من مدير مكتبي الصحافي ذكر لي أن الانفجار مروع، وأنه ربما استهدف موكب رفيق الحريري الذي نُقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية بحالة شديدة الخطورة. تغير نوع الحديث بيننا وتغيرت معه نكهة الطعام.

كان موراتينوس حينها واقفًا يلقي خطاب الوداع، متأثرًا لمغادرته المنطقة، ويشكر سورية على ما لقيه من اهتمام المسؤولين السوريين فيها خلال زياراته العديدة لها. كنا منشغلي الذهن بالأخبار التي لا تدعو إلى الاطمئنان، والتي تأتي تباعًا من بيروت حول مجريات الأمور، بينما كان موراتينوس يتوقع مني الرد الطبيعي على كلمته كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات الوداعية، ارتفع الضجيج في المطعم عندما انتشر خبر وفاة الحريري. اتصلت بالرئيس بشار من هاتف محمول، ونحن نهم بمغادرة المطعم لأستفسر منه إن كان سيرسل أحدًا إلى بيروت أو يرسل برقية تعزية. تساءل: هل ستكون برقية بروتوكولية أم سياسية؟ فأكدت أن تكون سياسية لأن المستهدف من هذا الاغتيال هو سورية في لبنان، وارتأيت أن تتضمن البرقية إضافة، باقتراح من وليد المعلم الذي كان يجلس إلى جانبي، حول ضرورة تضامن اللبنانيين مع بعضهم في هذه اللحظات العصيبة.

دموع خدام السخية

لدى خروجنا من المطعم سألني بعض الصحافيين عن التفجير المأساوي، فأكدت إدانتي للتفجير واعتبرته عملًا إجراميًا لا مبرر له. لكن في أول نشرة أخبار سمعتها من راديو السيارة، كانت الاتهامات تتوجه نحو سورية، فاعتبرت أنه كلام إذاعات وثرثرات. لكن البيان الذي خرج بعد ساعات من دارة الحريري نفسها، كان ثأريًا برائحة سياسية. وهذا موقف لا يستعصي على فهم من يعرف الظروف التي مرت بها العلاقات بين البلدين.

في أولى نشرات الفضائيات المسائية اللبنانية لم أعثر على تصريحي من بين التصريحات الأخرى، مع أن بعض الوكالات الإخبارية كانت قد وزعته مباشرة، ومنها وكالة **كونا** الكويتية تحت عنوان "الشرع يستنكر ما حصل للحريري ويعتبر اغتياله عملًا إجراميًا شنيعًا". استغربت كيف يمكن سحب تصريح بالصوت والصورة لوزير خارجية بلد معني بهذا الحدث في لبنان الذي يطغى الوجود السوري فيه على أي شيء آخر.

بعد لحظات، شاهدت على شاشة التلفزيون نائب الرئيس خدام بين المعزين بدارة الحريري والدموع تنهمر من عينيه. هاتفت الرئيس بشار مرة ثانية، معتقدًا أنه أرسل خدام للتعزية باسمه بدلًا من إرسال البرقية، فقال إنه لا علم له بسفره. فاقترحت عليه أن يطلب منه بوصفه نائبًا للرئيس أن يعزي باسم الرئيس أيضًا، حتى لو كان الراحل رفيق الحريري رئيس وزراء سابق؛ ففي لبنان يحتفظ المسؤول بلقبه حتى بعد تركه المنصب أو وفاته.

الاغتيال في مجلس الأمن

في اليوم التالي للانفجار، أي في 15 شباط/ فبراير 2005، أصدر مجلس الأمن بيانًا رئاسيًا دان فيه جريمة اغتيال رفيق الحريري، واعتبرها جريمة إرهابية، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تسمية بيتر فيتزجيرالد، المحقق الإيرلندي، ليرأس بعثة من الأمم المتحدة لتقصّي حقيقة ما جرى وملابساته ودوافعه. عاد فيتزجيرالد إلى نيويورك وقدم تقريره إلى مجلس الأمن في 24 آذار/ مارس 2005، بعد أن أجرى لقاءات عديدة في بيروت طوال أسبوع كامل تفحص خلاله موقع الانفجار والتقى بعض المسؤولين.

ذكر فيتزجيرالد في تقريره الخطي، الذي رفعه إلى كوفي أنان، أن الأمور معقدة في لبنان وأنه يرى ضرورة التعامل معها بحرفية وخبرة عالية، وأن هذه الجريمة تتطلب تحقيقات أعمق وأشمل. لكنه ذكر أنه لمس خلال مهمته في بيروت وجود استقطاب حاد في لبنان؛ ففي حين رأى بعض اللبنانيين أن مسؤولية الأمن في لبنان تقع على عاتق سورية، رأى آخرون أن جريمة الاغتيال تستهدف الوجود السوري.

لكن معظم وسائل الإعلام العربية لم تستوقفها إلا عبارة تحميل سورية المسؤولية، ولم تتحدث عن الاستقطاب الحاد في لبنان والاصطفافات المتسارعة فيه التي جاءت في تقرير فيتزجيرالد، وإنما استرسلت في تعليقاتها في اتهام سورية باغتيال الحريري، إلى حد أصبح هذا الاتهام منذ ذلك الوقت كاللازمة في النوتات الموسيقية، تتكرر في الصحف والتصريحات على القنوات الفضائية، لا سيما الخليجية، قبل أن يجري أي تحقيق رسمي حول الانفجار وضحاياه ومن يقف وراءه.

لقد تأثر مجلس الأمن - الذي تجاهل وجود دولة وقضاء في لبنان - بالضجة غير المسبوقة في وسائل الإعلام وتداعياتها اللبنانية بخاصة؛ فطلب من كوفي أنان بعد اطّلاعه على تقرير فيتزجيرالد تشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى الموضوع في الكشف عن مرتكبي هذه الجريمة الإرهابية، ومعرفة المسؤولين عن التخطيط لها، وأسماء الأشخاص الذين وجهت إليهم الأوامر بتنفيذها، وجرى تكليف القاضي الألماني ديتليف ميليس برئاسة هذه اللجنة.

تكليف مجلس الأمن ديتليف ميليس

حظي ديتليف ميليس، بعد أن تولى مهمته في لبنان، بنجومية عالية. وكان هذا "الميليس" من جهة أخرى مغرمًا بالتلفزيونات اللبنانية ومراسليها الذين يتقنون عدة لغات أجنبية، فأصبح يعقد الكثير من المؤتمرات الصحافية. لا نستطيع في الوقت ذاته أن نتجاهل أن ميليس بوصفه قاضيًا ألمانيًا ورئيسًا للجنة التحقيق، يجب ألا يظهر على وسائل الإعلام إلا بعد وصوله إلى نتيجة محققة وموصوفة.

لقد عرض ميليس أكثر من مرة على سبيل المثال صورة لسيارة "الميتسوبيشي" التي تم شراؤها من اليابان واستُخدمت في التفجير، واعتبر كشفها أهم إنجازاته، مع أن الأمن السوري قد ساعده في عملية الكشف. كما لا ننسى هوسه بتلبية دعوات اللبنانيين الكثيرة إلى المطاعم المكتظة بالناس، والذي كان يبدو عليه السرور بارتيادها وتحية روادها وتمضية السهرات الطويلة معهم فيها، وترك الإشراف على كتابة التقارير لفريق عمله المتعدد الجنسيات.

غير أن هناك جانبًا آخر من حياة هذا المحقق، ليس طريفًا إلى هذا الحد، وذلك عندما كلفه الأميركيون بالتحقيق في تفجير الملهى الشهير ببرلين الغربية عام 1986، وخرج باتهام ليبيا بهذا العمل الإرهابي في عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان. لم يتردد ريغان حينها بقصف منزل معمر القذافي بطرابلس، مستندًا إلى برقية غامضة لا يمكن أن تشكل دليلًا دامغًا لإدانة القذافي، سواء أكان المرء من المعجبين بالقذافي أم لا.

لفت انتباهي في هذا السياق أن مجلس الأمن لم يجتمع ويتصرف بهذه السرعة تجاه أي مجزرة حدثت في العالم منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل ستين عامًا. ولو تمكن المرء من الرجوع إلى تفحص هذه الأحداث في سجلات المجلس على نحو

عشوائي أو مدروس، لما وجد في بياناته منذ نشأته اهتمامًا يذكِّر باغتيال الشخصيات، مهما كان شأنها وعدد ضحاياها.

قامت الدنيا ولم تقعد في لبنان طوال أيام وأسابيع وأشهر، ورُفعت الأعلام والرايات المختلفة في الساحات وعند مفترقات الطرق وعلى شرفات بعض البنايات؛ ما ساهم في انقسام اللبنانيين بين موالاة ومعارضة، بين حشود بمئات الألوف لفرقاء "8 آذار"، وأخرى مماثلة لفرقاء "14 آذار"، كأن شبح الحرب الأهلية يظهر من جديد بعد أن انتهت باتفاق الطائف منذ أكثر من خمس عشرة سنة.

القرار 1595

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى وبسرعة لافتة للنظر في تقرير ميليس، وأصدر بعد أيام قليلة في 7 نيسان/ أبريل 2005 القرار 1595، الذي يشبه بأرقامه القرار 1559 الشهير. وبالتداعي المقصود أو العفوي تم الربط بين القرارين في الديباجة. وتجدد الاتهام الموجه إلى سورية بالتمديد للرئيس لحود وربطه باغتيال الحريري. وتجدد اتهام سورية والرئيس السوري شخصيًا بتهديد حياة رفيق الحريري في حال لم يقبل التصويت لصالح التمديد للرئيس لحود، وذلك في لقاء معه غير معلن في 26 آب/ أغسطس 2004، وقول الحريري نقلًا عن الأسد بأنه "سيكسر رأسه ورأس لبنان عليه" إن لم يوافق على التمديد للحود! (يُنظر الملحق 1).

ربما أدى تيري رود لارسن، مبعوث الأمم المتحدة في لبنان، دورًا خاصًا من وراء الستار في إصدار القرار 1595. لم يوجَّه الاتهام مباشرة إلى سورية ولا حتى بالاسم، مثلما جرى مع القرار 1559، الذي تحدث عن انسحاب الجيوش الأجنبية من لبنان دون تسمية سورية أو حزب الله بالاسم. لكن تفسيرات القرارين تُركت للأمانة العامة للأمم المتحدة.

كان لارسن الذي زار دمشق مرارًا واجتمع بالرئيس بشار في دمشق وحلب، والتقى بي أيضًا في وزارة الخارجية، واحدًا من الشخصيات الأوروبية النادرة التي تجيد العمل على "المسرح السياسي" دون أن يظهر دورها الحقيقي في الواقع الملموس. كان يتمتع بموهبة خاصة فيها الكثير من الدهاء والذكاء والمراوغة التي يصعب معها الإمساك به متلبسًا بأي كلام لا يريده.

طلب ميليس الذي كان على معرفة بلارسن في تقريره إعادة بناء صيغة الدولة في لبنان، ولم يدرك المحقق الدولي بأن هذه الصيغة قد استغرقت سنوات طويلة وصولًا إلى اتفاق الطائف. وعندما أدرك الصعوبات أمامه، طلب ميليس من السلطات اللبنانية توقيف كبار المسؤولين الأمنيين في لبنان خطوةً أولى، لوجود صلات لهم بسورية، والذين أُطلق عليهم في وسائل الإعلام تسمية "الضباط الأربعة"، وهم: مدير الأمن العام اللواء جميل السيد، ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج، وقائد لواء الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان، ومدير الاستخبارات العسكرية العميد ريمون عازار. كما طلب في إثرها من الحكومة السورية جلب عدد من الضباط السوريين إلى مقره في (مونتي فيردي) ببيروت، من بينهم اللواء غازي كنعان الرئيس السابق لفرع الأمن والاستطلاع في القوات العربية السورية بلبنان، وخلفه العميد رستم غزالي لاستجوابهم والتحقيق معهم.

شهود الزور وميليس

تولت المعارضة اللبنانية في أعقاب هذه الخطوات الانقلابية إدارة شؤون لبنان بدعم من مجلس الأمن، لا سيما في أعقاب الاستقالة المتسرعة لحكومة عمر كرامي؛ إذ لم تتحمل كرامته الاستفزازات التي سمعها من بعض أعضاء مجلس النواب اللبناني. كانت استقالة كرامي مفاجئة لنا في سورية، حيث إن مواقف آل كرامي غير المتملقة للوجود السوري لا تخطئها العين.

بلغ التوتر في علاقاتنا مع السلطات اللبنانية الجديدة ذروته في أعقاب استقالة عمر كرامي، حيث أصبح وضع قواتنا المحدودة العدة والعتاد في لبنان (حوالى 14 الفًا) محرجًا لنا، فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها إذا تعرضت للاعتداء من أي طرف لبناني. لقد أصبح هاجسنا الأكبر حينها أن يقدم أحدهم على إحراق دبابة سورية مركونة في أحد "الزواريب" اللبنانية، ثم يجري الادعاء أن "ثورة" قد اندلعت في لبنان.

كانت سورية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تعزز قواتها إلى أقصى حد ممكن وتنزل إلى بيروت العاصمة وبذلك قد تصبح طرفًا في حرب أهلية جديدة منفلتة من عقالها، وإما أن يعاد انتشار القوات السورية بعيدًا عن بيروت باتجاه ضهر البيدر.

الانسحاب السوري من لبنان

كنت بطبيعة الحال من الذين يفضلون الخيار الثاني انسجامًا مع موقفي المتحفظ على بقاء قواتنا طويلًا في لبنان أكثر من اللازم، وضرورة احترام بنود اتفاق الطائف، حتى لو لم يجر تطبيقه كاملًا من اللبنانيين مثل إلغاء الطائفية السياسية؛ لأن هذا شأنهم. أبلغت الرئيس بهذا الموقف وتمنيت أن يكون تاريخ الانسحاب قبل موعد الانتخابات النيابية اللبنانية المزمع إجراؤها في أيار/ مايو 2005. كنت قد حدثت الرئيس أكثر من مرة أن قوة سورية في لبنان لا تستند إلى وجودها العسكري فيه، بقدر ما تستند إلى العلاقة الاستراتيجية الجيوسياسية والاقتصادية والتاريخية بين البلدين.

اتفقنا على أن ينتهي الانسحاب في 26 نيسان/ أبريل 2005 قبل أن يحين موعد إجراء الانتخابات النيابية، حتى لا يقال إن الانتخابات ستجري بوجود عسكري سوري.

تزامن تكليف مجلس الأمن لميليس برئاسة لجنة التحقيق، مع الإصرار على تنفيذ قراري مجلس الأمن 1595 و1559 من جهة، ومساءلة المسؤولين الأمنيين السوريين المطلوبين للتحقيق في مونتي فيردي في بيروت من جهة ثانية. كلفت الدكتور رياض الداوودي وأحمد عرنوس الاتصال بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبلجنة التحقيق الدولية في مونتي فيردي لمقابلة ميليس لإقناعه بأن سفر الضباط السوريين إلى بيروت غير ممكن بسبب التدهور الخطير الذي طرأ على العلاقات السورية-اللبنانية منذ اغتيال الحريري واحتمال تعرض حياتهم للخطر.

اعتبر ميليس أن المطلوب من السلطات السورية بموجب التفويض الممنوح له من مجلس الأمن أن يكون تعاون سورية مع لجنة التحقيق تعاونًا كاملًا غير مشروط، وأورد ذلك في تقريره وفي تصريحاته ومؤتمراته الصحافية. كما صرح أن بابه مفتوح لمن يريد أن يدلي بشهادته أمامه، وأمام اللجنة (وفُهم من كلامه أنه سيستقبل من يريد اتهام سورية برحابة صدر). فاستقبل خلال عدة شهور من تبين فيما بعد أنهم شهود زور من أمثال هسام هسام ومحمد زهير الصديق وغيرهما. كما استقبل أسماءً سياسية معروفة لبنانية وسورية، من بينهم نائب الرئيس عبد الحليم خدام، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي، ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، الذي تطوع شخصيًا للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق الدولية.

الأول هسام هسام اعتقلته السلطات اللبنانية لإجباره على الإدلاء بشهادة يتهم فيها عددًا من أسماء المسؤولين السوريين بارتكاب جريمة الاغتيال. وتبين فيما بعد أنه أدلى بهذه الشهادة تحت التعذيب والضغط. أما الثاني محمد زهير الصديق فقد تلاعب بميليس ومساعديه وببعض الصحافيين اللبنانيين وأعطاهم عدة شهادات مزورة، وأجرى فيما بعد مع الفضائيات اللبنانية مقابلات عديدة أدلى فيها بمعلومات متناقضة مثيرة للشك، ولا تصلح دليلًا على صحة الاتهام.

قرار تحت الفصل السابع

علمت عبر وسائل الإعلام بتحديد اجتماع لمجلس الأمن في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 في الساعة العاشرة صباحًا على مستوى وزراء الخارجية، مخصص للبحث في تقرير ميليس الخاص باغتيال الحريري. ومع أنني لم أكن مدعوًا بصورة رسمية لأن عضوية سورية في مجلس الأمن انتهت عام 2003، فإنني أستطيع الحضور مراقبًا إذا رغبت في ذلك. سافرت على عجل إلى نيويورك؛ لأن اجتماعات مجلس الأمن على هذا المستوى نادرة ولم تحصل إلا مرة واحدة قبيل غزو العراق، ويهمني شخصيًا أن أستمع مباشرة إلى ما سوف يقال عن تفاصيل اغتيال رفيق الحريري ومن يقف وراءه.

اجتمعت على الفور بعد وصولي نيويورك مع وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف ووزير خارجية الصين لي تشاو تشينغ اللذين تربطنا صداقة قديمة ببلديهما، إذ أخبراني بأن مشروع قرار مجلس الأمن قد تمت الموافقة عليه مساء أمس - ربما وأنا في الطائرة من دمشق إلى نيويورك - وأن هذا القرار أُدخلت عليه بعض التعديلات بجهودهما وإلا كان أكثر قسوة وأشد إدانة لسورية، وشرحا لي بأن صدوره تحت الفصل السابع، كان سببه أن التعاون السوري مع لجنة التحقيق الدولية اعتُبر غير كامل. لم أشهد لقاءً رسميًا جافًا بهذا الشكل في حياتي، لا مع الأصدقاء ولا مع الخصوم.

دخلت إلى القاعة الشهيرة في مجلس الأمن لمشاهدة التصويت فقط على القرار والاستماع إلى شروحات الوزراء بعد التصويت. طلب رئيس مجلس الأمن مني الجلوس في المقعد المخصص لي بوصفي عضوًا مراقبًا بين الوزراء الخمسة عشر الأعضاء في المجلس. ولفت الانتباه إلى أنه يحق لي الكلام ولا يحق لي التصويت، وأنا أعرف ذلك عن ظهر قلب، ثم أعطى الكلمات إلى الوزراء الأعضاء الدائمين، ثم الأعضاء غير دائمي العضوية.

كان التصويت على القرار 1636 بالإجماع، ثم بدأ الوزراء يشرحون أسباب التصويت ومواقف دولهم من جريمة اغتيال الحريري. كان هناك تقارب في الشكل وحدّة في المضمون في كلمات الوزراء. بعضها كان خفيض النبرة مثل لافروف ولي تشاو تشينغ، والوزير البرازيلي سيلسو أموريم، الذين لم يتعرضوا في مداخلاتهم للنيل من سورية. ولكن الكلمات التي كانت أكثرها شدة وأعلاها نبرة ضد سورية صدرت عن كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وجاك سترو وزير خارجية بريطانيا.

كنت لحسن الحظ آخر المتحدثين، وهذا في الواقع لا علاقة له بالحظ، وإنما بما ورد في النظام الداخلي لمجلس الأمن، فأنا في هذه الحالة أستطيع الرد على ما استمعت إليه بثقة ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيما قاله الوزراء للتو. جاء ردي شاملًا لكل المتحدثين.

جرت المماحكات والكلمات الخشنة التي استخدمها جاك سترو، الذي كان يجلس بجانب كوندوليزا رايس ويتهامس معها كأنه يسجل ما تطلب منه أن يقوله ردًا على خطابي. ولذلك أرى أيضًا أن رده الفظ كان دليل ضعف حجته، وعندما التقيته بعد عدة أشهر في ندوة دولية عُقدت في المنامة، اقترب مني واعتذر وذكر أن بعض أصدقائه قالوا له إنه كان عليك ألا تنفعل في ردك على الوزير السوري.

شكّل نص القرار رقم 1636، الصادر عن مجلس الأمن في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 تحت الفصل السابع، سابقة في القانون الدولي وسجّل مفهومًا جديدًا في تعريف الأمن والسلم الدوليين. لقد أساء هذا القرار لمصداقية مجلس الأمن أكثر مما أساء لسورية. ونسيه الناس مع مرور الزمن مع أنه صدر تحت الفصل السابع وأجاز استخدام القوة ضد سورية. لقد كان، في اعتقادي، قرارًا انفعاليًا وثأريًا لا يستطيع مجلس أن يفتخر بإصداره.

ومع أنني لا أجد ضرورة في نشر كل ما جرى أمامي في مجلس الأمن من مناقشات ومداخلات، حيث يستطيع القارئ المهتم الرجوع إليها في سجلات الأمم المتحدة، فإنني أجد لزامًا أن ألخص مضمون كلمتي وزيري خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا، لألقي مزيدًا من الضوء على نص القرار وحيثياته وموقفي بلديهما منه، والذي صدر بإشرافهما وتبنيهما.

ملخص كلمة وزيرة خارجية الولايات المتحدة (كوندوليزا رايس)

باتخاذ القرار 1636 (2005) هذا الصباح، فإننا، نحن في الأمم المتحدة نعلن تأييدنا لقيام اللجنة بالبحث عن الحقيقة، وهي اللجنة التي يقودها السيد ديتليف ميليس باقتدار. ونؤكد أيضًا على مطالبنا العادلة الموجهة إلى الحكومة السورية ونوضح بجلاء أن عدم الامتثال لتلك المطالب سيؤدي إلى عواقب وخيمة من جانب المجتمع الدولي.

فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تغلغل احتلال سورية للبنان في كل جوانب المجتمع اللبناني. غير أن التدخل السوري أصبح بداية من السنة الماضية شديد الفساد ولا يمكن احتماله، الأمر الذي أدى إلى حشد قوى المعارضة ضده، داخل لبنان وفي صفوف المجتمع الدولي على حد سواء. وفي أواخر آب/ أغسطس الماضي، فرضت الحكومة السورية تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود. وردًا على ذلك، تصرف المجتمع الدولي، بالرغم من أن بعض أعضاء مجلس الأمن لم يريدوا أن يخص عملنا سورية بالاسم. لذلك، ففي القرار 1559 (2004)، دعا المجلس إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، ودعا جميع الدول إلى احترام سيادة لبنان.

وعندما لم تف الحكومة السورية بأي من تلك المطالب، استقال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري احتجاجًا. وبعد أقل من أربعة أشهر، اغتيل في تفجير إرهابي أودى بحياة 22 شخصًا آخرين. وقف مليون مواطن لبناني وقفة رجل واحد في وسط بيروت مطالبين علانية بإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والتحرر من السيطرة السورية.

وقد تلقينا الآن التقرير المؤقت للجنة (662/ 2005). وقيل لنا إن هناك التقاء في الأدلة يوضح التورط اللبناني والسوري معًا في هذا العمل الإرهابي. وقيل لنا إنه من الصعب أن نتخيّل مؤامرة الاغتيال المعقدة هذه أن تنفّذ بدون معرفة كبار المسؤولين السوريين. وباعتماد قرار اليوم بالإجماع، تتخذ الأمم المتحدة خطوة نحو محاسبة سورية على أي امتناع آخر عن التعاون في تحقيقات اللجنة، والنظر في اتخاذ إجراءات إضافية إذا اقتضت الضرورة. إن القرار الذي اتخذناه اليوم في إطار الفصل السابع من الميثاق هو الطريقة الوحيدة لإجبار الحكومة السورية على قبول المطالب المشروعة للأمم المتحدة، وعلى التعاون الكامل مع لجنة ميليس للتحقيق.

ملخص كلمة وزير خارجية بريطانيا (جاك سترو)

إنني ممتن لجميع زملائي هنا على تصويتهم بالإجماع في مجلس الأمن لصالح القرار 1636 (2005)، وبهذه الصياغة القوية للقرار، أعتقد أننا نرسل رسالة قوية جدًا إلى حكومة سورية وإلى عناصر في لبنان بشأن ضرورة تعاونهما الكامل مع التحقيق الذي يجريه المدعي العام ميليس.

لقد شهد لبنان الكثير من العنف ومن إراقة الدماء عبر تاريخه. ومع ذلك، فإن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير كان صدمة شديدة لشعب لبنان وللمجتمع الدولي بأسره لحسم الخلافات السياسية باللجوء إلى ممارسات القرون الوسطى المتمثلة في الاغتيال السياسي.

والأدلة المجتمعة في تقرير ميليس (662/ 2005) خطيرة ومثيرة للقلق. ولكن بعد الدراسة المتأنية للتقرير، من الصعب ألا نؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها، من أن هناك أدلة تشير إلى تورط لبناني وسوري رسمي، على السواء، في هذا العمل الإرهابي، ولكن لكي تتمكن اللجنة من الانتهاء من مهمتها، فهي في حاجة إلى التعاون الكامل وغير المشروط من جانب سورية، بموجب الفصل السابع من الميثاق.

كما نحذّر أيضًا، على الوجه الصحيح، حكومة سورية بأن صبرنا له حدود. وإن عدم تعاونها الكامل الآن سيجبرنا على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان أن يتمكن مجلس الأمن، وعن طريق اللجنة، من الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية في تصميمها على تحقيق العدالة. وإذا أدرنا ظهورنا لهذه الجريمة، بسبب ما يبدو من صعوبة حلها سياسيًا، فإن ذلك لن يؤدي إلى فقدان الشعب اللبناني الثقة بهذه الهيئة فحسب، بل إنه سيقوض أيضًا مصداقية المجلس وسلطته وسيضر بجهودنا لإنقاذ سيادة القانون الدولي.

رد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية (فاروق الشرع)

اعتراضي الأساسي الموجه إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية هو أنه انطلق من افتراض أن سورية متهمة بارتكاب هذه الجريمة بدلًا من أن ينطلق من افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة. والغريب أن مجلسكم قد أيد اللجنة فيما ذهبت إليه دون تدقيق أو تمحيص. لو أن تواجد قوات عسكرية وأجهزة أمنية في بلد ما يعني أن أي حادث

إجرامي أو إرهابي يقع في هذا البلد، ما كان يمكن أن يقع بدون علم أو موافقة هذه القوات وهذه الأجهزة، لكان يجب اتهام القوات والأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأميركية في التفجيرات الإرهابية التي ارتكبت بتاريخ 11 أيلول/ سبتمبر 2001، واتهام الأجهزة الأمنية الإسبانية بتفجير القطارات في مدريد بتاريخ 11 آذار/ مارس 2004، واتهام الأجهزة الأمنية البريطانية بتفجيرات مترو الأنفاق في لندن بتاريخ 7 تموز/ يوليو 2005.

ثم إن الإنسان لا يملك إلا أن يبدي استغرابه إزاء اتخاذ المجلس لهذا القرار تحت الفصل السابع من الميثاق، في حين أنه لم يتعامل بنفس الطريقة في حالات أخطر وأكبر. ففي حالة مجزرة قانا، على سبيل المثال، التي ذهب ضحيتها أكثر من مئة مدني في نيسان/ أبريل من عام 1996، لم يقرر مجلس الأمن آنذاك حتى تشكيل لجنة تحقيق دولية، لأن إسرائيل كانت الطرف المتهم صوتًا وصورة.

وفي العراق اكتفى المجلس بمجرد إصدار بيان رئاسي في حادث الانفجار المروّع الذي أودى بحياة ممثل الأمم المتحدة في العراق سيرغيو دي ميللو وأكثر من عشرين من رفاقه في آب/ أغسطس 2003. أما عندما اعتدت إسرائيل في نيسان/ أبريل 2002 على مخيم جنين في الضفة الغربية المحتلة، ودمرته بصورة معلنة وقتلت أكثر من 400 فلسطيني منهم عشرات الأطفال والنساء، رفضت حتى استقبال اللجنة التي شكلها مجلس الأمن برئاسة الرئيس الفنلندي مارتي اهتيساري وأغلق الموضوع. مع كل ذلك، فإن سورية، انطلاقًا من حرصها على كشف الحقيقة، كان قرارها وما زال، التعاون التام مع اللجنة الدولية حتى إقامة الدليل القاطع على من ارتكب هذه الجريمة البشعة المدانة.

أخيرًا، اسمحوا لي أن أعبّر بتعليق بسيط ومختصر، حول ما قاله السيد جاك سترو. وكان محقًا عندما تكلم عن أن اغتيال الراحل رفيق الحريري شبيهًا بما كان يجري في العصور الوسطى. وأنا أضيف إلى ما قاله السيد سترو أن التحقيق في هذه الجريمة قد تم أيضًا بما يشبه ما كان يتم في العصور الوسطى، لأن المتهم أدين قبل التحقيق معه.

طلب جاك سترو – الذي كان يتهامس مع كوندوليزا رايس طوال الجلسة ويدون على الأرجح ما كانت تريد أن يقوله بالنيابة عنها – الكلام للمرة الثانية لأنه ربما شعر بفشله في إقناع الآخرين.

مداخلة جاك سترو الثانية

ما كنت سأرد سيدي الرئيس حتى سمعت وزير خارجية سورية السيد فاروق الشرع يعبّر عما لا أستطيع أن أصفه إلا بأنه مقارنة بالغة الفظاظة بين الحالة التي تجد حكومة سورية نفسها فيها الآن ومواقف حكومة الولايات المتحدة الأميركية في 11 أيلول/ سبتمبر، وحكومة إسبانيا في 11 آذار/ مارس 2004، وحكومة المملكة المتحدة في 7 تموز/ يوليو من هذا العام. وأظن أنه لو وجد من بين الزملاء حول هذه الطاولة من كانت لديه أي شكوك في الحاجة إلى إصدار القرار 1636 (2005) بموجب أحكام الفصل السابع، فإن القاضي ميليس يوضح، وقد اقتبست منه، أن افتراض البراءة ما زال قائمًا.

ولكن التحقيق الذي يجريه الآن ليس تحقيقًا في العصور الوسطى، كما يشير السيد الشرع، بل هو معروف في كل التحقيقات السليمة: أي أولًا، تحديد الأدلة الأولية لتبين ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات. ولو كانت الحكومة السورية قد قدمت تعاونًا تامًا في المضمون، لكان تقرير السيد ميليس مختلفًا، وأنا على يقين قاطع بأنه لما كان من المطلوب عقد اجتماع على مستوى وزاري، ولا حتى اتخاذ قرار على الأرجح. وإن كان الوزير الشرع يوحي بأن ما حدث في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 و3 آذار/ مارس 2004 و7 تموز/ يوليو 2004، تم بموافقة حكومات الولايات وإسبانيا والمملكة المتحدة، فأعتقد أنه يجب أن يقول ذلك صراحة.

رد فاروق الشرع

أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية. والحقيقة أنني لا أريد أن أدخل في أي مماحكات، ولكن أريد أن أوضح بعض النقاط التي أثارها السيد جاك سترو. النقطة الأولى، في ما يتعلق بما قاله ميليس، فالسيد سترو يتفق معي على أن ما قاله ميليس فرضيات وليست وقائع، إذ عندما انتهى استجواب الشخصيات السورية في دمشق جرى سؤاله من أحد الصحافيين ما إذا كان سيعود أم لا؟ وقال قد أعود وقد لا أعود. وهذ يعني تشكيكه باستخلاصاته.

النقطة الثانية، لقد أدنّا هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 مرات عديدة، لأننا ببساطة نحن العرب ندفع ثمن هذه الهجمات الإرهابية، فنحن جزء من ضحاياها. كما أدانت سورية تفجير القطارات في إسبانيا عبر بيان رسمي، وأدنّا أيضًا

بالتصريحات الرسمية وعبر الاتصال الهاتفي تفجيرات مترو الأنفاق في لندن. النقطة الثالثة والأخيرة، إننا نريد أن نصل إلى الحقيقة من اغتيال الراحل رفيق الحريري بأدلة قاطعة، وليس لأهداف أخرى تنطلق من أجندات خفية.

رئيس مجلس الأمن: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والتفت يمينًا ويسارًا، وكانت رايس تنظر إلى سترو وتتهامس معه ولم يطلب أي منهما الكلام مرة أخرى.

بعد هذه الجلسة، صادفت جاك سترو في إحدى دورات المياه في مجلس الأمن، فقال لي على انفراد معتذرًا "I will behave next time" أي أنني سأتصرف بطريقة أفضل في المرة القادمة.

الخروج من المأزق

كانت هذه من الأيام العصيبة لوزير خارجية سورية، يرفض الابتزاز والمس بكرامة بلده، بمواجهة دول كبرى، رغم أنه على المستوى الشخصي من بين غير المتحمسين لبقاء القوات السورية في لبنان بعد اندحار إسرائيل من جنوب لبنان في عام 2000. لقد كان اتفاق الطائف يسمح في إحدى فقراته بوضوح لا لبس فيه، بتمركز القوات السورية بعد الانسحاب من لبنان، في ضهر البيدر وعين داره والبقاع من الأراضي اللبنانية، بصورة قانونية وبموافقة الحكومة اللبنانية وجامعة الدول العربية. ومن هذه المواقع اللبنانية المرتفعة تستطيع قواتنا أن ترى بيروت بالعين المجردة وتراقب الجبهة اللبنانية-السورية-الإسرائيلية وبأبسط وسائل الرصد.

كان في مقدمة المطلوب التحقيق معهم في سورية رئيس الجمهورية بشار الأسد وآخرون من عائلته. وكتب ميليس لي خطيًا بمعرفة الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو 2005 قائمة بهذه الأسماء وما هو المطلوب منها. أطلعت رئيس الجمهورية على الرسالة في مكتبه في قصر الروضة، حيث لا يجوز الحديث على الهاتف بأمور بالغة الحساسية. قرأ الرسالة ولم يعطني جوابًا كأنما هي موجهة إلي شخصيًا ولا تعني آل الأسد. اعتبر ميليس حينها أن عدم الرد على الرسالة التي وجهت إلى وزير الخارجية بسرعة تضليلًا للتحقيق. وأثار نشر هذا الاتهام لي في تقريره دون وجه حق حملة إعلامية ضدي شخصيًا بتهمة تضليل التحقيق؛ حملة استمرت أسابيع كأن عملية الاغتيال جرت بمعرفتي.

في آخر تقرير لميليس، الذي قدمه إلى مجلس الأمن في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2005 قبيل أن يتنحى عن رئاسة لجنة التحقيق الدولية بأيام معدودة، ظهرت عيوب قانونية لا تخطئها العين في تقريره، ولا سيما بالنسبة إلى مصداقية الشهود. لقد تمسكنا في سورية بمسلَّمتين قانونيتين: الأولى، ألا يكون التحقيق سياسيًا وإنما مهني وقانوني بامتياز؛ إذ لا يعقل أن يصدر عن مجلس الأمن قرار يعتبر فيه الحكومة اللبنانية مرجعًا يُعتد به، ولا يُعتّد في الوقت ذاته بسلطتها القضائية؛ فيشكل مجلس الأمن لجنة قضائية دولية. والثانية، ألا يمثل أي مسؤول سوري مدني أو عسكري في مونتي فيردي في لبنان؛ لأن العلاقة مع لبنان تمر بمرحلة غير طبيعية.

شرحت لكوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة ومساعده تيري رود لارسن على الهاتف آنذاك أهمية الاستجابة لهاتين النقطتين، وضرورة استبعاد أي أسماء بصورة مسبقة اتُّهمت عن طريق شهود زور، أما إذا كانت هناك أسماء ليست من اختراع شهود الزور فتجري اللقاءات معهم داخل سورية، وليس في مونتي فيردي في بيروت. قال لي أنان دعني أفكر لأن الموضوع ليس كله بيدي.

بعد يومين اتصل أنان بي هاتفيًا وقال إنه لم يستطع إقناع مجلس الأمن بإجراء التحقيق داخل سورية، فلجنة التحقيق واضحة في ما قالته في تقريرها وفي الجلسات المغلقة في مجلس الأمن. وقال إن المطلوب أن تجري التحقيقات خارج سورية بعد أن أخذنا مخاوفكم في الاعتبار، أما بالنسبة إلى بقية الضباط الذين تم استجوابهم داخل سورية فعليهم بموجب الفصل السابع أن يمتثلوا للتحقيق الدولي خارج سورية؛ لأن مجلس الأمن وبالتحديد المندوب الأميركي الدائم في مجلس الأمن جون بولتون، قد اقترح عليه البحث عن بلد آخر تضمن فيه حرية التعبير من دون قيد أو شرط.

استغرقت المكالمة الهاتفية، أو بالأحرى المكالمتان الهاتفيتان الأخيرتان مع كوفي أنان، أكثر من نصف ساعة ولم أستطع أن أقنعه بأننا سهلنا التحقيقات داخل سورية ونحن على استعداد لمتابعتها. اقترحت عليه مكانًا لإجراء التحقيقات اللازمة، وقلت إن الجولان أرض سورية تحت احتلال غير قانوني، وهناك منطقة فصل القوات في الجولان يرفع عليها فقط علم الأمم المتحدة، ولا يرفع عليها "العلم الإسرائيلي" ولا العلم السوري، وتستطيع لجنة التحقيق الدولية أن تجتمع مع الضباط السوريين المعنيين في مقر الأمم المتحدة، وسيشعر المحققون بحرية كاملة هناك. قال سأعاود

الاتصال معك، فالقرار صادر عن مجلس الأمن والتفويض معطى من المجلس للجنة التحقيق.

من الواضح لي أن كوفي أنان كان مقتنعًا باقتراحي، فقد تحدثنا خلال الاتصال الهاتفي عن كيفية وصول الضباط السوريين ولجنة التحقيق إلى مقر الأمم المتحدة في منطقة فصل القوات في الجولان بواسطة مروحية تابعة للأمم المتحدة وعليها شارة وعلم الأمم المتحدة، حيث يمكنها أن تنطلق بالنسبة إلى اللجنة الموجودة في بيروت عبر قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، ومنها إلى قوات الأوندوف في الجولان، دون أن تنتظر موافقة من أي دولة. يكفي وجود إشعار الأمم المتحدة للدول الثلاث (سورية ولبنان وإسرائيل) بخط سير الطائرة التي تحمل شارة الأمم المتحدة بالطبع، وهي أمور يكفلها القانون الدولي والدول المعنية بموافقات عبور الأجواء. عبّر أنان عن دهشته لهذا الشرح الدقيق فقلت له إنني كنت أعمل في السبعينيات بمؤسسة الطيران السورية.

عاد أنان واتصل بي بعد أقل من ساعة، وقال لم أحصل على الموافقة المقترحة من المجلس، وأرجو ألا تسألني عن الأسباب. كانت المكالمة الثانية مختصرة جدًا لأنه لم يرغب في أن يفسر سبب رفض الاقتراح. قدّرت أن جون بولتون كان وراء هذا الرفض.

كنت أرى بالتشاور مع اللجنة القانونية، التي تضم عددًا من الخبراء القانونيين في دمشق، لا سيما بعد صدور القرار 1636 تحت الفصل السابع، أن هناك معضلتين اثنتين أمام سورية لكشف الخطة المعقدة قبل أن تصل إلى مبتغاها وتحقق أهدافها من خلال الأدوات العديدة المتاحة في الخارج والداخل. وكان ثمة أهمية للجانب الإعلامي في هذا المجال، بشقيه السياسي والقانوني، في عصر ثورة الاتصالات.

تتعلق المعضلة الأولى بالحفرة الكبيرة التي أحدثها الانفجار الذي أدى إلى اغتيال الحريري، والتي لم تثر - كما هو مفترض - الاهتمام الكافي من حيث عمقها واتساع دائرتها وشدة تدميرها، وهل كان الانفجار قد جرى فوق الأرض أو تحتها بكمية 1000 كيلوغرام من مادة TNT الشديدة الانفجار أو بأكثر منها؟

أما المعضلة الثانية فكانت البحث عن مكان محايد يمكن أن يجري التحقيق فيه بسرية تامة ولا يكون للسلطات السورية تأثير فيه، وذلك غير الذي اقترحته ثمّ رفض،

كما أبلغني أمين عام الأمم المتحدة، لا سيما أن لجنة التحقيق تهدد سورية بالفصل السابع؛ أي باستخدام القوة في حال عدم التعاون الكامل معها، وهنا تكمن أهمية المحاولة، بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها.

كان الهدف من البحث في حل هاتين المعضلتين، ليس إخراج "الزير من البير"، فهذا ليس زمن المعجزات، خاصة إذا علمنا بأن الدول الثلاث التي نقدم على تحديها تتحكم إلى حد بعيد عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقبله في عصبة الأمم بسياسات المنطقة منذ مئة عام تقريبًا، وهي أميركا وبريطانيا وفرنسا. وقد أدى الدور الرئيس في اللجنة القانونية الدكتور سامي الخيمي، سفيرنا في لندن، بالإشراف على الخبراء الأجانب.

كان هذا هو الواقع ولا يزال، رغم امتلاك سورية وأصدقائها وحلفائها داخل لبنان في أفضل الأحوال "الثلث المعطل" وليس الثلث القادر على المواجهة والمبادرة وتقرير مصير المنطقة. كان الهدف الممكن الذي نسعى إلى تحقيقه هو إدخال الشك لا أكثر في رواية الاتهام، التي جرى تسويقها للعالم لدرجة أن أصدقاءنا الروس والصينيين وبعض الأشقاء العرب صدقوها. وهذا هو الخطر الحقيقي من وراء الاتهام، دون أن نتجاهل أيضًا أن الرأي العام السوري كان متأثرًا إلى حد كبير باغتيال الحريري؛ فبراءة النظام من دم الحريري هدف لا بد من تحقيقه، ويقع ذلك على كاهل وزارة الخارجية السورية ووزيرها قبل أي مسؤول آخر.

حدث التشكيك بالرواية المتعلقة بالحفرة- على الأقل لدى الروس- عندما أجرينا سرًا، بطلب مني، تجارب حقيقية مصورة في بادية الشام لعدة أيام لمختلف الانفجارات من فوق الأرض وتحتها ومن مختلف السيارات والشاحنات وبألف كيلو غرام من مادة "تي إن تي" (TNT) الشديدة الانفجار وأكثر. لم نحصل على حفرة بهذا العمق الكبير ولا بهذا الاتساع الذي حصل في انفجار بيروت في ذلك اليوم المروع. أطلعنا موسكو على هذه الصور التي وضعناها في ألبوم خاص تولاه مدير المخابرات العامة اللواء علي مملوك، الذي كُلف بالسفر إلى موسكو سرًا بإصرار مني وموافقة الرئيس الأسد.

نجح اللواء مملوك في إدخال الشك في نفوس المسؤولين الأمنيين الروس والمستشارين العسكريين لديهم، حول حجم حفرة الانفجار المذهل، كما أبلغني

بعد عودته من موسكو. أخرج الروس بعض الصور الملتقطة من الأقمار الاصطناعية لديهم يوم الانفجار، فرصدوا نشاطًا جويًا، وطائرتين كانتا تحلقان فوق بيروت والشاطئ الشرقي للمتوسط ما بين الساعة العاشرة صباحًا والساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت بيروت، في 14 شباط/ فبراير 2005، وزودونا ببيانات الأقمار الاصطناعية، ولكنهم لم يستطيعوا تأكيد سبب هذه الطلعات الجوية وفيما إذا كانت إحدى الطائرتين أميركية والأخرى إسرائيلية، لأن كلتيهما من صنع أميركي.

اقتُرح حل المعضلة الثانية عن طريق إجراء التحقيق في بلد محايد. أرسلت إلى كوفي أنان، عبر مبعوث موثوق من قبلي، لإبلاغه سرًا، أن ما نراه مناسبًا لتلبية متطلبات قرار مجلس الأمن هو إجراء التحقيق في مقر الأمم المتحدة في فيينا عاصمة النمسا، وهو قائم فيها على أرض محايدة. سيدخل الضباط السوريون المطلوبون للشهادة من الباب الخلفي، بحيث لا تعلم بهم أي وسيلة إعلامية؛ لأن سرية الموضوع شرطٌ لنزاهة التحقيق. هكذا تضمنت رسالتي إلى الأمين العام. ولتوفير الجو الملائم ليستطيع المحققون الدوليون توجيه الأسئلة بـ"حرية مطلقة"، قبِل كوفي أنان بهذه التعهدات، ولا شك لدي في أن مهنيته العالية أمر يستحق التقدير، لأن هذا الجانب من شخصيته هو الذي أكسبه احترام الآخرين رغم امتثاله أحيانًا لتوجيهات الأميركيين.

لإنجاز هذا الأمر، استدعيت سفيرنا في فيينا صفوان غانم، وهو دبلوماسي قدير ولديه خبرة طويلة، وشرحت له تفاصيل ما يتعين عليه القيام به في فيينا قبل وصول الضباط السوريين السبعة المطلوبين للشهادة وبعده. غادر الضباط المعنيون على طائرة خاصة سورية إلى تركيا. ثم غادروا بعدها إلى فيينا بحيث لا يستطيع أحد من الصحافيين معرفة أنهم جاؤوا من سورية. اصطحبهم السفير غانم لدى وصولهم مطار فيينا كأصدقاء وأقارب وأنزلهم في بيته، بعد أن انتقل هو وعائلته إلى فندق قريب من بيته بحسب الاتفاق لكي يكون على تواصل معهم. وأدخلهم من الباب الخلفي لمقر الأمم المتحدة في فيينا، فلم تعلم بهم أي وسيلة إعلامية.

عاد الضباط من فيينا إلى دمشق بعد إجراء التحقيقات المطلوبة بالطريقة نفسها التي غادروا فيها إلى فيينا عبر تركيا. كانت علاقات سورية مع تركيا ممتازة بعد زيارة الرئيس بشار إليها عام 2004، ومع النمسا التي تربطني صداقة مع المسؤولين فيها مثل وزير الخارجية والمستشار.

استبقى أحد المحققين في مقر الأمم المتحدة بفيينا العميد رستم غزالي في غرفة المحققين لدقائق إضافية، وطلب منه - كما قال غزالي لسفيرنا صفوان غانم في الطريق إلى المطار - بأن يقول بأن بشار الأسد هو الذي أمر باغتيال الحريري مقابل تبرئته. لكن غزالي رفض هذا العرض جملةً وتفصيلًا على حد قوله.

بعد ذلك، وعلى خلاف ميليس، لم يوجه المحقق الدولي سيرج براميريتز الذي خلَفه، أي اتهام إلى الرئيس أو أخيه ماهر الأسد أو صهره آصف شوكت رئيس شعبة المخابرات العسكرية في تقرير المتابعة الذي أصدره بعد أن اجتمع مع الرئيس بشار في دمشق ليستكمل التحقيق في نيسان/ أبريل 2006 وبعد اجتماعه معي أيضًا. لكنه مهَّد في تقريره لضرورة تعاون أفضل.

انتهت المهمة بنجاح، بصرف النظر عما توصل إليه المحققون. والنجاح الذي أقصده لا يعني أن ملف اغتيال رفيق الحريري قد أُغلق، وإنما يعني أن تعاون الجمهورية العربية السورية مع لجنة التحقيق الدولية كان كاملًا، وغير مشروط ودون توقيع الحكومة السورية أي اتفاقية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة شبيهة بالاتفاقية الخاصة مع لبنان التي تلغي دور القضاء اللبناني.

لم يكن إنجازًا سهلًا عدم تمكين وسائل الإعلام في عصر ثورة الاتصالات من نشر أي خبر عما حدث مع الضباط الكبار السوريين في النمسا مرورًا بتركيا، فضلًا عن سد ذرائع دول كبرى بإلغاء الاتهام المجلجل الموجه إلى الرئيس وأفراد من عائلته باغتيال الحريري، والذي اعتبرته أساسيًا لتبرئة سورية. لكن كانت تبعات ذلك الجهد تضمُّن تقرير ميليس اتهامًا باطلًا بتضليلي للتحقيق.

إلا أن الرئيس بشار لم يبادلني نفس التقديرات والاستنتاجات عندما التقيته في مكتبه نهاية عام 2005، بعد أن عاد الضباط من فيينا، لأسباب ما زلت أجهلها. فما إن انتهينا من الحديث عن الحريري، وإذ بالرئيس يفاجئني بقوله: توجد علي ضغوط كبيرة، وهي ليست جديدة، بل من أيام الوالد، ولم أحاول حينها الاستماع إليها كما تعرف! وبدلًا من أن أسأله من أين أتت هذه الضغوط - لأنني سمعت عنها فعلًا مباشرة من والده حيث كانت السعودية هي الدولة المقصودة - أجبته بين الجد والمزاح الذي كنا نمارسه معًا مبتسمًا للتخفيف من الجو المتوتر: ربما ترغب في تغيير وزير الخارجية، فأجابني على الفور، ومن تقترح مكانك؟

لم أعتب لردة فعله السريعة، فأنا لست متمسكًا بالمنصب. وإذا كان بشار قد استبقاني حين أصبح رئيسًا فذلك حتمًا لشعوره بالحاجة إلى مساعدتي لفترة. لكنني شعرت بأنه يرغب في استبعادي كي لا يعزى أي نجاح له إلى غيره.

أجبته بأن نائب وزير الخارجية وليد المعلم يمكن أن يكون مريحًا له شخصيًا لسببين؛ إذ لديه علاقاته الوطيدة مع بندر بن سلطان منذ أن كان سفيرًا للولايات المتحدة ومن ثمّ مع السعودية، كما أنه بنى علاقات مع أعضاء الوفد الأميركي المفاوض أثناء محادثات السلام. ولقد كلف بمهمات سابقة آخرها تكليف الرئيس له بلقاء الحريري قبل اغتياله بأسابيع. أما الخيار الثاني فيمكن أن يكون فيصل المقداد ممثل سورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك الذي هو مخلص لكم وللبلد. والخيار الثالث هو الدكتور رياض الداوودي، فهو ضليع بالقانون الدولي وشارك في مفاوضات السلام وكُلف بمهمات عديدة كان ناجحًا فيها.

قال لي الرئيس بعد أن تناقشنا حول الأسماء المقترحة بالتفاصيل: ما رأيك بأن تصبح نائبًا للرئيس، فأنا أستطيع الاعتماد عليك. أجبته أنت شاب ولا تحتاج إلى أحد. قال لا، لا أبدًا. فصلاحيات نائب الرئيس واسعة ومهمة، وتستطيع أن تأخذ الصلاحيات التي تقترحها، ويمكن أن تعرضها علي، في لقائنا بعد رأس السنة الجديدة.

غادرت قصر الشعب وفكرت مليًا، فأنا في الواقع لست مولعًا بالسلطة، ومن ثمّ لم يتجاوز ما كتبته من صلاحيات الصفحة الواحدة. كانت المادة الأولى في هذه الصفحة هي ما يكلفني به رئيس الجمهورية. وثانيًا، يجب أن يكون لهذا المنصب ملاك إداري يحدد مهماته من سيعمل معي. وثالثًا، تصدر كل قرارات الإيفاد بمراسيم جمهورية من الرئيس. ورابعًا، أن تكون هناك ميزانية معلنة ضمن ميزانية الدولة تحظى بموافقة رئيس الجمهورية.

قرأ الرئيس "الورقة-الصفحة" بحضوري في مكتبه، مادة وراء مادة، وقال تستطيع أن تطلب مني ما تريد من نفقات ومخصصات ولن أبخل عليك بشيء، ومن ثمّ لا تحتاج إلى ميزانية خاصة. ولسنا في حاجة إلى ملاك أبدًا، فيكفينا البيروقراطية التي نحن فيها؛ إذ ليس هناك ملاك حتى لرئاسة الجمهورية! ظل ممسكًا بورقة الصلاحيات المتواضعة بعد أن حاول شطب كل ما ورد فيها باستثناء المادة الأولى وهو القيام بما يكلفني به! لم أخرج مرتاحًا من اللقاء لأنه عمليًا لم يوافق على شيء.

انتحار اللواء غازي كنعان

في سياق جدير بالذكر، هو ما سمعته مباشرة من الرئيس بشار، واللواء آصف شوكت، عن انتحار غازي كنعان في مكتبه بوزارة الداخلية.

تقدمت شخصيًا صفوف المعزين مع ناجي العطري رئيس مجلس الوزراء وقليل من المسؤولين السوريين أمام مستشفى المواساة بدمشق يوم الأربعاء 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، على الرغم من أنه ليس بيني وبينه معرفة عميقة.

عرف اللبنانيون غازي كنعان بوصفه حاكمًا بالوكالة عليهم لمدة عقدين من الزمن، وأصبح بعد ذلك في مطلع حكم الرئيس بشار مديرًا لشعبة الأمن السياسي في وزارة الداخلية، ثم عُين وزيرًا للداخلية في حكومة العطري. كان قد اتُّهم من بين عشرات بمقتل رفيق الحريري رغم صداقته العميقة معه. تحدثت مع كنعان في ملابسات اغتيال الحريري، حيث كلفني الرئيس بالتحدث مع الضباط السوريين المتهمين. أصر الوزير كنعان أن أتحدث معه في وزارة الخارجية، على الرغم من أنني عرضت عليه أن أزوره في مكتبه بوزارة الداخلية، لكنه رفض بتهذيب بالغ.

سألت الرئيس في أثناء لقائي به في القصر إن كان حادث موت كنعان انتحارًا. رفع الرئيس سماعة الهاتف فورًا، وتحدث إلى مدير مكتبه أبو سليم قائلًا: يجلس بجانبي أبو مضر. طلب الرئيس منه قراءة رسالة غازي كنعان التي أرسلها إليه قبيل وفاته. قرأ أبو سليم نص الرسالة، بعد أن ضغط الرئيس على زر الهاتف لأستمع إلى الصوت مباشرة. كانت رسالة يرجو كنعان الرئيس فيها بأن يرعى عائلته وأولاده من بعده، وتخللها الكثير من الشكر والتقدير للرئيس.

أما رواية آصف شوكت فكانت تفصيلية وتصويرية. قال لي إنه كان على موعد مع غازي كنعان في الساعة التاسعة صباح انتحاره. لكن كنعان جاء إلى وزارة الداخلية حوالى الساعة الثامنة، ثم غادر إلى بيته فورًا. ومن هناك اتصل يقول إنه قد يتأخر قليلًا عن الموعد. ربما أحضر كنعان معه المسدس الذي انتحر برصاصاته لأنه لم يعد يحمل مسدسًا منذ أن أصبح وزيرًا. كما ذكر آصف بأن اللواء ماهر الأسد قد صرح بأنه قام بالتعزية بكنعان في ضيعته بحمرا التابعة لناحية مركز القرداحة، وتابع قائلًا لي "علمًا بأنه لم يكلف نفسه عناء السفر إليها".

الفصل الثامن

المؤتمر القطري العاشر وحرب تموز 2006

المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث

جاء انعقاد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي صيف 2005 وسط حراك شعبي-سياسي من نوع جديد نسبيًا بدأ يلوح في الأفق داخل سورية ولبنان وحولهما، ووسط ترصد أيضًا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد التمديد للرئيس إميل لحود أعقبه اغتيال رفيق الحريري في بيروت وانسحاب الجيش السوري من لبنان. لم يكن السبب المباشر لانعقاد المؤتمر القطري - كما ظن بعضهم - إبعاد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية، الذي مهّد هو نفسه لهذا الإبعاد التدريجي منذ أن ظهر في دارة الحريري ببيروت معزيًا دون أن يستأذن الرئيس مساء 14 شباط/ فبراير 2005.

كان المؤتمر القطري قد كلفني في الجلسة الافتتاحية برئاسة اللجنة السياسية، وكلف ناجي العطري رئيس مجلس الوزراء برئاسة اللجنة الاقتصادية، في حين لزم الرئيس بعد إلقاء كلمته الافتتاحية إحدى الغرف الجانبية، لا يشارك في اللجان إلا لمامًا، ثم يعود إلى مكانه ليستقبل بعض أعضاء المؤتمر ويتفحصهم ليتأكد مما سمعه عن سيرتهم الذاتية التي غالبًا ما كانت تصله من الأجهزة الأمنية.

بدأت المناقشات في اللجنة السياسية للمؤتمر الذي عقد في الفترة 6-9 حزيران/ يونيو تحت عنوان: "رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع". ظهرت للعيان فئات ليست في وارد أن تتسع صفوف الحزب لها أيًا كانت ترتيبات المؤتمر. فمن الطرائف أنه

عندما ترشح أحد ما لمنصب حزبي، كان وصفه من وثائق أحد فروع الأمن أن فلانًا "نظيف اليد ومحبوب"، فيما جاء وصفه من أحد فروع الأمن الأخرى أنه هو نفسه "مرتشٍ" ولا يصلح لأي منصب حكومي أو حزبي.

استقالة خدام

كان أول من طلب الكلام في اللجنة السياسية عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية، الذي فوجئ الجميع بحضوره بعد غياب طويل خارج سورية وجلوسه في المقاعد الأمامية. استجبت لطلبه، وقلت له تفضل يا رفيق عبد الحليم. علق بعد أن وقف معترضًا: "أنا مستقيل، ولكني أريد أن أتحدث طالما أن باب النقاش في اللجنة السياسية قد افتتح، ولكن سأتحدث ليس كرفيق". قلت له تفضل إذن يا أستاذ خدام. فضجت القاعة بتمتمات صاخبة لم تهدأ إلا بعد أن شرع بالكلام.

صب عبد الحليم خدام أثناء مداخلته جام غضبه على القرار 1559 واعتبره من أخطر القرارات التي صدرت بحق سورية، وأن وزارة الخارجية تتحمل مسؤولية صدوره. ثم سرد دوره الذي لم يقدر حق قدره في الحزب والسلطة خلال العقود الماضية، وكيف جرى النيل من إنجازاته التي حققها لسورية، والاغتيالات التي استهدفت حياته بسبب هذه الإنجازات.

علقت بعد أن انتهى خدام من حديثه الطويل: إذا كان القرار 1559 خطيرًا إلى هذا الحد، فلماذا لم تبلغنا بشيء حوله وأنت في أوروبا؟ ولماذا لم تقطع إجازتك الطويلة عندما سمعت بخطورة القرار، فبقيت في باريس قبل صدور هذا القرار وبعده. ثم أبحرت، حسب بعض ما ذكر، في يخت مع رفيق الحريري في البحر المتوسط باتجاه جزيرة سردينيا، فاطلعت على مشروع القرار الذي كان سيعرض قريبًا على مجلس الأمن.

استرسلت في حديثي، لا سيما أنني أرأس اللجنة السياسية وليس من حق أحد أن يوقفني عن الكلام، بل إن بعض الرفاق كان يريد مزيدًا منه. كان الجميع يستمع باهتمام إلى ما ورد في الوثائق والبرقيات التي استعنت بها لأثبتَ صحة ما أقول، وقلت أنا لا أصدق الشائعات حتى لو تعززت بما ينشر على المواقع الإلكترونية ولا أعتبرها صحيحة حتى أتأكد منها. تتحدث الشائعات: أن الأستاذ خدام ساهم بطلب من الحريري والرئيس جاك شيراك في صدور هذا القرار، وأنا سأعتبر جواب

الأستاذ عبد الحليم هو الحقيقة. نظرت إلى حيث كان يجلس الأستاذ خدام فلم أجده بين الحاضرين.

ظهر خدام خارج البلد بعد ستة أشهر في رأس السنة الميلادية على شاشة إحدى القنوات الفضائية الخليجية. كان حديثه في المقابلة التي شاهدها أغلب السوريين على قناة **العربية** يستدعي تشكيل لجان للتثبت من صحة أقواله! لأن السوريين الذين، كانوا نهب الشائعات والأقاويل حول علاقاته، يريدون معرفة الحقائق.

محاكمة خدام الغيابية

في اليوم التالي على مقابلة خدام، فوجئ الرأي العام السوري بعقد مجلس الشعب برئاسة محمود الأبرش جلسة خاصة، هاجم فيها عدد من أعضاء المجلس خدام بقسوة غير مسبوقة، وطلبوا في ختامها من وزير العدل محمد الغفري تحريك دعوى ضده بتهمة الخيانة العظمى.

ليس سرًا أن علاقتي السياسية بالسيد عبد الحليم خدام لم تكن ودية، غير أن معرفة الحقائق والوقائع بالنسبة إلي هي أثمن من هذه العلاقة. كانت جلسة مجلس الشعب هستيرية وانفعالية إلى أقصى الحدود لا تليق بأي برلمان، حيث تناوب أكثر من ثمانين عضوًا من المجلس بالهجوم الشديد على السيد خدام قبل أي تحقيق حوله وحول الاتهامات العديدة المنسوبة إليه، أيًّا كانت. معظم الاتهامات استندت إلى الشائعات المتداولة بين الناس كأنها حقائق دامغة.

الحاجة الملحة إلى الإصلاح

لقد تأخر المؤتمر الحزبي بالإصلاحات الضرورية، وحان وقت تنفيذها الآن بعد مرور خمس سنوات على الوعود الرئاسية.

إن الحركة التصحيحية في عام 1970، التي أصلحت بعض الأمور في سورية حينها، لم تفعل أكثر، لأنها كانت ترى أن أكثر من ثلثي سكان الكرة الأرضية بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وأوروبا الشرقية، تحكمها أنظمة ليست مختلفة كثيرًا عن بنية النظام السوري السياسية، وكانوا بالنسبة إلى حزبنا الحاكم هم المقياس للصح والخطأ. أما بعد نهاية الحرب الباردة، تغير العالم كثيرًا وتبدلت الخرائط والتحالفات السياسية.

شعر الكثير من أعضاء المؤتمر القطري العاشر بضرورة التغيير لمواكبة المرحلة الجديدة، فصدرت التوصيات والقرارات عن هذا المؤتمر ملبية هذه الطموحات. وقد ساهمتُ إلى جانب عدد من أعضاء القيادة في صياغة الشق السياسي من القرارات من بينها تعديل الدستور، وإعادة النظر في نص المادة الثامنة، وإلغاء الأحكام العرفية. كنت من الذين يحترمون تقاليد الحزب، فينتقدون داخل الاجتماعات الحزبية وليس خارجها تمسكًا بهذه التقاليد، لا سيما بعد أن فوضني المؤتمر برئاسة اللجنة السياسية والمساهمة في صياغة القرارات والتوصيات الصادرة عنها.

كنت أدرك أنه ليس من السهل إقناع المؤتمر الحزبي بإعادة النظر في أفكار راسخة منذ عام 1963، مع أن دستور حزب البعث نفسه الصادر عام 1947، كان في خطه السياسي والاقتصادي إصلاحيًا، والدليل على ذلك أن الأساتذة ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني المؤسسين الأوائل، شاركوا في حكومات إصلاحية في الخمسينيات في سورية، ثم في الجمهورية العربية المتحدة في مرحلة الوحدة مع مصر، قبل استلام الحزب دفة الحكم في سورية عام 1963.

لا شك في أن التحديات كانت جسيمة ما بين المؤتمرين القطريين التاسع عام 2000 والعاشر عام 2005، وتجديد هذا المشروع الإصلاحي يكتسب اليوم قيمة إضافية في سورية - خصوصًا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي - باتجاه التطوير والتحديث لجميع مؤسسات الدولة، وتشجيع الناس على المشاركة الواسعة في تحمل المسؤولية الوطنية.

ولعل الخطأ الجسيم الذي كنا نقع فيه منذ تسلمنا السلطة عام 1963، اعتبارنا الإصلاح مطلبًا غربيًا (أوروبيًا وأميركيًا)، وليس مطلبًا شعبيًا تريده شعوبنا وتكافح من أجله.

جاءت توصيات المؤتمر القطري العاشر ومقرراته معبرة عن تطلعات معظم أعضاء الحزب، والتي هي في المحصلة النهائية تطلعات الشارع السوري بغالبية مواطنيه ومكوناته. فعند العودة إلى أبرز النقاط التي صدرت كقرارات عن هذا المؤتمر في عام 2005، وإذا ما قورنت بالقرارات التي صدرت عن مؤتمرات حزبية سابقة، نصل إلى نتيجة مفادها أن تقدمًا كبيرًا ومهمًا قد حصل على صعيدي الأفكار والمضمون في هذا المؤتمر، لأن هذا المضمون كان من المحرمات فيما مضى.

نصّت قرارات المؤتمر القطري العاشر يومها على مراجعة أحكام الدستور السوري، ودعم استقلالية القضاء، ووضع آليات ناجعة لمكافحة الفساد، وإصدار قانون أحزاب جديد يضمن المشاركة الوطنية في الحياة السياسية، وتقرير مبدأ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع، واعتبار المواطنة هي الأساس. ولعل أهم القرارات كان مطالبة السلطة التنفيذية بمراجعة قانون الطوارئ وحصر أحكامه بالجرائم التي تمس أمن الدولة فقط.

لكن، مع الأسف، كان المواطن السوري ونحن في الحزب نتمنى تنفيذ الحد الأدنى من القرارات، وألا يكون الرئيس قد عكس بوصلة الإصلاح باتجاه آخر. لكن لسوء الحظ هذا ما حصل؛ إذ بين مؤتمر الحزب في منتصف عام 2005 وحتى نهاية عام 2010، وهو الموعد المفترض لانعقاد المؤتمر القطري الحادي عشر، لم يطبق أي شيء من هذه القرارات والتوصيات.

أخبرنا الأمين القطري المساعد محمد سعيد بخيتان، الذي يرأس دوريًا اجتماعات هذه المؤسسة الحزبية الحاكمة، في جلسات غير رسمية، بأنه كان يلفت الانتباه، وأحيانًا يبعث الرسائل خطيًا إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء لتنفيذ توصيات المؤتمر القطري العاشر وقراراته التي صدرت. كنا نتساءل في الغرف الحزبية وخلال اجتماعات القيادة – التي كانت تضم أيضًا أعضاء في القيادة القطرية من بينهم حسن تركماني، وهيثم سطايحي، وعلي حبيب، وأسامة عدي، وهشام اختيار، وسعيد إيليا، وداود راجحة، وياسر حورية، وغيرهم – عن غيرنا ممن لهم رأي مسموع، واقتراحات تنفَّذ على أرض الواقع، لمَ لا يتصدون للمسؤولية مباشرة ويستلمون مناصبنا؟

تداعيات حرب تموز 2006

اندلعت حرب تموز 2006 بأسر حزب الله اللبناني جنديين إسرائيليين، واستمرت لأكثر من 33 يومًا بين لبنان وإسرائيل، وانتهت بقرار مجلس الأمن رقم 1701، الذي جرى التفاوض على نصّه لأيام طويلة بين الأطراف اللبنانية والمجتمع الدولي. أثار القرار جدلًا واسعًا في سورية، وأكثر منه في لبنان، وطرح على المعنيين بالسلام والحرب في غير مكان أسئلة جدلية كانت تظهر بين الحين والآخر في مختلف وسائل الإعلام وفي الندوات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية. هل جاء

القرار في صالح المقاومة اللبنانية وحزب الله تحديدًا؟ أو أن أسر رجال المقاومة العسكريين الإسرائيليين كان خطأً منذ البداية وليس في مصلحة حزب الله والمقاومة على المدى القريب وربما على المدى الأبعد أيضًا؟

رأى البعض، بمن فيهم خبراء استراتيجيون سياسيون وعسكريون، أن حرب تموز لقنت الإسرائيليين درسًا لن ينسوه، فقد نجحت المقاومة اللبنانية بإيصال صواريخها إلى عمق فلسطين المحتلة والمدن الإسرائيلية بصوره غير مسبوقة. كلنا يذكر حيفا وما بعد حيفا، وكلنا شاهد على الهواء مباشرة قصف الفرقيطة الإسرائيلية "حانيت" وهي تحترق في عرض البحر قبالة الساحل اللبناني، دون أن ننسى بطبيعة الحال نزول عشرات الألوف من العائلات الإسرائيلية إلى الملاجئ في شمال فلسطين المحتلة إلى أن طمأنتهم حكومتهم بأن وقف إطلاق النار قد أصبح ساري المفعول اعتبارًا من 14 آب/ أغسطس 2006.

ورأى آخرون أن حرب تموز التي بدأت باستفزاز مسبق وتخطيط مدروس في خطف العسكريين الإسرائيليين لم يكن لها الكثير من الإيجابيات. فقد أوقعت المقاومة نفسها بتقديرات خاطئة لم تأخذ كل تداعياتها في الحسبان داخليًا وخارجيًا، وقد اعترف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بذلك، فضلًا عن الدمار الواسع الذي لحق بالمدن والقرى اللبنانية وخصوصًا في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي الجنوب اللبناني. لقد تمكنت إسرائيل من تدمير البنية التحتية التي كان قد أعيد ترميمها للتو بعد اندحار الجيش الإسرائيلي من لبنان في 25 أيار/ مايو 2000 وانسحابه من دون قيد أو شروط، وتذوقه أول مرة طعم الفشل المر في احتلاله لجنوب لبنان منذ عام 1978.

ذهبت بعض هذه التقديرات إلى حد القول إن حرب تموز 2006 بعد صدور القرار 1701، خففت على الإسرائيليين من تأثير انسحابهم الذليل في عام 2000. وأن قبول حزب الله، ولو على مضض بالقرار قد وضع عقبات كبيرة أمام إمكانية استمرار عمليات المقاومة في المستقبل انطلاقًا من الجنوب اللبناني، بحيث لم يعد باستطاعة الحزب الذي كان شريكًا في القرار 1701 التنكر له، واضعًا نفسه في مأزق استراتيجي لا يحسد عليه، لا سيما بعد أن أُجبرت المقاومة على القبول بنشر قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) والجيش اللبناني في الجنوب اللبناني، بعد رفض المقاومة

المتواصل نشرهما. أعلن السيد نصر الله أسفه وندمه بالصوت والصورة حين علم بما سببته حرب تموز من ضحايا وتدمير هائل. وجاء غيابه عن الساحة الشعبية والاكتفاء بالظهور على الشاشات العملاقة تذكرة للصديق والعدو برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات عندما كان محتجزًا في مبنى المقاطعة برام الله بأوامر من الإسرائيليين رغم الفارق الكبير بين الرجلين.

تحول الخط الأزرق إلى خط أحمر

اقتنع كثيرون أن حرب تموز حولت الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بين لبنان وإسرائيل عام 2000 إلى خط أحمر عام 2006 لم يعد من السهل تجاوزه من رجال المقاومة اللبنانية، حتى تتغير الظروف والمعطيات في المنطقة. ولعل إعجاب الإسرائيليين بصدق وكاريزما عدوهم السيد حسن نصر الله خفف من غضب عناصر المقاومة الإسلامية التي لم ترتح للقرار 1701.

أما في سورية تحديدًا، فقد اعتبر الرئيس بشار الأسد نفسه شريكًا فعليًا في انتصار المقاومة على إسرائيل، بفضل السماح بتسهيل وصول شحنات السلاح إلى المقاومة. وكان الرئيس يتابع عبر القنوات إطلاق الصواريخ على المستوطنات والمدن داخل فلسطين المحتلة ساعة بساعة، لدرجة القناعة المطلقة بأنه أصبح قائد المقاومة الفعلي.

لقد عبّر الرئيس بشار عن غضبه من بعض الأنظمة العربية، واتهمهم في أول خطاب بعد انتهاء الحرب، على الهواء مباشرة بأنهم أنصاف رجال. لم يأخذ في حسابه آنذاك احتمال تساؤل "المتخاذلين": لماذا لم تشارك سورية مباشرة في حرب تموز أو على الأقل تبادر بعد مرور شهر على المعركة، بإطلاق عدد من الصواريخ التي بحوزتها دعمًا للمقاومة اللبنانية، لا سيما عندما بدأ يشعر حزب الله بالضيق في مواجهة الترسانة الإسرائيلية على الأرض؟

اقترح اللواء آصف شوكت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وأحد المقربين يومئذ من قمة الهرم الحاكم، ضرورة دخول سورية بالحرب حتى لا تندم في المستقبل، وقال إن حرب تشرين 1973 التي مر عليها أكثر من ثلاثة عقود، برهنت بالدليل القاطع، وبخاصة خلال لقاء جنيف بين الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون

في آذار/ مارس 2000، أن الحكومات الإسرائيلية لا تريد إعادة الجولان كاملًا عبر المفاوضات بدلًا من المقاومة.

كان شعور الرئيس بالزهو عظيمًا كما لو أنه يعتقد في أعماقه بأن إسرائيل بعد هذه الحرب غير المسبوقة، قد تعيد إلى سورية الجولان المحتل حتى شواطئ طبريا من دون تفاوض! وكان هذا الشعور الذي لمسته في مقابلاته وخطاباته خلال الأشهر التي أعقبت حرب تموز لا يجاريه فيه حتى شعور قائد المقاومة اللبنانية نصر الله نفسه، الذي أدرك بوعيه العميق لتطور الأحداث أن الإسرائيليين سوف يستهدفون حياته لا محالة، بعد أن أراق ماء وجههم، فتعمد التواري عن الأنظار، من دون أن يغيب كليًا عن مقارعة العدو ولو بالخطابات عبر الشاشات العملاقة.

ويجب ألا نخطئ التقدير بأن الإسرائيليين، من جهة ثانية، وبعد فشلهم في الهجوم البري على جنوب لبنان في نهاية حرب تموز 2006، لجؤوا إلى استهداف معنويات سورية على نحو مباشر حين تمكنوا من اغتيال عماد مغنية وسط مدينة دمشق في شباط/ فبراير 2008 في أعقاب لقائه بالرئيس في القصر الجمهوري وقبيل لقائه بساعات مع اللواء علي مملوك مدير إدارة المخابرات العامة. ثم أعقبوه باغتيال العميد محمد سليمان في آب/ أغسطس من العام نفسه، على شاطئ البحر بطرطوس عشية سفر الرئيس إلى طهران، وهو موضع ثقة الرئيس من بين نخبة الضباط المؤتمنين على أسرار الدولة، ومنسق خاص للملفات المهمة الواردة من الأجهزة الأمنية السورية على اختلاف مشاربها.

عندما سألت الرئيس بشار عن نتائج لجان التحقيق التي شكلها، اكتفى بقوله إن الإسرائيليين قتلوا محمد سليمان بعد أن نزلوا من البحر ليلًا، واقتربوا من نافذة الفيلا، وأطلقوا النار عليه بدقة وقتلوه وهو يتناول العشاء مع عائلته دون أن يمسوا أيًا من أفراد العائلة. قال الرئيس: إن أحذيتهم المطاطية كانت تشير إلى عكس اتجاه سيرهم حتى يضللوا التحقيق، ثم غادروا بسرعة من حيث أتوا، دون أن يلحظهم أحد على الشاطئ!

كانت مفارقة غريبة أن يتابع الرئيس حياته اليومية ويسافر إلى إيران بدلًا من أن يعرف تمامًا ما جرى لشخصيتين مهمتين، والذي اعتبر بمنزلة خرق أمني خطير للنظام في سورية. وقد أخبرني الرئيس بعد أن عاد من إجازته الصيفية التي يقضيها عادة على

شاطئ البحر بالقرب من اللاذقية، أن طائرات إسرائيلية خرقت جدار الصوت فوق غرفة نومه حوالى الرابعة فجرًا.

لا أعرف إذا كان قد استشار أحدًا؟ وفي النتيجة لم يحصل أي رد فعل أيضًا، وكأن الموضوع شخصي بينه وبين الإسرائيليين وليس مع كيان غاصب يحتل جزءًا من أراضينا السورية. وعلى الرغم من خطورة مغزى التحديات والاغتيالات التي عكست الخلل في إدارة الأزمات، فإن قصف إسرائيل للمنشأة القريبة من دير الزور على نهر الفرات في 6 أيلول/ سبتمبر 2007 والكشف عنها رسميًا بعد صمت طويل من قبل مدير المخابرات الأميركية في صيف 2008، كان له وقع أشد من كل ما سبق، ولم تنته تداعياته حتى اليوم.

البيان السعودي

لا ننسى أن السعوديين، وعلى نحو خاص الذين كان لهم دورهم المعروف في اتفاق الطائف الخاص بلبنان عام 1989، قد أثار حفيظتهم ليس ما فعله حزب الله في حرب تموز 2006، وإنما حديث الرئيس الأسد عن "أنصاف الرجال" في خطابه. فساهم ذلك في تردي العلاقات بين سورية والسعودية وإيقاف التعامل بينهما وساءت العلاقات بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الأسد.

في الذكرى السنوية الأولى لحرب تموز 2006، التقيت مع الصحافيين السوريين بمناسبة عيدهم السادس عشر، في 14 آب/ أغسطس 2007، وأجبت عن سؤال كرروه كثيرًا عليّ حول مستقبل العلاقات السورية-السعودية بعد تراجعها الشديد. أجبت أن دور السعودية مهم في العالمين العربي والإسلامي، ونتمنى أن يكون هذا الدور فعالًا وليس شبه مشلول. وجدت الحكومة السعودية ضالتها بهذه العبارة "شبه مشلول" بعد أن تجاهلت التطرق مباشرة لـ "أنصاف الرجال" التي قالها الرئيس، وهي تعرف أن ما نقل إليها من بعض المخبرين لم يكن للنشر في أي وسيلة إعلامية. صدر فورًا بيان عن وزارة الخارجية السعودية ضدي شخصيًا، في حين لم يصدر بيان شبيه له وبهذا الانفعال تجاه خطاب الرئيس الأسد، ولا تجاه أي بيان سابق.

كانت السعودية لا تريد في بياناتها المعلنة الرسمية - الموجهة إلى الخارج خصوصًا - إيذاء مشاعر الخصوم والأعداء فضلًا عن مشاعر الأشقاء، فكيف

بالنسبة إلى شخص مثلي زار المملكة عشرات المرات بين عامي 1980 و2006، ولا سيما أن الأسرة السعودية الحاكمة تتقن العبارات الدبلوماسية للتعبير عن أخطر المواقف الصعبة.

لم يستطع أحد في سورية تجاهل هذا البيان السعودي الغريب، فاستدعى الحدث الغريب من الرئيس بشار تشكيل ثلاث لجان رفيعة المستوى لصياغة رد مناسب على البيان السعودي: كانت اللجنة الأولى من الخارجية برئاستي لا سيما أنني المعني بحكم الاستهداف الشخصي، أما اللجنة الثانية فقد كانت من القيادة القطرية برئاسة العماد حسن تركماني، وتولى اللجنة الثالثة القصر الجمهوري بنفسه.

أعددت مشروع رد على بيان السعودية. كان المهم بالنسبة إلي أن يصدر رد سوري غير انفعالي على البيان، ويحافظ على العلاقات السورية-السعودية لخدمة مصالح البلدين الحيوية. تجمعت لدى الرئيس الأسد مشاريع عدة ردود، وتُرِك الخيار له بناءً على طلبه.

كان الخيار الأول للرد السوري يتعلق بما اقترحته أنا باعتباري مسؤولًا عن السياسة الخارجية. لكن الرئيس لم يعجبه مشروع الرد وأراده أن يكون أقوى وأشد، فكلف قيادة الحزب بكتابة الرد، فلم أعترض طبعًا، لكن الرئيس رفضه أيضًا ووصفه بالرد الهلامي، وكلف لجنة مشتركة من الحزب ومجلس الوزراء معًا لدراسة مشروع الرد برئاسة العماد حسن تركماني.

مرت أيام وأسابيع، والرئيس يحتفظ بالردود الثلاثة مركونة على طاولته، ولم يصدر أي رد سوري على بيان السعودية! هذا ما حصل، فالتردد كان سيد الموقف.

الفصل التاسع

العدوان الإسرائيلي على غرب دير الزور

موقف الحكومة الإيطالية

كنت في زيارة عمل لروما عندما اتصل الرئيس بشار الأسد هاتفيًا معي من دمشق صباح 6 أيلول/ سبتمبر 2007. أخبرني بأن سربًا من الطائرات الإسرائيلية قصف ليلة أمس منشأة زراعية بالقرب من دير الزور. وكان واضحًا لي من طريقة الاتصال غير المتوقعة، ونبرة صوته، بأنه يريدني إعطاء الموضوع أهمية خلال محادثاتي مع المسؤولين الإيطاليين، وخاصة خلال لقائي مع رئيس الحكومة رومانو برودي، الذي زار سورية مؤخرًا واستقبله الرئيس. اقترحت على الرئيس أن تتقدم الخارجية السورية بشكوى إلى مجلس الأمن؛ إذ لا يكفي صدور بيان مقتضب في دمشق حول الغارة الإسرائيلية لإطلاع الدول الكبرى على خطورة العدوان، وخاصة أن إيطاليا كانت عضو في تلك السنة في مجلس الأمن.

في اجتماعي بعد ظهر اليوم نفسه مع برودي، تناولت العدوان الإسرائيلي، وشرحت له أن الطيران الحربي الإسرائيلي لا بد من أنه جاء من البحر المتوسط واتجه إلى دير الزور بمحاذاة الحدود السورية-التركية، وأنني لا أستبعد قيام الأسطول السادس بتقديم مساعدات ملاحية للطائرات الحربية الإسرائيلية لتتمكن من قطع هذه المسافة الطويلة إلى دير الزور. تعاطف رئيس الحكومة مع سورية، وعقدنا بعد الاجتماع مباشرة مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا تحدثت فيه عن هذه الغارة وخطورتها على الأمن والاستقرار، لا سيما في البحر المتوسط. وكان رأي برودي

عدم التصعيد وضرورة التقدم بشكوى عاجلة إلى مجلس الأمن حيث ستعمل بلده إيطاليا على مساندتها.

بعد مغادرتي روما، وعندما حطت الطائرة في المطار العسكري القريب من مطار دمشق الدولي، لم ألمس ما يوحي بوجود أي اهتمام. سألت بعض الضباط الطيارين في المطار الذين كنت أعرفهم، فكان الصمت سيد الموقف مع تساؤل أحدهم ممن تربطني به صداقة قديمة عن الأمر، معلقًا بأنه غير مرتاح لرد الفعل لأن ما جرى خطير وكبير. صمتت إسرائيل ولم يصدر رسميًا عنها أي خبر يوحي بأنها أغارت على سورية، واقتصرنا على القول في وسائل الإعلام السورية بأن مضاداتنا الجوية ردت على الطائرات الإسرائيلية وأجبرتها على أن تلوذ بالفرار. لكن السؤال هو لماذا اتصل بي الرئيس وأنا في روما؟ هل توقع أن إيطاليا ستنسحب من حلف الناتو تضامنًا مع سورية، إذا لم يكن الهدف هو الطلب من إيطاليا الوقوف مع الشكوى السورية في مجلس الأمن؟

عقدنا اجتماعًا للجنة السياسية برئاستي بعد عودتي، واجتماعاتها لا تنشر في وسائل الإعلام تنفيذًا لتوجيهات الرئيس، والتي تضم وزير الدفاع العماد حسن تركماني، ومحمد سعيد بخيتان الأمين القطري المساعد، واللواء محمد ناصيف خير بيك، ووليد المعلم وزير الخارجية، وبثينة شعبان وزيرة المغتربين، ومحسن بلال وزير الإعلام، وفيصل المقداد نائب وزير الخارجية. سألت وليد المعلم ما قصة الصمت حول الغارة الإسرائيلية؟ فقال إن السيد الرئيس فضل الصمت لعدم إعطاء أهمية للغارة. وسألت تركماني، الذي كان جالسًا إلى جانبي، عن تفاصيل ما جرى، فهمس في أذني أن الطائرات الإسرائيلية المغيرة على الموقع كانت تسع طائرات من طراز "إف 15" و"إف 16"، وتمكنت من تشويش الرادارات السورية والوصول من البحر وطارت بمحاذاة الحدود السورية-التركية، وأن تركيا استدعت السفير الإسرائيلي لديها لتحتج على خزانات الوقود التي سقط بعضها داخل الأراضي التركية لأنها لم تطلع السلطات عليها مسبقًا حسب الاتفاق بين البلدين، ما شكل خرقًا للاتفاق الأمني-العسكري بين تركيا وإسرائيل الموقع عام 1996.

وقد نشرت الصحافة بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اتصل بعدها برئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، وقال له بلّغ الرئيس السوري بأن

إسرائيل لا تحتمل بناء مفاعل نووي آخر في سورية، وأنها لن تجعل مما حصل قصة إذا التزمت سورية الأمر نفسه.

كان تكتم إسرائيل الرسمي شيئًا، وتسريبها لما جرى وبالطريقة التي تلائمها شيئًا آخر. لم أقرأ خلال متابعتي وسائل الإعلام المختلفة، تسريبات بهذا الحجم عبر الإنترنت كمًا ونوعًا. كانت التسريبات أشبه بالضرب على عصب مشدود. فلم تبق صحيفة أو قناة تلفزيونية أميركية أو بريطانية وغيرها من الفضائيات العربية والأجنبية إلا تحدثت بروايات متقاربة عن قصف الطائرات الإسرائيلية لمنشأة عسكرية بالقرب من دير الزور زعمت بأنها مشروع مفاعل نووي أو بداية مشروع لبناء مفاعل نووي بمساعدة من كوريا الشمالية.

ركزت الصحف الأميركية والبريطانية بشكل خاص على نشر صور عن مصادر إسرائيلية زعمت أنها التُقطت في الموقع نفسه لمدير الهيئة السورية للطاقة الذرية الدكتور إبراهيم عثمان وإلى جانبه أحد المسؤولين الكوريين الشماليين، ثم سردت روايات مختلفة تحت الصور مع تحليلات بدأت حول المزاعم نفسها ولم تنته لعدة أشهر. زعمت في تلك المقالات المكررة أن الموساد الإسرائيلي تمكن من الاطلاع على خرائط وصور الموقع من حاسوب المسؤول السوري الذي كان قد نسيه في أحد الفنادق البريطانية، وذكرت اسم الفندق في لندن.

كانت الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت قرارًا بعدم السماح لأي من أعضائها بالتصريح حول الغارة الإسرائيلية، كما وجهت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى عدم التطرق إلى هذا الموضوع. لكن زعيم المعارضة آنذاك بنيامين نتنياهو قال بعد أسبوعين في تصريح غامض "إن ما قامت به الطائرات الإسرائيلية عمل شجاع" دون أن يوضح في التصريح ضد من، وما هو هذا العمل. وأما مستشاره أوزي أراد فقد قال لمجلة **نيوزويك** الأميركية بعد تصريح نتنياهو "لن أقول شيئًا عما حدث ولكن عندما يتم كشفه سيصاب العالم بالذهول".

تواصل هذا الغموض الإسرائيلي مع إعلان مقتضب يوضح بعض ما خفي تحت السطح، حيث نطق إيهود أولمرت "أنه يريد أن يصنع السلام مع سورية دون شروط مسبقة". وأبلغ وزراءه أنه اعتذر لرئيس الحكومة التركية أردوغان عن خرق طائراته لأجواء تركيا، وخصوصًا أن بعض خزانات الوقود الفارغة قد سقطت فوق أراضيها.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ردًا على المس بمنظمته الدولية التي لم تبدِ الاهتمام المناسب لما جرى بين سورية وإسرائيل، قائلًا إن سورية لم تطلب اجتماعًا لمجلس الأمن في رسالتها الموجهة إلى الأمم المتحدة لنعرف التفاصيل، وخاصة بعد أن تسرب أن أولمرت أبلغ رئيس الحكومة اليابانية عندما اجتمع معه في 27 شباط/ فبراير 2008 بأن الموقع السوري الذي استهدفته الطائرات الإسرائيلية كان مشروع بناء مفاعل نووي بمساعدة مهندسين كوريين شماليين. وكان هذا أول تصريح رسمي لإسرائيل.

أيام الصمت الصعبة

مرت سبعة أشهر من التسريبات الإسرائيلية في وسائل الإعلام العالمية، ولكن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مايكل هايدن انتقل فجأة من الدفاع إلى الهجوم أمام لجان الكونغرس في 24 نيسان/ أبريل 2008 (أي بعد ثمانية شهور تقريبًا على الغارة الإسرائيلية)، فادعى أن سورية كانت تخطط لبناء مفاعل نووي في الصحراء السورية بالقرب من نهر الفرات بمساعدة كورية شمالية لإنتاج البلوتونيوم لأغراض غير سلمية، وأنها لم تطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نياتها رغم عضويتها في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي.

عرض هايدن صورًا لموقع الكبر (غرب دير الزور) من الأقمار الاصطناعية التي كانت بحوزته قبل تدمير الموقع وبعده، وكيف أن السلطات السورية حاولت إخفاء ما جرى بواسطة الإسمنت والبلدوزرات. وقال إن هذا الإخفاء أثار الشكوك أكثر مما نفاها تجاه النيات السورية. وقام الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض بعدها مباشرة بتكليف من الرئيس الأميركي جورج بوش بتأييد ما قاله هايدن زاعمًا أن سورية انتهكت معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ويجب أن تحاسب على ذلك عاجلًا أو آجلًا.

وكشف الرئيس بوش بعد مغادرته البيت الأبيض عام 2009 في مذكراته **نقاط قرار** بأنه كان يفكر بإصدار أمر للقوات الأميركية بشن هجوم على الموقع السوري بناءً على طلب إسرائيل عام 2007، لكن أميركا لم تحبذ التورط بحرب في بلد ثالث بعد أفغانستان والعراق.

وجاء أول رد فعل دولي إيجابي بعد الإعلان الأميركي من محمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة خجولة، عندما قال إنه كان على إسرائيل أن تُعلم الوكالة الدولية عن شكوكها تجاه ما تقوم به سورية قبل أن تهاجم المنشأة. لكنه، مع الأسف، طلب لاحقًا من سورية استقبال مفتشين من الوكالة للكشف عن الموقع وتحري دقة التقارير الاستخبارية التي وصلته من الإدارة الأميركية.

ربما لا يعرف الكثير من السوريين أن دائرة الكشف عن الموقع ومتابعة المفتشين الدوليين بحثًا عن مادة اليورانيوم أصبحت تتسع يومًا بعد يوم، لا سيما بعد أن صرح وليد المعلم وزير الخارجية بأن الطائرات الإسرائيلية المغيرة هي التي أسقطت مادة اليورانيوم أثناء عدوانها. فأصبح وضع سورية كمن يلقي حجرًا في بركة ماء انطلقت دوائرها بالاتساع من غرب دير الزور حتى وصلت إلى دمشق ومحيطها، حيث تم تفسير تصريح الوزير المعلم بأنه اعتراف غير مباشر بوجود مادة اليورانيوم في الموقع، ما يبرر التحري ولا يلغيه.

توالت بعد ذلك عشرات القرارات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحمل سورية مسؤولية عدم الالتزام بمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وعدم التعاون الكامل مع الأمم المتحدة. وبات الملف السوري مفتوحًا بلا قيود، حيث دأب المفتشون الدوليون على الوصول بحرية إلى سورية منذ عام 2012 يدققون في موقع المنشأة غرب دير الزور، ومنها إلى الغوطة الشرقية مرورًا بحمص لتفحص مادة الفوسفات السورية الموجودة هناك، حيث تحدثت المزاعم حتى عن كعكة اليورانيوم الصفراء. تمنى السوريون فعلًا لو تمكنت حكومتهم أن تبني مفاعلًا نوويًا حقيقيًا مقابل مفاعل ديمونة الإسرائيلي.

الفصل العاشر

تقطيع الوقت بالسلام

بعد أشهر معدودة من الهجوم الإسرائيلي على الموقع العسكري في غرب دير الزور، افتتحت الولايات المتحدة الأميركية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 مؤتمر سلام "دوليًا" في مدينة أنابوليس الأميركية. وجه الرئيس جورج بوش الدعوة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإلى رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، وتولت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس توجيه بقية الدعوات إلى الوزراء.

كانت لجنة المتابعة العربية للسلام التي جرى تشكيلها بقرار من جامعة الدول العربية برئاسة الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر قد اتفقت في اجتماعها بالقاهرة في أيلول/ سبتمبر 2006 على حضور الدول العربية مؤتمر أنابوليس، ووافقت سورية على حضور المؤتمر.

كان هدف مؤتمر أنابوليس غير المعلن هو التغطية على الإخفاق الأميركي في غزو العراق وارتفاع عدد القتلى، أما الهدف المعلن فهو العودة إلى المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية على أساس خارطة الطريق المهجورة منذ أن صاغها السيناتور جورج ميتشل نهاية عام 2002. ومن ثمّ، كانت دعوة الوزراء العرب ليس أكثر من ضرورات "عدة الشغل" المعروفة عند تصوير المؤتمر وإلقاء الكلمات.

إقصاء الجولان السوري

لم يدرج في جدول الأعمال موضوع الجولان السوري المحتل. كان طلبنا ضرورة إدراجه في نص الدعوة ما دامت موجهة إلى سورية، لكن الخارجية الأميركية

لم تتجاوب مع هذا الطلب. كان رأي اللجنة السياسية في دمشق الاعتذار عن المشاركة بسبب خطورة حضور مؤتمر رسمي عن السلام في الشرق الأوسط تدعى إليه سورية من الولايات المتحدة ولا تُناقش فيه مسألة الجولان السوري المحتل؛ لأن ذلك يعني في القاموس السياسي الأميركي عدم وجود جولان سوري تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لكن الرئيس، مع الأسف، قرر مشاركة سورية، وأوفد فيصل المقداد نائب وزير الخارجية حينذاك، خلافًا لرأي اللجنة السياسية ودون أن يكون الجولان السوري المحتل على جدول الأعمال. ولعل الشيء اللافت للانتباه أن كلمة بوش في افتتاح المؤتمر تضمنت تلاوة ما أطلق عليها تسمية وثيقة تفاهم مشتركة بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل والبدء في جولات المفاوضات في شأن قضايا الوضع النهائي توصل إلى قيام دولتين تعيشان إلى جانب بعضهما بأمن وسلام. ولكن جرى تجاهل كل القرارات الدولية المتعلقة بمؤتمر مدريد لعام 1991 وفي مقدمتها شمولية الحل ورسالة الضمانات الأميركية، كما جرى تجاهل وجود الجولان السوري أرضًا تحتلها إسرائيل رغم حضور المقداد مندوبًا عن سورية.

سلام بلا مرجعية

منذ فشل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية عام 2000، لم يعقد أي مؤتمر سلام بين الإسرائيليين أو أي طرف فلسطيني أو عربي.

من يطلع على البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس، سيكتشف أنه بني على الكلام المنمّق الذي صيغ بعبارات إنشائية، حيث جاء فيه "السلام القائم على الحرية والأمن والاحترام والاعتراف المتبادل وعلى نشر ثقافة السلام"! من دون ذكر أيٍ من قرارات الأمم المتحدة، ولا أي مرجعية تفسّر هذا السلام، رغم حضور الرئيس الفلسطيني، وممثلين عن روسيا الاتحادية، والصين الشعبية، والاتحاد الأوروبي، وأمين عام جامعة الدول العربية.

بعد أن عاد المقداد، سألناه في اللجنة السياسية عن نتائج المؤتمر. فتح كلتا يديه وقلب شفتيه وقال: لا شيء. وأضاف أن روسيا كانت حريصة على مشاركة سورية في المؤتمر، لكي تقنع الولايات المتحدة بعدم الاعتراض على عقد لقاء في موسكو

في العام المقبل. مرت أعوام ولم يعقد في روسيا أي مؤتمر سلام أو ما يشير إلى هذا الحرص الأميركي على تنفيذ الوعد الذي أعطته إلى روسيا.

مفاوضات سرية برعاية تركية

لم يكن تصريح أولمرت خاليًا من أي مغزى عندما أعلن عن اتصاله برئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، بعد الغارة الإسرائيلية على دير الزور في أيلول/ سبتمبر 2007، مهدئًا من انفعالاته بأن إسرائيل لم تقصد انتهاك سيادة تركيا، كما أنها لا تفكر بالتصعيد، وهي على استعداد لصنع السلام مع الرئيس السوري دون شروط مسبقة. لقد قبلت إسرائيل أن تؤدي تركيا للمرة الأولى دور الوسيط في المفاوضات السورية-الإسرائيلية. كان من الواضح أن قبول أولمرت بالوسيط التركي ليس إلا تخفيفًا لصدى عبور المقاتلات الإسرائيلية بمحاذاة الحدود السورية-التركية دون إبلاغ الجانب التركي مسبقًا، رغم وجود اتفاق عسكري-أمني بين البلدين؛ فإسرائيل لا يمكنها تجاهل الولايات المتحدة، وخاصة دورها في عملية السلام.

كانت تركيا تتمنى ضمنًا هذا الدور الوسيط حتى لو كان شكليًا - ربما منذ أن انفردت بإقامة علاقات دبلوماسية دون غيرها من الدول الإسلامية مع إسرائيل في مطلع الخمسينيات - إذ إن أولى الرياح السلمية التي هبت على تركيا لم تأت مع أردوغان، بل مع رئيس الوزراء تورغوت أوزال عندما زار سورية عام 1987، حاملًا في حقيبته مشروعًا مائيًا طموحًا - أطلق عليه مشروع السلام العربي - لمد أنابيب من مياه نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى دول الخليج العربية مرورًا بسورية.

قلت للرئيس بشار، عندما كشف لي قصة المفاوضات السرية مع تركيا، إن النقاط الثلاث التي حددها في رسم حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، من الأفضل أن تصبح ست نقاط محددة على الخريطة حتى تكون الحدود أكثر دقة بالنسبة إلى مياه النهر وبحيرة طبريا، وهي النقاط نفسها التي أوضحها اللواء إبراهيم العمر والدكتور رياض الداوودي لدينيس روس وأوري ساغي في المفاوضات السورية-الإسرائيلية قبيل مباحثات شيبردز تاون كما أوردتها في كتابي **الرواية المفقودة**.

طرأ تحسن مذهل على العلاقات السورية-التركية، ومع أردوغان بالذات، الذي استقبله الرئيس في دمشق وحلب مرات عدة، وجرت أيضًا مباريات كرة قدم ودية بين

البلدين لتحسين هذه العلاقات، وإلغاء تأشيرات السفر بين تركيا وسورية ومضاعفة التبادل التجاري بينهما، لا سيما بين إسطنبول وحلب. لقد جرى منح أردوغان شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة حلب تقديرًا لموقفه "الرائد" حيال القضايا العربية، فأصبح أعز من الحليف والصديق حتى منتصف عام 2011. لم أكن مطلعًا على كل تفاصيل الجولات العديدة من المفاوضات التي عقدت في إسطنبول وأنقرة، رغم أن الرئيس، كما أبلغني، بقي لمدة ساعتين تقريبًا في إحدى مراحلها على الهاتف مع أردوغان وبجانبه أولمرت، الذي كان حينها في زيارة إلى تركيا، ولكن لم يصل الرجلان إلى حسم التفاصيل على الهاتف لدرجة أن الأسد قال لأردوغان من الأفضل أن يتابع وزيرا خارجية البلدين، أحمد داود أوغلو ووليد المعلم، اتصالاتهما في هذا الشأن.

اعتبرت وزارتا الخارجية السورية والتركية معًا أن فرصة عقد قمة الاتحاد من أجل المتوسط في باريس في منتصف تموز/ يوليو 2008، التي من المعروف أن الرئيس الأسد وأولمرت سيشاركان فيها، ستتيح فرصة الحديث المباشر بين الرجلين، لا سيما أن الأسد أخبرني بأن أي صيغة سلام يوافق عليها هو شخصيًا سيسير الشعب السوري خلفه مؤيدًا من دون تدقيق في بنود هذا الاتفاق. كنت ألفت انتباهه إلى أن والده لم يكن لديه التفكير بتجاهل حتى رأي حاجب على باب مكتبه. أخبرني أنه لو فعل ذلك، فلا يستبعد أن يطلق النار عليه أحد الجنود المكلفين بحراسته.

حتى خريف عام 2008، فاجأ أولمرت أردوغان بأنه لا يستطيع وحده البتّ في مسألة حساسة تتعلق بـ"النزول" الإسرائيلي من الجولان وأنه لا بد من أن يستشير أعضاء حكومته الائتلافية والمؤسستين الأمنية والعسكرية في هذا الشأن، لأن دور هاتين المؤسستين لا يمكن تجاوزهما. عاد أولمرت إلى تل أبيب مع وعد بأن يعود إلى أردوغان بالجواب الحاسم، لكنه بدلًا من أن يعود إلى تركيا في الشمال، اتجه الجيش الإسرائيلي إلى الجنوب نحو غزة معلنًا شن الحرب عليها في عطلة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة في شتاء 2008-2009.

زيارة ساركوزي إلى دمشق

وصف هيرفيه دو شاريت، وزير خارجية فرنسا الأسبق في عهد الرئيس جاك شيراك، زيارة الرئيس نيكولا ساركوزي إلى دمشق في يومي 3 و4 أيلول/ سبتمبر

2008 بالحدث المهم، واعتبرها تطورًا إيجابيًا وقطيعة مع سياسات جاك شيراك تجاه سورية منذ اغتيال رفيق الحريري. كان الرئيس بشار الأسد سعيدًا بهذه الزيارة التي أغضبت خصومه لاتهامه بمقتل الحريري، وأبدى اهتمامًا لافتًا بالضيف الفرنسي. اطلعت شخصيًا على بعض ما دار في المفاوضات السورية-الإسرائيلية خلال حديث الرئيس مع ساركوزي على مأدبة الطعام، وسألني فيما بعد إن كان قد تحدث خلال المأدبة عن أمور تفصيلية لا داعي لها.

سهل الرئيس بشار مهمة ساركوزي في دمشق: أولًا، بعقد قمة رباعية جمعت إلى جانبه وساركوزي كلًا من أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وذلك تشجيعًا للمفاوضات الدائرة بين إسرائيل والأسد. ثانيًا، أبدى ساركوزي استعداده الشخصي للاشتراك مع تركيا في المفاوضات السورية-الإسرائيلية. ثالثًا، طلب ساركوزي من الأسد دعم وساطته في أثناء زيارة طهران بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

كان ساركوزي حريصًا على لفت انتباه وسائل الإعلام الفرنسية لزيارته إلى دمشق. وبترتيب مسبق، سهّل الأسد له أيضًا زيارة أحد المطاعم، واختار له مطعمًا معينًا لإقامة المأدبة، وأحضر عناصر من الأمن السوري سرًا، وأجلسهم نساءً ورجالًا على طاولات يتبادلون الحديث كأنهم من رواد المطعم المألوفين لإيهام ساركوزي ووفده بأن الأسد لا يحتاج إلى أمن شخصي رئاسي له. بعد انتهاء المأدبة رافق ضيفه لزيارة كنيسة وجامع حديثين ملاصقين للمطعم، ليشرح باستفاضة لليهودي العتيق ساركوزي مدى التسامح الديني في سورية بين المسلمين والمسيحيين.

في باريس أقيم فعلًا احتفال ضخم في شارع الشانزليزيه حضره قادة العالم من بينهم الأسد وأولمرت. كان الرئيس ساركوزي في غاية السعادة، لأنه استطاع أن يجمع الاثنين، كما اتفق عليه في أثناء زيارة دمشق للبدء بمفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية. لكن لحسن الحظ أو لسوئه، لم يحدث ذلك اللقاء الموعود، ربما بسبب تمنّع أولمرت وخشيته من المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل، فضلًا عن غياب الأميركيين عن هذا الاحتفال بوصفهم رعاةً.

الفصل الحادي عشر

القمة الطارئة في الدوحة وتبويس اللحى في الكويت

اجتياح غزة 2008-2009

هاجمت إسرائيل من دون سابق إنذار قطاع غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008 عندما كانت معظم دول العالم وشعوبه منشغلة أو مبتهجة بأعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة. اعتادت إسرائيل أن تبحث عن ذريعة للحروب التي تخوضها، لكنها في هذه الحرب لم تكن لديها أي ذريعة لتبرير هجومها من الجو والبحر، والذي أتبعته باقتحام بري لهذه الرقعة الضيقة من الأرض الفلسطينية التي شهد بعض سكانها اللجوء إليها ربما للمرة الثالثة منذ قيام إسرائيل خصوصًا بين عامي 1948 و1967. كان هدف إسرائيل مزدوجًا، فهي من جهة تريد، لا سيما مؤسستها الأمنية والعسكرية، إجهاض أي فكرة تتعلق بالسلام، ومن جهة ثانية تريد لرأيها العام نسيان صواريخ حرب تموز 2006 التي أجبرت الإسرائيليين على النزول إلى الملاجئ في شمال إسرائيل.

كانت مشكلة الدول العربية هذه المرة مثيرة للتندر والتهكم أكثر مما هي مدعاة للمزايدات والشعارات كما جرت العادة في حالات سابقة، حيث النبرة تعلقت بالذود عن جزء من فلسطين في غزة لا تتجاوز مساحته 360 كيلومترًا مربعًا. لم يعد الجدل قائمًا حول بنود المبادرة العربية للسلام عام 2002، التي حظيت بإجماع دول جامعة الدول العربية، سواء بالرضى أو بإكراه الأمر الواقع، وإنما أصبح حول سحب المبادرة، كأن القوة العربية لا يمكن استخدامها كغطاء للتخاذل إلا في هذا الميدان.

ثلاث قمم من أجل غزة

كانت سورية أكثر المتحمسين لانعقاد قمة عربية طارئة من أجل غزة وسحب المبادرة العربية للسلام، واقترحت على الدوحة استضافة القمة. رحبت قطر بعقد القمة، ووعدت بالعمل فورًا لإنجاحها ولو غابت القاهرة والرياض عن المؤتمر، لا سيما أن وزير خارجية قطر حمد بن جاسم آل ثاني جاءنا أكثر من مرة شاكيًا من موقف مصر لدرجة يمكن معها أن تقطع دولة قطر العلاقات معها.

تم الاتفاق على عقد القمة الطارئة في الدوحة بصورة مستعجلة في 16 كانون الثاني/ يناير 2009، والحرب على غزة ما زالت مستمرة بعد موافقة أردوغان، الذي زار دمشق ساخطًا على إسرائيل. غير أن دولة الكويت بتشجيع من حسني مبارك - الذي أزعجه تحرك قطر وسورية - أبدت استعدادها لبحث موضوع العدوان ووضعه على جدول أعمال قمة الكويت الاقتصادية المزمع عقدها في 19 كانون الثاني/ يناير 2009؛ أي بعد يومين من موعد قمة قطر الطارئة.

أيدت مصر والسعودية قمة الكويت الاقتصادية، وألمحتا إلى أنهما لن تشاركا في اجتماع الدوحة، خاصة أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيحضر إلى الكويت، ويهمه في هذه المرحلة رواتب الموظفين في الضفة الغربية، أكثر من مصير المقاومة في غزة؛ فهو مسؤول عن سلطة الدولة وليس عن دولة فصيل مسلح أو حركة.

تحركت السعودية في الحال، لأنه ليس من الصواب أن تبدو غير معنية بما يجري في فلسطين، فدعت إلى عقد قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض في 15 كانون الثاني/ يناير 2009؛ أي قبل يوم واحد من قمة قطر الطارئة، لتدارس الوضع؛ فخرج الجميع في اليوم ذاته باتفاق على ضرورة المشاركة في قمة الكويت الاقتصادية في موعدها وبحث موضوع العدوان على غزة على هامشها، فوافق الجميع بمن فيهم أمير دولة قطر، الذي كان مشاركًا بطبيعة الحال في القمة الخليجية؛ لأن قطر، كما قال، لا تستهدف شق الصف العربي، وخصوصًا عندما يتعلق الموضوع بمجلس التعاون.

صرح وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم، في اليوم ذاته، أن محمود عباس أبلغه بأنه إذا حضر مؤتمر القمة في الدوحة ضد العدوان على غزة فسيذبح من الوريد

إلى الوريد؛ فاضطرت قطر إلى دعوة قيادات فصائل المعارضة الفلسطينية المرابطة في دمشق إلى قمة قطر الطارئة، وإرسال إحدى الطائرات لإحضارهم إلى الدوحة من دون حاجة إلى أي إعداد مسبق. فبرزت العقبات الانشقاقية جميعها لإجهاض قمة الدوحة قبل افتتاحها.

كان من الواضح أن الخلاف لم يكن عقائديًا ولا سياسيًا ولا حتى مذهبيًا، كان نوعًا من الخلاف على ضرورات عقد القمم في هذه المرحلة الحساسة التي يصعب معرفة اتجاه الرياح فيها: حرب العراق 2003، واغتيال الحريري 2005، وحرب تموز 2006، والغارة الإسرائيلية على غرب دير الزور 2007، والمفاوضات السرية بين سورية وإسرائيل برعاية تركية عام 2008.

اقتربت المنطقة من فوهة البركان، من دون بوصلة أو صندوق أسود في متناول الزعماء العرب لقراءة ما قد يحدث. والخليج المبني اقتصاديًا بالدرجة الأولى على منتوج النفط المسعر بالدولار، والمبني ديموغرافيًا على العمالة الأجنبية، دخل أيضًا مع أزمة الولايات المتحدة الاقتصادية التي بدأت في خريف عام 2008.

هل كان من الصعب إنجاح القمتين معًا أو دمجهما في قمة واحدة؛ فالمسافة بين الدوحة والكويت تبلغ ساعة طيران لا أكثر، والمسافة بين دمشق والرياض أو القاهرة أقل من ساعتين. هل يصدق أحد من المواطنين العرب أن هذا له علاقة بالمقاومة، وتساءل المواطن العربي هل كان من الصعب على وزير خارجية قطر أن يوفر النصاب لإنجاح قمة غزة في الدوحة؟ وهل كانت المهمة ثقيلة على وليد المعلم للمساهمة في إقناع بلد عربي واحد لتأمين نصاب قمة غزة قبل أن يرسل نائبه المقداد قبل يومين إلى الكويت لإعطاء رسالة غريبة وخاطئة بأن دمشق تفضل القمة الاقتصادية في الكويت، وليس السياسية في الدوحة؟

بدت التصريحات الإعلامية لأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى خلال أيام العدوان الإسرائيلي على غزة محتارة ومحيرة، فهو لا يستطيع إغضاب رئيسه حسني مبارك إذا حضر قمة الدوحة من جهة، ومن جهة ثانية تربطه علاقة متينة مع الشيخ حمد بن جاسم الذي تستضيف بلاده القمة العربية الطارئة، غير أن موسى عصى في النهاية أمر رئيسه مبارك وتوجه إلى الدوحة لأنها قمة سياسية.

عقدت قمة "دوحة غزة" الطارئة من دون اكتمال النصاب، وبغياب الرئيس مبارك، والملك عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس عباس. فاكتفت ببيان من دون قرارات، وترك كرسي الدولة الفلسطينية فارغًا مراعاة للأصول! في حين جلس قادة فصائل المعارضة الفلسطينية على كراسي المدعوين وسط نظرات المشاهدين الذين كانوا يتابعون المشهد بدهشة على الشاشة العملاقة المنصوبة في القاعة الأميرية بالدوحة.

غادرت الوفود في اليوم التالي إلى الكويت بعد جدل عقيم وطويل مع الرئيس الأسد؛ هل سيسحب المبادرة العربية للسلام أو يتركها تموت من تلقاء نفسها؟ وهل الملك عبد الله بن عبد العزيز كما قال الرئيس بشار في قمة الدوحة أكثر جرأة منه ليهدد بعدم ترك المبادرة إلى الأبد على الطاولة، ولا تبادر سورية بسحبها والإجهاز عليها قبل فوات الأوان؟ استمر النقاش بيني وبين الرئيس بحدود ربع ساعة لإقناعه بأن سحب المبادرة العربية للسلام لا يغير شيئًا، أولًا، لأنها مبادرة أقرت بإجماع الدول العربية في قمة بيروت، في حين أن قمة الدوحة لا تملك النصاب المطلوب لإلغائها. وثانيًا سيتندر بعض الناس ويقولون من يلغي مبادرة السلام العربية يجب أن يكون قادرًا على خوض الحرب ضد إسرائيل. تدخّل وليد المعلم وبثينة شعبان إلى جانب الرئيس، رغم أنهما أبديا رأيًا آخر عندما كنا قبل قليل سوية على انفراد في قاعة المؤتمر.

كان خطاب الرئيس الأسد حماسيًا في قمة الدوحة لا يخرج عن سحب المبادرة التي ظننت بأني أقنعته بعدم سحبها، لكن تصفيق أمير قطر الشيخ حمد كان مرضيًا للرئيس الأسد وللمجاملة أيضًا ليس إلا. كنت أتمنى لو أن الرئيس ركز اهتمامه في قمة الدوحة على حق العودة للفلسطينيين، الذي لا تعطيه معظم الدول العربية الاهتمام الذي يستحق، لا سيما أن ذلك يعتبر بمنزلة التأييد لغزة الذي تحول معظم سكانها خلال حربي عامي 1948 و1967 إلى لاجئين، فضلًا عن أن القمة تعقد أساسًا من أجل غزة.

حق الفلسطينيين بالعودة

على الرغم من أن جيل الشباب الفلسطيني لم يعش في فلسطين، وقد لا يرغب في العودة إليها، لكن الفلسطينيين يفضلون إبقاء خيار العودة، لأنهم لا يستطيعون تجاهل هويتهم الفلسطينية، أولًا، بالنسبة إلى من يعيشون في المخيمات. ثانيًا، لأن

الدول الأخرى التي حصلوا على جنسيتها العربية أو الأجنبية لا تستطيع تجاهل أصولهم الفلسطينية لأسباب أمنية واقتصادية. ثالثًا، لا يستطيع الفلسطينيون أنفسهم شطب بند التعويضات من تفكيرهم في سياق أي حلول مطروحة لقضيتهم، بما فيها المظالم التاريخية التي يعانونها حتى الآن مثل اغتصاب أرضهم وتهجيرهم وهدم بعض منازلهم.

تستطيع إسرائيل أن تتباهى بانتصاراتها خصوصًا في حرب 1967، لكنها لا تستطيع تجاهل حق الفلسطينيين بالعودة مهما كانت ذاكرتها ضعيفة، فهي الدولة الوحيدة في العالم اليوم التي تتنكر لحق العودة لشعب غادر وطنه فرارًا من منظمات يهودية متطرفة.

تبويس اللحى

عُقدت قمة الكويت الاقتصادية في موعدها في 19 كانون الثاني/ يناير 2009 كما هو مقرر بحضور جميع القادة العرب من دون تغيب أحد خلافًا لما حصل في الدوحة. أذكر أن الجانب السياسي أخذ أولوية ورسخ في ذهن الحضور أكثر مما رسخ في ذهنهم الجانب الاقتصادي الذي عقدت القمة من أجله. حاول الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت إجراء مصالحة أخوية بين الزعماء العرب المتخاصمين؛ مصالحة الرئيس السوري بشار الأسد مع الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز. حاولت الدخول إلى ديوان الأمير أنا وعمرو موسى لمعرفة كيف ستجري المصالحة وعلى أي أسس، لنضمن استمرارها وتكريسها في العمل العربي المشترك، وكيف سيتابعها موسى في إطار ميثاق الجامعة. لكن رئيس القمة الشيخ صباح السالم الصباح - الذي كان زميلنا في السابق وزيرًا للخارجية - اعتذر منا، لأن الاجتماع يقتصر فقط على قادة الدول المعنية بالمصالحة.

انتهى لقاء المصالحة بتبويس اللحى، الذي قد لا يعني حصول مصالحة حقيقية بين الأطراف المتخاصمة، بل ربما يعني أن لكل طرف تفسيراته الخاصة حول مضامين هذه اللفتة الكريمة التي يستطيع أن يحاجّ بها أمام الآخرين. لكن الأدهى في "تبويس اللحى" أن يعتقد كل طرف بأنه حصل على موافقة الطرف الآخر الذي سيظن بأنه لولا اختيار نوع محدد من "تبويس اللحى" لفشلت المصالحة؛ إذا كان التبويس

على الرأس وليس على الكتف فهو يعني تقديرًا لمكانة المتلقي، أما إذا حصل بأنف يلامس أنف الآخر فعندها تصبح المواقف أشد تقاربًا ومحبةً.

مهدت هذه المصالحة، التي أُنجزت على عجل في ديوان أمير الكويت، إلى تفاهم أولي بين العاهل السعودي والرئيس السوري، اللذين لم يتحادثا منذ انتشار عبارة "أنصاف الرجال" بعد حرب تموز 2006. أما الخلافات السعودية-السورية فقد بقيت معقدة ومتشعبة، فآثر أمير الكويت الشيخ صباح عدم الدخول في تفاصيلها، لأنه لا يريد لتوليفة "تبويس اللحى" أن تذهب سدى، مع أن دولة الكويت ترغب في ترميم العلاقات بين سورية والمملكة لمصلحة مجلس التعاون.

جرت زيارات متبادلة بعد ذلك بين الرئيس السوري والعاهل السعودي في نهاية عام 2009، كما جرى تفويض دولة قطر وتركيا بمقاربة الأزمة اللبنانية بخصوص تكليف سعد الحريري بترؤس الحكومة اللبنانية، بعد نجاح قطر في دعم انتخاب ميشال سليمان لمنصب رئاسة الجمهورية في لبنان. وضعت قطر وتركيا مشروع ورقة تتضمن عددًا من النقاط لتنفيذ التفويض. أما المصالحة مع الرئيس مبارك فكانت سهلة لا تحتاج إلى مراسم.

وضعت قطر وتركيا، كما يبدو، ورقة الشروط لتنفيذ التفويض الممنوح لهما حول الأزمة اللبنانية، وفي مقدمتها اختيار سعد الحريري والتداعيات الناجمة عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. وافق الرئيس السوري على الورقة من حيث المبدأ بعد أن اجتمع بالمسؤولين الأتراك والقطريين في دمشق، ولكنه اشترط موافقة السيد حسن نصر الله، إلا أن الأخير عارضها. نجحت الضغوط على سعد الحريري المتلهف ليصبح رئيس حكومة بأسرع ما يمكن، فقام بزيارة مفاجئة إلى دمشق في عام 2009، معلنًا بالصوت والصورة أمام وسائل الإعلام عدم بقاء عقبات أمامه لتشكيل الحكومة اللبنانية القادمة.

في سياق هذه الزيارة، أصبح الرئيس بشار عمليًا، وحسب التقاليد العربية، بريئًا من دم رفيق الحريري. وقاد هذا الموقف إلى تغاضي الملك عبد الله بن عبد العزيز عن اتهامه باغتيال الحريري، مع تناسيه أيضًا عبارة "أنصاف الرجال".

الفصل الثاني عشر

الجفاف والفساد

الجفاف في الجزيرة السورية

لم يكن لدى الطاعنين في السن والمعمرين توقعات بأن الجزيرة السورية المحاطة بالمياه من كل جانب، قد تشهد نزوحًا للفلاحين بسبب شح مياه الأمطار، ولا حتى سمعوا عن نزوح مماثل تناقل قصصه الآباء عن الأجداد أيام الدولة العثمانية. لقد كان سكان هذه الأراضي في سنوات الجفاف والقحط يعتمدون على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على أجهزة الدولة العثمانية.

أصبحت الأجهزة الأمنية في السنوات الأخيرة، بعد تفرغ القيادة السياسية للأمور "الاستراتيجية"، تدير كل شيء يتعلق بالأراضي من بيع وشراء، مستعينة بقوانين وقرارات أهمها القرار 49 الصادر عام 2008 الخاص بالمحافظات الحدودية، بعد أن سهلت الدولة لهذه الأجهزة التحكم ببيع الأراضي وشرائها، وبخرائط المياه والآبار وشروط حفرها. لكل شيء قانوني وغير قانوني أثمان وأتعاب، لا يجوز تأخيره ولا المماطلة بدفعه ولو بالتقسيط من فقراء الجزيرة السورية. تصادف هذا مع رفع أسعار المحروقات تنفيذًا لتوصيات البعثات التشاورية لصندوق النقد الدولي لتخفيف عجز الموازنة، والتي أدى تطبيقها إلى توقف مضخات الأنهار والآبار، ورفعت بصورة قياسية غير مسبوقة من تكلفة الإنتاج الزراعي.

كان الرئيس حافظ الأسد يطلب من رئيس وزرائه محمود الزعبي باستمرار أن يحتفظ بدفتر صغير يدون عليه أرقام هطول الأمطار ومنسوب مياه الفرات والعنفات

الكهرومائية دون أن تسهو عينه عن محصول القمح ومخزون الحبوب الاستراتيجي وصوامع الحبوب وسلامتها. أما في هذه السنوات فالأمور تغيرت مناخيًا وسياسيًا. فلقد سجلت أرقام الأمم المتحدة من مصادرها في منظمة الأغذية والزراعة أن العدد الإجمالي للفلاحين السوريين الذين اضطروا إلى ترك أراضيهم من شمال شرق سورية وصل في نهاية عام 2008 إلى 1.3 ملايين نسمة. لم تصل أخبار هؤلاء النازحين إلى سمع السلطات وبصرها في دمشق، إلا بعد أن وصلوا فعلًا إلى أطراف حمص وأرياف اللاذقية شمالًا ومحافظة درعا في الجنوب مرورًا بغوطة دمشق الشرقية.

البحار الخمسة

تصادف هذا النزوح الجماعي مع تراجع في أسواق البورصة السورية جراء انهيار سوق العقارات الأميركية، بسبب ارتباط كبار رجال الأعمال السوريين باقتصاد السوق العالمية؛ فقد تعرضت الولايات المتحدة عام 2008 لأزمة اقتصادية حادة جراء حربي أفغانستان والعراق في عهد جورج بوش الابن، إضافة إلى عوامل أخرى. فكان لا بد من رفع معنويات السوريين الأغنياء بعد كل زيارة للرئيس بشار خارج البلاد عن طريق ربط سورية بالبحار الأربعة: البحر المتوسط، والبحر الأسود، والخليج العربي، والبحر الأحمر، إضافة إلى بحر قزوين بعد زيارته الأخيرة إلى أذربيجان عام 2009، فأصبح تعدادها خمسة بحار.

من المفارقات الغريبة أن الأراضي في الشمال الشرقي من سورية التي عاشت على مر السنين على مياه الفرات والخابور، كانت تشكل مع الزمن سلة غذاء للسوريين، فأصبح سكانها اليوم في حاجة إلى سلة غذاء تقوم الحكومة بتوزيعها عليهم، وأصبح نهر الخابور السوري، الذي ينبع من قرية عين العرب شمالًا ويصب في قرية البصيرة جنوبًا، ضحلًا يسبح في مياهه الأطفال والضفادع، وتسمح بعض مناطقه بحركة السيارات، بسبب الحفر الجائر للآبار بالرشى والمحسوبيات، ما استنزف المياه الجوفية.

أثناء الزيارات المتبادلة بين المسؤولين السوريين والأتراك، لا سيما في عهد رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، وبعد تحسن العلاقات بصورة غير مسبوقة في عام 2004 وفي مقدمتها فتح الحدود وإلغاء التأشيرات بين البلدين، طُرحت بين الجانبين

مواضيع عديدة، منها ما يتعلق بالأنهار الثلاثة المشتركة: دجلة والفرات والعاصي (كان الرئيس حافظ يتردد كثيرًا كي يوافق على التباحث في أمر نهر العاصي)، فتم الاتفاق في عهد بشار على استثمار جزء من مياه دجلة على الحدود العراقية لصالح سورية، وجزء من مياه العاصي داخل سورية لصالح تركيا، مع استمرار الأتراك بطبيعة الحال بالتزامهم بتمرير ما لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات. لقد شُكلت لجان مختلفة لإنجاز المشروعين الحيويين، المشروع الأول: تساعد الدولة التركية خلال السنوات المقبلة على ري عشرات الآلاف من الهكتارات من أراضي الجزيرة السورية من نهر دجلة عن طريق استجرار حصة سورية من مياه هذا النهر المحاذي للحدود السورية-العراقية-التركية، وأبدت فنزويلا في أثناء زيارة رئيسها هوغو تشافيز إلى دمشق في عام 2004 استعدادها للمساهمة في تمويله. والمشروع الثاني: ينفذ لصالح تركيا، وهو مشروع ضخم مخصص لبناء سد على نهر العاصي أُطلق عليه "سد الصداقة" بتسمية من رئيسي البلدين.

تابعت تركيا باهتمام شديد إنجاز مشروع سد "الصداقة" على نهر العاصي، حيث كان أردوغان يُتابع شخصيًا مراحل بنائه ووضع أسماء القرى عليه، في حين لم تهتم سورية بمستوى اهتمام تركيا بمتابعة مشروع ضخ المياه من نهر دجلة الذي يتضمن موافقة عراقية، لأن أمور العراق كانت معقدة بعد الغزو الأميركي. دشن الأتراك سد "الصداقة" على نهر العاصي عام 2010 بحضور رئيسي الحكومتين السورية والتركية محمد ناجي العطري ورجب طيب أردوغان باحتفال رسمي، في حين لم تتمكن سورية من إنجاز مشروع استجرار مياه دجلة إلى الجزيرة السورية.

السلة الغذائية

صحيح أن السوريين قدريون، فهم يعلمون علم اليقين أن شح الأمطار يتكرر كل بضع سنوات، ولكن كانت هذه السنوات العجاف 2007-2010 غير مألوفة في طقسها، شحيحة في أمطارها أكثر من أي سنوات مضت. تساءل بعض الفلاحين والمزارعين عن دور الدولة والمسؤولين فيها، الذين تركوا الأمور تصل إلى هذه الدرجة من التردي في منطقة تقع بين حوض الفرات المائي وبحيرة الأسد التي تبلغ مساحتها أكثر من 60 كيلومترًا مربعًا. أدركت السلطات السورية متأخرة ما حصل،

فحاولت تدارك الأوضاع بقرار أصدرته القيادة القطرية حول توزيع السلال الغذائية على عائلات الفلاحين النازحين من الجزيرة السورية بسبب الجفاف الحاد الذي أقلق الأمم المتحدة، والبحث عن طريقة لتعويض ذلك في الموازنة الجديدة.

جرى تعويض قيمة السلال الغذائية في الميزانية عن طريق رفع سعر المازوت، وفرض ضرائب غير مباشرة على عدد من السلع الاستهلاكية. والأغرب من ذلك أن تسمع شكوى الأهل والجيران من ارتفاع أسعار المازوت، وتشاهد على التلفزيون الرسمي هتافات المواطنين تشيد بالحصول على سلال الغذاء، وهم يحملون صورة السيد الرئيس بيد ويتسلمون السلة الغذائية باليد الأخرى.

طرح موضوع السلال الغذائية في اجتماع القيادة القطرية عام 2009، مع اقتراح بأن طريقة التوزيع يجب أن تكون عادلة على الفلاحين ولا تمس كرامتهم. توقف عدد من أعضاء القيادة عند عدالة التوزيع، وأما الثانية المتعلقة بموضوع "كرامة الفلاحين" فقد رأوا فيه مساسًا بصاحب القرار، فمن غير اللائق طرح مشاكل "السلال الغذائية" عليه في القصر إلى جانب قضايا قومية واستراتيجية.

من المعروف أن من أهم واجبات الدولة رعاية حياة الناس المعيشية، وخاصة في الصحة والتعليم ومراقبة الأسعار، لا سيما في الجزيرة السورية الغنية بالمياه والنفط والغاز. والسبب الأبرز في تراجع هذا الاهتمام هو الفساد المتنامي بصورة مريعة، فضلًا عن سلوك كبار التجار المحسوبين على الدولة. ومن ثمّ، ليس غريبًا أن يعاني هذا الاقتصاد سوء الإدارة وشح الاستثمارات الخارجية، وكساد بضائع شركات القطاع العام وعدم تسويقها، رغم انخفاض تكاليف إنتاجها مقارنة بمثيلاتها في البلدان المجاورة.

سمعت مباشرة شكوى تتعلق بانخفاض مستوى الاستثمارات العربية في سورية عندما زرت الكويت والإمارات نهاية عام 2009؛ إذ قيل لي في البلدين، عندما ردّدت على مسامع المسؤولين فيهما عدم وجود مشاريع إماراتية وكويتية في سورية، إن السلطات السورية لا تسهل الاستثمارات بل تضع شروطًا قاسية على المستثمرين العرب، ما ينجم عنه توقف أو محدودية كل استثمار خليجي حتى إن كانت العلاقات السياسية جيدة. لم آخذ هذا الكلام على محمل الجد إلا بعد عودتي إلى دمشق، حيث علمت أن النخبة الصغيرة المتحكمة بالمشاريع الاقتصادية هي التي تضع عن

طريق تأثيرها في الحكومة الشروط على كل مشروع بغية تعظيم استفادتها الشخصية منه، كأنهم هم الجهة الوحيدة المستفيدة من هذه الاستثمارات وليست سورية أيضًا.

أما القطاع الخاص في سورية، وأميّزه هنا من شرائح رجال الأعمال الجدد - فهو بحكم واقعه اقتصاد سكان المدن التي تعيش فيها شرائح مختلفة من المجتمع معروفة بحرفها التقليدية وبعاداتها، وبتطويراتها التقنية لحِرفها، يرى أن مصالحه الفعلية تصان بصورة أفضل عبر القوانين العادلة والمحاكم النزيهة التي تحفظ الحقوق، ولا تترك الأمور في أيدي كبار التجار ممن لهم حظوة خاصة لدى بعض المسؤولين.

تعود بي الذاكرة إلى يوم ألقى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا محاضرة في مكتبة الأسد في إحدى زياراته إلى دمشق، ولعل أهم ما جاء فيها إشارته إلى أن الفساد هو من أخطر الأمراض التي تواجه أي دولة، وهو موجود في معظم دول العالم في الشرق والغرب، ومعالجته تكمن في تطبيق القوانين على الجميع. لكن هذا الفساد، كما قال، إذا وصل إلى قمة السلطة عندها يصبح مرضًا قاتلًا ويصبح انتشاره غير قابل للعلاج لا توقفه قوانين ولا يضع القضاء حدًا له، لا سيما في غياب حرية التعبير وحرية الصحافة.

إن ما لفت نظري في زياراتي إلى ماليزيا في نهاية عام 2003، في أثناء قمة منظمة التعاون الإسلامي التي حضرها حشد من القادة وانضمت روسيا الاتحادية إليها، ليس جمال المدينة العمراني ولا حدائقها الخضراء المنتشرة في كل مكان فحسب، وإنما أيضًا الأفكار الماليزية التي وردت في البيان الختامي للقمة، حول الاهتمام بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وهي أمور لا يجري التركيز عليها عادة في المؤتمرات التي تُعقد في منطقتنا العربية.

الفصل الثالث عشر

أفول حركة عدم الانحياز

إرهاصات مؤتمر باندونغ

في نهاية الحرب العالمية الثانية، تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من حيازة العديد من القواعد العسكرية في البحار والمحيطات، لا سيما تلك التي كانت في مستعمرات بريطانية. كما أنها أنتجت خلال سنوات الحرب عددًا لا سابقة له في العالم من الطائرات والقطع الحربية، وتضاعفت صادراتها إلى مختلف دول العالم، وحتى إلى بعض دول المحور قبل أن تدخل الحرب عام 1941.

كان ثلث الأميركيين قبل بداية الحرب يعاني سوء التغذية والسكن والكساء، بحسب وصف الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت في خطابه أمام الكونغرس عام 1937، في حين أصبحت أميركا بعد الحرب عام 1945 أغنى دول العالم وأقواها عسكريًا.

سقطت برلين عاصمة ألمانيا النازية بيد الروس في أيار/ مايو 1945، في حين أعلنت الولايات المتحدة نهاية الحرب مع استسلام اليابان في آب/ أغسطس بعد أن ألقت قنابلها الذرية فوق هيروشيما وناغازاكي. جعلت الولايات المتحدة قوتها النووية مصدر هيمنة عالمية، كذلك جعلت قوتها الاقتصادية والنقدية تطغى على اقتصادات دول العالم وعملاتها.

لم ينتظر الأميركيون طويلًا لتنظيم شؤونهم الحياتية عسكريًا واقتصاديًا، دون مراعاة لحلفائهم الأوروبيين المثخَنين بالجروح بسبب ويلات الحرب، ولا لحليفهم

الروسي الذي لولا جنوده الذين ماتوا بالملايين لما انتهت الحرب بهذه السرعة والتأثير. ولذلك قدموا المساعدات والعون إلى أوروبا عن طريق "مشروع مارشال" وذلك بمليارات الدولارات.

وجدت بلدان العالم الثالث نفسها بعد هذه التطورات الدولية المذهلة خارج أي اهتمام عالمي، فالمعسكران الأميركي والسوفياتي يقعان في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، ومن ثمّ لا مكان فيهما للدول النامية التي تقع في الجنوب.

مؤتمر باندونغ

في ذلك المناخ الدولي السائد تداعت في نيسان/ أبريل 1955 نخبة من قادة الدول النامية (أكثر من 25 دولة) للاجتماع في باندونغ في إندونيسيا، وكان من أبرز قادتها شو إن لاي رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند، وأحمد سوكارنو الرئيس الإندونيسي، وجوزف بروز تيتو الرئيس اليوغسلافي، وجمال عبد الناصر الذي أصبح رئيسًا للجمهورية بعد عودته إلى القاهرة.

أصدر المجتمعون في باندونغ في نهاية مداولاتهم بيانًا ختاميًا[1] اشتهر بنقاطه العشر واعتُبر مرجعية أساسية لدول العالم الثالث، التي يتجاوز عدد سكانها ثلثي سكان العالم. كانت المناقشات في كواليس المؤتمر تدور على نحو رئيس بين شو إن لاي ونهرو، اللذين تمتعا برؤية أوضح وخبرة أعمق من باقي الزعماء المجتمعين.

لم يتفق المجتمعون في المؤتمر على تشكيل أي تحالف على غرار حلف "الناتو" الغربي وحلف وارسو الاشتراكي، ولا إنشاء أمانة عامة لبلدانهم. ولعل هذه الأمور - التي قد تبدو إجرائية - سهلت لهذه البلدان عدم الالتزام باحترام كامل لبيان باندونغ عند تأسيس حركة عدم الانحياز عام 1961.

(1) تضمن بيان باندونغ ضرورة احترام حقوق الإنسان، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في شؤون الدول، والمساواة بين جميع الدول، واحترام حق كل دولة بالدفاع عن أراضيها.

لقد أصبح بيان باندونغ في ستينيات القرن الماضي ملهمًا لشعوب العالم وخاصة شعوب العالم الثالث، فأعطى زخمًا للثورة الوطنية في الجزائر، وحركة حقوق السود المدنية في الولايات المتحدة. كما أنه أصبح وثيقة مرجعية مهمة للدول النامية، وخاصة في بداية الاستقطاب الحاد الذي شهده العالم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. دعا عبد الناصر وتيتو إلى عقد لقاءات تمهيدية في القاهرة ثم في بريوني، بغياب شو إن لاي ونهرو، اللذين لم يكونا عضوين مثلهما في المؤسسة العسكرية في بلديهما.

حركة عدم الانحياز

شاركت شخصيًا في معظم قمم حركة عدم الانحياز بما فيها تلك التي عقدت عام 1989 في بلغراد. ولكن مرة أخرى لم تحاول الحركة أن تعتبر نفسها تكتلًا دوليًا بمقر دائم كما فعلت الكتلتان الكبيرتان الأميركية والسوفياتية عندما اختارت الأولى بروكسل مقرًا لحلف الناتو، واختارت الأخرى وارسو مقرًا للمعسكر الاشتراكي. توالت اجتماعات حركة عدم الانحياز مرة كل ثلاث سنوات في عواصم الدول التالية: بلغراد 1961، القاهرة 1964، لوسكا 1970، الجزائر 1973، هافانا 1979، نيودلهي 1983، هراري 1986، بلغراد 1989، جاكرتا 1992، كولومبيا 1998، ماليزيا 2003، هافانا 2006، شرم الشيخ 2009، طهران 2012، فنزويلا 2016، أذربيجان 2019.

عندما انعقدت قمة عدم الانحياز في بلغراد للمرة الثانية عام 1989، ظهرت مؤشرات على تفكك يوغسلافيا الاتحادية. كنا يومها نعقد اجتماعًا وزاريًا لحركة عدم الانحياز برئاسة بوديمير لونشار وزير خارجية يوغسلافيا، الذي قطع الاجتماع فجأة وغادر المؤتمر الوزاري، بسبب ظهور مؤشرات على بداية تفكك يوغسلافيا. كان جدار برلين في طريقه إلى السقوط أو سقط، مع ما يعنيه ذلك ليس على مستوى الألمانيتين فحسب، وإنما أيضًا على مستوى العالم والحرب الباردة بين المعسكرين السوفياتي والأميركي.

في الندوات التي انضممت فيها إلى وزراء خارجية حركة عدم الانحياز، كان أهم ما فيها تلك الحوارات التي أدارها علي العطاس وزير خارجية إندونيسيا وجورج إياكوفو وزير خارجية قبرص بكفاءة عالية، لا سيما حول التساؤل الطبيعي عن

افتقاد الحركة دورها بين معسكرين، وتفكك أحدهما في مطلع التسعينيات، وأصبح المعسكر الآخر القطب الأوحد في العالم.

إصلاح مجلس الأمن

يرى كثيرون في الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة أن هذه التحولات الكبرى في العالم لا بد من أن تخلق فرصة لحركة عدم الانحياز لإدخال الديمقراطية إلى العلاقات الدولية، تبدأ بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في هذه الحالة سيصبح المجلس مرجعًا لجميع الدول في العالم لا سيما أن من يستخدم الفيتو لصالحه هي الدول الخمس الكبرى. لكن الواقع شيء آخر؛ فالولايات المتحدة تريد الانفراد بقيادة العالم كقطب أوحد، والاتحاد الروسي الناهض من بين الركام الاقتصادي والفساد وجد في إبقاء مجلس الأمن بأعضائه الخمس الكبار مكسبًا مهمًا يجب عدم التفريط به.

إن الحفاظ على سلطة النقض "الفيتو" في مجلس الأمن يشبه إلى حد كبير الحفاظ على قوانين الطوارئ في معظم الدول النامية. فالمناقشات التي كانت تدور حول الديمقراطية في الأمم المتحدة، دفعت كثيرين للتساؤل: هل يمكن أن تستمر الحروب وينتشر المرض وتتلوث البيئة؟ وهل كان في إمكان أي دولة أن تتصرف كأنها فوق القانون لو أن هناك إصلاحات في مجلس الأمن؟

تفحصت اجتماعات لجان الأمم المتحدة إصلاح هذه المنظمة الدولية خلال السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، لدرجة بدت الخطابات فيها التي تطالب بالإصلاح سقيمة ومملة، حتى لو جاءت على مستوى رؤساء الدول، وفي مناسبات مهمة مثل إحياء الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. كانت الإشارة إلى ألمانيا واليابان والهند ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، بوصفها دولًا مرشحة بصورة محتملة لعضوية مجلس الأمن، أشبه بذر الرماد في العيون.

ظهرت أصوات من داخل مجلس الأمن وخارجه تنادي بضرورة إصلاحه، لأنه لم يعد يمثل عالم اليوم بدوله الـ 193 مقارنة بـ 50 دولة عند إنشاء الأمم المتحدة، التي تهيمن عليها الدول التي فازت بالحرب العالمية الثانية وفرضت الفيتو الخاص بها في مجلس الأمن، حيث من المفترض أن تلجأ الدول إلى مجلس الأمن،

وتطالبه بالقيام بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنفيذ قراراته، وفرض السلم بين الأطراف المتخاصمة إذا ما استمر طرف من الأطراف في عدوانه على الدول الأخرى.

عملية الإصلاح

لكن كيف تجري عملية الإصلاح أو التغيير بشأن الفيتو؟ جاء في المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة أن التعديلات التي تجرى على هذا الميثاق، تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن! إذًا، يتطلب أي تغيير في الميثاق عقد مؤتمر خاص لأعضاء الجمعية العامة، بحيث يجري التصويت على التغيير بأغلبية الثلثين بحدٍ أدنى. ويجب أن تضم هذه الأغلبية جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين! ومن ثمّ، فإن التعديل وإصلاح مجلس الأمن أقرب إلى المستحيل أو هما المستحيل بعينه.

بعد انتهاء الحرب الباردة، نمت الحروب الأهلية والمذهبية والقبلية والإثنية كالفطر، فأصبح نهر الدم يسيل من الصومال وإريتريا في القرن الأفريقي إلى الكونغو وليبيريا وسيراليون في غرب القارة الأفريقية. قاد ذلك إلى الاستخفاف بالدول النامية التي لم تفلح في معالجة مشاكلها وكانت تعتمد على المساعدات الخارجية، فضلًا عن أن الدول الصناعية الكبرى لم تهتم بشؤونها بعد سيطرة القطب الواحد في الساحتين الإقليمية والدولية.

لقد أخبرنا الرئيس الإندونيسي محمد سوهارتو، عندما كان رئيس حركة عدم الانحياز، والذي تربطه صداقة برئيس الحكومة اليابانية التي كانت تستضيف مجموعة الدول السبع الصناعية، بأنه بعد وصوله إلى طوكيو أُبلغ بأنه يستطيع الاجتماع ثنائيًا مع من يقبل من أعضاء الدول الصناعية السبع وليس معهم كمجموعة؛ إذ قال أحد أعضاء المجموعة: "لسنا مهتمين بالاستماع إلى مشاغل حركة عدم الانحياز التي تشرف على نهايتها".

لعلها مفارقة غريبة أن يزداد عدد أعضاء حركة عدم الانحياز مع مرور السنوات في القرن الحادي والعشرين، فقد كان عددهم 25 عضوًا عند التأسيس، وأصبح 125 عضوًا في عام 2014. كان من اللافت أيضًا ازدياد عدد الصفحات التي تحويها

بياناتها الختامية، فلكل دولة فقراتها مع مشاكلها الخاصة من دون اعتراض يذكر لأي من الدول الأعضاء الأخرى.

صار هدف خطابات زعماء حركة عدم الانحياز خلال مؤتمرات القمة الترويج لسياسات دولهم وليس التعبير عن هموم الحركة والمأزق السياسي الذي وجدت نفسها فيه في القرن الحادي والعشرين. لقد أصبحت الحركة عمليًا بلا حراك فعال، مع أن قلبها لا يزال يخفق؛ فالحاجة إليها لا تزال مطلوبة، فأين سيذهب أعضاؤها وإلى من سيلجؤون؟ لقد أصبحت الحركة مثل راكب الدراجة الهوائية، إذا توقف عن الحركة سقط وهوى غير مأسوف عليه في أغلب الأحيان.

في البلدان التي تراعي حقوق الإنسان ويجري تداول السلطة فيها سلميًا ودوريًا، لا تتغير كثيرًا البنية السياسية مع تغير حكامها؛ لأن البديل متوفر وتفرزه الانتخابات التشريعية، في حين قد تنقلب الأنظمة الشمولية والاستبدادية وتتغير بنيتها السياسية والاقتصادية رأسًا على عقب عندما يتغير حكامها، فيتغير جوهر سياساتها التي عرفها العالم وتعامل معها.

لكن يظل من الخطأ أن نضمر في نفوسنا أن عقلية الشعوب في شمال الكرة الأرضية مجبولة من طينة أخرى، متجاهلين أن دولًا مثل الهند وماليزيا وإندونيسيا وباكستان وجنوب أفريقيا والبرازيل وغيرها استطاعت أن تتبنى حكومات تعنى باستقلال شعوبها وتراعي نسبيًا حقوق الإنسان فيها. فبناء الديمقراطية عملية متواصلة لا تنتهي بنموذج واحد يدور العالم حوله ومن أجله.

منظمة شانغهاي ودول البريكس

كانت الصين تقود منظمة شانغهاي للتعاون منذ عام 2001، وهي المنظمة التي ضمت في عضويتها روسيا ودولًا أخرى. لم تول الصين اهتمامًا يُذكر لحركة عدم الانحياز، فهي لم تساهم في تأسيسها عام 1961 رغم أنها ظلت تعتبر نفسها بلدًا ناميًا، إذ انضمت إلى مجموعة الـ 77 النامية في عام 1964 على الرغم من دورها البارز في بيان باندونغ لعام 1955. أما دول البريكس التي أسستها روسيا عام 2010، فقد ظلت ناديًا مغلقًا، رغم الحرص على عضويتها في حركة عدم الانحياز، حيث انضمت إلى الحركة عضوًا مراقبًا في عام 2003. ولعل سبب عزوف الصين عن

العضوية في حركة عدم الانحياز هو أنها تسعى مستقبلًا إلى أن تصبح رديفة للولايات المتحدة.

اهتمت المنظمتان، منظمة شانغهاي والبريكس، بالدول المجاورة مثل الهند وروسيا وباكستان ودول آسيا الوسطى، مع احتمال انضمام دول أخرى مرشحة مثل إيران وتركيا وغيرهما. ومن المحتمل توسيع المنظمتين مستقبلًا، لكي تصبحا البديل الذي تبحث عنه الدول النامية الحريصة على استقلال بلدانها في الساحة الدولية، وألا تكون محسوبة على قطب واحد دون آخر. لكن المعضلة التي ستظل تواجه المنظمتين معًا هي كيف ستعنى بحقوق الإنسان رغم معرفتها المسبقة بأن الديمقراطيات الغربية تستخدم هذا الموضوع كمظلة سياسية ليس إلا؟

الفصل الرابع عشر

هدوء ما قبل العاصفة

قمة سرت 2010

قمة سرت الأولى

عُقدت القمة العربية الدورية في سرت في نهاية آذار/ مارس 2010 برئاسة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي تحت شعار "القدس ودعم صمود غزة"، حيث مُلئت ساحات المدينة وشوارعها صورًا عملاقة له ولأقواله "التاريخية" حول فلسطين. غاب عن القمة صديقه الرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي كان يومها يتلقى العلاج في أحد المستشفيات الألمانية، وكذلك العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز، متعمدًا عدم المشاركة في هذه القمة، بسبب وقوع مشاحنات ومماحكات بينه وبين معمر القذافي خلال انعقاد قمة الدوحة في عام 2009.

شعر القذافي بنوع من الإحباط في بداية القمة لغياب الزعيمين المصري والسعودي، بعد أن عاد من نيويورك منتشيًا، حيث ألقى خطابًا حماسيًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة صفقت له الوفود طويلًا عندما طالب بإلغاء حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، ومزق ميثاق الأمم المتحدة أمام ممثلي مختلف دول العالم، وقذف به في وجه رئيس الجمعية العامة، وكان يشغل هذا المنصب وزير خارجية ليبيا. كانت الأمم المتحدة بأعضائها الذين تجاوز عددهم 160 دولة سعيدة في معظمها بخطاب جسور للقذافي أمام الجمعية العامة، وبطلب إلغاء حق الفيتو.

كان لافتًا في مدينة سرت الليبية، مسقط رأس القذافي، أن المقاعد الخلفية في مؤتمر القمة شغلتها شخصيات ليبية موالية لقائد ثورة الفاتح من سبتمبر، كانت تصفق معجبة بقائدها وبكل ما يقول، وتظهر صورها على الشاشات العملاقة المنصوبة على جدران القاعة الواسعة، كأن المؤتمر كله يصفق له، فالزعيم الليبي وحده - كما يردد القذافي - ولا أحد غيره، يحظى بهذه الشعبية والولاء في سرت موطن قبيلته.

اقترح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمته الافتتاحية في قمة سرت التي سلم فيها الرئاسة إلى معمر القذافي، تشكيل لجنة اتصال عليا برئاسة رئيس القمة، أي القذافي وأربعة أو خمسة أعضاء آخرين ينتخبهم المؤتمر، تكون مهمتها إصلاح العمل العربي المشترك، الذي يعاني أمراضًا مستعصية وخطيرة. كان جدول الأعمال الذي وزع على الوفود في قمة سرت شاملًا ومفتوحًا، لم يترك شاردة ولا واردة إلا أُقحمت في القائمة الموزعة على المشاركين. كانت هذه هي رغبة القذافي. تقدم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي وجد الباب مفتوحًا له، بمبادرة وحدوية بين الدول العربية على المنوال الأفريقي وبوحي من تطلعات القذافي الاتحادية. ورأى عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية ألا تكتفي القمة بالحوار بين الدول العربية، بل أن يضطلع هذا الاتحاد بمحاورة دول الجوار العربي وفي مقدمتها تركيا وإيران اللتان "بيننا وبينهم مصالح حيوية مشتركة وخلافات مائية أو حدودية".

أمام هذه الزحمة في جدول الأعمال والمقترحات التي بدأت تتوالى على منصة الرئاسة، اقترح الزعيم الليبي إما تمديد المؤتمر يومًا إضافيًا، وإما تأجيل القمة كي تُعقد مجددًا قبل نهاية عام 2010. فالمواضيع المطروحة عديدة وأيام المؤتمر محدودة. جاء التصفيق فورًا للاقتراحين من الصفوف الليبية الخلفية. اقترح عمرو موسى بعد أن همس بأذن معمر القذافي، المنتشي والجالس في وسط المنصة، متسائلًا بصوت مسموع لقربه من الميكرفون: لماذا لا تُعقد في العام الواحد قمتان عربيتان، أيها الأخ القائد، واحدة عادية والأخرى تشاورية. سُرّ الأخ القائد، فأومأ صوب أمين عام الجامعة موافقًا بصوت عالٍ، فأصبح تحويل القمة إلى قمتين أمرًا لا مفر منه.

كانت سورية حريصة على نجاح قمة سرت الدورية عرفانًا بجميل القذافي الذي شارك في قمة دمشق في آذار/ مارس 2008، في حين قاطعها العاهل السعودي والرئيس المصري معًا لأسباب متصلة بتداعيات اغتيال رفيق الحريري وذيول حرب تموز 2006. وجرى التعبير عن هذا الحرص السوري تجاه ليبيا بتكليفي مع وفد سوري ضم فيصل المقداد وبثينة شعبان للقيام بجولة عربية إلى دول المغرب العربي قبيل موعد هذه القمة الدورية - التي نحن بصددها - لتشجيع قادتها على المشاركة في قمة سرت؛ لأن العلاقات بين الدول المغاربية لم تكن على ما يرام. ما أتذكره من هذه الجولة، أن جميع القادة الذين زرناهم أومأ بالحضور دون التزام واضح. وتصادف أن الطائرة التي أقلتنا إلى أغادير لمقابلة الملك محمد السادس كادت أن تهوي وهي تحاول الهبوط في مطار أغادير، الذي جرى تشييده على سفوح جبال أطلس، متأرجحة في ليل ماطر لا ترى عبر نوافذ الطائرة المدينة ولا أين تقع أنوار مهبط الطائرة.

عدنا إلى ليبيا لنضع القذافي في صورة نتائج جولتنا في المملكة المغربية وموريتانيا والجزائر وتونس. أطلعنا القذافي، وهو يستمع من دون اهتمام واضح إلى نتائج الجولة، على مخطط لإعادة هيكلة القمم العربية وإجراء التعديلات المطلوبة على ميثاق الجامعة التي كان قد صممها له عمرو موسى عندما زاره قبلي منذ عدة أيام للإعداد للقمة العربية في سرت. طلب القذافي من حراسه الشخصيين إحضار طاولة أمامي ونشر عليها مصورات مخططة بالألوان لمجالس الجامعة. وبدأ يشرح: كل وزارة من الوزارات العربية لديها مجلس خاص في اجتماعات الجامعة، والمجلس يتناول مختلف الشؤون التي تتعلق بتلك الوزارات من استيراد الأسلحة إلى التعامل مع أسعار المواد الغذائية. كل مجلس من مجالس الجامعة له رئيس وزراء، ورؤساء الوزارات يجتمعون مع وزرائهم المعنيين دوريًا، ونتائج الاجتماعات تعرض على رئيس القمة العربية الذي "كان الله في عونه" ويقصد نفسه. ونظر طويلًا إلى سقف الخيمة الملونة بألوان أفريقية زاهية، وتابع بأنه لا يجوز لرئيس القمة أن يتخلى عن هذه المسؤولية حتى تظهر حصيلة الاجتماعات للمجالس واللجان كلها، مهما أخذت من الوقت. اكتشفت حينها أن القذافي يخطط لكي يكون رئيسًا للقمم العربية، وأن ما سمعته بأنه غضب من الزعماء الأفارقة عندما رفضوا العام الماضي التمديد لرئاسته القمة الأفريقية في أديس أبابا لم يكن مجرد إشاعة.

تنفس أمير قطر الصعداء عندما سلم القذافي رئاسة القمة وتخلص من عبء قمتين عربيتين عقدهما في الدوحة العام الماضي 2009، الأولى كانت طارئة إبان العدوان الإسرائيلي على غزة ولم يتوفر لها النصاب المطلوب، والثانية عادية حصلت خلالها مشادة كلامية بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والقذافي. كانت المشادة بين الزعيمين من طراز الطرائف التي يعجب بها المخرجون السينمائيون، فيحولونها إلى مسلسلات تلفزيونية أو مسرحيات كوميدية. عقدة القصة تظهر للجمهور حيث فهم الواحد الآخر عكس ما كان يقصده الأول، فلا يكتشف أي منهما حقيقة نيات الطرف الآخر، إلا بعد فوات الأوان وبعد حصول القطيعة. لكن أمير قطر قام بجمعهما في اليوم نفسه لاحقًا وقبل مغادرة الملك عبد الله، ولكن ما في القلوب ظل في القلوب كما يبدو.

كان انسحاب الملك عبد الله بن عبد العزيز فجأة في قمة الدوحة العام الماضي تعبيرًا عن احتجاجه على مداخلة القذافي التي أرادها مدخلًا للمصالحة على طريقته الخاصة، وليس انتقادًا للملك السعودي. تسمّر القذافي للحظة في مكانه مندهشًا وهو يستمع يومها إلى الشتائم الموجهة إليه من العاهل السعودي بدلًا من الترحيب بما قاله، ثم غادر مقعده والدهشة واضحة على قسمات وجهه إلى خارج القاعة، وعلق رئيس القمة الجلسة. لكن أحدًا من القادة المؤتمرين لم يحاول المصالحة بينهما. حاولت أن أقنع الرئيس بشار بأن يقوم بدور لتوضيح ما كان يقصده صديقه القذافي، لكنه لم يتحمس للقيام بذلك، وقال وما شأننا في ذلك!

لنعُد إلى قمة سرت، التي تأجلت بلا مشاورات وبلا تصويت، ولكن دون أن تلقى استحسان أحد من المشاركين، لا سيما الفلسطينيين منهم، سواء كانوا مشاركين في المؤتمر من السلطة في رام الله، أو مراقبين عن بُعد من غزة. فالقمة لم تتخذ قرارًا بالمساعدة المادية ومقدارها 500 مليون دولار. ومن ثمّ، حُرم الفلسطينيون من دعم صمود أهالي القدس، ومن رفع الحصار عن غزة.

ولم يناقش أحد مقترح علي عبد الله صالح الاتحادي، حتى إن بعض القادة الذين تكلموا مع الصحافيين داخل قاعة المؤتمر ضاعت أصواتهم وسط الضجة واللغط. هكذا انتهت قمة سرت الأولى.

قمة سرت الثانية

عُقدت قمة سرت الثانية التشاورية في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، بعد مرور حوالى ستة أشهر على انعقاد قمة سرت الأولى الدورية. اللافت للنظر أن كثيرًا من الأمور تغيرت في سرت ما بين القمتين خلال الشهور الستة المنصرفة أو الفارطة (بحسب القاموس المغاربي). لاحظت في مقدمة التغييرات، زيادة عدد الصور الملونة بأزياء مصممة خصيصًا لقائد ثورة الفاتح من سبتمبر، لا سيما أن رداءه المزركش بألوان زاهية أصبح يتغير في اجتماعات الصباح عن لقاءات المساء. وشمل التغيير أيضًا شعارات القمة، فلم نلحظ شعار "دعم صمود القدس" الذي كان موجودًا في كل تقاطعات الشوارع في قمة سرت الأولى، واستعيض عنه بأقوال مختارة للزعيم القذافي. كان اللافت أيضًا بعد عودتنا إلى مقرات الضيافة نثر ورود الجوري داخل الفيلات على أغطية الأسرّة وفوق الوسائد وفي الحمامات الرخامية، وكان العمل على إزاحتها عن الشراشف والوسائد بعد يوم عمل طويل وعشاء رسمي لا يسهّل الخلود إلى النوم.

أصبح إعطاء الطلبات المرغوب فيها لتناول وجبة الإفطار في اليوم التالي واجبًا يزاوله عدد من الشبان، يرتدون بزة سوداء وربطة عنق على شكل فراشة بلون قرمزي. يخبرك هذا الشاب مثلًا وهو يمسك قلمًا ودفترًا، بأن طلبات الطعام ستأتي بسرعة لوجود زوارق تحيط بسفينة تركية لإعداد الطعام، وهي عائمة قبالتنا هنا على شاطئ سرت الهادئ، فاطلبوا ما تشاؤون فلن يطول وصول طلباتكم لأن الزوارق سريعة. تذكرت تلك السنوات التي كنت أزور فيها ليبيا في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وكيف أنني والنزلاء معي لا يستطيعون أن يطلبوا طعام الفطور إلى الغرف. فمن يريد شيئًا في الصباح عليه أن ينزل إلى مطبخ الفندق بنفسه، فالشعار الذي كان يستقبلك في تلك الأيام الغابرة من مطار طرابلس إلى الفندق: "نحن شركاء لا أجراء".

شد اهتمامي في التغيير أيضًا، ولكن من زاوية سياسية، اتخاذ وزراء الخارجية المكلفين بالتحضير لقمّة سرت الثانية قرارًا باستئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من دون ذكر شرط تجميد الاستيطان الذي لم يتجاهله حتى الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال زيارته القاهرة عام 2009.

فور وصولي إلى سرت عشية انعقاد القمة الثانية برفقة الرئيس بشار، جاءني إلى مقر إقامتي مندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية يوسف أحمد، وجاء بعده مباشرة نائب وزير الخارجية فيصل المقداد، وقد شاركا معًا في اجتماعات وزراء الخارجية وفدًا برفقة وزير الخارجية وليد المعلم للإعداد للقمة، وأبلغاني فحوى المداولات ومشاريع القرارات التي اتفق عليها الوزراء لرفعها إلى القمة صباح اليوم التالي. تحدثوا عن مجريات ما حصل أمس في اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية التي يرأسها وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم، وكيف اتُخذ قرار استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من دون أي شروط لذلك، وبخروج متعمد لوزير الخارجية وليد المعلم من قاعة الاجتماع.

لم أشاهد أحدًا من السياسيين يستخدم لغة الجسد كما استخدمها الشيخ حمد بن جاسم ووليد المعلم، بحسب وصف يوسف أحمد وفيصل المقداد اللذين أبلغاني بأن بن جاسم غمز بطرف عينه الوزير المعلم كي يخرج من الاجتماع الوزاري بإيماءة منه لتمرير قرار بغياب سورية يدعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات مع إسرائيل بتفويض عربي. مر القرار بالإجماع ومن دون تحفظ من أي وزير عربي بمن فيهم الوزير السوري.

كان استئناف تفاوض الفلسطينيين مع إسرائيل يومئذ مشروطًا بإيقاف الاستيطان، وهو شرط لم يستطع حتى باراك أوباما نفسه، كما قلت، تجاوزه رغم معرفة الجميع بالعلاقة الاستراتيجية الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، ولكنه تجاوز هذا الشرط لاحقًا. صدر عن القمة أيضًا قرار الموافقة على التفاوض مع إسرائيل من دون إيقاف الاستيطان، لأن أحدًا من الزعماء العرب، بمن فيهم الرئيس السوري، لم يعترض على البيان الختامي حين تلاه عمرو موسى في المساء. ظننت أن الرئيس لم يطلع على الأمر، وكنت قد طلبت من المقداد وأحمد أن يبلغا الرئيس بما حصل، لأن من الضروري أن يستمع منهما مباشرة لكي يكون في صورة القرارات التي ستُعرض على مستوى الرؤساء والملوك عند وضعها أمامه في اليوم التالي. تأكدت خلال حديثي مع الرئيس بأنه قد استمع منهما فعلًا إلى ما جرى ولم يعلق سلبيًا ولا إيجابيًا، فاستنتجت بأن المعلم لم يتصرف من بنات أفكاره.

تطرقت في حديثي مع الرئيس الأسد ونحن في الطائرة باتجاه دمشق إلى أن الرئيس السوداني عمر حسن البشير ناشد في مداخلاته الأخيرة في القمة بأن الجنوب قد ينفصل عن شمال السودان وقد يصبح السودان سودانين، موجهًا كلامه إلى القادة العرب بأن يهبوا لمساعدته. كان الرئيس البشير جادًا؛ لأن الموضوع كما قال أكبر منه ومن السودان. لكن لا أحد من القادة العرب حاول أن يستوضح منه أو يسأله ما المطلوب من الدول العربية لإنقاذ السودان من التقسيم؟ قلت للرئيس الأسد لم أرَ طوال العقود الماضية لامبالاة في القمم العربية كما شاهدت في قمة سرت الثانية، وخاصة عندما طرح الرئيس السوداني احتمال تقسيم السودان.

تشكلت اللجنة الخماسية التي كان قد اقترحها أمير قطر في قمة سرت الأولى لتطوير منظومة العمل العربي المشترك برئاسة القذافي وعضوية الشيخ حمد بن خليفة، والرئيس العراقي جلال طالباني، والرئيس حسني مبارك، وعمرو موسى. لم يحظ الرئيس الأسد بعضوية اللجنة الخماسية. كانت العلاقات بينه وبين الشيخ حمد في مجالات المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والمالية على أفضل ما يرام، لكن لا بد من أن شيئًا ما قد حصل بينهما في الأيام الأخيرة.

كان غياب الود بين الرئيسين الأسد ومبارك مزعجًا للقذافي منذ قمة دمشق، حيث قال خلال رئاسته لقمّة سرت إنه لا يجوز أن يستمر هذا الخصام بين "ابني بشار" وبين حسني. حاول خلال الجلسات في المؤتمر أن يجمع بينهما، فوجئت بوزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط يأتي إلي ويقول إن الرئيس مبارك ينتظر الرئيس الأسد هناك، وأشار إلى المكان المخصص للرئيس مبارك مترئسًا الوفد المصري واستعدادهم لوضع كرسي بجانبه للرئيس الأسد ليتبادلا أطراف الحديث. اقترحت على أبو الغيط أن يكون اللقاء طبيعيًا ولائقًا بين الرئيسين في إحدى الغرف المعدة لمثل هذه الاجتماعات في المؤتمر والقريبة من هذا المكان، لكن الرئيس مبارك - بعد جهود أبي الغيط غير المجدية - رفض أن يتزحزح عن كرسيه قيد أنملة.

طلب القذافي من أحمد قذاف الدم، الذي كان مشرفًا على تحركات الزعماء العرب، أن يرتب لقاءً ولو شكليًا بين الرئيسين في صالة الشرف عند المغادرة، لكن مبارك أمر بالتوجه مباشرة إلى طائرته وعدم المرور إلى صالة الشرف، حيث كان

بانتظاره في الصالة أبو بكر يونس ممثلًا للقذافي في توديع رؤساء الوفود. كان الأسد ينتظر مبارك في الصالة مع يونس، حيث جاء قذاف الدم وأبلغنا همسًا بأن الرئيس مبارك عنيد وارتأى أن يذهب إلى طائرته مباشرة.

ملك الملوك

كاد القذافي "ملك ملوك أفريقيا غير المتوج" أن يخرج من جلده منتشيًا طوال الوقت بعد أن اختتم العام الماضي 2009 بالتصفيق المدوي له في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما ذكرت، وبعد أن عُقدت عام 2010 قمتان عربيتان في سرت مسقط رأسه، وأعقبهما قمة ثالثة في اليوم التالي أفريقية-عربية خطط لها مسبقًا وشارك على هامشها بعض القادة الأوروبيين. كان من الطبيعي أن يكون قائد ثورة الفاتح من سبتمبر هو رئيس هذه القمم كلها والمتحدث الأول فيها، يقول فيها ما يشاء دون أن يعترضه أحد.

قرأت بعد اختتام أعمال قمة سرت تعليقًا ساخرًا على أحد المواقع الإلكترونية حول ما ظهر في القمة التشاورية جاء فيه: "قمة سرت، مكانك سرت". ليت هذا التعليق الرصين رغم نبرته الساخرة كان في مكانه، لأن الذي كتبه لم يعرف أن العالم العربي لن يبقى في مكانه، بل سيهتز قريبًا بكل من عليه. لا أحد يستطيع شطب الأحداث المزلزلة عام 2011. إن التاريخ يتغير لكنه لا ينتهي.

الفصل الخامس عشر

ثورات الربيع العربي

ألغاز الربيع العربي

ليس من السهل تفكيك ألغاز "الربيع العربي" منذ انطلاقه من تونس في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وارتفاع منسوب أمواجه البشرية في ميدان التحرير بالقاهرة في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، ثم انتشاره مثل النار في الهشيم في ليبيا، وفي سورية أيضًا رغم النبوءة المتسرعة لرئيس الجمهورية بشار الأسد في 31 كانون الثاني/ يناير 2011 في مقابلته مع صحيفة **وول ستريت جورنال** "أن سورية ليست كتونس ومصر"، ملمحًا في هذه المقابلة الشهيرة التي سبقت الأحداث في سورية، أنها لن تتأثر بالربيع العربي لدورها المقاوم والممانع لإسرائيل، ومتهربًا من الإجابة عن أسئلة الصحافي المتكررة حول الإصلاحات السياسية في سورية المغيبة في أثناء فترة حكمه. كانت المقابلة إذا ما قرئت بين السطور، تتضمن تبرؤًا من نظامي تونس ومصر، بعد هرب زين العابدين بن علي من تونس خوفًا من التصدي للمحتجين في بلاده، وتساهل حسني مبارك ثم عجزه عن احتواء تظاهرات الناس ضده الذين كانوا ينزلون كل يوم بالملايين إلى ميدان التحرير في القاهرة.

أتى تبرؤ الرئيس الأسد من رئيسي هذين النظامين مستغربًا بعض الشيء، نظرًا إلى العلاقات الودية القديمة التي تربطه بهما منذ أكثر من عقد من الزمن، رغم تبرمه من الرئيس مبارك حينما يخاطبه بصورة أبوية "يا ابني بشار"، فمبارك فعليًا أكبر من عمر والده حافظ بسنتين. لقد احتاج الأمر مني سنين لأدرك كم الأسد الشاب مزهو بنفسه إلى حد كبير، وما مئات الصور أو الشعارات المنتشرة على كل عمود أو جدار

منذ سنين في البلد، والتي تضعه فوق كل اعتبار، إلا مثالًا بسيطًا على ذلك، فهو لم يأمر بإزالتها، كأنما أصبحت ديمومتها هي الهدف وليس مستقبل سورية.

كان واضحًا أن الشعوب العربية لم تتعاطف مع زين العابدين بن علي، في حين تعاطف بعض الناس مع حسني مبارك، ربما لأنه رغم طول بقائه رئيسًا أتاح هامشًا من الحريات في مصر، حيث سمح لمجموعات "كفاية" وحركة "6 أبريل" بالتظاهر في أمكنة محددة، فضلًا عن قبول أعداد معينة من الإخوان المسلمين مستقلين للمشاركة في مجلس الشعب المصري. غير أن مبارك افتتن كثيرًا بالحكم، فأصبح أسيرًا له حتى الرمق الأخير.

لقد حل "الربيع العربي" كالصاعقة على العرب. ومع انكشاف العيوب في الأنظمة العربية دفعة واحدة أصيب معظم الحكام العرب بالحيرة. وقد ارتكب بعض زعماء دول المنطقة أخطاء عندما ظنوا أن هروب بن علي من تونس وتنحّي مبارك عن حكم مصر يعني أن هذه الثورات قد حققت أهدافها بالتخلص من الرئيسين، في حين أن مصير بقية الزعماء العرب ما زال مجهولًا. وما تكرر بعد ذلك بسنوات في كل من الجزائر والسودان ولبنان والعراق جاء شاهدًا على حقبة قد تطول لعقود.

استُخدمت عبارة "الربيع"، في القاموس السياسي للمرة الأولى عندما أطلقت الصحافة الأوروبية "ربيع براغ" على وصول الإصلاحي ألكساندر دوبشيك إلى زعامة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي عام 1968. أحدث وصول هذا الرجل المعروف بأنه مناصر لحقوق الإنسان استياءً بالغًا لدى الاتحاد السوفياتي السابق، لا سيما في ذروة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة. أمر الاتحاد السوفياتي آنذاك حلف وارسو بالتدخل لإيقاف هذا التحول الخطير، ونجح بسرعة كبيرة في إيقافه داخل تشيكوسلوفاكيا، ولكنه فشل في إلغاء فكرة التغيير في دول أوروبا الشرقية، كما برهنت على ذلك الأحداث اللاحقة منذ تولي ميخائيل غورباتشوف أمانة الحزب الشيوعي السوفياتي، تحت شعار "البيروسترويكا" كبرنامج سياسي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

استُخدمت كلمة "الربيع" للمرة الثانية عام 2000، عندما وصل إلى السلطة في دمشق بشار الأسد "العصري"، خلفًا لوالده حافظ الأسد "التقليدي". لقد أدت الخطوات الإصلاحية التي رافقت الرئيس الجديد في مطلع عهده دورها بالإفراج عن

المعتقلين السياسيين، وإغلاق سجن المزة العسكري، وفتح منتديات تحاول التعبير عن الرأي الآخر ونمت بصورة متسارعة في المدن السورية كافةً لكن نموها الأكبر وصداها الأهم كان في مدينة دمشق، فواكبها عدد من المثقفين السوريين في بيروت ودمشق انسجامًا مع الجو الانفتاحي الجديد، وأصدروا "بيان الـ 99" الشهير، الذي طالبوا فيه بتوسيع الإصلاحات السياسية المطلوبة في سورية لتشمل إطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء قانون الأحكام العرفية. ثم أصدروا "بيان الألف" باسم لجان إحياء المجتمع المدني. وأُطلق على هذا الحراك الرسمي-الشعبي اسم "ربيع دمشق"، ربما تيمنًا بربيع براغ، إلا أن "ربيع دمشق" مثل ربيع براغ لم يعمر طويلًا؛ إذ أُغلقت المنتديات السياسية في دمشق بعد فترة قصيرة بدلًا من توسيعها إلى المحافظات الأخرى، واعتُقل عدد من ناشطيها، وصدرت بحقهم أحكام جائرة بالسجن. ولم يصدق الناس أن الرئيس الشاب يمكن أن ينقلب على نفسه، ويتراجع بهذه البساطة عن مبادئه الإصلاحية التي كان قد جاهر بها حتى قبل توليه رئاسة الجمهورية.

أما المرة الثالثة التي استُخدمت فيها كلمة الربيع، فكانت مع "الربيع العربي" عام 2010، وجاءت أشمل وأوسع؛ إذ شملت العالم العربي برمته وإن بدرجات مختلفة. كانت التسمية أوروبية، غير أنها لم تكن كافية لضمان دور أوروبي فاعل في التعامل مع تداعيات ما جرى لاحقًا، لا سيما في ليبيا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 في آذار/ مارس 2011 والسماح بتدخل حلف الناتو والرئيس ساركوزي بصورة عدوانية، الأمر الذي أدى حينها إلى فشل ذريع في تحويل ليبيا إلى نموذج للتغيير يقتدى به في العالم العربي.

برزت في مقدمة ألغاز "الربيع العربي" التسمية بحد ذاتها، فمثلًا أطلقت الفئات السورية المختلفة على الأحداث المزلزلة في سورية عام 2011 أسماء مختلفة، منها "الثورة"، والتي تعني في رأيي (التغيير الجذري في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثلما حدث إبان الثورة الأميركية التي قادت إلى الاستقلال عن البريطانيين عام 1776، والثورة الفرنسية 1789 التي غيرت فرنسا تدريجيًا والأوضاع في أوروبا، والثورة البلشفية 1917 التي قلبت المجتمع الروسي رأسًا على عقب)، و"الأزمة" وفقًا للقيادة السورية، التي يمكن أن تبدو مشكلة عارضة، قد يسهل حلها بعدد من الإجراءات والقرارات الرسمية.

وقعت بين هاتين التسميتين أوصاف شتى، أخذت عند المحللين الاستراتيجيين أشكالًا مختلفة من الأسماء، مثل الحرب الأهلية، والنزاع بين سكان الأرياف والمدن، والتفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء، والهوة السحيقة بين المتدينين والعلمانيين، ومعضلة الداخل ومؤامرات الخارج، دون أن ينسوا المسائل المعيشية التي يعانيها الناس مثل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الفساد في العالم العربي. لقد بدت هذه التسميات المتعارضة حينًا، والمتوائمة في جذورها أحيانًا أخرى، كأنها مصممة لرفع سقف التوقعات بجرعة عالية لتسريع التغيير والإصلاح، أو متشددة إلى أقصى الحدود بحيث تؤدي إلى سقوط البيت على ساكنيه.

كانت التداعيات الأخطر التي واجهتها الأنظمة العربية في المشرق العربي خاصة، هو أن انتفاضات الربيع العربي قد تُعمق الشرخ العرقي والطائفي في المجتمع، إن لم تُستدرك بحوار وطني أساسه العدل والمساواة، فلقد قسمت اتفاقية سايكس-بيكو المجتمع العربي على أساس جغرافي، وهي اتفاقية لطالما انتقدها العرب بصورة جذرية ودائمة، ولم تزل سوءتها حاضرة في ذهنية الناشئة العربية حتى اليوم. أما في الربيع العربي، فالخشية أن يصبح التقسيم ليس جغرافيًا فحسب، وإنما عرقي وطائفي أيضًا، لا سيما إذا كان البلد متعدد الطوائف والأعراق.

حيّرت ألغاز "الربيع العربي" الناس في سورية، وربما جميع العرب، مهما اختلفت أهواؤهم، بمن فيهم المعلقون الصحافيون والمحللون الاستراتيجيون. وأصبح لمواقع التواصل الاجتماعي دور مهم في نقل الأخبار والتطورات السياسية، متجاوزة في ذلك وسائل الإعلام التابعة لسلطة الأنظمة القائمة في العالم العربي؛ إذ عندما اندلعت الثورة في تونس في أعقاب إحراق محمد البوعزيزي نفسه في كانون الأول/ ديسمبر 2010، علم الكل بهذا الحدث على الفور في جميع العواصم.

ولعل ما ظهر على سطح الأحداث بوضوح أكبر هو عدم الاهتمام برمزية الربيع العربي، ما جعل كثيرين يفكرون كأن التغيير في الأنظمة سيحصل خلال ربيع 2011، وإن لم يحصل فسيتبعه الأسوأ كما حدث في سورية وليبيا واليمن، أو فصول أقل عنفًا كما حصل في المغرب وسلطنة عمان، حيث اعترف الملك محمد السادس والسلطان قابوس بوجود مشكلة في بلديهما، فالملك المغربي وافق على تعيين

رئيس الحكومة من الحزب الذي يحوز الأغلبية البرلمانية، أما السلطان قابوس فقد عالج بعض الأخطاء الحكومية، فنجح في بعض منها ولم ينجح في بعضها الآخر.

كان اللغز الخفي الذي لم تكتشفه المعارضة في مسار أحداث الربيع العربي يكمن في النيات الحقيقية للدول التي دعمت انتفاضات الربيع العربي.

جاء الحراك الشعبي ليطرح في العلن وبلا خوف قضايا الداخل المعيشية التي لن يتمكن الحكام العرب من حلها من دون معالجة كلٍّ من الفساد وكبت الحريات. لقد تصدع حاجز الخوف الذي أقامته الأنظمة مع مواطنيها على امتداد العالم العربي، وهذا هو في حد ذاته مصدر القلق الحقيقي للأنظمة العربية، وهو الذي سهل أيضًا للحكام العرب أن يلقوا مسؤولية ثورات الربيع العربي على المؤامرات الخارجية لأنها السيناريو الأسهل للتسويق الذي يجنبهم الخوض في مراجعة الأسباب الحقيقية التي دفعت الجماهير إلى التظاهر من أجل تحسين أحوالها المعيشية ومستوى حرياتها، مع أن الأميركيين المتهمين سرًا أو علنًا بالوقوف وراء "الربيع العربي" في عهد باراك أوباما عام 2011 كانوا في الواقع يتبعون سياساتهم الأميركية النفعية أو (البراغماتية).

هذه البراغماتية (وهي في الأصل فلسفة سياسية أميركية منذ القرن التاسع عشر)، هي التي دفعت الأميركيين إلى ركوب موجة "الربيع العربي" وأي موجات شعبية أخرى لتحقيق مصالحهم قبل أي شيء آخر؛ إذ يستعصي فهم المواقف الأميركية دون أخذ هذه الفلسفة في الحسبان.

ارتفع شيوع نظرية المؤامرة منذ الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بين العرب حكامًا ومحكومين وتغلغلت مفاهيمها في الثقافة العربية كتعبير مطاط لا مفر منه، الأمر الذي قد لا تجد مثيلًا له في الثقافات العالمية الأخرى. فحتى أغلبية المثقفين والمتنورين العرب تؤمن بدرجات متفاوتة بنظرية المؤامرة على مختلف الاتجاهات، ويفسرونها على هواهم لخدمة أهدافهم السياسية، مع أن النتائج التي يتوصلون إليها قد تكون متضاربة. كما أن الإنسان العربي العادي يؤمن بها، وربما أكثر من المثقفين، لأنه قد يضفي عليها مسحة من القدرة الخارقة، ولا سيما إذا رُبطت بالصهيونية العالمية. وهذه الثقافة المجتمعية هي التي سهلت الأمر على الحكام العرب، ملكيين وجمهوريين، للاستفادة من "شعبية" نظرية المؤامرة، ليس لهزيمة المتآمرين والمتهمين بها، وإنما لهزيمة المعارضين لأنظمتهم.

لنتذكر أفكار عبد الرحمن الكواكبي قبل مئة عام ونيف، في كتابه الشهير **طبائع الاستبداد** عن الفساد والاستبداد وظلم الحكام في السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية، عندما لم تتبلور في تلك الفترة أي سطوة حقيقية لأميركا خارج القارة الأميركية، ولا لوجود إسرائيل في منطقتنا كدولة. لقد اعتبر الكواكبي أن "الاستبداد يقلب الحقائق في الأذهان، فيسوق الناس إلى اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك الحق مُطيع، والمُشتكي المُتظلم مُفسِد".

بناءً عليه، ظهرت سهولة إلقاء مسؤولية الظلم والفساد على الآخرين، وحتى في بعض الحالات على أفراد الشعب سرًا لأنه - بحسب وجهة نظر الحكام الدفينة - لم يستوعب هذا الشعب بعدُ متطلبات الحياة التي يفكر في تحقيقها، ولا يقدر تكاليف الحرية التي ينادي بالحصول عليها. فالحكام العرب يشعرون قولًا وفعلًا بفائض من الحرية لديهم، والتي استمدوها من السلطات الواسعة التي يتمتعون بها، ومن ثمّ يستغربون من شكوى الناس من فقدانها والمطالبة بتحقيقها، وهذا ما قصده الكواكبي حين تكلم عن الفساد والاستبداد في نهاية الحكم العثماني.

حمى الربيع العربي

انتشر مصطلح الربيع العربي وتغلغل بقلوب الناس وعقولهم، واستمدوا منه شحنة كبيرة من التفاؤل بأن أحوالهم سوف تتحسن، وفرص العمل ستتوفر، والأسعار ستنخفض، والعدالة ستأخذ مجراها خلال هذا الربيع ولن تنتظر الربيع القادم. ومن جهة أخرى، استنفرت هذه الأفكار الافتراضية أصحاب السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في سورية التي رأت فيها مؤامرة "صهيو-أميركية" تستهدف النظام وتهدد الأمن والاستقرار في ربوع الوطن. وهذه السلطة هي التي تمثل الشرعية الدستورية التي تقدم الخدمات والوظائف إلى الشعب، وتحفظ الأمن في البلاد، وتطبق القانون على جميع المواطنين بالتساوي.

لكن هل كان القانون مطبقًا على جميع المواطنين منذ بداية الأحداث؟ فكلنا يذكر الروايات حول عاطف نجيب، رئيس فرع الأمن السياسي في درعا، ومحافظ درعا الدكتور فيصل كلثوم، ومصير لجان التحقيق العديدة التي شكلت لمعالجة أحداث حمص وبانياس واللاذقية وحماة وغيرها الكثير، وفشلها بالوصول إلى نهاياتها المنشودة، وخاصة ما تعلق منها بإطلاق الرصاص "المجهول المصدر" في

درعا، والسلاح والليرات السورية المسحوبة حديثًا - كما أشيع - من المصرف المركزي، حيث وجدت فجأة داخل ردهات الجامع العمري في درعا من دون أن يُعرف من أدخلها حتى الآن!

ثمة مثال آخر، إذ جرى حرمان سكان مدينة حماة من خدمات الدولة الضرورية والأساسية في تموز/ يوليو 2011، ومُنعوا من استخدام عمال النظافة واللجوء إلى دوائر الدولة لفض المشاكل والخلافات فيما بينهم، وذلك بأمر من السلطات الحكومية العليا بعد احتجاجاتهم السلمية. كانت وقائع تظاهرة حماة تؤكد أن السلطات لجأت إلى معاقبة أهل المدينة خلافًا للقانون والدستور، بعد أن خرجوا بمئات الآلاف سلميًا دون حمل سلاح. كان وجود السفير الأميركي في التظاهرة حركة انتهازية منه، وتمت بموافقة شبه رسمية من الدولة منحتها وزارة الدفاع. لقد عوقب أهل حماة جماعيًا بقسوة شديدة، فسقط عشرات الشباب قتلى بالرصاص، كما عوقب غيرهم من المواطنين في المحافظات الأخرى من دون وجود سفراء في استقبالهم، واعتُقل بعضهم في دمشق وفي غوطتي دمشق الشرقية والغربية، وعُذبوا منذ بداية الأحداث، وقُتل عدد منهم ولم يكن بأيديهم سلاح.

استعانت السلطة الرسمية في سورية، مع اشتداد "الأزمة" في مطلع عام 2012، بمقاتلي حزب الله اللبناني المقاوم ضد العدو الإسرائيلي، لحماية القرى الحدودية اللبنانية-السورية والأضرحة "الشيعية" حول دمشق، مع ما يعنيه ذلك من إيقاظ الروح المذهبية الطائفية بصورة رسمية في سورية من دون تفكير بعواقبه الخطيرة. كما شرعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعدئذ بدفع رواتب مجزية وصلت إلى عدة أضعاف ما يتقاضاه الجندي السوري لميليشيات مذهبية استقدمتها من بلدان مجاورة، فضلًا عن تجنيدها بعض المتطوعين السوريين الشباب في صفوفها، ووعود باحتمال إعفائهم من الخدمة العسكرية لاحقًا لأنها أصبحت صاحبة سلطة في دمشق.

من جانب آخر، جرى تزويد مختلف فصائل المعارضة المسلحة من بعض الدول القريبة والبعيدة بسلاح غير رادع لم يحسم الاقتتال، ولم يمنع الانتقام، فضلًا عن السلاح الذي صنعته بعض الفصائل المعارضة محليًا، أو غنمته خلال المعارك مع الجيش العربي السوري. يضاف إلى ذلك ما سمحت تركيا بتهريبه بعد فشلها بإيجاد حل سياسي عن طريق وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في مساعيه لإقناع الرئيس

بشار، الذي فاوضه ارتجاليًا طوال صيف 2011. ولم تختتم تلك المفاوضات بتصريحات لتنوير الرأي العام السوري بما جرى خلالها.

مال وفير وسلاح لا يصلح للردع

رغم كل السلاح الوارد عبر الحدود المفتوحة رسميًا دون رقيب خلال سنوات الحرب على سورية، والمال الوفير القادم من بعض الدول الخليجية دون حسيب، فإنه لم يسمح للمعارضات المسلحة بمختلف أشكالها مواجهة الصواريخ المجنحة والطائرات الحربية والبراميل المتفجرة. فقد تعهدت كل الدول الداعمة للمعارضة السورية الامتناع عن تزويدها بصواريخ ضد الطائرات الحربية (كتلك التي استُخدمت في أفغانستان لإسقاط المقاتلات السوفياتية في ثمانينيات القرن الماضي)، ومن ثمّ لا يمكن أن يصدق إنسان في العالم، أن كل هذا الدمار الهائل في المدن السورية، كان بفعل أسلحة فصائل المعارضة السورية البسيطة.

إن الخطأ الذي وقعت فيه المعارضة يكمن في عدم اتحادها، أو على الأقل عدم توافق جبهة واحدة بين فصائلها المختلفة، على برنامج سياسي موحد لبرامجها السياسية. ولعل السبب يعود أساسًا إلى تبعيتها لمموليها غير الموحدين أصلًا، حيث تبين ذلك حين لم ينجح الملك عبد الله بن عبد العزيز في تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي.

تظل شرعية السلطات الرسمية ومؤسساتها الحكومية، بإيجابياتها وسلبياتها، مستمدة من الشعب الذي يحتمي بها، كما ورد في آخر دستور سوري معمول به لعام 1973 أو وفق الدستور الجديد الذي صدر في عام 2012. لكن الحكومة السورية نفسها تعرضت للتشكيك بشرعيتها، ليس لأن معظم دول جامعة الدول العربية قاطعتها منذ نهاية عام 2011، ولا لأن "أصدقاء سورية" المفترضين من الدول الأوروبية شككوا بشرعية النظام في دمشق، وإنما لأن الحكومة السورية نفسها لم تلتزم بتطبيق كامل بنود دستورها، فبارك بعض أجنحتها الاعتقال التعسفي والقتل خارج إطار القانون والدستور، وبقيت الأحكام العرفية من الناحية الفعلية على حالها وبصورة أسوأ مما كانت عليه سابقًا رغم جميع المحاولات الرسمية لإلغائها.

هل يعقل أن تصبح المئات من دول العالم في الأمم المتحدة، التي كانت تاريخيًا مؤيدة للمطلب السوري المشروع في تحرير الجولان المحتل، فجأة متآمرة على سورية؟ وإذا كان الأمر فعلًا كذلك نتيجة "للتآمر الكوني"، ألا يستحق هذا الموضوع الخطير الدراسة والتفكير للحظة وإعادة النظر في مواقفنا غير المقنعة للسوريين أنفسهم؟ أم إن التصدي للإمبريالية العالمية مقتصر على سورية وحدها؟ أما حلفاؤها الكبار الإقليميون والدوليون، من إيرانيين وروس، فمسموح لهم التفاوض مع الإمبريالية الأميركية في ذروة سنوات الأزمة السورية: إيران حول الملف النووي الذي تواصل التفاوض بشأنه خلال الأزمة السورية ما بين عامي 2011 و2015، وروسيا تفاوض حول أوكرانيا.

كنت في الماضي القريب أو البعيد ألوم الرفاق الذين تخلوا سابقًا عن مسؤولياتهم لأسباب كنت أراها بسيطة، وكانوا هم لا يرونها كذلك. ألا يتحتم عليّ أن أبادر في ظل هذه الأزمة التي نعيشها، وهي غير مسبوقة في تاريخ سورية الحديث باعتراف الصديق والعدو، ولا بتاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم؟ أم تُترك الأمور على غاربها ويستمر الحط من الحل السياسي، ما سيكون له عواقب كارثية على سورية وسيدفع كل السوريين الثمن وحدهم، أينما كانوا في الداخل أو في الخارج؟

ولعل هذا الأمر بالذات هو الذي شجعني، بعد أن أُجهضت كل المحاولات العربية والدولية، وفي أعقاب الاجتماعات مع سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا في زيارته الرسمية إلى دمشق في 7 شباط/ فبراير، أن أقترح على الرئيس عام 2012 دعوة وزيري خارجية إيران وروسيا، بوصفهما وزيرَي بلدين صديقين لسورية، والاجتماع بهما في القصر الجمهوري لأخذ رأيهما في حل سياسي شامل قد يساعد سورية على الخروج من أزمتها الراهنة.

تجاهل الرئيس إعطاء أي جواب على اقتراحي رغم تكراره، ربما لأنه كان يعرف حينها أن هاتين الدولتين قد تؤيدان الحل السلمي كما صدر عنهما في بداية الأحداث، وليس الحل العسكري، خاصة إذا كان صاحب الاقتراح هو الرئيس بشار قائد الجيش وآمر فرقه. لقد تأكد لي جواب الرئيس الحقيقي على هذا الاقتراح، عندما عقدت القيادة القطرية صيف 2012 اجتماعًا برئاسته قال فيه إنه من الآن فصاعدًا "سيقود منفردًا السياسة الخارجية من تحت الطاولة"، وأشار بيده إلى تحت طاولة الاجتماع

الرئاسية، موحيًا بأن المشكلة لا علاقة لها ألبتة ببنية الحكم أو بموقفه الفردي الذي يتخذه رئيسًا للبلاد في هذه الأزمة.

لقد علمت مباشرة من السفيرين الإيراني والروسي اللذين اجتمعت بهما في عام 2012 ذاته، أن بلديهما كانا يؤيدان حلًا سياسيًا في بداية الأزمة، حتى إن السفير الإيراني أخبرني حينها أن طهران استقبلت وفدًا من المعارضة الإسلامية السورية لهذا الغرض، منتقدًا خلال هذا اللقاء كثرة الحواجز العسكرية في دمشق ومعلقًا عما يقوله الناس بأن المسؤولين السوريين يختبئون خلف هذه الحواجز. وأبلغني السفير الروسي بدمشق نقاطًا محددة حول الحل السياسي في سورية شبيهة بالنقاط الست التي وردت في خطة كوفي أنان المدعومة عربيًا ودوليًا.

كان أنان قد قدم في 10 آذار/ مارس 2012 إلى الرئيس خطته ذات النقاط الست، وأبرز ما نصت عليه: التوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد، وسحب الوحدات العسكرية السورية من داخل التجمعات السكانية وما حولها، والحصول على التزامات من المعارضة بوقف القتال، وصولًا إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف، وتكثيف وتائر الإفراج عن المحتجزين تعسفيًا، وضمان حرية حركة الصحافيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول، واحترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميًا كما يكفل القانون. وعد الرئيس بشار كوفي أنان بالتجاوب مع نقاطه الست، ونشر ذلك على الملأ. لكن المواجهات الشرسة استمرت في بصرى الحرير بدرعا والرستن، كما استمرت مداهمات المدن التي كان فيها نشطاء مسلحون كثر، ولم تتوقف دورة العنف قط.

الرصاص الحي في درعا

أُطلق على درعا مصطلح "مهد الثورة" في سورية، لأنها كانت المدينة السورية الأولى التي استُخدم الرصاص الحي فيها، وسقط من بين أهلها شهداء، مع أن التظاهرات وبعض الاحتجاجات والتجمعات حدثت في محافظات سورية أخرى أيضًا، وربما بصورة متزامنة، لكن من دون سقوط شهداء وضحايا. حدثت تجمعات وتجمهرات في دمشق أمام مجلس الشعب ووزارة الداخلية وحول الجامع الأموي

وفي سوق الحريقة، وفي حي الميدان وأحياء أخرى، وكذلك في اللاذقية، وبانياس وحمص والرستن، وفي الغوطة الشرقية في دوما وجوبر وحرستا، والغوطة الغربية في داريا والزبداني والمعضمية على التوالي، وفي قرى أخرى بعيدة عن العين والكاميرات.

أما ساحة العباسيين التي تستوعب عشرات الآلاف في دمشق، فلقد جرت حراسة مداخلها بكتيبة سورية؛ لأسباب أمنية، منذ أن أصبح ميدان التحرير في القاهرة مكانًا لتجمع المتظاهرين في مصر. كانت الرسالة واضحة، لا سيما للدمشقيين وأبناء غوطتهم، بأن التظاهر السلمي ممنوع إلا إذا جرى تنظيمه من الدولة، كما حدث مع المسيرة الموالية المنظمة في 29 آذار/ مارس 2011، التي كانت الأولى، وربما الأخيرة، بهذا الحجم في العاصمة دمشق.

ترافق مع أحداث درعا عدد من الأحداث في عموم البلاد ولها دلالاتها؛ إذ حدث أبرزها في 15 آذار/ مارس 2011، فبدأ التظاهر بجمهرة صغيرة في سوق الحريقة بدمشق إثر خلاف بين شرطة المرور وأحد تجار السوق. تطور الحدث فجأة بعد أن تضامن مئات غدوا بسرعة ألوفًا من الأهالي ضد شرطة المرور، وهم يهتفون "حاميها حراميها"، ما استدعى تدخّل عددٍ من رجال الشرطة والأمن. ثم كبر الموضوع وكاد أن يخرج عن السيطرة؛ ما استدعى حضور كبار ضباط الشرطة، ثم حضور وزير الداخلية اللواء سعيد سمور بنفسه لمعالجة المشكلة المستعصية.

تمكن وزير الداخلية بحسن تصرفه من إنهاء الخلاف بصورة مرضية للجميع، حتى إن البعض في الجمهرة العفوية أخذ يهتف باسم الرئيس، بينما البعض الآخر كان يردد بصوت مرتفع "الشعب السوري ما بينذل". اعتبرت بعض الأجهزة الأمنية أن ذلك بمنزلة تمرد لا يجوز التعامل معه بهذه الطريقة، مع أنه لا تناقض بين الموقفين؛ فالرئيس الطبيعي لأي دولة لا يقبل الذل لشعبه بأي حال من الأحوال. لكن في صباح اليوم التالي، في أثناء اجتماع القيادة، تساءل عضو القيادة القطرية ووزير الدفاع العماد علي حبيب عن حادثة الأمس بسوق الحريقة وتداعياتها المحتملة في هذه الأجواء، فجاءه الجواب من أحد الأعضاء: سورية ليست كمصر وتونس، وأن تصرف وزير الداخلية قلل من "هيبة الوزارة". وعند أول تغيير وزاري، فقد سعيد سمور منصبه، وجرى تعيين وزير جديد ليعيد للوزارة "هيبتها" المفقودة.

قصة أطفال درعا

أما القصة الأخرى التي تستحق سرد تفاصيلها، فقد غطتها وسائل إعلام عالمية وتعاملت معها مواقع التواصل الاجتماعي بكثافة غير مسبوقة، في حين تجاهلها الإعلام السوري الرسمي. كانت القصة تتعلق بخمسة عشر مراهقًا في الإعدادية والثانوية كتبوا على حيطان المدرسة في شباط/ فبراير 2011، "إجاك [أتاك] الدور يا دكتور". اعتُقل هؤلاء الفتية من بيوتهم ومدارسهم إثر ذلك. لم تنشر وسائل الإعلام السورية الرسمية أي خبر يمت بأي صلة لما حدث معهم، لا في البداية ولا في النهاية، ولا صححت أي معلومة حولهم حتى لو جاء هذا التصحيح لمصلحة النظام.

زعمت التعليقات أن أظافر بعض أطفال درعا اقتُلعت في أثناء التعذيب، لكن أخبرني اللواء هشام اختيار رئيس مكتب الأمن القومي (الذي أصبح الأمن الوطني لاحقًا)، والذي قام فيما بعد بتسليم التلاميذ إلى أهلهم باليد، أنه لم يلحظ أن أحدًا من الفتيان قد اقتُلعت أظافره. أما الإعلام السوري، فاعتبر أن ما جرى لتلاميذ درعا كأنه لا يمت بصلة لمواطني الدولة السورية وحقوقهم، ولا كان موضع متابعة حثيثة في وسائل الإعلام الأجنبية وضجّ بها العالم.

انشغل أهالي درعا لأسابيع عديدة بقصة اعتقال التلاميذ، لا سيما آباؤهم الذين راجعوا كبير مسؤولي الأمن في درعا والمحافظ أكثر من مرة، وأراقوا ماء وجوههم في كل مرة. سرت شائعات وقصص شتى حولهم وحول دوائر القضاء في درعا، وفيما إن كانت هناك قوانين ومحاكم يلجؤون إليها. انتشرت الشائعات واتسعت مثل بقعة زيت فوق سطح رقيق من الماء؛ لأن درعا مدينة صغيرة يعرف أهلها بعضهم بعضًا. تلاميذ مراهقون قد تأثروا بما شاهدوه على التلفزيون في ميدان التحرير بالقاهرة، ومن منا لم يتأثر!

كتب الأطفال (التلاميذ) منذ أسابيع على جدران مدارسهم، وبعضهم ربما كتب على أحد حيطان البلدة القديمة في درعا أشياء كثيرة كان بينها "إجاك الدور يا دكتور" و"الشعب يريد إسقاط النظام". علمت أن شبيهًا بهذه العبارات كتب أيضًا على جدران مدن أخرى في المحافظات النائية، غير أن السلطات الأمنية هناك كانت تغض النظر وتمحو تلك العبارات حتى لو أعيدت كتابتها في اليوم التالي.

لا دخان بلا نار

هزت العبارات التي كُتبت على الجدران العميد عاطف نجيب، رئيس فرع الأمن السياسي في درعا، لا سيما أنه يمت بقرابة لرئيس الجمهورية، وإلا - كما أشيع في حوران - لما تم تعيينه في هذا المكان الحساس المجاور للجولان السوري المحتل والأردن وإسرائيل. هكذا كان حديث الناس في حوران؛ فأهل التلاميذ يعرفون نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فلا يعلمه الرأي العام السوري إلا من وسائل الاتصال الأجنبية. استخلص هذا الضابط من التقارير التي وردت إليه أن التعامل مع أناس تجرؤوا على المس بالذات الرئاسية لا يمكن غفرانه. كانت خطورة الجريمة المرتكبة في نظره أكبر بكثير من أن تعالج في درعا التي لا تمتلك - مثل دمشق العاصمة - كل المعلومات والأدوات اللازمة للتعامل مع هذا الموضوع الخطير.

كان لا بد إذًا من سوق التلاميذ إلى دمشق، حيث جرى إيداعهم في فرع فلسطين العسكري؛ لأن ذنبهم لا يمكن أن يكون إلا سياسيًا، كما أفادت تقارير نجيب لدمشق، وهذا الفرع كما يشاع عنه يتعامل مع المشبوهين بالتخابر أو العمالة. لكن الشائعات كبرت على مستوى العالم، وبلغت حدًا من الخطورة لعدم نشر أي خبر عما حصل؛ ما دفع إلى الانتفاضة في درعا التي اعتُبرت مهد الثورة.

أُطلق على التظاهرة في 18 آذار/ مارس "ثورة الغضب"؛ لأنها تحولت بعد تشييع ثلاثة شهداء ودفنهم في مقبرة البلدة في درعا إلى تظاهرة كبرى، وخصوصًا حين انضم إليها آباء وأقارب "الأولاد" الذين كانوا مجهولي المصير. كان الجميع خلال التظاهرة، ساخطين وهائجين وهم يحاولون اجتياز جسر وادي الزيدي - الذي يفصل بين درعا البلد ودرعا المحطة - بإيقاع سريع، حتى لا يغيب عن أعينهم سراي الحكومة، الذي كان ينظر إليه الأهالي على أنه مصدر المشاكل والمظالم.

اجتازت التظاهرة جسر الوادي إلى فضاء أرحب تضيع فيه أصوات الحناجر العالية، والتي لم يسمعوا مثيلًا لصداها في أزقة البلدة القديمة ذات البيوت الحجرية المكسوة بالطين. حطم المتظاهرون الهائجون كل ما وقعت عيونهم عليه، وعبثوا بموجودات سراي الحكومة، وبيت المحافظ في درعا وحتى مكاتب "سيريتل" (شركة الاتصالات التي يملكها رامي مخلوف ابن خال الرئيس). وحاول نفر من المتظاهرين الغاضبين إزالة تمثال للرئيس حافظ الأسد، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك

لضخامته؛ فمزقوا صورة كبيرة لبشار "الأمل"، الذي ظن بعضهم حتى ذلك الوقت أنه قد يكون مثلهم متمردًا على الظلم.

السلاح والمال داخل الجامع العمري

في المساء لاذ بعض الأهالي بالجامع العمري وسط البلدة القديمة بدرعا، بعيدًا عن الأعين لتقبّل التعازي وقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء. سرت تمتمات عن أن التلفزيون السوري بثّ صورًا لكميات كبيرة من الليرات السورية وقطعًا من السلاح عُثر عليها في الجامع العمري. ساد المكان صمت في منتصف الليل قطعه إطلاق رصاص كزخات المطر العاصف، سقط في إثره عدد آخر من الشهداء والضحايا حول الجامع من دون أن يُعرف مصدر الرصاص. قال عناصر من الأمن إنهم لم يتأكدوا من أطلق النار في ليل ماطر حالك السواد، فلم تستطع قوات الأمن والشرطة بسط السيطرة الكاملة على الموقف في درعا.

خرج الناس في موجة واحدة غاضبين، وتعاظمت الموجة واشتدت الهتافات. لم تستطع قوات الأمن والشرطة المحلية السيطرة على الموقف، فاستدعت السلطة بعد ذلك عددًا من المروحيات. حطت واحدة منها في الملعب البلدي في درعا ونزل منها جنود ملثمون يرتدون قمصانًا سوداء، ظن بعض الأهالي الذين لمحوهم عن بعد بأنهم إيرانيون، وظن آخرون بأنهم يمهدون لزيارة الرئيس إلى درعا. كانت خيبة أملهم كبيرة لأن الزيارة لم تتم. أما قصة القمصان السوداء فتبين أنها مستوردة من إيران قبل مدة من الزمن، كما أخبرني الرئيس نفسه في وقت لاحق عندما التقيته في القصر الجمهوري. وأما الجنود، فلقد كانوا، مع الأسف، سوريين جاؤوا لقمع المتظاهرين وليس من أجل التمهيد لزيارة الرئيس.

خارج المدينة، هبت القرى المجاورة مثل النعيمة وعتمان وغيرهما، والتي لا تبعد عن درعا سوى بضعة كيلومترات، بالآلاف تضامنًا. هبوا سيرًا على الأقدام، وبعضهم تسلق التراكتورات الزراعية. هُرعت إلى مداخل المدينة إحدى كتائب الجيش المنتشرة في المنطقة، وتمكن وزير الدفاع علي حبيب أن يوقف إطلاق النار من الجنود، ونجح الضابط الذي اشتهر بشجاعته في معركة السلطان يعقوب التي أوقفت الزحف الإسرائيلي في البقاع أثناء غزو لبنان عام 1982، في تجنب مذبحة كبرى في محيط درعا، واستعادة البنادق التي انتزعها عدد من القرويين أثناء عراكهم

مع بعض الجنود عند المدخل الشمالي للمدينة. (أقال رئيس الجمهورية العماد علي حبيب من منصبه بعد عدة أشهر من تلك الحادثة).

شكّل الرئيس في اليوم التالي، في 20 آذار/ مارس 2011، وفدًا للتعزية ترأسه وزير الإدارة المحلية تامر الحجة. تمنيت أن يكون الوفد برئاسته هو؛ لأن وجوده في مقدمة المعزين سيكون له وقع خاص، لا سيما أنه لم يزر درعا سابقًا، فابتسم معتبرًا كلامي إطراءً، ولكنه لم يقبل فكرة أن يذهب هو شخصيًا للتعزية، وعقّب قائلًا "ستتفاجأ بأن تامر الحجة قد يصبح بعد عودته رئيسًا لمجلس الوزراء"، وأعقبها بضحكة، ظانًا بأني أشكك بقدراته على تعيين رئيس وزراء دون استشارة القيادة القطرية.

سبق تشكيل الوفد الرسمي سفر وفد أمني ضم عددًا من الضباط برئاسة اللواء هشام اختيار رئيس مكتب الأمن الوطني، وأسامة عدي، عضوي القيادة القطرية، والعميد رستم غزالي رئيس فرع ريف دمشق للمخابرات العسكرية وابن محافظة درعا، حيث أقاموا في فرع الحزب بدرعا لعدة أيام. أعفي خلالها المحافظ فيصل كلثوم من منصبه، فيما نُقل العميد عاطف نجيب إلى موقع عسكري آخر.

اتصل اللواء علي مملوك بي هاتفيًا، وكان يومها مديرًا للمخابرات العامة، وقال لي إن السيد الرئيس طلب من خالد مشعل، رئيس حركة حماس، أن يذهب إلى درعا ليبذل جهودًا لتهدئة الأمور. رحبتُ بهذا التكليف، لأنه سيساعد في تهدئة الأوضاع هناك؛ إذ يتمتع مشعل بسمعة طيبة في درعا. لكنني فوجئت بعد ساعات قليلة بأن الرئيس طلب من مملوك إعادة مشعل إلى مقره في دمشق ولو كان في منتصف الطريق؛ لأن مساعيه لن يكتب لها النجاح المطلوب. كان قطع مهمة مشعل كما فكرت فيه بعد فترة قليلة مرتبطًا في الحقيقة بالحل الأمني الذي عزم الرئيس سرًا على الإقدام عليه.

عاد الوفد الرسمي من درعا ورفع تقريره إلى الرئيس، الذي لم يطلع أيًا من المؤسسات عليه، لا مجلس الوزراء ولا الحزب ولا الجبهة الوطنية. علمت ببعض المعلومات عن مضمون التقرير إلى اللجنة السياسية التي يجتمع أعضاؤها دوريًا في مكتبي، والتي شُكلت منذ عدة سنوات برئاستي.

كان بعض أعضاء اللجنة يعرفون شيئًا عما جرى ولا يعرفون كل شيء. كان مفاجئًا لي ولأعضاء اللجنة مثلًا أن عدد البعثيين الذين واظبوا على التزامهم الحزبي في محافظة درعا أثناء بداية الاضطرابات عام 2011 لم يعد يتجاوز 7 في المئة من

المسجلين في فرع درعا، وهو وضع يستدعي التفكير في الانهيار الذي وصل إليه وضع الحزب الحاكم في سورية.

مطالب الأهالي في درعا

روى لنا فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية وعضو اللجنة السياسية، الذي سنحت له فرصة التنقل في محافظة درعا لعدة أيام بعد انتهاء اللجنة الحكومية من مهمتها في التعزية، أنه استمع لعدد كبير من مواطنين عاديين ووجهاء ونخب وحزبيين في محافظة درعا، فأجمعوا أن طريقة معالجة ما حدث، وخاصة اعتقال الأولاد وإرسالهم إلى دمشق واستهتار المحافظ وأجهزة الأمن بأهاليهم والمعاملة المذلة والمهينة التي استُقبل بها آباؤهم وعدم إطلاق سراح أبنائهم، [كل ذلك] هو الذي أجج مشاعر الأهالي ودفعهم إلى الاعتداء وتحطيم كل ما وقع تحت أيديهم، بما في ذلك تحطيم سيارة المحافظ، الذي أنقذه في الوقت الحرج أحد المواطنين المشاركين في التظاهرة.

كانت مطالب أهالي درعا تتلخص في التالي: أولًا، إطلاق سراح التلاميذ المعتقلين؛ ثانيًا، اللجوء إلى الأهالي بدل الاستعانة بتعزيزات عسكرية من دمشق؛ ثالثًا، التحقق من أن أحد أجهزة الأمن هو الذي أدخل الأسلحة والأموال إلى الجامع العمري. طالب بعض الأهالي أن يزور الرئيس درعا ليطلع بنفسه على أحوال الأهالي، وأكدوا أن زيادة الرواتب لا تحل مشكلة للذين يعملون بوظائف غير حكومية وخاصة بعد زيادة أسعار المازوت، التي تهم المزارعين أيضًا. تحدث المواطنون في درعا عن الآثار الكارثية للقرار الحكومي 49 المتعلق بالمناطق الحدودية الذي منعهم من التعامل مع عقاراتهم وممتلكاتهم إلا بموافقة السلطات الأمنية؛ ما يعني دفعهم رشى أو إرضاء بعض المسؤولين. كما أصر الجميع على المطالبة بإجراء تحقيق في الأحداث، وخاصة مع العميد عاطف نجيب، حيث اعتبروا أنه أساء للقوات المسلحة قبل أن يسيء إلى أهالي الأولاد في درعا؛ لأن رئيس الجمهورية باعتباره قائدًا أعلى في الجيش والقوات المسلحة اكتفى بنقله إلى موقع آخر خارج المحافظة بدلًا من كف يده، كما حصل مع المحافظ فيصل كلثوم.

دُعينا إلى اجتماع القيادة القطرية صباح 23 آذار/ مارس 2011 في القصر الجمهوري، وترأسه الرئيس. كنت وبقية أعضاء القيادة نتوقع أن يضعنا في صورة ما وصل إليه من معلومات حول الأحداث الدامية في درعا، وتفاصيل ما جرى في

الجامع العمري، وصحة الشائعة حول ما قيل بأن الأسلحة والنقود التي وجِدت لم تكن من فعل الأهالي، ومضمون ما سمعه من الوفود الرسمية الرئاسية التي عادت للتو من درعا. لكن الرئيس لم يوضح ما جرى، ولم يضعنا في أي تفصيل حول ما سمعه عن أحداث درعا. كان واضحًا لي أن انزعاجه كان متمحورًا حول ما أصاب صورته من تشويه في درعا بالدرجة الأولى، فقال بصوت متهدج: "أنا لا يهمني سوى الاعتداء على تمثال الرئيس حافظ الأسد ولا تهمني صورتي الشخصية"، ملتفتًا إلى يمينه كأنه يوجه غضبه المكتوم نحو محمد سعيد بخيتان الأمين القطري المساعد لحزب البعث.

فهم بخيتان الرسالة، وحاول تهدئة الرئيس بقوله: "يا سيادة الرئيس كل شيء سيعود كما كان التمثال والصور" وأي شيء تعرض للتخريب. كانت سمات الغضب واضحة على وجه الرئيس واستمر بالاستفسار من أعضاء القيادة القطرية، وقال في نهاية الاجتماع، لا بد من إصدار قرارات عن هذا الاجتماع للقيادة القطرية، وتابع وهو يقرأ من ورقة أمامه: زيادة في الرواتب، ووضع آليات جديدة لمكافحة الفساد، والنظر في إلغاء الأحكام العرفية، وستبلغ بثينة شعبان وسائل الإعلام بكل هذه الأمور، منهيًا الاجتماع بعد ذلك بالوقوف لترديد شعار الحزب.

مؤتمر شعبان والمؤامرة

لدى خروجنا من هذا الاجتماع المقتضب الذي لم يكن يتناسب مع فضول ما لدى أعضاء القيادة من أسئلة واستفسارات، لم يترك الرئيس مجالًا لأحد كي يتحدث إليه، باستثناء بثينة شعبان، المستشارة الرئاسية للإعلام، والتي هرعت وراءه وهو يحدثها بكلتا يديه عما هو مطلوب منها قوله. ظهرت شعبان بعد ذلك من وراء الميكروفون في القصر أمام حشد من الإعلاميين. حاضرت شعبان فيهم عن الأزمة والفتنة والمؤامرة التي تستهدف سورية والمنطقة. أما قرارات القيادة القطرية التي كان يجب أن تصبح محور المؤتمر الصحافي، فقد مرت عليها بعجالة إلى الحد الذي نسي الرأي العام السوري فيه القرارات التي اتخذها الرئيس والقيادة القطرية لمعالجة الأزمة التي تمر بها البلاد.

يوم الجمعة، بعد يومين على المؤتمر الصحافي لبثينة شعبان، تفاقم الوضع مجددًا في درعا، واتسعت التظاهرات لتشمل معظم الريف وتمتد خارج المحافظة إلى بعض المناطق في غوطتي دمشق الشرقية والغربية، وكذلك بانياس وحمص

ومنطقة الصليبية باللاذقية. قرر الرئيس عندها إلقاء خطاب في مجلس الشعب جرى تحديده في 30 آذار/ مارس 2011. زرت الرئيس في مكتبه وأشعرته بضرورة أن يوضح أمام مجلس الشعب قرارات القيادة القطرية المتخذة الأسبوع الماضي برئاسته، وخاصة النظر في إلغاء الأحكام العرفية، وضرورة التعبير عن أسفه البالغ لفقد سورية عددًا من الشهداء من المدنيين والعسكريين على حد سواء. فهزّ رأسه بالموافقة.

أدليت عندها بتصريح صحافي قلت فيه إن الشعب سيسمع من السيد الرئيس ما يسر الجميع، إلا أن الرئيس، مع الأسف، لم يفِ بما وعدني به وأغفله في خطابه في مجلس الشعب. وبدلًا من ذلك، أمر بإخراج مسيرات ضخمة مؤيدة له في دمشق وبعض المحافظات قبل الخطاب، ترافقت مع إقالة محمد ناجي العطري من رئاسة الوزارة التي شكلها عام 2003، والتي لم تجرِ مناقشتها في القيادة القطرية خلافًا للأعراف. كان معروفًا في الوسط السوري أن وزارة العطري كانت عنوانًا ولسنين عديدة لعملية تحرير الاقتصاد السوري بقيادة نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري، وهي سياسة ذات جرعات نيوليبرالية ثقيلة بالمعايير السورية لم تكن تحظى بقبول واسع نظرًا إلى أبعادها السلبية على بعض قطاعات الشعب، ولا سيما على القطاعين الصناعي والزراعي. لذلك فُسر الإعفاء في سياق امتصاص بعض من جوانب النقمة الشعبية الحاصلة عبر التضحية بوزارته.

اعتبر أحد أعضاء القيادة أن لخروج مسيرات كبيرة في هذا الوقت بالذات دلالة على التأييد الشعبي للنظام، وليس على آمال الناس بسماع خطاب يرضي تطلعاتهم بعدما انهمكت أجهزة الإعلام السوري وفي مقدمتها التلفزيون السوري ببث مقابلات عن تلك التطلعات، ونشر بعض الصحف اللبنانية القريبة من القيادة السورية عن سلسلة إجراءات إصلاحية عملية سيعلن عنها الرئيس. علّقت حينها: "قد لا نستطيع بعد عدة أشهر رغم وجودنا في السلطة إخراج نصف هذا العدد". مع ذلك، كنت سعيدًا بما توقعته بأن كلمته ستكون منحازة إلى الشعب أو أقرب إلى نبض الشارع بعد لقائي معه.

ظهر الرئيس بالصوت والصورة في 30 آذار/ مارس 2011 في مجلس الشعب، وكان في استقباله رئيس المجلس محمود الأبرش خارج مبنى المجلس. كان منشرح

الصدر منتشيًا وهو يدخل القاعة وسط عاصفة من التصفيق، لا سيما أنها المرة الأولى التي سيتكلم فيها منذ اندلاع الأحداث في سورية.

أشار في كلمته إلى درعا وإلى اللاذقية أيضًا، محملًا مسؤولية ما يجري من أحداث إلى المؤامرات الخارجية من دون أن يسمي أي دولة متآمرة، وكرر مصطلح الفتنة. لم يعلق على ما جرى من لغط وإشاعات حول الجامع العمري والمال والسلاح الذي عثر عليهما في داخله، ولا عن قرارات القيادة القطرية التي كان ينتظر أعضاء المجلس كي تتوثق بحديثه. لكنه اكتفى بالثناء على أهل درعا وتضحياتهم، فاستجر من مجلس الشعب تصفيقًا مدويًا.

لقد أحبطني بشدة ما سمعته، خاصة أنه جاء مخالفًا لما اتفقنا عليه. لكنها ليست المرة الأولى أو الأخيرة التي لا يعمل فيها الرئيس بالنصيحة التي أسديتها إليه رغم الموافقة الظاهرية عليها. في خضم استمرار هذه الأحداث الدامية، وعدم توفر أدوات سلمية في سورية لمنع تحول التظاهرات إلى أعمال شغب وفتنة، وضرورة استخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي بدلًا من الرصاص الحي، نقلت للرئيس مباشرة هواجسي وهواجس اللجنة السياسية حول هذه الأمور. قلت له إنني رأيت تأثيرها الكبير في التظاهرات في أثينا باليونان قبل يومين، أجاب بأننا في سورية لا نملك هذه الأدوات.

مع الأسف، شاهد كثير من المواطنين خراطيم الدبابات في المدن، ولكنهم لم يروا خراطيم المياه في مواجهة المتظاهرين!

تولدت في درعا حلقة شيطانية دموية: تشييع إلى المقبرة، تليها تظاهرات غاضبة، فقتل بالرصاص الحي، فتشييع فقتل، لتبدأ حلقة مرسومة بالدم، لم تنتهِ عند حدود المقبرة، ولا عند حدود المحافظة. هذه الحالة الراهنة لأحداث درعا أبلغناها للرئيس شفهيًا وخطيًا مرفقة بمحاضر اللجنة السياسية التي تضم كبار المسؤولين في الحزب والدولة، علّه يأمر بوقف إطلاق النار.

صدرت توجيهات رئاسية في 21 نيسان/ أبريل 2011 بمراسيم جمهورية افتراضية، مثل رفع حالة الطوارئ في سورية، وتنظيم حق التظاهر السلمي. كما شكلت لجنة للتحقيق بأحداث درعا وأخرى في اللاذقية، ولجنة ثالثة لحل مشكلة إحصاء 1962 الاستثنائي في الحسكة، الذي صنف نحو 28 في المئة من

سكّان الجزيرة السورية (محافظة الحسكة) باعتبارهم "أجانب" وأُطلق عليهم في السجلات الرسمية اسم "أجانب تركيا". وأضيف قرار لمكافحة الفساد. كان نيسان/أبريل 2011 حافلًا بالتوجيهات الرئاسية التي لم تبصر النور ربما بسبب تدخّل أيدٍ خفية غيرت من المراسيم المعلنة، ما عدا ما ورد منها بخصوص منح الجنسية لعدد من المواطنين الأكراد وفق الإحصاء المذكور، وكان هذا الموضوع على طاولة الرئيس منذ عام 2004 بعد تقارير من عدة لجان حزبية وأمنية بمعرفته ولم يوافق على أي منها.

سعت القيادة القطرية بشكل جاد منذ بداية الأحداث إلى وضع الأسس القانونية للتظاهر السلمي، والآليات اللازمة لتطبيق إلغاء قانون الأحكام العرفية لأنه "أم المشاكل" في سورية بسبب اتصاله بحياة الناس وكرامتهم. وساهم في هذا الموضوع الأمين القطري المساعد محمد سعيد بخيتان ورئيس خلية الأزمة العماد حسن تركماني. ليس من المعقول مثلًا أن يُعتقل مواطن من بيته في الفجر من دون إذن من النيابة العامة، ويخضع للتحقيق لمدة غير محددة، وأن يتعرض للتعذيب، وقد لا يحال إلى القضاء.

أذكر أن اللواء هشام اختيار بعد أن عاد من مدينة حماة بتكليف من القيادة، بعد مجزرة بشعة ومهولة بحق المتظاهرين ارتكبها فرع الأمن العسكري، روى أن سكان حماة شكوا بأنهم يحتاجون إلى أكثر من سبعين موافقة أمنية لتسيير شؤون حياتهم بشكل طبيعي، واتخذ اختيار في الاجتماع مع أعيان حماة وشخصياتها قرارات عاجلة بإزالة العديد من المشكلات والمظالم التي حدثت على خلفية أزمة الثمانينيات مع جماعة الإخوان المسلمين لكن لم ينفَّذ أيٌّ منها.

اخترعت بعض الأجهزة الأمنية سيناريو "المندس"، الذي لم يُلقَ القبض عليه قط لإقناع الناس بصحة وجوده في صفوف المعارضة. لقد تحول المندس بعد مدة من الزمن إلى مادة للتندّر والسخرية بين الناس في سورية.

أذكر أنني قلت للرئيس في مكتبه: "لماذا يطلقون النار بدلًا من اللجوء لتفتيش البيوت غرفة غرفة وسد مداخلها ومنافذها لإلقاء القبض على المندس كما نرى في دول أخرى؟ أفهم أنه ليس المطلوب من الجيش أن يؤيد التظاهرات لكن واجبه أن يتصرف بحيادية وحكمة لا أكثر ولا أقل".

تجاهل الرئيس كل ذلك، بل صدرت منه الأوامر حينها بإخراج وسائل الإعلام العربية والأجنبية من سورية، لا سيما بعد مجزرة الصنمين التي راح ضحيتها العشرات من المتظاهرين في 25 آذار/ مارس 2011، من بينهم أطفال ونساء.

قليل من المهتمين بالسياسة وبالشأن العام يعرف أن قانون الأحكام العرفية موجود في القانون في سورية قبل حكم البعث عام 1963، وكانت آخر صياغة للقانون الذي عملت به حكومات البعث منذ 8 آذار/ مارس 1963 قد ورثها الحزب عن عهد الانفصال. ومع ذلك، هل يجوز استمرار العمل به لأنه من صنع الذين قبلنا سواء أكانوا انقلابيين أم ديمقراطيين وبرلمانيين؟ وماذا يعني الإصلاح والتحديث إذا لم يشملا أيضًا الإصلاح السياسي في بلادنا؟ أم إن انتهاج الإصلاح الاقتصادي من دون إصلاح سياسي هدفه زيادة الغني غنى والفقير فقرًا دون أن يكون له رأي سياسي آخر؟

حاول رئيس الوزراء الجديد الدكتور عادل سفر فور تسلم منصبه في أيار/ مايو 2011، أن يضع آليات لتفعيل بعض القرارات الإصلاحية المتعلقة بالإعلام والأحزاب ومكافحة الفساد. لكن الزمن لم يسعفه، حيث أقيل من الحكومة بعد حوالى سنة من توليه منصبه، ربما لأنه لامس الخطوط الحمراء لبعض العقود الحكومية مع القطاع الخاص، والتي كانت شروطها مجحفة بحق الدولة مثل أحد عقود الهاتف الخليوي مع شركة "سيريتل"، حيث ذكر في اجتماع القيادة القطرية تحديدًا الإجحاف في تلك العقود نظرًا إلى قلة مداخيلها على الخزينة العامة بالمقارنة مع أرباح الشركة.

عُين رياض حجاب رئيسًا للوزراء في حزيران/ يونيو 2012 بتوجيه وإشادة من الرئيس بالذات، ومن دون عرض اسمه على القيادة، لكنه غادر الحكومة إلى الخارج منشقًا عن الدولة بعد شهرين فقط.

هيئة الحوار الوطني

شكل الرئيس بشار الأسد بموجب القرار الجمهوري رقم 20 في 31 أيار/ مايو 2011 هيئة الحوار الوطني وكلفني برئاستها. وضمّت الباحث الاقتصادي الدكتور منير الحمش نائبًا لرئيس اللجنة، وعضوي القيادة القطرية ياسر حورية وهيثم سطايحي

والدبلوماسي المجرب والعريق عبد الله الخاني (الذي انسحب من الهيئة لاحقًا) والأديب وليد إخلاصي وصفوان قدسي نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية وحنين نمر عضو القيادة المركزية للجبهة والأمين العام للحزب الشيوعي السوري الموحد وأستاذ القانون الدكتور إبراهيم دراجي. كانت مهمة الهيئة وضع أسس وآليات حوار وطني وصولًا إلى مؤتمر وطني شامل لحل الأزمة. لقد اعتبر الرئيس تشكيل هيئة الحوار فرصة تاريخية، نقلتها عنه الصحف السورية الرسمية، وهذه الفرصة من شأنها حثّ الشعب على مناقشة مستقبل سورية كما صرح الرئيس بنفسه.

عقد الرئيس بعدها مباشرة اجتماعًا في قصر الشعب مع أعضاء الهيئة، أكد خلاله "صياغة الأسس العامة للحوار المزمع البدء به، بما يحقق توفير مناخ ملائم لكل الاتجاهات الوطنية للتعبير عن أفكارها وتقديم آرائها ومقترحاتها بشأن مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتحقيق تحولات واسعة تسهم في توسيع المشاركة فيما يتعلق بقانوني الأحزاب والانتخابات وقانون الإعلام". هكذا أورد الإعلام الحكومي نص خبر اللقاء، نقلًا عن المكتب الصحافي لرئاسة الجمهورية، الذي قال أيضًا: "لقد أصبح الحوار ممكنًا وقادرًا على توفير نتائج أفضل بعد صدور العديد من القرارات والمراسيم التي تسهم في تعزيز المشاركة من مختلف المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

اجتمعت اللجنة السياسية برئاستي في 11 حزيران/ يونيو 2011، حيث كان الرئيس ينوي التوجه إلى الشعب بعد أسبوع للحديث عن المسائل التي تمر بها سورية، وعن أهمية الحوار الوطني الشهر المقبل. تمنّت اللجنة السياسية ضرورة تضمين كلمته المتلفزة مواضيع حظيت بإجماعها، علمًا بأنني أعلمته على الهاتف أيضًا بأنني أرسلت إليه صورة عن المحضر مع ملخص لتضمين خطابه ما يلي:

- مراجعة الدستور مع إجراء تعديلات على بعض مواده.
- مناقشة قانون جديد للأحزاب.
- مناقشة قانون للإعلام.
- مناقشة المادة الثامنة من الدستور.

ألقى الرئيس بالفعل خطابه في مدرج جامعة دمشق في 20 حزيران/ يونيو 2011، وذكر فيه مطالب اللجنة السياسية المشار إليها، غير أنه أوردها في نهاية خطابه ولم يعطها الأولوية التي تستحق في هذا الظرف الحساس. تحدث عمليًا عن إمكانية تعديل الدستور، وحتى إمكانية صياغة دستور جديد للبلاد.

لكن ركزت بعض وسائل إعلام المعارضة حينها على عبارة الجراثيم الغامضة التي ألصقها بشكل غير مباشر بالمعارضين، فتركها للمعارضة لتتهكم وتشرحها بما يتناسب مع أهدافها.

بعد اللقاء مع الرئيس، عقدت هيئة الحوار الوطني برئاستي عدة اجتماعات مكثفة ودورية لوضع خطط عمل من أجل تحقيق الغاية المتوخاة من إنشائها. لكن عبّر الرئيس لي مباشرة ولأعضاء آخرين في اللجنة عن انزعاجه من نشر أخبار اجتماعات الهيئة في وسائل الإعلام. فأوقفت ذلك، لأن موضوع الدعاية ليس من أولويات اهتماماتي، ولم يخطر ببالي أن الرئيس كان يرى فيها مساسًا بدوره في ظرف يجب أن نشرك الشعب بالخطوات التي قطعها الحوار الوطني في سورية. أصبح دور أعضاء الهيئة مكرسًا فقط من أجل التحضير للقاء تشاوري يمهد لحوار وطني شامل في مؤتمر جامع برئاسة الرئيس، وسوف يعقد قريبًا في قصر المؤتمرات بدمشق.

مهما يكن من أمر، فإن الفترة الزمنية المتاحة أمامنا، وهي أقل من شهر، كانت ضيقة لعقد لقاء تشاوري يمهد للقاء الحوار الوطني، لا سيما بوجود لقاءات لبعض الشخصيات السورية المعارضة في الداخل مثل اللقاء في فندق سميراميس في 27 حزيران/ يونيو 2011، أي قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في مجمع صحارى بأسبوعين، وإعلان بعض المبادرات الأخرى.

كانت المعارضة السورية في الخارج أشد انتقادًا لهيئة الحوار الوطني من معارضة الداخل، حيث اعتبرتها صنيعة النظام، بل طالبت بعض قادتها برفض أي حوار، أو ربما أنها تصرفت حينها كأن الحزب الحاكم انتهى أو في طريقه إلى النهاية القريبة.

اتخذنا في هيئة الحوار الوطني من القيادة السياسية مرجعية، انطلاقًا من القناعة بأن حزب البعث يمثل شريحة مهمة تجاوز عدد المسجلين في صفوفه آنذاك مليوني عضو داخل سورية. لهذا، اقترحت الهيئة على القيادة أن يمثل الحزب بثلث في الحوار الوطني، أما الثلثان الآخران فسيكون ثلث منهما للمستقلين وثلث للمعارضة.

وافقت القيادة بالإجماع على هذا الاقتراح، ولقي في الوقت ذاته الترحيب من أعضاء الهيئة؛ لأن تشكيلتها، من حيث ميول أعضائها السياسية التي وافق عليها الرئيس عند إصدار قرار الهيئة، تكاد تعكس صورة مشابهة لهذه الصيغة.

كانت الخطوة الثانية عقد لقاءات مع الشخصيات المعارضة المعروفة في الداخل السوري مثل حسن عبد العظيم وعارف دليلة والطيب تيزيني ورجاء الناصر ومحمد حبش وقدري جميل وميشيل كيلو وحسين العودات ولؤي حسين وحبيب عيسى، وغيرهم. هذه الشخصيات المعارضة المهمة كانت قد عبّرت عن مواقفها بوضوح في منتصف آذار/ مارس 2011 بوسائل شتى، وقبل ذلك عبر وسائل الإعلام. كان الهاجس المشترك لهؤلاء المعارضين، كما تبين لي خلال لقاءاتي معهم، يتمحور حول مصداقية النظام ومدى وفائه بتعهداته. حاولت من جانبي شرح الأمر بقولي: "إننا في النظام وأنتم في المعارضة سنندم جميعًا في المستقبل إذا لم نشارك لإنجاح الحوار الوطني".

تلخصت الخطوة الثالثة بتوجيه هيئة الحوار الوطني عددًا من الدعوات إلى من هم في الخارج والداخل. بلغ عدد المدعوين إلى اللقاء التشاوري رجالًا ونساءً أكثر من 200 شخصية، وهم الذين سيعقدون أولى لقاءاتهم في العاشر من تموز/ يوليو بدمشق. إلا أن عدم تلبيتهم الدعوة لا يحتاج إلى توضيح؛ فالأسباب ما زالت موجودة حينها: استمرار إطلاق النار على المتظاهرين، والاعتقال عند الوصول إلى سورية، أو مراجعة أحد فروع الأمن دون سبب وجيه. كنت أعرف مسبقًا أن معظم معارضة الخارج لن تغامر بالحضور حتى لو كانت جنحتهم مخالفة سير، إلا بتدخل شخصي من رئيس الجمهورية.

في اجتماع دوري للقيادة القطرية برئاسة الأمين القطري المساعد للحزب محمد سعيد بخيتان، طرحت مجددًا ما استجد من أمور ذات صلة بالمراحل التي قطعها التحضير لمؤتمر الحوار أو اللقاء، وضرورة أن تسمي القيادة من سيشارك فيه؛ لأن الفترة المتبقية على انعقاده غدت محدودة، ثم إنني شخصيًا أردت التأكد مرة أخرى من موافقة أو تحفظ كل عضو في القيادة، إزاء انعقاده، وأيضًا من تمثيل الحزب بثلث الحضور؛ لأن الشكوك بدأت تساورني جراء تمتمات من داخل الحلقة الأمنية، كان أكثرها دلالة من اللواء محمد ناصيف خير بيك، وهو من أبرز الشخصيات الأمنية

لسنوات والمقرب من آل الأسد، وكان قد عُيّن قبيل تقاعده معاونًا لي كنائب رئيس، حيث عبّر في حديث مع مدير مكتبي عن الامتعاض من فكرة اللقاء المذكور وما قد ينتج منه من توصيات غير مرغوب فيها.

لكنني شعرت بالاطمئنان لأن الإجماع متوفر، حيث ذهب بعض أعضاء القيادة القطرية إلى حد القول إن الثلث من المستقلين سيكون أقرب إلى أفكار البعث منه إلى أفكار المعارضة.

وعد بخيتان أنه سيوافينا بأسماء الحزبيين المقترحة خلال يومين. وفعلًا تم تزويد هيئة الحوار بهذه الأسماء. أما المعارضة، وخصوصًا معارضة الخارج، فقد اعتذر بعضها للهيئة هاتفيًا أو خطيًا، بمن فيهم برهان غليون وسمير عيطة ورامي عبد الرحمن، في حين بقي آخرون مترددين حتى اليوم الأخير من افتتاح أعمال اللقاء التشاوري مثل هيثم مناع الذي كان أخوه معتقلًا وسببًا مباشرًا في عدم حضوره. ولم يكن التأجيل متاحًا لإقناع المترددين من المعارضة، لأنه سيعطي إشارة سلبية إلى احتمال فشل الحوار الوطني. بلغ عدد المدعوين 213، حضر من بينهم 187، واعتذر عن عدم الحضور 26 مدعوًا. وكان واضحًا أن بعض من اعتذر في الداخل قد أعرب عن رأيه صراحة بأنه لا يمكن أن يشارك في المؤتمر ووالده معتقل، أو في ظل استمرار العمليات الأمنية. والرئيس هو فعلًا مفتاح المدعوين من الخارج، ومن بينهم الممنوعون وأسماؤهم في المطار وعلى الحدود؛ لأن الصلاحيات لا تنقصه.

كنت أعرف مسبقًا أن المعارضة في الخارج لن تغامر بالحضور للمشاركة في هذا المؤتمر؛ لأن أسماءهم كانت لا تزال على قوائم الممنوعين من دخول سورية. وعلى الرغم من معرفة أعلى السلطات التنفيذية، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية، بأسماء جميع المدعوين، لكن لم يجر، مع الأسف، أي مسعى لطمأنتهم.

أذكر أنني بوصفي وزيرًا للخارجية منذ سنوات، وبتوجيه من الرئيس نفسه، أرسلت تعميمًا إلى جميع سفاراتنا في الخارج لحل موضوع وثائق الممنوعين من العودة وإصدار جوازات سفر لهم. اتصلت بالرئيس مستوضحًا أسباب عدم تنفيذ الجهات المعنية للتعميم، فتحجج أنه جرى إخباره للتو من رئيس الهيئة المركزية للرقابة بأن هناك أضابير بأسماء أكثر من 300 ألف لا يمكن تسويتها بالسرعة المطلوبة.

اللقاء التشاوري للحوار الوطني

سهرت حتى ساعة متأخرة من الليل لمراجعة الكلمة التي سألقيها في صباح الجلسة الافتتاحية. لم أشعر بحجم المسؤولية مثلما شعرت بها حينها، إزاء كل حرف وعبارة وتداعياتها ومعناها القريب والبعيد، كأنني ما كتبت خطاباتي سابقًا لأكثر من عقدين من الزمن في الأمم المتحدة وفي محافل دولية عديدة. لكن للكلام هنا عن سورية الداخل بالذات وقعًا آخر، لأنني منذ الأيام الأولى لأحداث ما أُطلق عليه "الربيع العربي"، وخلافًا لتوقعات الكثيرين، كنت أشعر بأن نهاية الأحداث ليست قريبة، وأن الطريق الذي سوف نسلكه بإرادتنا مليء بالحفر والمزالق، ولا أريد ألبتة أن يشعر الآخرون خصومًا أكانوا أم أصدقاء أنني متشائم إلى هذا الحد. كنت أصف الوضع في سورية – عندما يسألني أحد الضيوف – بالمعقد والمركَّب. وكررت هذا الوصف في كلماتي في مناقشة البيان الأخير للمؤتمر وأمام الجميع.

بدأت الجلسة الافتتاحية صباح 10 تموز/ يوليو 2011 بكلمة مقتضبة ألقاها الدكتور منير الحمش، عبّر فيها عن أهداف المؤتمر وأهميته الاجتماعية والاقتصادية في إخراج البلاد من أزمتها، ثم أعطاني الكلمة لافتتاح المؤتمر. أكدت في كلمتي أن هدف هذا الحوار في نهاية المطاف هو الوصول إلى الدولة التعددية الديمقراطية، وأنه لا ينطلق في أجواء مريحة لأن خطط الآخرين استندت إلى كم من الأخطاء الذاتية التي كنا نرميها تحت السجادة دونما تفكير عميق في قادم الأيام، وشرحت أن هناك مطالب محقة تتعلق بحياة الناس المعيشية وأمانهم وكرامتهم لا يجوز أن نهملها، وأن هذا الحوار ليس منة من أحد على أحد.

أوضحت أن معاقبة مواطنين سوريين يحملون رأيًا مختلفًا بمنعهم من السفر أو من العودة إلى الوطن سيقودهم حتمًا إلى طلب الحماية من دول أخرى. وقلت من جانب آخر مخاطبًا من يرفضون الحوار من المعارضة، إن الحروب الكبرى والصغرى والأزمات الوطنية لم تنته إلا بالحوار. وعبّرت عن أمل جميع المواطنين بأن يفي الرئيس بشار الأسد بما وعد به الشعب السوري، مذكرًا بخطابه على مدرج جامعة دمشق في 20 حزيران/ يونيو 2011. ورفضت في كلمتي أي تدخّل خارجي، وطالبت أن تكف بعض الدول عن صب النفط على النار.

ثم فُتح المجال لمداخلات المشاركين في اللقاء، ومناقشة ما ورد في جدول الأعمال من بنود ومشاريع قوانين كان في مقدمتها مشروع قانون الأحزاب والانتخابات وقانون الإعلام وتوصية بتشكيل لجنة قانونية-سياسية لمراجعة الدستور. كل ذلك كان قد ورد في كلمة الرئيس على مدرج جامعة دمشق. طلب عدد كبير من المشاركين بتشكيل لجنة لإصلاح القضاء، فأُدرج هذا الموضوع مع المواضيع الأخرى. كل من طلب الكلام تحدث، وبعضهم طلب المداخلة أكثر من مرة. كما أتيحت الفرصة لإدارة جلسات اللقاء التشاوري لعدد من المشاركين رجالًا ونساءً، شبانًا وشابات.

انقطاع البث التلفزيوني

انعقد اللقاء على مدى ثلاثة أيام في إحدى صالات منتجع صحارى. وتصدرت الصالة يافطة كتب عليها "مؤتمر الحوار الوطني: اللقاء التشاوري 10-12 تموز". وفي أعلاها "الحوار الوطني: ضمان لمستقبل سورية".

بدأت الجلسة الأولى في الساعة العاشرة صباحًا. وكنت في مساء اليوم الذي سبق افتتاح اللقاء، أي في 9 تموز/ يوليو، قد اتصلت بالرئيس لإبلاغه بالترتيبات المتخذة، وقلت له إن مجرياته ستبث على الهواء مباشرة. فاستغرب فكرة النقل التلفزيوني! وتساءل إن كان ذلك ضروريًا. كان جوابي: توجد مصلحة وطنية، وخاصة في هذه الظروف كي يطلع الرأي العام السوري على وجود حوار بين السوريين بموافقة الدولة نفسها. لم يكن الرئيس مرتاحًا لفكرة النقل التلفزيوني المباشر، لكن بعد مناقشة طويلة معه وافق مشترطًا أن يكون البث لجلسة الافتتاح فقط. أعرف أن الرئيس ينام مبكرًا، فآثرت ألا أطيل الكلام عليه حتى لا تتأثر ساعة نومه البيولوجية.

أبلغني العديد ممن تابعوا اللقاء التشاوري للحوار الوطني بالانزعاج الشديد، لأن انقطاع البث التلفزيوني بعد جلسة الافتتاح لم يكن مفهومًا؛ إذ لا يتصور الناس أن الرئيس هو الذي أمر بقطع الإرسال التلفزيوني. ليس لدي شك في أنه هو الذي أمر بذلك، لأنه وحده يملك صلاحية الأمر بقطع البث عن هذا النوع من اللقاءات، حيث كان يشرف بشكل مباشر على تفاصيل قطاع الإعلام بعد رفضه أن يتولى تلك المسؤولية أي طرف آخر في السلطة. جرت العادة على التأكيد أن كل الأفعال السلبية لا يمكن أن تصدر عن السيد الرئيس، بل يمكن أن تصدر عن وزير الإعلام،

أو عن المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، أو عن المسؤولين في المكتب الصحافي للقصر، أو عن ادّعاء خطأ تقني مزعوم، لكن الرئيس لا يصدر أمرًا كهذا فهو معصوم عن الخطأ!

المادة الثامنة في الدستور

بعد انعقاد اليوم الأول من اللقاء التشاوري، هاتفني الرئيس بشار الأسد مساءً مستفسرًا إن كنا سنناقش في اليوم التالي المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو القائد في الدولة والمجتمع" أجبته بأن كثيرين في اللقاء لا شك في أنهم سيطرحون المادة الثامنة، ولكن كل ما سيصدر عن اللقاء هو توصيات لا يمكن اعتمادها إلا بمراسيم تشريعية تحظى بتوقيع السيد الرئيس، وأن المادة الثامنة وردت نصًا في الدستور، ومن ثمّ، فإن إلغاءها يتطلب النظر في إلغاء بعض مواد الدستور أو تعديلها.

في الساعة السابعة من صباح اليوم الثاني للقاء، اتصل الرئيس بي ثانية حول الموضوع نفسه وطلب مني بإصرار ألا أقبل طرح المادة الثامنة. قلت له لا أستطيع؛ لأن اللقاء له صفة مؤتمر، وهو سيد نفسه مثل كل المؤتمرات، وفي أي حال المؤتمر ليس لديه سلطة تشريعية تسمح له باتخاذ قرارات، وذكرته بكلمته قبل ثلاثة أسابيع فقط، وإشارته فيها إلى إمكانية مناقشة تعديل الدستور أو صياغة دستور جديد.

قبيل بدء الاجتماع بقليل، وبعد هاتف الرئيس، طلب صفوان قدسي رؤيتي على انفراد ليبلغني بأنه يطلعني بسرية مطلقة أن محمد دعبول "أبو سليم"، مدير مكتب الرئيس، طلب منه ألا يوافق على مناقشة المادة الثامنة مطلقًا عند طرحها خلال المناقشات، وذلك بأمر من الرئيس. وكان قد أبلغني قبل ذلك بقليل الدكتور هيثم سطايحي انزعاج الرئيس من طرح المادة الثامنة، وألحّ عليّ أن اتصل بالرئيس ثانية قبل بدء الجلسة. اتصلت بالرئيس، وقلت له إن جميع ما تتخذه هيئة الحوار من قرارات لا تعتبر نافذة إلا بمصادقة منه وتوقيعه عليها.

عقدت اجتماعًا لأعضاء الهيئة أخبرتهم مضمون الاتصال بالسيد الرئيس، وأكدت أن أحدًا منا لا يريد إفشال المؤتمر لأن كل الإصلاحات لا معنى لها بوجود المادة الثامنة في الدستور، وأنه لا علاقة لذلك بمطالب المعارضة، لأنها كانت بالفعل

مطالب حزبية منذ انعقاد المؤتمر القطري العاشر للحزب في عام 2005، الذي أكد أهمية إصدار قانون جديد للأحزاب يضمن المشاركة الوطنية في الحياة السياسية، وإلغاء قانون الطوارئ، وإصدار قانون جديد للإعلام، ولكن لم ينفذ أي مطلب أو توصية منها خلال السنوات الست المنصرمة. وأضفت أن عدم مناقشة المادة الثامنة يعني استمرار احتكارنا للحياة السياسية في سورية، ويتناقض هذا الاحتكار مع تشكيل هيئة الحوار نفسها.

كانت هذه هي آرائي قبل انعقاد المؤتمر وإبان التحضير له، وبعد نهاية أعماله، فلقد كررت هذه المعاني خلال اجتماعات القيادة القطرية والقومية والجبهة الوطنية التقدمية. ولن أستطرد هنا إلا لضرورة بيان ذلك. ففي اجتماع نادر عُقد في مطلع الأحداث مع جميع رؤساء الأجهزة الأمنية بحضور أعضاء القيادة القطرية، لفتُ الانتباه إلى المخاطر التي تنتظرنا في مواجهة الأزمة. تحدثت في هذا الاجتماع عما جرى في شرق أوروبا من تغيرات مذهلة قبل عقدين، لا سيما في رومانيا، حيث أُعدم الرئيس الروماني [تشاوشيسكو] وزوجته بصورة بشعة، كما تطرقت إلى عمليات التهريب والفساد المستشري ومنها تهريب الأسلحة، وخاصة على الحدود الشمالية والشرقية من البلاد في ظل فساد الأجهزة الأمنية والشرطية، وأكدت أن خطرها اليوم أشد من أي وقت مضى.

أظهر اللواء جميل حسن مدير المخابرات الجوية - التي ذاع بطشها على كل لسان - توترًا ونرفزة في أثناء كلمتي، وقدّرت أن نرفزته بسبب ما فهمه من أنني أعرّض بالمؤسسة الأمنية. حين انتهى الاجتماع اختلى بمحمد سعيد بخيتان. وبعد عدة شهور من هذه الحادثة، تأكدت من انزعاجه عندما كلفت مدير مكتبي بالاتصال به في محاولة لإطلاق سراح بعض من أقاربي الشبان من المتظاهرين الذين جرى اعتقالهم في درعا من فرع المخابرات الجوية، فكان رده لمدير مكتبي: "قل لأبي مضر إننا مؤسسة غير فاسدة على عكس ما ادعى سابقًا، لذلك فنحن لا نقبل الواسطة"، وأبقاهم في السجن.

أتيحت الفرصة في المؤتمر لجميع من طلب الكلام، شبانًا وشابات، نقابات عمال وفلاحين وطلبة، فنانين ومهندسين وأطباء ومحامين، ومن مختلف أطياف المجتمع السوري، وإن كانت المناقشات لم تخلُ في بعض الأحيان من المشاحنات

والخلافات ووجهات النظر الحادة والمتعارضة. لكن الحوار كان شاملًا باستيعابه لمختلف الأفكار، لا مكان فيه للملل، ولم يسجل أي تبرم رغم انقضاء ثلاثة أيام طويلة من العمل، بل جاء معبرًا عن "جوع للحوار"، حسبما ورد على لسان أحد المشاركين فيه.

كان من بين هذه المداخلات المهمة في اللقاء التشاوري تلك التي قيلت من دون نقل مباشر على الهواء: من حنين نمر ومحمد حبش وعمر أوسي وقدري جميل وإلياس نجمة وحنان قصاب حسن وإلياس زحلاوي وعباس النوري ونجوى قصاب حسن وبثينة شعبان وعبد الرحمن العطار وغسان طيارة ودريد لحام وحسن م. يوسف وعزوز شعبان، وغيرهم، وخاصة من شبان وشابات كان لمشاركتهم الأثر الكبير في إغناء المؤتمر من الجيل الذي يشكل النواة في المجتمعات العربية.

بعد انتهاء الحوار في اللجان الفرعية، والانتقال إلى تشكيل لجنة لصياغة البيان الختامي، صارحت المؤتمر بأن "هناك من لا يريد التغيير أبدًا"، وأن "هناك من يريد أن يقلب كل شيء رأسًا على عقب"، ووصفتها بوجهات نظر من الجانبين، ثم أعدت وصفها بأنها وجهات نظر متعارضة وحادة، وبعضها يتطلع إلى سقف عالٍ. ودعوت إلى الخروج من الاستقطاب برؤية تفتح الطريق أمام انعقاد مؤتمر وطني شامل مفوض باتخاذ القرارات. وأن هيئة الحوار لن تنتهي هنا، بل ستواصل اتصالاتها واجتماعاتها مع الشخصيات الوطنية والمعارضة وبناء توافقات تسمح بإنجاح المؤتمر الشامل.

شُكلت لجنة لصياغة بيان ختامي حول أعمال المؤتمر ممن يرغب في ذلك من أعضاء اللقاء التشاوري، على ألا يتجاوز عدد المشاركين فيها العشرين شخصًا. كان التنافس شديدًا على المشاركة في اللجنة التي استغرقت أعمالها ساعات طويلة. وساهمت هيئة الحوار الوطني في المساعدة البناءة على حسم بعض الجدل الحاد بين أعضاء لجنة الصياغة. بادرت لحسم الجدل حول المادة الثامنة بكتابة صيغة حولها لم يعترض عليها أحد. كلفت هيئة الحوار الدكتور إبراهيم دراجي بإلقاء البيان الختامي للمؤتمر، حيث حظي كل بند فيه بتغطية إعلامية واسعة وتعليقات سياسية يصعب حصرها هنا. ولا بد من التنويه بالجهود التي بذلتها لجنة الصياغة بصبر وبصيرة لساعات مضنية وطويلة سادها شعور عالٍ بالمسؤولية الوطنية.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بالمداخلة الشجاعة للمفكر المعارض الطيب تيزيني، الذي دعا فيها إلى تفكيك الدولة الأمنية في إطار رؤية وطنية، وبالمداخلات القيمة الأخرى التي حُرم المواطنون من متابعتها عبر الشاشات لانقطاع نقلها المباشر على الهواء، إلا أنها موثّقة باعتبارها جزءًا من تاريخ سورية في الأشهر الأولى من الأحداث التي شغلت العالم في عام 2011.

البيان الختامي

جاء في البيان الختامي "بعد الترحم على شهداء الوطن" تحديد القواسم المشتركة للمؤتمرين، وبلغ عددها 18 قاسمًا مشتركًا، بدأت بأن "الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة"، وأكدت على "ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي"، و"الموقوفين في الأحداث الأخيرة ما لم تثبت إدانتهم أمام السلطات القضائية"، والتوصية بـ "إنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان"، والتوجه نحو "إقامة دولة الحق والقانون والعدالة والمواطنة والتعددية الوطنية"، و"أن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري" و"رفض التدخل الخارجي"، والتأكيد على "تحرير الجولان"، و"على الثوابت الوطنية والقومية المتصلة بالصراع العربي-الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". وأقر المؤتمرون "تشكيل لجان تعد قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، وقانون الإعلام"، و"إنشاء لجنة قانونية سياسية لمراجعة الدستور بمواده كافة"، "بما في ذلك المادة الثامنة" (يُنظر الملحق 3). قال لي المعارض ميشيل كيلو، الذي كان في دمشق عندما اعتذر عن عدم المشاركة في اللقاء التشاوري: "لو كنت أتوقع صدور مثل هذا البيان الختامي لكنت شاركت في المؤتمر، أنا لا أطلب أكثر من ذلك لبلدي".

الحوار مع هيئة التنسيق

كان البيان الختامي للقاء التشاوري قد أكد أن انعقاده هو تمهيد "لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني مشددًا على إبقاء الاتصالات مع الأطراف والشخصيات الاجتماعية والقوى السياسية السورية في داخل الوطن وخارجه كافةً". وبالفعل، أجرت هيئة الحوار الوطني اتصالات بدأتها مع هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني

الديمقراطي، التي أعلن عن تشكيلها في 25 حزيران/ يونيو 2011، وجرى الاجتماع الأول بالفعل في 30 تموز/ يوليو 2011 مع الأستاذ حسن عبد العظيم الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي المعارض، والناطق الرسمي للتجمع الوطني الديمقراطي، ورئيس هيئة التنسيق الوطنية، وحضر مندوبون عن أحزاب في التجمع الوطني الديمقراطي، وفي الحركة الوطنية الديمقراطية، وتجمُّع اليسار الماركسي، وعدد من الشخصيات والقوى الوطنية والديمقراطية. وأكد الاجتماع على ما جاء في البيان، مثيرًا السؤال "عن أسباب عدم تبني توصيات اللقاء التشاوري حتى الآن من السلطة السياسية". وجرى التفاهم على بحث المقترحات حول التنسيق بين الهيئتين، الحوار الوطني وهيئة التنسيق، في اجتماعات كل منهما، والعودة إلى الاجتماع (يُنظر الملحق 4). لكن الهجوم على اللقاء التشاوري قد أخذ يشتد، مما أحبط ذلك.

الهجوم الرئاسي على اللقاء التشاوري

جرت محاولات عديدة للتشويش على المؤتمر ومحاولة إفشاله في أثناء انعقاده وبعده، منها على سبيل المثال لا الحصر: زيارة السفير الأميركي الجديد روبرت فورد غداة افتتاح المؤتمر إلى مدينة حماة، التي تصادف أن خرجت عن بكرة أبيها في تظاهرة سلمية، وليس للترحيب بالسفير الذي لا يعرف معظم أهل حماة شكله؛ لأن تقديم أوراق اعتماده لم يمر عليه سوى أسابيع قليلة.

أمر الرئيس بإدخال عدد من الدبابات إلى مدينة حماة تحسبًا من النتائج. قلت للرئيس إن ما جرى في حماة من تظاهرات سلمية كان في الإمكان اعتباره بمنزلة قدوة يمكن تطبيقها في مدن سورية أخرى. فقال منزعجًا لقد استقبلوا السفير الأميركي بالزهور! قلت له، هل سكان حماة الذين خرجوا بمئات الألوف يحملون جميعهم الزهور؟ علق غاضبًا: ومن قال إنهم كانوا بمئات الآلاف، إذ لم يتجاوز عددهم 80 ألفًا!

كانت زيارة السفير إلى حماة حركة انتهازية منه، مع أن زيارته لا تحتاج إلى موافقة رسمية من وزارة الخارجية السورية، تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل للسفير السوري عماد مصطفى الذي اعتاد أن يتنقل بحرية داخل الولايات المتحدة الأميركية. وصارت زيارته هي القصة الأهم عند أصحاب السلطة، وليس التظاهرة الأكبر في تاريخ هذه المدينة التي أحدثت ضجة كبيرة لم تشهد المدينة مثيلًا لها.

جاء التشويش الثاني عندما وصلت باصات نزل منها عشراتُ الشبيحة المعروفين بولائهم للسلطة في الصباح الباكر من 11 تموز/ يوليو 2011 إلى محيط السفارتين الأميركية والفرنسية بدمشق، خلال انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، ربما لإعطاء الانطباع أن لقاء الحوار له ارتباطات غربية.

استفسرت من اللواء هشام اختيار هاتفيًا عن سبب مرابطة هؤلاء الشبان في محيط السفارتين الأميركية والفرنسية. فنفى علمه بمن أرسلهم، وأعلمني بأن أحد الشبان قُتل أمام السفارة الفرنسية وهو يحاول اقتحام سورها. لكن ما حدث بعدها هو محاولة نسف توصيات مؤتمر الحوار بتوقيف نحو 1600 شخص في حي الميدان، مما كان له أثر سلبي داخل سورية وخارجها؛ إذ نقلت الصور التي جرى بثّها من أمام السفارتين، فضلًا عن الاعتداء على بعض المواطنين في الشارع كأن شيئًا لم يتغيّر، بل ستكون هناك عودة إلى الوراء وخيمة العواقب.

جاء التشويش الثالث من داخل البيت الرسمي. فقبل ساعة من قراءة نص البيان الختامي، اقتربت الدكتورة بثينة شعبان من مقعدي، وتقدمت بمقترح جديد بعد أن تم التصويت النهائي على نص البيان الختامي. تضمن المقترح إدخال فقرة جديدة على نص البيان تتعلق بدور المرأة في المجتمع، قلت لها إن هذه المعاني متضمنة في البيان الختامي الذي يخاطب الجميع رجالًا ونساء، وبكل الأحوال كان عليها أن تتقدم به سابقًا للجنة الصياغة. لكنها أصرت، فرفضتُ مقترحها الذي سيفتح باب النقاش مرة أخرى، الأمر الذي يعني إهدار كل ما بذلته لجنة الصياغة من جهد لساعات طويلة مع احتمال تمديد اللقاء التشاوري ليوم رابع، وهي تعرف ذلك.

اكتشفت نيتها الحقيقية المبيتة من وراء اقتراحها، وكنت أتصور سابقًا أنها في مقدمة من يريدون إنجاح مؤتمر الحوار الوطني. وانسحبت وغادرت القاعة معلنة لي استقالتها، فقلت لها إن الاستقالة يجب أن تقدم للرئيس بشار الأسد الذي عيّنها.

حصل التشويش الرابع والأخطر بهدف إلغاء نتائج اللقاء التشاوري، حيث صدرت توجيهات من رئيس الجمهورية بغاية السرية (لم تصل إلى علمي إلا بعد مدة) بطلب التنديد على نطاق رسمي بالبيان الختامي بذريعة أنه تجاهل مكاسب الشعب السوري. أخبرني عبد السلام حجاب مدير مكتبي الصحافي بأن رئيس اتحاد الفلاحين هلال الهلال انتقد نتائج اللقاء التشاوري، وبأن رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية عمار

ساعاتي الذي أمضى قرابة عقدين رئيسًا للاتحاد، أصدر تصريحًا كما أجرى مقابلة صحافية أيضًا هاجم فيها اللقاء التشاوري، علمًا بأنه شارك في المؤتمر وأجرى مداخلات متكررة في النقاش العام، ولم يسجل تحفظه على البيان الختامي.

قلت لعبد السلام حجاب متهكمًا، لا بد من أن حرية التعبير بدأت تشق طريقها في سورية، لأن نص البيان الختامي للمؤتمر بالذات كان هدفه تحقيق مكاسب إضافية للشعب السوري وليس إلغاء أي مكسب منها. ولكن عندما تأكدت لاحقًا ممن كان يقف وراء الهجوم على البيان الختامي، في إطار حملة منظمة في غاية السرية لإلغاء نتائج المؤتمر، أُصبت بخيبة أمل كبيرة؛ لأنني لم أتخيل حينها أن مستوى المراوغة حول ما يجري في بلدنا قد هبط إلى هذه الدرجة لدى أعلى قيادة في البلاد.

حلّلت لاحقًا بأن الاثنين تحركا بموجب تعليمات خفية لإعطاء الانطباع بأن هذا الرفض لنتائج المؤتمر يأتي من القاعدة الشعبية للسلطة، فلاحين وطلبة، وليس بالضرورة من الرأس. وجرى تعميم وصف المؤتمر بـ "المؤتمر التآمري". وقد كوفئ الرجلان لاحقًا بتعيينهما عضويين في القيادة القطرية التي جاءت بعد عزل القيادة التي كانت قائمة في عام 2013.

لقد أُفشِل رسميًا وبصورة متعمدة أول حوار سوري-سوري عندما كان عدد المتظاهرين المعارضين لا يتجاوز بضع مئات، وعندما لم يكن هناك سوى بضعة آلاف ممن اضطروا إلى اللجوء إلى تركيا، حيث أعادهم في اليوم التالي عبد الرحمن العطار، الذي شارك في المؤتمر بصفته مدير الهلال الأحمر السوري، فأوقفت الأجهزة الأمنية عددًا منهم في طريق العودة للتحقيق معهم حسبما قال العطار.

تبين بعد محاولة إفشال اللقاء التشاوري أن طريق اللقاءات الشخصية التي أجراها الرئيس الأسد بناءً على طلبه مع شخصيات وطنية مختارة، تراوح عددها ما بين 30 و50 من كل محافظة سورية في القصر الجمهوري بترتيب من السلطات الأمنية والحزبية، لم تسفر عن تحول مهم في مسار المطالب الشعبية، ليس بسبب وجود عيب في الشخصيات المنتقاة، بل ربما لمست هذه النخب لطف الرئيس معها، فبادلته اللطف بأفضل ما لديها، لكنّ كثيرًا منها لم يتحول إلى داعية له كما كان يأمل في مواجهة ما اعتبره الرئيس في أحاديثه المتكررة معارضة إرهابية، هدفها إحداث فتنة في سورية، فاعتبر ذلك تأييدًا لنهجه.

كان الرئيس الغارق في حب الذات، لا يستطيع سماع سوى كلمات المديح التي لا بد من أن تقال له في هذه المناسبات من مواطنيه، دون أن يقرأ ما بين السطور في ما قاله القادمون من مختلف المحافظات للاطلاع على جوانب تخفى عليه وعلى كثيرين منا حول الأحداث السورية وتداعياتها.

بعد ذلك دعا الرئيس إلى نقل الحوار إلى المحافظات السورية بترتيبات رسمية، شارك فيها المحافظون وأمناء فروع الحزب. كانت التوجيهات لهم حينها بالتمسك بثوابت السلطة، وهي ألا تقل مدة الرئاسة عن سبع سنوات وألا يجري تداول للسلطة في أي دستور جديد، وضرورة تجنب الانتقادات الجارحة التي يمكن أن تنال من مقام الرئاسة.

لم يجرِ حديث بيني وبين الرئيس أو القيادة عن مخرجات الحوار الوطني، فكما يقول المثل السوري "المكتوب يظهر من عنوانه"؛ أي إن ما جرى من محاولات لإجهاضه كافية للدلالة على نيات المستقبل.

جامعة الدول العربية والأزمة السورية

وقعت جامعة الدول العربية خلال "الربيع العربي" في حضن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد تردي أوضاع الدول العربية الفاعلة فيها: العراق بعد الغزو الأميركي عام 2003، وسورية منذ اغتيال الحريري عام 2005، وترسيخ الانفصال بين الضفة وغزة منذ عام 2006. أما دول الاتحاد المغاربي فقد ضعف تأثيرها عربيًا منذ أن أخفقت في لمِّ شمل أقطارها، فضلًا عن أن السودان أصبح سودانين في عام 2011.

غير أن مجلس التعاون، الذي فاجأه وقوع الجامعة في أحضانه، لم يستطع أن يتدبر أمرها، لا سيما أن السعودية بمساحتها الشاسعة وثروتها ونفوذها الواسع، انكفأت سياسيًا واكتفت بأن سخرت المال الوفير في التعامل مع "الربيع العربي" وتداعياته. فضّلت المملكة أن تجلس في المقعد الخلفي وتفسح المجال لقيادة الجامعة إلى دولة قطر التي رأت فيها مؤهلات قد لا تتوفر في الدول الخليجية الأخرى.

من بين مؤهلات دولة قطر النجاح الاقتصادي الهائل الذي تحقق في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ووجود أكبر قاعدة فيها لحليفتها الولايات المتحدة، واندفاع

قطر في الوقت ذاته للقيام بأدوار مختلفة في الوساطة وتسوية النزاعات الخشنة، ممزوجة مع دور تنموي سخي، لا تضاهيها فيه أي من الدول الأخرى في مجلس التعاون (مثل اتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية عام 2008، ودارفور وتشاد ومناطق نزاع أخرى، والحديث مع طالبان والفلسطينيين والإسرائيليين في أي وقت من الأوقات). كان التفويض السعودي مشفوعًا أيضًا باعتلال صحة وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل، وغضب العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز من خذلان إخوانه لاقتراحه تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد بين دول الخليج أثناء انعقاد القمة الخليجية في الرياض نهاية عام 2011.

لم يكن في حينه بين المسؤولين القطريين من هو أكثر خبرة في المجالين السياسي والاقتصادي من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. فمن منظور السياسة العامة، شغل منصبَي رئيس الوزراء ووزير الخارجية. أما من منظور الاقتصاد، فهو معروف لدى الأوساط العالمية المالية وفي الداخل القطري بأنه صاحب ثروة قادر على استثمارها وإدارتها من دون ضجة. كان حمد بن جاسم قادرًا أن يتولى - على سبيل المثال - استضافة اجتماع وزاري عربي وتحديد مكانه وزمانه.

لم يكن تسلم دولة قطر إبان "ثورات الربيع العربي" رئاسة مجلس جامعة الدول العربية بدلًا من دولة فلسطين مجرد مصادفة. دعي الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووزير خارجيته رياض المالكي إلى مأدبة غداء أقامها الشيخ حمد بن جاسم في القاهرة قبل ساعات من بدء الدورة الجديدة للجامعة. اقتنع الرئيس عباس بوجاهة الطلب القطري بأن تحل دولة قطر محل دولة فلسطين في رئاسة الجامعة اعتبارًا من أيلول/ سبتمبر 2011.

أصبح تفويض مقعد القيادة في الجامعة لحكومة قطر أمرًا واقعًا. كانت أول حركة دبلوماسية قام بها رئيس مجلس الجامعة توجهه إلى دمشق مصطحبًا معه وزراء خارجية أربع دول عربية هي الجزائر ومصر وسلطنة عمان والسودان، إضافة إلى الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة، من أجل مقابلة الرئيس بشار الأسد في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

كان اللقاء في دمشق طويلًا على غير العادة بين الرئيس والوزراء العرب، ووديًا وإن تخللته بعض المماحكات. ويمكنني القول إن الشيخ حمد بن جاسم حاول

أن يكون مهذبًا إلى أبعد الحدود؛ لأنه ارتبط هو وأمير دولة قطر بعلاقة خاصة مع الرئيس بشار الأسد لعقد من الزمن. وكانت الزيارات المتبادلة والمتكررة بين دمشق والدوحة، وعلى أعلى مستوى، لا سيما بين الرئيس السوري وأمير دولة قطر لا تحتاج إلى مواعيد وترتيبات مسبقة، وكان غير المعلن منها أكثر من المعلن.

كان الشيخ حمد بن جاسم يرغب أيضًا في أن يكون وسيطًا ناجحًا باسم الجامعة في حل الأزمة السورية. لكن الرئيس الأسد أخذ في هذا اللقاء المهم دور المستخف بأقواله، حتى لو جاء بعضها منسجمًا مع طروحاته. فجعل من استحضار الولايات المتحدة قميص عثمان، متهمًا الشيخ حمد خلال اللقاء بصلات خاصة معها، متناسيًا خلال سنوات صداقته الطويلة مع قطر أنها تستضيف أكبر قاعدة أميركية في الشرق الأوسط. وهي لا تنزعج أساسًا لوجود علاقة خاصة مع الولايات المتحدة لتعزيز دورها السياسي ومصالحها في تصدير الغاز بيسر وسلاسة إلى مختلف أنحاء العالم. كما تابع الرئيس الأسد غاضبًا "في سورية لا يوجد سقوط أنظمة، إما أن تتفتت سورية أو تبقى دولة"، مفترضًا أن الحاضرين سيكونون أشد حرصًا على بقاء سورية موحدة من رئيس جمهوريتها!

قرأت باعتباري رئيسًا للجنة السياسية محضر الاجتماع بين الرئيس ووفد وزراء الجامعة، وكان محوره أن وفد الجامعة أتى ليحصل من الرئيس على الموافقة على المبادرة العربية لحل الأزمة السورية.

صدر في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 (أي بعد عودة وفد الجامعة من زيارته إلى دمشق بأسبوع) خلاصات في مجلس الجامعة عن النقاط التي أخذها الوفد العربي خلال اللقاء من فم الأسد خلال المماحكات. من أبرزها وقف العنف من أي طرف كان، والإفراج عن المعتقلين، وسحب الجيش من المدن، وحرية الحركة للصحافيين والمراقبين العرب الذين قررت الجامعة إرسالهم في كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وافق الجانب السوري على هذه النقاط خلال اللقاء، ولكن مع نية عدم الالتزام بالموعد ولا بالبنود التي يمكن تنفيذها بعد محاولته إفراغ كل بند من مضمونه. فضلًا عن أن الرئيس اعتاد الموافقة بلطف مع محاوريه وجهًا لوجه في اللقاءات الرسمية على أن يتراجع عن الموافقة بعد مغادرة الوفد مطار دمشق الدولي.

سافر وفد سوري برئاسة وليد المعلم إلى الدوحة بطلب شخصي من أمير دولة قطر بعد لقاء الوفد العربي في دمشق بأربعة أيام. اجتمع الوفد بأمير قطر الذي انتقد بشدة موقف سورية بسبب عدم التزامها بالتعهد الذي قطعه بشار الأسد على نفسه بوقف إطلاق النار، وأرجع الأمير هذا الموقف صراحة إلى سيطرة الأجهزة الأمنية السورية على القرار.

كانت جامعة الدول العربية قد علقت عضوية ليبيا مبكرًا عام 2011 عندما طلب مندوبها الدائم عبد المنعم الهوني نفسه تعليق عضوية بلاده، لأنه كان معارضًا ليبيًا في الأساس، في حين رفض المندوب الدائم لسورية يوسف أحمد تعليق عضوية بلاده في الجامعة لأنه التصرف الطبيعي، فضلًا عن أن سورية هي من الدول المؤسسة للجامعة من بين سبع دول. لكن مجلس الجامعة أقدم على تعليق عضويتها على الرغم من الأخطاء التي ارتكبها أثناء التعليق، وفي مقدمتها الاسترشاد بالنموذج الليبي.

ليست تفاصيل ما أحاط بقرارات مجلس الجامعة منذ تعليق عضوية سورية اعتبارًا من 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 وحتى تدويل الأزمة السورية بالأمر المثير، ويستطيع المرء الاطلاع على القرارات العربية من مصادر عديدة.

لقد أصبح أي إجراء ضد سورية مرحبًا به من ممثلي الدول العربية باستثناء التحفظات من لبنان والجزائر والعراق، والتي لم تصل إلى حد الإصرار على إلغاء قرارات تتعارض مع روح الميثاق. أما الدول العربية الأخرى فلم تشعر أن في ذلك إساءة إلى سورية، حيث ترى أن النظام الذي يخرج عليه شعبه ويواجه الناس بالرصاص يستحق المقاطعة. إنها لحقيقة مُرة أن كل "ثورات الربيع العربي" اندلعت في أنظمة جمهورية، حيث فشلت مع الزمن في إحداث التغييرات المنشودة. لكن الأنظمة الملكية أيضًا ليست في منأى عن التغيير.

عندما وافقت دمشق على إرسال نائب وزير خارجيتها الدكتور فيصل المقداد إلى مقر الجامعة في القاهرة للتوقيع على بروتوكول التعاون مع بعثة المراقبين العرب في سورية، لم يكن مجلس الجامعة سعيدًا بهذا التوقيع، وإن لم تخرج الدول العربية بتصريحات علنية تؤكد ذلك. لكنها كانت تنتظر انتهاء مهمة بعثة المراقبين العرب بفارغ الصبر لتدويل الأزمة السورية، وإلقاء المسؤولية على النظام السوري الذي بدوره سيلقي كامل المسؤولية على العرب والمؤامرات الدولية.

تحينت الجامعة الفرصة لسحب المراقبين العرب من دمشق قبل أن يستكمل عدد عناصرها. وليس سرًا أن تشعر السلطات بدمشق بالارتياح الضمني لقرار سحب المراقبين من دمشق، فلم تحرك ساكنًا. حاولت جهدي بوصفي رئيسًا للجنة السياسية وتجنبًا للتدويل أن أجد مخرجًا على الأقل للإبقاء على بعثة المراقبين العرب في سورية، التي تعرض لها شبيحة النظام بالشتائم والإهانات عند وصولها إلى مشارف محافظة اللاذقية. لقد كان رئيس البعثة الفريق محمد مصطفى الدابي جادًا في عمله، فضلًا عن التزامه القومي، حيث كان فخورًا بما أوصاه به الرئيس السوداني قبل سفره إلى سورية بقوله إنك تخدم آخر القلاع العربية في مواجهة العدو الصهيوني.

تدويل الأزمة السورية

استغلت اللجنة الوزارية في جامعة الدول العربية تقرير رئيس بعثة المراقبين العرب الفريق الدابي، الموثق بالأرقام والمعلومات، بعد قيامه بجولة واسعة في سورية رافقه خلالها ضباط عسكريون وأمنيون سوريون، وأرسلت ذلك التقرير إلى اللجنة العربية في القاهرة، ليرسله رئيسها حمد بن جاسم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

من المفارقات الغريبة أن تدويل الأزمة السورية ترافق مع اعتراضات شكلية، حيث إن وسائل الإعلام السورية دأبت على اتهام المعارضة وحدها بالتدويل الذي يرقى من وجهة نظرها إلى مستوى الخيانة، بينما كانت السلطة السورية منهمكةً بالاتصال مع الدول الأجنبية، لأن التدويل بمفهومها الأمني أفضل من التعريب. ومن هنا انطلق التهكم والسخرية من العرب و"العربان" و"الأعراب" حينذاك في بعض الأوساط في سورية، وهي عبارات لم تدخل في القاموس السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه، ولا في قاموس أي حكم سوري آخر.

كان الاتحاد الروسي يؤيد حلًا سياسيًا يجري بموجبه وقف إطلاق النار وسحب الجيش من المدن حتى مؤتمر جنيف (حزيران/ يونيو 2012). كان تحفظه الأساسي في مجلس الأمن عام 2011 يتمحور حول اعتراضه على اتخاذ قرار شبيه بالقرار 1937 الخاص بليبيا عام 2011 الذي أسيء استخدامه أطلسيًا من أجل الحرب على ليبيا بدلًا من استخدامه أمميًا لصنع السلام فيها. أما عدا ذلك، فقد كان الروس لا يمانعون – دون أن يصرحوا برغبتهم – تأدية دور الوسيط بين الحكومة السورية

والمعارضة، أو بين سورية ومجلس الأمن. لكن الأخير لم يعر هذا الأمر ما يستحقه من اهتمام، لأن الدول الغربية دائمة العضوية غير معنية بأن تعطي روسيا هذا الدور، وسورية لا ترغب في أن تصبح روسيا وسيطًا بينها وبين المعارضة لأنها تريد أن تكون روسيا إلى جانبها فقط.

عندما زارنا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بدمشق في كانون الثاني/ يناير 2012، سأل الرئيس بشار الأسد: متى سينتهي الجيش السوري من قصف بابا عمرو في حمص؟ فأجاب خلال يومين أو أسبوع على أبعد تقدير. ثم سأله على مائدة الغداء من سيكون ممثلكم للحوار مع المعارضة، أجاب بتلكؤ إنه نائب الرئيس فاروق الشرع، وحين وجد الرئيس مترددًا في ذكر الاسم، قال لافروف هل يزعجك أن أعلن اسمه في المؤتمر الصحافي، أجاب الرئيس بالموافقة على مضض "لقد أصدرنا قرارًا جمهوريًا بهذا الشأن!".

لكن لافروف أعلن في مؤتمره الصحافي الذي عقده في بهو القصر مباشرة بعد الغداء أن الرئيس الأسد كلف نائبه الشرع بتمثيل الدولة السورية في الحوار بين النظام والمعارضة. مرت أسابيع وأشهر والرئيس لم يفِ بأي من الوعدين، فلا القصف على بابا عمرو توقف، ولا الحوار جرى استئنافه بفاروق الشرع أو بغيره.

ردًا على عدم التزام الموقف السوري، عُقد في تونس في 24 شباط/ فبراير 2012 المؤتمر الأول تحت عنوان أصدقاء سورية، ثم عُقد المؤتمر الرابع بمدينة مراكش في المغرب قبل نهاية عام 2012 حضرته أكثر من 100 دولة. وكانت روسيا في 14 نيسان/ أبريل 2012 قد صوتت بوضوح في مجلس الأمن إلى جانب أميركا وبريطانيا وفرنسا لصالح القرار 2042، الذي سيتم بموجبه إرسال 30 مراقبًا للإشراف على وقف إطلاق النار في سورية.

تبعه بعد أسبوع قرار آخر رقم 2043 في 21 نيسان/ أبريل 2012، أيدته موسكو، ونص على تطبيق خطة كوفي أنان الشهيرة بالنقاط الست.

هذا الموقف الروسي أزعج السلطات السورية كثيرًا، وجاء منسجمًا مع موقف جامعة الدول العربية أيضًا، ومع موقف كوفي أنان نفسه الذي حظي تعيينه بترحيب الجانبين العربي والدولي.

وفي أثناء ذلك جرى تعيين الجنرال روبرت مود القادم من الصليب الأحمر الدولي رئيسًا لبعثة المراقبين الدوليين في سورية الذين وصل عددهم إلى حوالى 300 مراقب. والجنرال مود نرويجي الجنسية وضابط مرموق استطاع أن يقيم علاقات ودية مع بعض أعضاء الحكومة السورية، فنجح في تثبيت وقف إطلاق النار فترة قصيرة، تنقل خلالها من محافظة درعا في الجنوب إلى محافظة إدلب في الشمال.

في 25 أيار/ مايو 2012، وقعت مجزرة في غاية البشاعة في الحولة (غربي حمص) وراح ضحيتها عشرات المدنيين من بينهم أطفال ونساء. فدانتها روسيا والصين والدول الغربية في مجلس حقوق الإنسان. ووُجهت أصابع الاتهام إلى القوات الحكومية السورية ومجموعة من الشبيحة الموالية للنظام، إلا أن النظام ألقى كامل المسؤولية على تنظيم القاعدة والمعارضة السورية، ورفض في الوقت ذاته السماح للأمم المتحدة بفتح أي تحقيق حول الأمر!

بيان جنيف (30 حزيران/ يونيو 2012)

عيَّن كوفي أنان في 23 شباط/ فبراير 2012 مبعوثًا دوليًا في سورية، وحاول بخبرته المعهودة أن يجمع (كبار القوم) المعنيين بالأزمة السورية فيما عُرف بـ"مجموعة العمل من أجل سورية"، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة (هيلاري كلينتون) والاتحاد الروسي (سيرغي لافروف) والصيني (يانغ جيه تشي) والاتحاد الأوروبي (كاترين أشتون) وغيرهم من عرب وأجانب في جنيف بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 2012. كانت نقاط التفاهم واسعة داخل المؤتمر بين المسؤولين الكبار والصغار، لا سيما حول النقاط الست لخطة كوفي أنان، في إطار حل سياسي. أما النيات فكانت شيئًا آخر.

كان التباين الوحيد في نهاية المطاف الذي حال دون الوصول إلى خاتمة مرضية للجميع، هو استحضار اسم الرئيس بشار الأسد سلبيًا أو إيجابيًا. هنا ظهرت عقدة "النجار" المتداولة شعبيًا، والتي رددها المسؤولون الروس والأميركيون في أرجاء العالم، وذلك لإفشال حل الأزمة السورية من أساسها، وليس لتنحية الرئيس السوري، ونقاط أنان الست، ذريعةً لفظيةً لا أكثر، لأن العالم يصدر أحكامه في النهاية بالاستناد إلى الأقوال، فهي الدليل الدامغ الذي لا يظهر غيره في عالم اليوم.

مع ذلك، حُيّدت مسألة تنحية الرئيس من النص، وجاء القرار مطولًا من أبرز فقراته: "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة".

عُقد اجتماع مصغر في القصر ترأسه الرئيس لمناقشة بيان جنيف. كنت قد قرأت البيان وعرفت جميع الملابسات التي أحاطت بصياغته، ووجدته يفتح الأفق أمام خروج سورية من نافورة الدم. بدأ الرئيس الاجتماع بانفعال واضح، واعتبر البيان كارثة، والتفت إلى وليد المعلم الذي علق بأن بيان جنيف فعلًا كارثة لأنه صناعة أميركية. علقت: "أين الكارثة؟ إذا كان هناك نقطة في البيان لا تعجبنا، فبإمكاننا إطلاع الروس على هواجسنا، وهم باعتقادي لن يمانعوا لأن لهم اليد الطولى في صياغة البيان، ولمعرفتهم بكوفي أنان، الذي ما كان ليتبنى النقاط الست الواردة في البيان لولا موافقة الروس عليها". كررت الأقوال. صمت الرئيس فصمت وزير خارجيته، لأن بيان جنيف من وجهة نظر الرئيس النهائية كارثة ليس إلا.

حتى هذه اللحظة ما زلت أتساءل أين تكمن الكارثة في بيان يدعو لوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن وتشكيل حكومة وحدة وطنية بين السلطة والمعارضة ولا يتعرض لمنصب رئيس الجمهورية؟

في 19 تموز/ يوليو 2012، أي بعد بيان جنيف بنحو ثلاثة أسابيع تقريبًا، كان مجلس الأمن قد اجتمع وأعد مشروع قرار تحت الفصل السابع تقدمت به كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، لكنه لم يمر بسبب الفيتو الروسي الذي يعني الإنقاذ الأولي للنظام الذي بدا في وضع صعب جدًا.

تفجير خلية الأزمة

أستذكر وفاة العماد حسن تركماني، رئيس خليّة الأزمة المروعة، بتفجير مكتب الأمن الوطني في 18 تموز/ يوليو 2012، مع وفاة أصدقاء آخرين وهم شخصيات مهمة في خلية الأزمة: العماد آصف شوكت الذي كان قد نُقل من شعبة المخابرات العسكرية إلى الأركان، ووزير الدفاع العماد داود راجحة، واللواء هشام اختيار

رئيس مكتب الأمن الوطني. تمكنت من رؤية الأخير لحظة احتضاره في غرفة العناية المشددة في مستشفى الشامي بدمشق، وإلى جانبه ابنه الشاب الذي كان أيضًا في الغرفة المجاورة لصالة الاجتماعات ساعة تفجير المكتب. ونجا الرابع وهو اللواء محمد الشعار وزير الداخلية، بسبب مغادرته قاعة الاجتماع إلى دورة المياه، قبيل دقائق معدودة من التفجير. شُكلت لجنة تحقيق، لكن القيادة لم تبلغ فيما إذا وصلت إلى أي نتائج. وجرت قبل ذلك بأسبوع محاولة تسميم عدد من أعضاء اللجنة لم تؤخذ من القيادة على محمل الجد رغم انتشار شائعات بأن الفاعل هرب إلى خارج البلاد.

كلفني الرئيس في آخر دقيقة أن أتولى بالنيابة عنه تشييع الشهداء (ضحايا التفجير) الأربعة إلى مثواهم الأخير في ضريح الجندي المجهول مع أن كل الترتيبات اتخذت على أساس حضوره، لا سيما أن أحدهم وهو آصف شوكت كان صهره زوج أخته الكبرى بشرى. قال لي الرئيس عبر هاتف مدير مراسم الرئاسة الموجود في أثناء مراسم التشييع إنه سيكلمني فيما بعد عن الأسباب التي منعته من المشاركة بالتشييع، وهو ما لم يحدث، وأنا بدوري لم أسأله، لأنني لم أعد أراه كالسابق.

الفيل يا ملك الزمان

كان أعضاء القيادة القطرية يتفقون معي في موقفي ضد الحل العسكري للأزمة. وقد طالبوني بأن يعقد الرئيس اجتماعًا معهم كي أعيد على مسامعه رأيي الدائم بضرورة الحل السلمي. فاشترطت عليهم أن يعبروا عن هذا الرأي حين أطرح الموضوع بوجودهم؛ لأن الرئيس كان عادةً يسمع رأيي على انفراد أو بالتوصيات التي كانت تصدر عن القيادة القطرية واللجنة السياسية التي كنت أرأسها. فوعدوا بذلك.

حين اجتمعنا مع الرئيس في القصر الجمهوري، طرحت مشكلة الحل العسكري وضرورة انتهاج حل سياسي للأزمة. وحاول أسامة عدي عضو القيادة القطرية التأكيد على ما قلته، فقاطعه الرئيس وقال للجميع إنه لم يعد يثق بأداء وزارة الخارجية وأن الأسلوب الذي تنتهجه الخارجية لم يعد مجديًا دون أن يشرح ماذا يقصد. وأضاف قائلًا: من الآن فصاعدًا سأقوم أنا بالعمل من تحت الطاولة، لأن ذلك سيعطي نتائج أفضل. قالها وسط دهشة أعضاء القيادة لتغيير الموضوع. فران الصمت وانفض الاجتماع.

توقف أعضاء القيادة القطرية عند الباب الخارجي للقصر يتساءلون عن أسباب هذا الموقف الغريب للرئيس. عبرت عن استيائي لعدم مشاركتهم رغم تأييدهم في الاجتماعات للحل السلمي وأخبرتهم أن هذا آخر اجتماع للقيادة سأحضره.

استقالة كوفي أنان الصامتة

أعرف أن كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة قد أراق ماء وجهه لكي يوافق الرئيس بشار الأسد على سحب الدبابات إلى خارج المدن السورية فقط. فلم يكن هناك من صدى لطلبه، كما لم يكن هناك أي التزام بما نصت عليه نقاطه الست، وأدى ذلك إلى استقالته في مطلع آب/ أغسطس 2012؛ أي بعد ستة أشهر فقط من تعيينه مبعوثًا لسورية. كان بطبعه قليل الكلام. ولذلك لم يعرف كثير من الناس موقفه من الأزمة السورية، إلا بعد استلام الأخضر الإبراهيمي مهمته الجديدة الدولية والعربية. عندها فقط نطق أنان بعد خروجه من سورية بما كان يفكر فيه بعد أن رأى، بوصفه أمينًا عامًا سابقًا للأمم المتحدة، أنه كان يتعامل مع مهمة في غاية التعقيد، دون أن يتلقى دعمًا دوليًا أو من الحكومة السورية.

صرح كوفي أنان، في 2 آب/ أغسطس 2012 لصحيفة **نيويورك تايمز**، بأن من دون تعاون دولي موحد وضاغط إضافة إلى جهد إقليمي، يستحيل إجبار الطرف السوري على الشروع بعملية سياسية. وفي مقالة نشرت مقتطفات منها صحيفة **فايننشال تايمز** اللندنية حمّل مسؤولية إخفاق مهمته إلى الحكومة السورية وللرئيس بشار الأسد بالاسم. لقد وُصفت استقالته بالدراماتيكية بعد أن رأى أن الرئيس استمر في قتل شعبه، على الرغم من وعده بقبول النقاط الست، بينما المعارضة لم تبدِ استعدادها لانتقال سلمي يكون للرئيس الأسد دور فيه.

الأخضر الإبراهيمي

في 17 آب/ أغسطس 2012 عُيِّن الأخضر الإبراهيمي مبعوثًا خاصًا باسم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بعد استقالة كوفي أنان. كان الإبراهيمي في شبابه عضوًا في جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومثّلها في مؤتمر باندونغ عام 1955. شغل منصب وزير خارجية الجزائر. وله تجربة دبلوماسية طويلة ساعدته في معالجة العديد من النزاعات، نجح في حل بعضها وفشل في أخرى. كان يدرك منذ بداية

تكليفه صعوبة حل الأزمة السورية، لأنه الوحيد من بين المبعوثين الدوليين الذي يعرف الداخل السوري، حيث كان أمين عام اللجنة الثلاثية الخاصة بالوجود السوري في لبنان في ثمانينيات القرن الماضي، فضلًا عن تسلمه الأمانة العامة للجنة الثلاثية التي تشكلت من المغرب والجزائر الخاصة بلبنان في نهاية الثمانينيات.

حاول الإبراهيمي خلال مهمته أن يوسع اتصالاته بالسوريين وبي شخصيًا. وفضل أن يستشير الرئيس بشار الأسد قبل اللقاء بي؛ لأنني كنت آنذاك معتكفًا في منزلي بسبب موقفي، ولكن طلبه رفضه الرئيس نفسه. استغرب الإبراهيمي هذا الموقف، ورأى أن استشارة الرئيس لم تكن في محلها لأن ذلك يعني فشل مهمته المبكر، فطلب مني عبر الهاتف أن أرسل مبعوثًا لإطلاعه على التفاصيل. كلفت الدكتور توفيق سلوم مدير الشؤون السياسية أن يجتمع مع مساعده مختار اليماني ليضعه بصورة لقاء الإبراهيمي مع الرئيس الأسد. نقل لي سلوم مضمون لقاء الإبراهيمي مع الرئيس، وأن الإبراهيمي لم يكن مرتاحًا للنتيجة التي تعني أنه إذا كان الرئيس غير موافق على اجتماعه بفاروق الشرع الذي اختاره الرئيس الأسد نائبًا له، فكيف سيكون في إمكان الإبراهيمي العمل مع الشخصيات السورية الأخرى؟

حديثي إلى جريدة الأخبار

أدليت بحديث صحافي إلى إبراهيم الأمين رئيس تحرير جريدة **الأخبار** اللبنانية نشر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2012، لتوضيح موقفي للرأي العام، ومحاولة لقطع الطريق على الإشاعات التي أخذت تتزايد يومًا بعد يوم عن انشقاقي أو عزلي أو خروجي من البلاد.

تحدثت بصراحة وأوضحت حقيقة موقفي الذي كان يبدو غامضًا خارج القيادة، وشرحت وضع سورية على نحو عام من وجهة نظري. قلت في بداية المقابلة: "إن السلطة كانت تتوسل في بداية الأحداث رؤية مسلح واحد أو قناص، الآن هي تشكو كثرة المجموعات المسلحة"، وإن "توفير الأمن واجب، لكن يختلف عن الحل الأمني للأزمة"، تساءلت: "هل يحق لأي كان أن يُدخل الوطن بعنق زجاجة لا يخرج منها إلا بكسره؟". صارحت الرأي العام بأن "الخط البياني للأحداث يأخذك إلى مكان غير مريح تسير فيه الأمور فعلًا من سيّئ إلى أسوأ".

أقررت بعمق الكارثة السورية "كل يوم يمر يبتعد الحل، نحن يجب أن نكون في موقع الدفاع عن وجود سورية وليس في معركة وجود فرد أو نظام"، وأوضحت مسؤولية رأس الدولة عما يجري قائلًا: "هو لا يخفي رغبته بحسم الأمور عسكريًا بينما يعتقد الكثيرون أن لا بديل عن الحل السياسي ولا عودة للوراء" في إشارة إلى رغبة الرئيس المستحيلة في الإبقاء على شكل السلطة الحالي دون أي تغيير. "وإن فقدان الثقة بين هذين الطرفين (نظام الحكم والمعارضة)، وبالتالي استحالة جمعهما في حوار مباشر، سيفضي إلى تدمير وتفكيك مستمرين لا يستفيد منهما في هذه المرحلة إلا الاحتلال الإسرائيلي".

توقعت "أن الشعب لن يقبل بتدخل الجيوش الأجنبية على أراضيه وستكون هناك مقاومة"، وأخيرًا، دعوت إلى أن الحل يجب أن يكون سوريًا من خلال تسوية تاريخية على قاعدة وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة (يُنظر الملحق 6).

أخذت في الحسبان كل الاحتمالات السيئة بعد حديثي الصحافي، لأن الحزب الحاكم لا يؤمن بحرية التعبير. صحيح أنني لم أفكر بالانشقاق، ليس لأنني أحب بلدي أكثر من الذين يموتون من أجله، وإنما ليقيني بأن انشقاقي وخروجي من سورية لن تجعلها أفضل حالًا.

أثارت المقابلة ردودًا كثيرة من المعارضة والسلطة. اعتبر بعض المعارضة أنه لا يمكن لأحد أن يصرح بمثل هكذا مضمون ما لم يكن الموضوع متفقًا عليه، وهو دليل ضعف السلطة وأنها زائلة خلال أيام. أما الطرف الموالي فوصل إلى حد التلميح إلى أن موقفي من حل الأزمة يقترب من الخيانة. وكان أبرز توضيح للموقف الرسمي مما جاء في المقابلة ما ورد رسميًا في تصريح لوزير الإعلام عمران الزعبي بعد جلسة في مجلس الوزراء هاجمني فيها بأن تصريحاتي "ليست إلا رأيًا من آراء 23 مليون سوري".

لقد قررت أن أقول ما قلته مهما كانت العواقب لأضع الجميع أمام مسؤولياتهم في إنقاذ سورية من مخاطر مصيرية كنت أراها بوضوح. اتصل بي إبراهيم الأمين بعد عدة أيام من نشر المقابلة ليبلغني أن أعداد جريدته مُنعت من دخول سورية، وفيما بعد عرفت أنه منع هو شخصيًا من دخول سورية فترة من الزمن.

العزل والعزلة

في بدايات 2013 كنت أدرك أن الخيار العسكري سائر حتى النهاية، حتى تدمير البلد، وأن الحوار السوري-السوري جرى اغتياله، والحوار السوري-العربي أُفشل، فلم يتبقَّ سوى احتمالات بعيدة جدًا لحل دولي، وإن جرى ستتم فيه التضحية بسورية بسبب تناقضات الدول الأجنبية المتورطة. قررت آنذاك ألّا أذهب إلى مكتبي والجلوس في المنزل، فلا آذان صاغية، ولا النصيحة باتت تُجدي. تلقيت عدة اتصالات لتغيير موقفي، وزارني هيثم سطايحي عضو القيادة القطرية، الذي على الأغلب قام بها بعد استشارة رئيس الجمهورية، أو بتوجيه منه. ولفهم ما أفكر فيه، أبلغته أنه عندما يرتئي الرئيس إعادة عجلة الحوار السوري-السوري ويزودني أو يزوّد غيري بصلاحيات حقيقية لإنجاحه، فعندئذٍ فقط أكون موجودًا.

أتذكر زيارات عدد من الرفاق بعد قراري الانقطاع عن الدوام في مكتبي. بعضهم زارني أكثر من مرة لإقناعي بالعودة، لكنني لم أغير من قناعاتي، لا لتعنت في موقفي، وإنما لأن الحل المتبع أدخل البلاد في مأزق لا يمكن الخروج منه، إلا عبر سلسلة من الإصلاحات المرفوضة من سلطة خفية لا ترى وجوه أعضائها في أي اجتماع حكومي أو حزبي، لكنهم يتصرفون بمقدرات الحزب الحاكم والدولة كأنهم ورثتها الحصريون.

كل الذين زاروني لإقناعي بالعودة إلى مزاولة عملي في مكتبي لم يكونوا بطبيعة الحال أعضاءً في الحكومة الخفية. كان من بينهم الدكتور محسن بلال وكذلك ممن يحتلون مناصب رسمية عليا كاللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني الذي زارني في منزلي لإقناعي بالعودة، والدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية، التي أبلغتني عبر الهاتف أنها ترغب في زيارتي في مكتبي. لكن الخيار الذي اتخذته كان لا رجعة عنه.

أبلغت كل من تواصلوا معي بأنه إذا كان الرئيس جادًا في قبول الحل السياسي، فما عليه إلا أن يصدر قرارًا معلنًا بإعادة تشكيل هيئة الحوار الوطني وبالأسماء التي يريدها. لأن قبولي غير ذلك، لا يضع أي ضمانات للحيلولة دون تحكم أعضاء السلطة الخفية بمسار الأحداث، بل ستعتبر عودتي مصادقة حينها على قرارات لم أكن طرفًا فيها.

لم يكن الرئيس يقيم وزنًا لأي عمل سياسي يمكن أن يرى السوريون فيه بديلًا من الطريق العسكري، حتى لو اخترع في مقابلاته مقولة "إن الحل السياسي سيكون موازيًا للحل العسكري"؛ ففي العلوم الخطان المتوازيان لا يلتقيان.

كان استمرار وجودي في الحكم لفترة أطول وغير محددة بحل سياسي واقعي سيعني موافقتي على هذا النهج المدمر للبشر والحجر، فضلًا عن أنه يمنح قتل السوريين نوعًا من التبرير الجماعي في الداخل السوري. "إذا سكت أهل الحق عن الباطل، توهم أهل الباطل أنهم على حق"، قال علي بن أبي طالب هذه الحكمة البليغة، التي تصلح لكل الأوقات والأزمان، منذ ألف وأربعمئة عام.

أين حزب البعث الحاكم؟

في أوائل تموز/ يوليو 2013، وقبل يوم أو يومين من انعقاد المؤتمر العام لحزب البعث، دُعيت على الرغم من انقطاعي عن العمل في مكتبي إلى اجتماع مصغر ضم كلًا من أعضاء القيادة محمد سعيد بخيتان، وهيثم سطايحي وأسامة عدي. اقترح الرفاق عليَّ أن اجتمع على انفراد مع الرئيس قبل المؤتمر؛ لأن مصلحة الحزب - كما عبروا - تتطلب حدوث هذا اللقاء. فرفضت الفكرة واستمر النقاش بيننا طويلًا. وألمح البعض إلى أن ما دار بيننا سيصل حتمًا إلى مسامع الرئيس، فانصرفنا لأن مزيدًا من النقاش لن يغير شيئًا. وأظن أن سطايحي نقل له مباشرة ما دار بيننا لأنه موضع ثقته، حيث كان يعمل في مكتبه قبل تعيينه عضوًا في القيادة عام 2005.

كان واجبي الحزبي يحتم عليَّ حضور مؤتمر حزب البعث في 8 تموز/ يوليو 2013؛ لأنني كنت عضوًا في قيادته. لم يبدُ فعليًا مؤتمرًا للحزب لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون. ورغم أنه جرت دعوتنا إلى مؤتمر حزبي تحت عنوان اللجنة المركزية، فإن القيادة لم تُبلّغ بأسماء الحضور.

وجدنا عند انعقاد المؤتمر أنه لم يحضر كل أعضاء اللجنة المركزية المسجلين، مثل المحافظين، بل أضيف إلى الحضور أشخاص معينون من الرئيس والأجهزة الأمنية. في الماضي كان أعضاء المؤتمر يمثلون الحزب سواءً جاؤوا بالانتخاب أو بالتعيين. لم تجرِ هذه المرة أي انتخابات ولو شكلية من أي نوع، كالتي كانت تجري في الستينيات، وحتى أواخر التسعينيات، حين كنا نبلغ الحزبيين المشاركة فيها حتى لو كانوا يعملون في بلد عربي يحظر وجودهم فيه.

افتتح بشار الأسد الجلسة، وتتالى المتحدثون في المؤتمر يكيلون سيلًا من المدائح للرئيس والانتقادات للقيادة القطرية. ومن بين المنتقدين يوسف أحمد الذي كان قد صبّ جامّ غضبه على القيادة القطرية دون استثناء، ما عدا رئيسها بشار الأسد بالطبع!

كان طبيعيًا أن يتولى الأمين القطري المساعد بخيتان الرد على المداخلات، لكنه لم يكن جالسًا على المنصة الرئيسة كما جرت العادة.

فاستدعاه الرئيس وأجلسه على مسافة محسوبة منه على كرسي انفلت رفاصه، فصار يعلو ويهبط بالأمين القطري المساعد، والأسد ينظر إليه ويضحك! لا يستطيع وصف هذه الحالة بروحها الساخرة إلا الكاتب الروسي الشهير أنطون تشيخوف.

أُصلح الكرسي بمساعدة من أحد الرجال الواقفين خلف الرئيس وراء الباب الموارب. وبعد أن استعاد بخيتان أنفاسه رد على المنتقدين.

دخل عدد من الأشخاص مع الرئيس إلى غرفة مجاورة لصالة الاجتماع في القصر الجمهوري، وخرجوا منها بعد قليل ليعلن أسماء القيادة الجديدة دون أي تصويت. لقد استُبعدت أنا وجميع أعضاء القيادة القطرية منها ما عدا بشار الأسد، رغم أنه - بوصفه رئيس الجمهورية وأمينًا لحزب البعث العربي الاشتراكي - يستمد رسميًا سلطاته التنفيذية والحزبية من هذه القيادة التي أسقطها ببساطة، لأنها من وجهة نظره العقائدية لا تؤيد الحل العسكري.

جرى فيما بعد إغلاق مكتبي بوصفي نائبًا للرئيس، وسُرح معظم الكادر الوظيفي الذي كان يعمل معي بمن فيهم عمال النظافة، ونُقل عدد قليل منهم إلى وزارات أخرى في الدولة. وبعدها وصلت رسائل لكل من كان له علاقة بي ويعمل في الدولة بمنع زيارتي أو التواصل معي.

التهديد الأميركي الخُلّبي

جرى استخدام السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في 21 آب/أغسطس 2013، وقُدر عدد الضحايا بحوالى 1400 فرد بينهم أطفال. وقبل ذلك بعام كانت الإدارة الأميركية قد أعلنت أن استخدام السلاح الكيماوي خط أحمر. خصص مجلس الأمن جلسة للاستماع إلى يان إلياسون نائب الأمين العام للأمم المتحدة

حول استخدام السلاح الكيماوي، المحرم دوليًا، في سورية، وطالب بفتح تحقيق حول المسألة، والتي يمكن أن يحال مرتكبوها إلى محكمة الجنايات الدولية.

باشر باراك أوباما بحشد الأساطيل وقاذفات توماهوك والصواريخ الذكية، واختار مواقع حكومية سورية، وأعطى أسماء المستهدفين وأماكن وجودهم في دمشق!

لم يكن التهديد الأميركي جادًا حقًا، لا سيما بعد إسراع روسيا، بطلب من واشنطن، بعقد صفقة مع سورية لنزع مخزون الأسلحة الكيماوية. اجتمع سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي وجون كيري وزير الخارجية الأميركي على الفور، وصدر بالإجماع قرار عن مجلس الأمن رقم 2118 في 27 أيلول/ سبتمبر 2013، طالب بتدمير مخزون الأسلحة الكيماوية ونزعها. تنفس السوريون الصعداء، لأن الضربة الأميركية من الصواريخ الذكية قد لا تصيب أهدافها المحددة، ولكن قد تصيب بعض السوريين الأبرياء.

في جلسة لاحقة لمجلس الأمن في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، تبنى المجلس تشكيل لجنة من هيئة حظر الأسلحة الكيماوية بالاشتراك مع المجلس على أن ينتهي تدميرها لمخزون سورية في حزيران/ يونيو 2014. على الرغم من ذلك، تواصلت المزاعم حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية؛ إذ في 22 أيار/ مايو 2014، أنقذت روسيا في مجلس الأمن السلطات السورية من اتهامات تلطخ أيديها بدماء الآلاف من أرواح الأبرياء السوريين، وحالت دون محاسبتها أمام محكمة الجنايات الدولية، وذلك باستخدامها الفيتو للمرة الرابعة في مجلس الأمن.

انتهز سيرغي لافروف في لقاءاته وتصريحاته التراخي الأميركي، فطالب الولايات المتحدة بتصنيف "جبهة النصرة" عام 2014 منظمةً إرهابية. انتهز كيري الفرصة أيضًا، وأبلغ بعض فصائل المعارضة السورية عندما اجتمع معهم بلقاء في نيويورك بأنهم يجب ألا يتوقعوا أن تقاتل الولايات المتحدة إلى جانبهم بل "نحن الذين نتوقع منكم أن تقاتلوا لصالحنا في سورية".

استغل الإبراهيمي فرصة هذا التفاهم الروسي-الأميركي، فأبدى حرصًا شديدًا على جمع الطرفين السوريين: الحكومة والمعارضة للمرة الأولى عام 2014 في جنيف. لكن الاجتماع فشل ووصل الطرفان السوريان إلى طريق مسدودة بعد

جهد بذله الإبراهيمي لم يقابل بجهود مماثلة روسية-أميركية! أصر الوفد الحكومي السوري على أن يكون الإرهاب على رأس جدول الأعمال مع المعارضة وفي كل الاجتماعات. كما لم تستثمر المعارضة وتسأل وفد النظام عن تعريفه للإرهاب.

لم يغضب الأميركيون من استخدام الفيتو الروسي، واستمرت الاتصالات بينهما على الأقل في الأجواء السورية. وكان التفاهم الروسي-الأميركي يجري في السر، ولا يتعداه إلى دول أخرى.

استقالة الأخضر الإبراهيمي

لمن يتذكر القانون الدولي، يعرف أن جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي جزء من القانون الدولي، وما كانت لتمر لولا موافقة الحليف الروسي، بدءًا من بيان جنيف الأول عام 2012 وصولًا إلى القرار 2254، اللذين أقرهما مجلس الأمن.

كان تجاهل هذين القرارين من الدولة في سورية يعني استبعاد الحل السياسي والاستمرار بالحل العسكري، ومواصلة تدمير البلد. كان واضحًا تجاهل الرئيس لبيان جنيف وقرارات الأمم المتحدة بإعلانه عام 2014 عن إجراء انتخابات رئاسية لسبع سنوات أخرى؛ أي إلى عام 2021، وترشيح شخصين آخرين معه - شكليًا - ليلغي إحساس الناس بتفرده بالحكم، لكن النتائج أكدت التصور الاستبدادي الذي حاول نفيه بشق الأنفس.

تضاعف حنق الرئيس بشكل خاص، حينما صرح الإبراهيمي في 14 آذار/ مارس 2014 "أن إجراء الانتخابات الرئاسية في سورية سيعيق أي عملية سلام بين الأطراف المتناحرة". سارعت صحيفة **الوطن** السورية في افتتاحيتها شبه الرسمية إلى توجيه نقد لاذع إلى الإبراهيمي في 3 نيسان/ أبريل 2014 واصفة الرجل بأنه "لم يكن يومًا وسيطًا نزيهًا، بل كان طرفًا في مشروع الشرق الأوسط الجديد".

صارت استقالة الإبراهيمي وشيكة، لا سيما مع شكواه منذ بداية مهمته بأن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ.

لم أذهب بطبيعة الحال إلى صندوق الاستفتاء للتجديد للرئيس بشار الأسد عام 2014، قناعة مني بأن هذه الانتخابات فاقدة الشرعية، وخصوصًا أنها تجري ونصف

الشعب السوري بين لاجئ إلى الخارج ونازح في الداخل، فضلًا عن الدمار الهائل في معظم المدن والبلدات السورية.

استقال الإبراهيمي في أيار/ مايو 2014، وحل محله مبعوث عن الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا، الذي اعتقد بأن قرار مجلس الأمن 2254 سيسعفه في إيجاد الحل السحري للأزمة السورية.

التدخل الروسي ومسار فيينا لحل الأزمة السورية

بعدما أفشل الرئيس بشار الأسد الحوار الوطني، وأجهض بعثة المراقبين العرب برئاسة محمد مصطفى الدابي، وأحبط المساعي الدولية ممثلة بكوفي أنان، وتخلى عن الجهود العربية والدولية ممثلة في الأخضر الإبراهيمي، كما تخلى عن المبعوث الجديد ستافان دي ميستورا، تشجع الروس على التدخل عسكريًا في أيلول/ سبتمبر 2015 لكي يحولوا دون سقوط الأسد وانهيار النظام في دمشق. اعتبر الروس أن تدخلهم شرعي، لأن الطلب جاء من الحكومة السورية. لم يكن هناك اعتراض دولي جدي من أي طرف إقليمي أو دولي، باستثناء بعض السجالات الإعلامية المتهكمة من واشنطن ضد التدخل العسكري الروسي. لكن حقيقة الأمر أن التدخل الروسي في سورية أرضى الأميركيين بانضمام روسيا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وأرضى النظام السوري للتخلص من "المعارضة السورية سلمية كانت أم مسلحة"، وأرضى الغرور الروسي العسكري بالإعلان عن إطلاق صواريخ فرط صوتية من بحر قزوين إلى شمال سورية.

حصلت روسيا بعد هذه التفاهمات على قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية لمدة 49 عامًا، وحصلت الولايات المتحدة على مواقع عسكرية استراتيجية في شرق سورية دون جهد يذكر. في هذه الأجواء المشحونة بالخيبات والتمنيات، وبعد التدخل الروسي الجوي، عُقدت اجتماعات مصغرة في فيينا في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية ضمت سيرغي لافروف، وجون كيري، وعادل الجبير عن السعودية، وفريد الدين سينير أوغلو عن تركيا. ثم عُقد اجتماع آخر موسع في 30 تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه بمشاركة إيران. لكنه مع ذلك لم يحقق تقدمًا رغم أنه كان أكبر تجمع إقليمي ودولي على

مستوى الوزراء ضم الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وخمس عشرة دولة أخرى، فضلًا عن مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، ومفوضة الاتحاد الأوروبي، والمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

ظهرت بعد هذا الاجتماع مجددًا مماحكات إعلامية بين طهران والرياض، وسجالات سياسية بين واشنطن وموسكو، لا سيما في سياق تمدد حلف الناتو شرقًا وظهور المسألة الأوكرانية بتعقيداتها المعروفة؛ الأمر الذي وتر الأوضاع بدلًا من أن يساعد على حلها. عُقد اجتماع آخر في فيينا نفسها في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، طالب بوقف إطلاق النار والبدء بعملية انتقالية في سورية، لكنه لم يحقق تقدمًا في حل الأزمة، مع أن التنسيق بين الشريكين الرئيسين الروسي والأميركي ظل مستمرًا في الأجواء السورية، حيث إن "الاختلاف في الرأي لا يفسد للودّ قضية"!

تواصلت عملية اجتماعات فيينا بعقد اجتماع آخر في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2015. لم يحقّق الاجتماع خرقًا مهمًا لحل الأزمة السورية، لكنه وضع النقاط على الحروف للمرة الأولى، حيث صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 2254 في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

في لقاءات كيري مع كلٍ من لافروف والرئيس بوتين في موسكو، ارتأوا ضرورة اجتماع الحكومة السورية مع المعارضة قبل مطلع السنة القادمة، وجرى الاتفاق على تكليف الأردن بتحديد الفصائل المسلحة السورية التي لا تعد إرهابية، وتكليف السعودية بجمع فئات المعارضة السلمية مع بعضها. ظهرت منصتا موسكو والقاهرة للمعارضة على سطح الأحداث، فجرى ضمهما إلى اجتماعات الرياض-1 والرياض-2. ولكن ظلّ الخلاف قائمًا بين موسكو وواشنطن حول مستقبل الرئيس بشار الأسد، فلافروف يرى ترك مصيره إلى الشعب السوري، في حين رأى كيري أن الأسد لا مستقبل له في سورية.كان الموقفان الروسي والأميركي غير متباعدين كثيرًا لأن الحرص على بقاء الأسد كان بالنسبة إلى الروس معلنًا، أما بالنسبة إلى الأميركيين فطابعه سري للغاية.

بعد أن اطمأنت روسيا أن تدخلها العسكري في سورية لم يلقَ اعتراضًا جديًا من الولايات المتحدة، صعّدت من وتيرة استخدامها للفيتو في مجلس الأمن، وخصوصًا

في معرض انتهاكات النظام السوري الجسيمة لحقوق الإنسان. تجاهل الروس تنفيذ القرار 2254، ولم يكن للأميركيين اعتراض على هذا التجاهل، لأنهم لم يكونوا متحمسين لتطبيقه حينها؛ فالروس يحتلون سماء سورية، في حين يحتل الأميركيون شرقها.

بعد الإجهاز على آلاف السوريين من المعارضة المسلحة والسلمية بصواريخ المقاتلات الروسية في شرق حلب، أطلقت روسيا وإيران وتركيا، بوصفها دولًا ضامنة، مسار أستانة عام 2017. واخترع بوتين - المشهور بحسه الأمني على المستوى العالمي - مصطلحًا أطلق عليه مناطق "خفض التصعيد"، التي تعني واقعيًا أن روسيا غير قادرة على وقف القتال في كل الأراضي السورية، بل خفضه فقط.

هذه المصطلحات الجديدة المتعلقة بالدول الضامنة ومناطق خفض التصعيد ليست عصية على الفهم. لكن كيف يمكن تبرير نقل مقاتلي مناطق خفض التصعيد في "الباصات الخضر" إلى الشمال السوري؟ إذ لو تم الأخذ بالافتراض أن الشمال السوري سيكون ساحة لتأهيل المعارضة المسلحة ليقبلوا بالتسوية السلمية، فلماذا لم يترك المعارضون حيث هم ويجري تأهيلهم؟

كان في إمكان تركيا أن تصبح ذات تأثير أكبر من تأثير اللاعبين الآخرين بحكم العلاقات التاريخية والحدود الطويلة مع سورية التي لا تتوفر لدى الروس والإيرانيين، وخاصة أن مسؤولية حراسة الحدود السورية-التركية الطويلة تقع على عاتق تركيا منذ توقيع اتفاقية أنقرة بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1923.

السيكوباتية السياسية

لم يكن مستغربًا في خضم الأزمة السورية أن يتهامس بعض المواطنين بأن رئيسهم أصبح لديه سلوك لا ينسجم مع ذكائه العلمي، حيث دأب بعض الكتّاب والمعلقين الاستراتيجيين على وصف هذه الحالة بـ "الانفصال عن الواقع"، وآخرون بـ "الشعور بالعظمة"، الذي قد يصيب بعض الحكام الذين لا يتخلون عن كرسي السلطة، بذريعة أن هناك قضايا كبرى بانتظارهم.

أدركت، مع الأسف، متأخرًا، وفي خضم الكارثة التي عصفت بسورية منذ عام 2011، أن لديه بعض الميول السيكوباتية، وهي حالة نفسية يفتقد أصحابها كليًا

المشاعر؛ فلا خوف من العواقب، ولا شعور بالندم تجاه الخطأ، ولا تفاعل مع آلام الناس أو حتى هموم المحيطين به. قد تبدو بعض هذه الصفات، أول وهلة، صلابة أو جسارة، لكنها جسارة تفتقد بشدة للحكمة عندما تصبح الأمور أشد تعقيدًا والمواقف أكثر صعوبة. ولعل المجازفات السياسية لإيران وروسيا المرتكبة طوال سنوات الأزمة، جاءت من الإدراك لهذه المواصفات التي اكتشفوها في شخصيته بحكم معرفتهم الطويلة بالداخل السوري.

لقد كان الرئيس بشار نرجسيًا لا يعرف دواخله إلا عدد محدود من المسؤولين الآخرين، منهم نبراس الفاضل الذي كان مقربًا جدًا من الرئاستين السورية والفرنسية، والذي استدعاه من فرنسا؛ إذ لا بد من أن الفاضل اكتشف بأن اهتمام الرئيس بالخبرات الأوروبية لم يكن فعليًا في مجال النظم الإدارية، وإنما لتسويق صورته وصورة زوجته كلوحة فنية من تراث الغرب الأوروبي.

لقد كان يرسل قبل أي زيارة رسمية إلى دولة أوروبية مسؤولًا سوريًا ليتفق مع وكالات الأنباء والصحف لتغطية زيارته برفقة زوجته؛ فتتكلم هذه الوكالات عنه وعن أناقة زوجته، التي ترتدي أحدث ما صممته دور الأزياء العالمية، مثلما جرى حين أرسل وزير السياحة سعد الله آغا القلعة قبل الزيارة الرسمية إلى بريطانيا. كما كان من المعروف أيضًا تعاقده مع إعلاميين أجانب لتلميع صورته وصورة زوجته. ومع ذلك، نشر أحد الإعلاميين كتابًا ينتقدهما فيه.

بات من الملاحظ، حتى في خضم الكارثة التي ألمت بسورية، أنّ اسمي الرئيس وزوجته كانا طاغيين على كل شيء في الفضائيات ونشرات الأخبار العالمية، بدلًا من اسم سورية وجيشها وقواتها المسلحة، حتى إن صوره تصدرت الليرة السورية دون شعور بالإحراج مع الوضع الاقتصادي المتردي، ودونما اكتراث أن النظام دفع من دم السوريين في حربه ضد المؤامرات الدولية أكثر مما دفعه السوريون في حروبهم من أجل فلسطين.

وعلى ذكر شعوره بالزهو، من منا لا يتذكر خروج الرئيس بشار إلى إحدى شرفات قصره منتشيًا من فرط السعادة لـ "انتصار الروس"، ويعلن إعادة حلب إلى سيطرة الدولة عام 2016، كأنه اعتبر ما قبل حلب ليس كبعده، كأنه بداية تقويم جديد مثل ميلاد السيد المسيح!

كان الرئيس أيضًا يمارس العناد في غير محله ويتراجع عن قرارات أو مراسيم كان قد طلبها من وزرائه بسرعة قياسية، ثم يلغيها قبل أن يجف حبر توقيعه عليها. وبوصفه مسؤولًا أول، لا يعتبر الرئيس نفسه مسؤولًا عن المراسيم التي يوقع عليها: هناك رئيس حكومة ووزراء ومسؤولون عديدون يجب أن يتحملوا مسؤولياتهم كما يقول، ويقوم كل واحد منهم بتنفيذ ما هو مطلوب منه! وخير مثال على ذلك تراجعه عن الحوار الوطني الذي بدأ بمبادرة منه وكلفني بترؤسه، وهو يعلم أن هدفه هو بناء مجتمع سوري يتساوى فيه المواطنون في السلطة أو خارجها.

ولا يشعر الرئيس الأسد أن كل السوريين مواطنوه؛ فإهمال جزء كبير منهم أمر لا يقض مضجعه. لقد بات من الصعب على المحيطين به النفي أن الرهانات الإيرانية والروسية على سورية لم تستمد فعليًا من هذه الصفات الشخصية لبشار الأسد. فلا دولة محورية في العالم كانت تتابع باهتمام شديد تفاصيل الحياة في سورية أكثر من متابعة الروس والإيرانيين لها. فالدول الأخرى بما فيها أميركا وأوروبا وتركيا وحتى دول الخليج العربية، كانت قد وضعت تصوراتها وفقًا للتطورات المستجدة، في حين رسم الروس والإيرانيون خططهم مسبقًا بدهاء ومكر عظيمين.

السلطة الخفية

بدأتُ بالتحدث عن السلطة الخفية علنًا في اجتماعات القيادة القطرية في بدايات الأزمة السورية، مستذكرًا اتخاذ القيادة القطرية المنتخبة سابقًا في عام 2005 ما سمي بخطة الإصلاح، حيث تضمنت بندًا يدعو إلى إصدار قانون للأحزاب وآخر لتحرير الإعلام. بقيت هذه المقررات الجريئة التي اتخذت على وقع الغزو الأميركي للعراق آنذاك حبرًا على ورق لسنين. فتساءلت في اجتماع القيادة القطرية عن أنه إذا كانت أعلى هيئة سلطة في البلاد تتخذ قرارات فتوضع على الرف دون اكتراث بها، فمن هم إذًا الذين يملكون السلطة الحقيقية في البلد، هل هم حكومة أشباح؟

لم أتلقَّ من أحد تعليقًا أو جوابًا عن تساؤلي، لكن في إحدى المرات ذكرني أحد أبرز الشخصيات العسكرية السورية، العماد حسن تركماني، بحديثي حول مدى نفوذ السلطة الخفية عندما كنت أقول ليتها تأخذ مكاننا ولن نمانع في التخلي عن مناصبنا. لم يشرح لي لـمَ وصل إلى ذلك الاستنتاج المتفق مع كلامي، لكنني أعتقد أنه كان وليد تجربته في إعطاء توصيات للرئيس خلال الأزمة لم يؤخذ بها مطلقًا.

سلاح المعارضة الهزيل

لم تملك المعارضة السورية المسلحة إلا سلاحًا هزيلًا، لتواجه نظامًا مدججًا بكل أنواع السلاح بما فيها الصواريخ والطائرات الحربية والطائرات السمتية [الهليكوبتر] التي تحمل البراميل المتفجرة، فلم تُمنح المعارضة سلاحًا تواجه به النظام ومقدراته العسكرية، ومهما توسلت وأراقت ماء وجهها أمام الولايات المتحدة التي تدّعي دفاعها عن المعارضة، فلم تزودها بصواريخ محمولة على الكتف، مثل صواريخ "ستينغر"، التي أدت دورًا في إنهاء الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي!

مع كل ذلك، تظل شرعية السلطات السورية موضوعيًا سارية المفعول في عالم أكثر من ثلثي سكانه شمولي السلطة والحكم. لكن الحكومة السورية تعرضت للتشكيك بشرعيتها، ليس لأن معظم الدول العربية قاطعتها، ولا لأن "أصدقاء سورية" من أوروبيين وعرب مارسوا الدعم الوهمي للمعارضة، وإنما لأن النظام السوري نفسه لم يحترم دستوره الذي يحرّم قمع الحريات، فلجأ إلى الاعتقال التعسفي، ومارس القتل خارج إطار القانون، وملأ سجونه بالمعتقلين منذ الأشهر الأولى لانتفاضات "الربيع العربي".

هولاكو العصر الحديث

ليس مستبعدًا ألبتة أن السوريين – من بقي منهم داخل البلاد أو غادرها لاجئًا أو تائهًا في أرض الله الواسعة، وسواء أكانوا من الذي تفاءلوا بـ"الربيع العربي" أو وجدوه شرًا مستطيرًا – سيظلون في حالة تباعد في قارات تفصلها البحار والمحيطات عندما يتأكدون بالصوت والصورة أن بلادهم دخلت موسوعة غينيس العالمية لاحتلالها المرتبة الأولى في ميدان الدمار. لقد تفوقت مدنها وبلداتها المنكوبة على ما حل ببعض المدن الأوروبية مثل برلين وستالينغراد ودريزدن خلال الحرب العالمية الثانية. وسيدرك السوريون أنفسهم، عندما تهدأ الأحوال في بلادهم وينجلي عنها غبار الحرب، أن ما جرى فاق فعليًا ما خلفته جحافل هولاكو من قتل ودمار في بلاد الشام قبل مئات السنين؛ فـ"الطغاة يجلبون الغزاة"، حسبما يمكن فهم ما قاله عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة.

غير أن المفارقة أن عصر هولاكو في الماضي السحيق، كان أكثر رحمة من هذا العصر الحديث، فهو لم يكن قادرًا على الفتك بالبشر والحجر بمقذوف كيماوي مزعوم مجهول المصدر، ولم يكن في استطاعته تدمير مئات البيوت وتحويلها إلى ركام في لحظات، لعدم توفر أنواع مبتكرة من البراميل المتفجرة تهبط من السماء، أو من صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت بأكثر من مرة.

لن يكون مستحيلًا يومًا ما جمع السوريين بعد أن يتوقف القتل، والبدء بتكوين صورة شاملة عما حصل، عندما نعرف بدقة أعداد الضحايا والقتلى في الداخل السوري، والمهجرين واللاجئين إلى دول الجوار وما وراء البحار. لكن كيف يتحقق ذلك قريبًا، والأرقام في ارتفاع متواصل حتى اليوم؟ والأهم هو السؤال هل سيتمكن السوريون من الحصول على جواب شافٍ عن مصير أبنائهم من معتقلين أو مختطفين وكيف مات بعضهم؟ فإذا كان قد استعصى عليَّ عندما كنت نائب رئيس الجمهورية وعضو القيادة السياسية أن أعرف مصير مقربين ومعارف غيَّبتهم أفرع الأمن إلى الأبد، بمن فيهم سائقي وكذلك مرافقي السابق لسنوات طويلة، فكيف سيتمكن الآخرون من ذلك؟

لا يستطيع النظام ادّعاء الانتصار، وثلث الأراضي السورية يقع خارج سيطرته الفعلية. فشرق الفرات وإدلب والشريط على طول الحدود السورية-العراقية بما فيه قاعدة التنف، يقع خارج سيطرة النظام. كذلك فإن المعارضة السورية مهما كانت تسمياتها وتحت أي سلطة تلوذ، لا تستطيع ادّعاء السيطرة التامة على الثلث نفسه، والتحكم بموارده الاقتصادية المهمة.

مهما تعددت الآراء والاجتهادات حول الأزمة السورية وتداعياتها على سورية والمنطقة، فإن المنتصرين الحقيقيين في المدى المنظور هم إسرائيل وروسيا وخلفهما الولايات المتحدة، التي لم تدفع تكاليف توازي ما ربحته في سورية من مواقع استراتيجية. أما السوريون تحديدًا، فجميعهم خاسرون، ولا أحد يستطيع التفوق على النظام في ميدان "انتصار-الانكسار".

كان السوريون في الماضي لاعبين ماهرين باعتراف الأصدقاء والأعداء، وقد يتجاوزون أحيانًا حدود بلادهم بحق أو بباطل، لكنهم لم يسمحوا للآخرين باللعب داخل حدود سورية، سواء كان الآخرون حلفاء أو أصدقاء. كل ادعاء سوري رسمي

بالانتصار اليوم، ليس إلا هذرًا وخوفًا من إعلان الحقيقة المُرّة التي سيزاح غبار الحرب عنها يومًا ما.

صدق الإعلام السوري، ربما كان هذا من المرات القليلة، وصدقت معه الأقلام التي ادعت طوال سنوات الاقتتال، وعبر عشرات المقالات والدراسات، أن الحرب في سورية ستغير النظام العالمي لأنه فشل في تغيير بشار الأسد. إنه حقًا تغيير سريالي للنظام العالمي، فلقد أصبح الروس ينافسون الأميركيين على خطب ود إسرائيل على نحو غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، بعد أن كان الادعاء أنهم يعملون لإقامة عالم متعدد الأقطاب لا مكان استراتيجيًا لإسرائيل فيه. أما السوريون، في سياق حربهم على الإرهاب والاحتفاظ بـ"بشار أولًا"، فقد شهدوا نكبات تدمير وطنهم ومعضلات احتلاله المتعدد الأشكال، ثم جرى تركهم في حفرة عميقة، لا يعرفون متى وكيف سيخرجون منها.

خاتمة

لا تنبع أهمية سورية من موقعها الاستراتيجي فحسب، لكنها اكتسبت أيضًا تراكمًا معرفيًا منبعه "حضارات ما بين النهرين" لبلاد الشام. أما في القرن العشرين، فقد حظيت ببُعد اقتصادي مهم يمكّنها من تمرير النفط والغاز من الخليج إلى أوروبا، وبُعد سياسي لأنها قلب العروبة النابض حسبما قال جمال عبد الناصر، وأن لا سلام مع إسرائيل من دون سورية حسبما قال هنري كيسنجر بوصفه شاهدًا على العصر.

منذ عام 2011، ما كان الرئيس بشار الأسد ليجد صعوبة في أخذ آراء بالموافقة من الحكومة السورية أو الجبهة الوطنية التقدمية أو القيادة القومية أو القطرية لإيجاد حل سياسي للأزمة، لكنه أصر على الشروع بقصف المنازل، ودخول الجيش المناطق التي عارضته. كانت تبعات هذا القرار بالنسبة إلى السوريين عامة، ولي شخصيًا بوصفي وزيرَ خارجية لاثنين وعشرين عامًا، نوعًا من المصادقة على قرار حرب ضد الشعب السوري، لم أكن جزءًا منه ولا طرفًا مؤيدًا له.

من غير الموثق في الصحف الرسمية متى تركت منصبي الأخير نائبًا للرئيس. ولم توضح القيادة التي كنت عضوًا فيها، فيما إذا كنت قد قدمت استقالتي من الحزب أو أُقلت منه. ولا يبدو أن معظم الناس يعرفون حقيقة الوضع الذي كنت فيه، فقد تُرك الأمر لتكهنات وسائل الإعلام العربية والأجنبية. فتارةً تعتبرني منشقًا عن النظام، وتارةً أخرى في إقامة جبرية أو خاضعًا لحماية دولة كبرى!

قبل 100 عام، جرى توقيع اتفاقية سايكس-بيكو بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم المشرق العربي "جغرافيًا" بما يتفق مع مصالح هاتين الدولتين الأعظم في ذلك

الوقت. أما اليوم، فإن الاتفاقات تُرسم بدماء السوريين لتقسيم بلدهم الواحد جغرافيًا ومذهبيًا وحتى عرقيًا. مما لا شك فيه أن هناك تفاصيل للتفاهمات الروسية-الأميركية قد يجري الكشف عنها بعد حين مثلما جرى الكشف عن اتفاقية سايكس-بيكو بعد اندلاع الثورة الروسية عام 1917.

بعد التدخل الروسي عام 2015، وقَّعت روسيا على معاهدة مع سورية، عندما كانت الأخيرة بلا سيادة كاملة على أراضيها؛ وذلك للحصول على قاعدتين: قاعدة جوية في مطار حميميم، وقاعدة بحرية في ميناء طرطوس، ومع أن ميناء طرطوس كان يستخدم في عهد الاتحاد السوفياتي لتزويد سفنه بالوقود، فإن روسيا السوفياتية لم تملك آنذاك السيطرة عليه كما فعل الاتحاد الروسي.

لقد توصلت الحكومتان الروسية والإسرائيلية إلى تفاهم سياسي، كشفت وقائعه على الأرض الغارات الإسرائيلية المتتالية على سورية. كان فحوى التفاهم: امتناع إسرائيل عن اعتراض أي هدف تابع لروسيا، وامتناع روسيا عن التصدي لأي هدف تعتبره إسرائيل عدوًا لها.

لم يتسرب الكثير عن هذا التفاهم الودي والمصلحي سوى أن الرئيس بوتين ورئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو التقيا عشرات المرات لقاء الحلفاء والأصدقاء، حيث شارك في اللقاء من الجانبين الروسي والإسرائيلي مسؤولون سياسيون وعسكريون وأمنيون.

لقد حظيت إسرائيل بعد هذا التفاهم الروسي-الإسرائيلي بوعدين في تاريخها القصير والمتخم بالأساطير؛ حيث كانت قد حصلت من بريطانيا العظمى على وعد بلفور عام 1917 لصياغة كيانها مسبقًا، وحصلت عام 2015 على وعد من روسيا الاتحادية لتثبيت كيانها باستباحة سورية. ومع أن الوعود غير الموثقة بمعاهدات رسمية لا يعتد بها، فإن تفاهم عضوين دائمين في مجلس الأمن هما الولايات المتحدة وروسيا عزز من مكانة إسرائيل الدولية.

تعرضت كل مؤسسات الدولة السورية للوهن والضعف، ما عدا المؤسسة الأمنية التي حافظت إلى حد كبير على تماسكها الوظيفي، لأن النظام في حاجة ماسة إليها. أما المؤسسات الاقتصادية فقد تراجعت إلى مستويات قياسية بفعل تدهور الاقتصاد السوري وانهيار الليرة. أما المؤسسة العسكرية - وهي عماد المؤسسات الأخرى -

فقد نالها الإنهاك والتشظي؛ فظهور جيش حر ولجان شعبية وأخرى وطنية وفيلق خامس أو ثامن بصناعة روسية، خير دليل على ذلك.

نجح الرئيس بشار الأسد في البقاء في السلطة بمساعدة الروس والإيرانيين الذين نالوا حصتهم من سورية مقابل ديون ثقيلة يستعصي سدادها، ولم يعطِ فعليًا دورًا للعرب، إذ لم يلجأ إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطرف المهيمن على "الربيع العربي" منذ عام 2011.

يحلم بشار الأسد أن يحظى بما حظيت به المملكة العربية السعودية - مع تجنب انتقادات الناس - ويحوّل الجمهورية إلى مملكة عندما تقترب نهاية ولايته من استحقاقها لتصبح "المملكة العربية الأسدية". عندها يصبح الاسم الجديد للبلاد ملائمًا لزعيم في العالم العربي لا يبالي بالسبع سنوات أو يشغل باله بها، ويقود عندها ثورة مضادة سواء بشخصه، أو عن طريق الأميرة "إيما" التي أعجب بها ووجد مصلحته في الزواج منها.

هكذا تُخلق الأساطير وتزدهر مع الزمن.

دمشق 2019

الملاحق

الملحق (1)
نص محضر اللقاء بين الرئيس السوري بشار الأسد ورفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء اللبناني في 26/ 8/ 2004 في دمشق

الرئيس: معناه ما نمت هنا؟

الحريري: لا والله. البارحة خبروني. أنا أخدت إجازة وعلى أساس رايح يوم السبت ورحت يوم الجمعة وزرت الأمير سلطان لأنه عمل عملية.

الرئيس: الآن وضعه كويس؟

الحريري: الآن وضعه مليح.

الرئيس: كيف كان لقاؤك مع البطرك.

الحريري: البطرك ردّد الكلام الذي حكاه. وكان قد عمل مقابلة من قبل وطلعت البارحة في جريدة "النهار".

الرئيس: وماذا حاكي فيها؟

الحريري: نفس الكلام تقريبًا بمعنى يا أخي نحن على الأقل بدنا نجيب رئيسنا وبدنا نجيب وزيرنا وبدنا كذا وبدنا كذا. وهو منزعج لأن طالع كلام من عند الرئيس (لحود)، أو من حواليه، مش من الرئيس بالذات، بأن البطرك موافق على التمديد له.

الرئيس: لكن كأنه أعطى كلامًا جيدًا للحود عندما التقى معه في الديمان.

الحريري: لا.

الرئيس: لماذا عَزَمَه إذًا.

الحريري: لم يعزمه. هو الذي طلب. كان فيه عندهم مناسبة تسمية غابة شجر على اسم البطرك صفير. فهي عندهم تقليد يسمون غابة على اسم كل بطرك. وكانوا بصدد هذه المناسبة وعلم لحود بذلك فقال للبطرك: راح إجي وأحضر. قال له البطرك، هذه قصة بسيطة وكذا. قال لحود: لا، بدّي إجي. وطلع وحضر.

الرئيس: في الديمان؟

الحريري: نعم، في الديمان.

الرئيس: الغابة في الديمان؟

الحريري: الغابة في الديمان. وهي منطقة مسيحية. وعندما وقع عليهم الاضطهاد من قبل الأتراك هربوا إلى مكان اسمه وادي قنّوبين من الصعب الوصول إليه.

الرئيس: وأول شيء كانوا حلبيين، جاؤوا من حلب. الموارنة أصلهم حلبيون.

الحريري: نعم ما بعرف إذا كنت تعرف هذه القصة: الله يرحمه والدك مرة كان عندو كميل شمعون فقال له الوالد مازحًا: بمعنى شو بكم بتضلوا تحكوا! مار مارون أصله من عندنا من سورية! فقال له شمعون: أي وأنتم من تلك الأيام عمتدخلوا بشؤوننا!

(ضحك مشترك)

الرئيس: لا، قصدي أيام شمعون وليس أيام مار مارون. فشمعون حكى هذا الكلام في أول الحرب.

الحريري: شمعون وقتها لم يكن رئيسًا للجمهورية.

الرئيس: نعم، أعرف هذا الكلام كان في 1976 أو 1977.

الحريري: نعم.

الرئيس: وكانت علاقتهم جيدة معنا وقتها.

الحريري: هيك وهيك.

الرئيس: هَهْ، معناها كانت بدأت تخرب يعني بعد دخول القوات السورية وليس قبل.

الحريري: نعم، بعد دخول القوات السورية.

الرئيس: أنا ظننت أنه كان يحكي عن التدخل في الشؤون اللبنانية في الستينيات وما قبل.

الحريري: هو قالها كنكتة. عندما قال له الوالد إن مار مارون من عندنا من سورية، قال شمعون: أوف من هديك الأيام عمتدخلوا بشؤوننا.

(ضحك مشترك)

الرئيس: وليد إلى أين رايح؟

الحريري: وليد، وأنا حكيت مع أبي عبدو، إنه حكى كلامًا وإنه مرتبط هنا وهنا وهنا. وليد، تعرف، منطقته منطقة مختلطة فيها دروز ومسيحية وفيها مجموعة إشكاليات وأنا بودّي أن يسمع مني في هذه المسألة. منطقته منطقة مسيحيين مختلطة. وبهالقانون الانتخابي يعني إن المسيحيين رجعوا وصاروا موجودين.

الرئيس: في الجبل بشكل عام أم في قضاء وليد؟

الحريري: في الجبل. في الجبل وإذا بقي الجبل دائرة واحدة كارثة. وإذا تقسّم إلى أقضية، كما الوجود المسيحي فيه بيعود مثل أيام كميل وكمال: كمال بيّو، وكميل يعني شمعون! الدروز قبائل.

الرئيس: يعني غير القبيلتين الأرسلانية والجنبلاطية؟

الحريري: أي. في الأخير يعني عقلهم مثل عقل قبائل البدو! والبدوي إذا أدخلته إلى غرفة يمكنك أن تعمل فيه اللي بدّك إياه، ولكن بدّك تلبسه العباية وتحترمه قدّام جماعته فيمشي الحال. أما أن تلبسه الطاقية بينك وبينه وبتبهدله قدام جماعته فيجنّ. وهذه العقلية موجودة عند الدروز. وعملية الاتصال سواء مع لحود أو معكم أو مع كذا صايرة على "very low level": [على مستوى منخفض جدًا] وهذه الناحية عاملة له مشكلة.

الرئيس: هو كان جايي لعندي!

الحريري: اي. أعرف. لكن هذا ما دخل في موضوع التمديد للحود، على ما يقول، ووليد معروف عنه أنه بيحكي شي وبيعمل شي، وهو عمبيحكي وعمبيقول، والبارحة مصرّح "للأوريان" وعامل عدة تصريحات، وجوّه كله: هو مش ماشي بعملية تعديل الدستور والتمديد للحود. لأنه يعتبر أنه لم يمشي فيه في 1998 بسبب العسكرة وبسبب التدخل.

الرئيس: منشان ما يجي لحود؟

الحريري: منشان ما يجي عسكري. والحقيقة الذي مشى بالتمديد لإلياس الهراوي أكثر واحد كان هو.

الرئيس: اي، بس هو كان جزءًا من الدعم للحود.

الحريري: نعم، هو مشى. طبعًا هو مشى.

الرئيس: ولحود قال هذا. لأن لحود كان مطروحًا أيضًا.

الحريري: نعم صحيح. والقصة هي أن لحود رجل عسكري وهذه مالها علاقة لا بالتوجه السياسي ولا بغيرو وكل هذا الكلام جماعة لحود هم الذين يحكوه. والرجل (لحود)، بدون أدنى شك، فيما يتعلق بموضوع الإدارة الداخلية للبلد أداؤه دون الوسط.

الرئيس: في الحقيقة، كلكم كطبقة سياسية، بنفس المستوى. لكن ليس هذا هو الموضوع. وما راح أحكي بهذه التفاصيل فهذه هي تفاصيل لبنانية. لكن عندما يطلع القرار لا يعود موضوع لحود. وفيك تاخد مثالًا: في سورية عدّلوا الدستور من أجل شخص.

الحريري: نعم.

الرئيس: وبالنتيجة صار بشار رئيسًا، ولكن صار لأنه عاجب الناس وهو مش عاجبهم بالقوة. ونحن في سورية ما عندنا شخص، وأنت تعرف هذا، مثلًا في 1998 نحن اختلفنا معك في موضوع الدولة ولكن نحن حميناك كشخص. ماهيك. وفي عام 2000 رجعت وما كان عندنا مانع. وبقينا حامينك. وبالنسبة للوضع الداخلي، أسمع من اللبنانيين شكاوى بحق لحود، ولكننا نحن لا نعيش في الوضع الداخلي وحده نحن بالنسبة لنا، أنت شايف وضعنا وشايف الضغط الحاصل علينا. وبلا شك نحن نتعرض لضغط قاس كثيرًا والقرار لم نتخذه من زمان. اتخذناه مؤخرًا فقط. لكن أقول لك إننا على المستوى الاستراتيجي هو يشكل الأولوية رقم واحد من بين همومنا. بلا شك إذا جاء لحود سيُفرض عليه أن يمشي بشكل ثانٍ. ما عاد عندو خيار بأن يمشي على كيفه: لا بالطريق، ولا بالشكل، لكن بمجرد أن اتخذ القرار، وأنت بزمانك حاكي لي، والعلاقة بيني وبينك من 1998 إلى الآن علاقة فعلية. وأنت كل

مرة كنت تجي وتحكي كلامًا، وأنا كنت أقول لك إنني لست من النوع الذي يحب أن يسمع كلامًا، أنا أريد أن أرى أفعالًا. واليوم سيكون أول احتكاك بيني وبينك حتى شوف فعلًا أين هو رفيق. لأنه بمجرّد أن طلع القرار من هنا المشكلة ما عادت مشكلة لحود. صارت مشكلة سورية. وهذا القرار بمجرد أن نتخذه بدنا نمشي فيه سواء إذا كان فيه معركة أم لا. وهذا الكلام بلغته لوليد وقلت له إن هذا قرار سوري وبس ناخده راح نمشي فيه. وكل اللبنانيين هوّلوا: الشارع والعصيان وكذا!! قلنا لهم: ما عندنا مانع. وأقرب الناس إليه أبلغونا هذا الشيء. قلنا لهم: الآن فيه عملية فرز. الظرف الذي نحن فيه شيء والمرحلة المقبلة شيء آخر. الآن نحن في ظرف، وأنت كنت في ظروف أصعب من هيك، أنت جئت في 1998 وكانت البلد طالعة من حرب ومرت بظروف مختلفة وسورية حمتك وستبقى تحميك. وهذا الموضوع لازم يبقى معروفًا، لازم تبقى ماشيًا مع سورية وسورية لازم تبقى ماشية معك. وما فيك تضمن أنت سورية إذا نحنا ما ضمنّاك. ونحن خلال الفترة الماضية كانت تجربتنا معك جيدة بكل الاتجاهات. لحود ليس مشكلة. أعرف مشكلتك مع لحود وأعرف معاناتك معه. وإذا حكيت لي عنها الآن لساعات سأقول لك إن هذا كله صحّ ولن أعارضك في شيء لكن أريد منك أن نجد حلًا. فيه أولويات وفيه صورة شاملة. ولا يمكننا أن نأخذ فقط الجزء اللبناني منها. (صمت ثم يتابع الرئيس)

الوضع الفرنسي وأحكي معك بصراحة، ما راح حمّلك إياه. الوضع الفرنسي ما بدّي حمّلك إياه لأن علاقتك بشيراك عميقة. وبلا شك أداء شيراك كان سيئًا. وهو الذي حكى مع الأميركيين بشأن القرار بإخراج سورية من لبنان. وشيراك يسعى إلى تفجير الوضع في لبنان. وسورية لا تخرج بهذه البساطة. وإذا كان واضعًا في باله هذا الموضوع، فَفَهّمه إياه! ما لازم ينحكى في هذا الموضوع! فسورية ضمنت الأمن في لبنان وما زالت تضمنه. ونحن ما بدنا نوصل إلى هذه المرحلة. فلا السفير الفرنسي يضيع وقته، ولا البطرك يضيع وقته. وهذه التصريحات التي طلعت وردّ الفعل على الاستشارات صارت مواجهة مع بشار. وبشار يعرف كيف يردّ. وأنا لحد الآن ما فتّ في مواجهة في لبنان. وعندما أدخل أنا في مواجهة كل سورية تدخل في المواجهة. ما في عندنا حل وسط. كل السوريين يدخلون وحتى دروز البلد، أعني دروز سورية، يدخلون فيها. فهذا الموضوع أتمنى وأنا لاحظت أن الجو ما رايح هيك، نحن ماشون وفعلًا مانّا آخدين القرار، لكن شفنا أن المطلوب في موضوع هذا الاستحقاق هو

معركة مع سورية! ولـم تعد القضية قضية لحود أو شيء آخر. ما عاد فيه فرصة ما عاد فيه رجعه إلى الخلف. وستكون الأمور صعبة كثيرًا. أتمنى أن نمشي بالموضوع بشكل واضح. أن يمشي بموضوع التعديل الدستوري. وهذا هو ما حبيت أن أنطلق منه. وبدي أسمع منك أنت.

الحريري (متنهدًا بعمق): شوف سيدي.......

الرئيس: أعرف أنك تضعضعت، بس بدنا نحكي. وأنت رجل سياسي وبدك تتحمل مواقف صعبة. مهيك؟!

الحريري: يعني، أنت، أولًا، أنا في 1998 خرجت من الحكم، وأنت، كما قلت، حميتني. لكن حميتني من شخص كلنا جلبناه. مش حميتني من إسرائيل. حميتني من واحد أنا دعمت مجيئه وأنا صوتت له. وأنا مشيت بتعديل الدستور من أجله. ووقتها لو رفضت أنا ما كان جاء. كنا اختلفنا وبعدين ما كان جاء إميل لحود.

الرئيس: وقتها كان قرار الرئيس حافظ الأسد.

الحريري: على راسي، كان قرار الرئيس حافظ الأسد، معليش. كان قرار الرئيس الأسد لكن تشاور معنا فيه وطلبه.

الرئيس: صحيح.

الحريري: وقال هذه وعدت الرجل فيها. ولحود كذب علي، كما كلمتك سابقًا ومش إنو والله، هيك وبس. قعدت أنا وإياه ثلاث جلسات. وفي الثلاث جلسات، سيادة الرئيس، استعمل كل أنواع الكذب لكي يقول لي إنني أنا وإياك يد واحدة. وفي نفس الوقت كان يشتغل ليجلب سليم الحص. ما مهمّ. هو حرّ. رئيس جمهورية جديد وبدّو واحد يفيدو. ما فيه مشكلة! وأنا لـم أمشي بالتمديد لأنه هو نفسه أقنعني بحاله، أنا مشيت لأنه الرئيس قرر هيك. لكن هو حط براسه يبعد رفيق الحريري ثلاث سنوات. وهذا في رأيي لا يغيّر. أنا عندي قناعة بأنه لا يغيّر، معليش،....

الرئيس: ما تغيّر فيه شي.

الحريري: سيادة الرئيس، اليوم، اليوم، البارحة، البارحة. أنا نزلت إلى جلسة رئاسة الوزراء البارحة صباحًا. هو ما قدر، أو يمكن عندو خبر بأنني أنا جايي، تلْفن

وطلب أن تؤجل الجلسة إلى بعد الظهر لأن هو مشغول قبل الظهر. وبدل أن يقول أنا مشغول فخلوا الرئيس الحريري يترأس الجلسة، قال إنه هو المشغول وسيترأسها بعد الظهر! هذا واحد.

ثم بيانه الترشيحي. أنا جاء لعندي أبو عبدو يوم الاثنين ولم يقل لي أبدًا إن فيه قرار. إنما قال لي: سيادة الرئيس بدّو يشوفك وقال لي في واحد الشهر. قلت له: في واحد الشهر عندي عشاء لأنني عازم رئيس البنك الدولي منذ أربعة أشهر ليأتي هو وزوجته ويقعدوا عندي 3-4 أيام وما فيني غيّر الموعد الآن. فقال: طيب، إذًا في 4 أو 5 الشهر. وقال إنو ما فيه قرار وإنما بدنا نفتح الخيارات، وإنّو هدا بيتغيّر وكذا. وكان هذا الكلام يوم الاثنين. يوم الثلاثاء أعلن ترشيحه. وشو عمل ترشيحه؟! نَشَر عرضنا!! كتاب! كتاب!

الرئيس: هو الحق عليه هو حمّل حاله المسؤولية. أنا طلبت البيان.

الحريري: شفت شو قال!

الرئيس: شو قال، قال إننا نتحمل كلنا المسؤولية.

الحريري: قال إننا نتحمل كلنا مسؤولية تعثر الوضع الداخلي، ولكن.....

الرئيس (مقاطعًا): يعني هلق أنت ونبيه لا تتحملان مسؤولية أبدًا؟! (ضاحكًا) يعني كمان هذا ما مقبول أن تقول له: كله أنت. ماله أغلاط؟ لذا غلاط!

الحريري: أولًا، أولًا، نبيه شيء وأنا شيء.

الرئيس: أكيد، لكن أنتم الثلاثة...

الحريري: نبيه رئيس مجلس نيابي وعنده صلاحيات وعنده فريق شغل. وأنا رئيس مجلس وزراء عندي كاركتير وعندي فريق شغل وأنا تقريبًا مجمّع....

الرئيس (مقاطعًا): أنتم كل واحد منكم في دولة أو كل واحد منكم في وطن؟!!

الحريري: لا.

الرئيس: كلكم مسؤولون مسؤولية واحدة تجاه البلد.

الحريري: صار لنا فترة الذي يدير الدولة هو لحود.

الرئيس: ليس كليًا.

الحريري: لا، كليًا كليًا. يمكن مانك بالصورة.

الرئيس: لا، أنا ما بعرف التفاصيل.

الحريري: كليًا، كليًا، سيادة الرئيس. كليًا. ويجلب مواضيع من خارج جدول أعمال الجلسة. وما له حق بذلك. والدستور يقول إنه في حالات الضرورة القصوى يمكن لرئيس الجمهورية أن يطرح موضوعًا من خارج جدول الأعمال. مثلًا منذ أسبوع. جلب موضوعًا يتعلق بفؤاد مخزومي أنا رفضت وضعه على جدول الأعمال.

الرئيس: عندي فكرة عن الموضوع.

الحريري: عال. مقدّم طلب، يريد أن يؤسس حزبًا. وطلع على التلفزيون وسبّ المفتي، سبّ المفتي على التلفزيون!!

الرئيس: طيب أنا بدي أسألك سؤالًا. ما هي العلاقة بين مسبّة المفتي وتأسيس حزب؟! ما له علاقة.

الحريري: لا، له علاقة.

الرئيس: ما هي العلاقة؟

الحريري: فيه علاقة.

الرئيس: صح. الناس إذا زعلانين منه منشان المفتي. يعني، بدي أسألك: منطق الدولة يختلف عن منطق الطائفة.

الحريري: أنا رئيس الحكومة، شو طلبت؟

الرئيس: التأجيل.

الحريري: قلت خلينا نؤجله شوية حتى تهدأ هذه الأمور. أبدًا. أبدًا إلاّ بدّو يجيبه وجابه من خارج الجدول. وما له حق. وما له حق.

الرئيس: طيب، أنت تصرفت بمنطق أن الناس زعلت، السنّة زعلوا. هو طلبه منطقي حسب القانون.

الحريري: يعني هذا مفتي، مفتي شو بدّك فيه.

الرئيس: أعرف، أعرف. لكن أنت عمتحكي بمنطق الشارع، وهو عميحكي بمنطق الدستور أو القانون. إذا كان رئيس الدولة عميحكي بمنطق القانون فحقه. وصار فيه مسبّة بينه وبين المفتي فيحاسب عليها حسب القانون. حاسبوه حسب القانون. لكن أنت وجهة نظرك صح وهو أيضًا وجهة نظره صح.

الحريري: لكنه ما بعت الطلب، ما فيه ورقة على الطاولة!

الرئيس: على كل حال، أنا أعرف تفاصيل هذا الموضوع.

الحريري: أنا فقط عمبعطيك إياه كَمَثل. هذه الجمعة، في جدول أعمال جلسة هذه الجمعة بدو ينبحث.

الرئيس: طيب، وبيان المفتي (قباني) والمفتي قبلان شو موضوعه. هل طلعا من تلقاء ذاتهم أم ماذا؟! خلينا نحكي بالواقع! هكذا هو الحال في لبنان. هيك بدهم اللبنانيون!

الحريري: صحيح.

الرئيس (ضاحكًا): وأنت نفسك عندك إعلام وتسوّق الفكرة التي تعجبك.

الحريري: المشكلة جاءت من قبلان والبيان كله انعمل منشان ما يحصل في المتن.

الرئيس: وهذا أسوأ. معناه ينتقلون من هذا الموضوع إلى موضوع آخر.

الحريري: الذي يكتب البيانات للمفتي القباني هو محمد السمّاك الذي هو قريب لي. لكنه ملحق عند المفتي، قاعد عند المفتي. طلبوا منه فكتب البيان وأراه للاثنين (للمفتيين قباني وقبلان) فوافقا عليه وأذيع البيان.

الرئيس: كم مضى على هذا البيان؟

الحريري: 3-4 أشهر.

الرئيس: معناها جاء لحود وردّ عليه وفينا نعطيه تبريرًا. قصدي: فيه شي من هون، وفيه شي من هون.

الحريري: وأنا لم أعترض على شيء آخر!

الرئيس: أنت قلت إنه حملنا المسؤولية في بيانه. بيان يهاجمه بدّو يوقّفه!

الحريري: لكنه ما ردّ على المفتي. ولو كان ردّ على المفتي كان كويّس.

الرئيس: عندك شك في أنه لو قلت للحود اقعد في بيتك ولا تحضر جلسات مجلس الوزراء بيقعد في بيته أم لا؟

الحريري: (سكت لحظة ولم يجب بشيء على هذا السؤال).

فقال الرئيس: ما بتعرفها! هاي خليها، راح تعرفها في المستقبل.

الحريري: أنت كنت عمبتقول له...

الرئيس (مقاطعًا): لا، أكثر من هيك. أنتم كان المطلوب منكم أن تتفقوا وتوصلوا إلى حل.

الحريري (محتدًا ورافعًا صوته): بشو؟!

الرئيس (بنفس اللهجة): بكل شيء! بكل شيء! لأن مجلس الوزراء مانو آخد دوره. لا أحد من الوزراء يحكي شيئًا عندكم! يا أخي، اشتغلوا كمجلس وزراء! نحن هكذا نشتغل عندنا في سورية. وهذا عندكم في لبنان أهمّ بكثير. أما إذا كان كل واحد منكم يقوّص على الآخر عن قريب، خلينا نقول هيك! هذا هو الواقع. وبالأخير كان اللبنانيون يشتكون من الوضع كله. واللبنانيون ليسوا معه ضدك. ولا معك ضده أبدًا.

المهم، الآن القضية لم تعد لحود. القضية صارت هنا. القضية قضية سورية والقرار قرار سورية. والصورة ليست صورة لبنانية وليست هي العلاقة بينك وبين لحود. الصورة هي بالنسبة لنا ضرورة الإصلاح في لبنان، الوضع الداخلي وموضوع العلاقة مع لبنان على الوضع الخارجي. فهذا هو الموضوع.

الحريري: موضوع لبنان الخارجي لا أعتقد أنه فيه أي إشكال سيادة الرئيس. موضوع لبنان الخارجي طول عمره واقف مع سورية. وهذا الأمر ليس مطروحًا أبدًا.

الرئيس: لا، فيه هيك شي، فيه مئة طريقة لكي يخربطوا الوضع على سورية من داخل لبنان. فيه طرق كثيرة ولا يجوز أن يبسّط الواحد الأمور بهذا الشكل. في الموضوع الخارجي، أعتقد أنك أنت أدرى به.

الآن اتخذ القرار وانتهى الموضوع ونبيه يعرف وهو جايي. الآن بلغني عن طريق رستم. فنحن بدنا نمشي، وبدنا مرحلة جديدة، وبدنا إياك تكون من ضمنها. وأنا لو كان لي وجهة نظر أخرى فيك، أنت تعرف، أنا واضح وصريح، وأنت شفتني. أتعامل مع الرؤساء العرب بطريقتي، أنا بطبعي واضح.

الحريري: بعرف.

الرئيس: فلذلك، لا. نحن لنا مآخذ على كل اللبنانيين. فهم الطبقة السياسية، كل واحد منهم معبأ بالعيوب من راسه إلى رجليه. وضمن هذه المشاكل وهذا الجو المهم هو أن نمشي للمستقبل بطريقة جدية. وأنا ما عمحملك المسؤولية، ولحود يتحمل اللّي عليه. وهلّق لو نقول له: رح واقعد في البيت، بيقعد في البيت وما عنده مشكلة. ونحن لنا مآخذ على فريقه من المرّ وجرّ، من ميشيل وإلياس والبقية اللّي حوله كل هذا الوضع راح يتغير. نحن في سورية ما فينا نمشي معكم بهذه الطريقة. وإلا سينهار لبنان كلبنان. إذا انهار لبنان ستنهار سورية معه.

الحريري: بس هذا الشيء بدو ناس غير هالناس!

الرئيس: لا. لا. أول شي أنت بدّك تتحمل مسؤولية معنا. فإذا كنت أنت على جنب معناها أي رئيس حكومة بيجي. أنت رئيس حكومة بإمكانيات خاصة. وفي هذه الحالة، بهذا التصوّر الذي عندك ما بيمشي الحال.

الحريري: شو التصوّر يعني؟!

الرئيس: بتعرف بعدين، مو هلّق. كل شي بوقته. كل شي بوقته كويس. ولذلك بدنا إياك تمشي بالاتجاه الصحيح. فَخَلَصْ! وأنت عندما تقول إن القرار هنا هل هذا مجرد كلام تحكيه أم أنت مقتنع فيه؟! فأنت كنت تجي دائمًا وتقول لي هذا الكلام.

الحريري: أنا أعرف أن القرار هنا وأنا مقتنع فيه، سيادة الرئيس. بس بموضوع رئيس الجمهورية أن استمر معه مش معقول لأنه خلال ست سنوات، اثنتان في المعارضة وأربع في الحكم، لغاية اليوم، لغاية البارحة، عمتطلب مني شغلة هي فوق طاقة البشر!

الرئيس: إذًا، لماذا تقول إن القرار هنا؟!

الحريري: وأنا بعدي بقول لك إن القرار هنا، لأن لبنان ما ممكن ينحكم إلا بهذه الطريقة. ونحن مش عمّناقش موضوع أين هو القرار. نحن عمّناقش أن وجود إميل لحود والتمديد له هو ضرر، من وجهة نظري أنا، لسورية وضرر للبنان كبير جدًا. وعلى مستوى سقفي عمتطلب مني شغلة فوق طاقتي.

الرئيس (بصوت هادئ): لا، مش فوق طاقتك، بالعكس.

الحريري: بلى، بلى!

الرئيس: معناها عمترفض! هل ترفض؟!

الحريري: مش هيك الموضوع. مش هيك الموضوع. معناها عمتحطني في محلّ إما إنّو أنا...

الرئيس (مقاطعًا): معناها طاقتك صغيرة!

الحريري: إي.

الرئيس: ونحن كنا حاسبينها أكبر من هيك.

الحريري: لا، إي أنا طاقتي في هذا الموضوع مش قادر أتحمله.

الرئيس: كويّس. إذا هذا هو قرارك.

الحريري: سيادة الرئيس، أنا، يعني، ما بدّي أقعد أشكي ضعفي، أنا صار لي فترة عايش على الأدوية، وبحياتي ما أخذت أدوية!

الرئيس: طيب، هلّق...

الحريري (مقاطعًا): أنا صار لي فترة عايش على الأدوية.

الرئيس: يا ترى هل بدك إياني أبني قراري على هذه الكلمة؟!

الحريري: لا، لا، لا. ما بدي إياك تبني قرارك على الأدوية. أنا ما فيّي، ما فيّي! هذا الموضوع، ذلّني! لا، لا، لا، آخذ الموضوع، يعني، معليش، ما بعرف شو بدّي قول. هذا الرجل ذلّني.

الرئيس: هلّق أنت بدك تناقشني حول لحود، وأنا أناقشك حول القرار السوري في موضوع أكبر، في موضوع آخر! فهل سورية أم لحود؟!

الحريري: يعني عمبتحطني بمحل إنّو لحود وسورية واحد!

الرئيس: لا. رفيق. أنت حطيت حالك بهذا الشكل. أنت الآن قلت إن القرار عندنا. وقلت إن الرئيس بشار هو أهم شيء فيه. وهذا الكلام قلته أمامي، ولسّه ما فيه شهرين، وما فيه بيان ولا فيه شي.

الحريري (محتدًا قليلًا): لا، سيادة الرئيس، أنت تعرف شو هو رأيي بلحود. وأنا قلت لك آخر مرة شو عمل فييّ الزلمي. وشو مستمر يعمل فييّ، شو مستمر يعمل فييّ!

الرئيس (بهدوء): سورية ولبنان أهم من شخصين أو من ثلاثة أشخاص. فهمت شو هي الفكرة؟ هذا هو اللّي عمناقشه أنا. بترك لك القرار لَإلَكْ. بترك لك القرار لَإلَك. وهذا الموضوع بيدك. بإيدك. أنت تحدد كيف العلاقة بيننا وبينك. وأنا ما راح أفرض عليك شيء أبدًا.

الحريري: سيادة الرئيس...

الرئيس (مقاطعًا): أنا أعطيتك قراري وأنت حرّ التصرف فيه، أنا أعطيتك إياه، خذه واعمل فيه، وبدّك كبّو!

الحريري: لا، ما بكبّو!

الرئيس: بدّك تمشي فيه، خَلَص.

الحريري: شوف لأقول لك سيادة الرئيس...

الرئيس (مقاطعًا): أنت حكيت كلامًا كثيرًا أمامي وأمام رستم. فبدنا نجّرب!

الحريري: لاء. لاء.

الرئيس: وهذا هو أول محكّ. أول محكّ حقيقي يا رفيق.

الحريري: لاء، لاء، سيادة الرئيس. أنا صار لي 22 سنة ما أخليت يومًا بأمر سورية. ما أخليت يومًا. أنا أخليت؟! طيب، أنا ليش تحملت هذه السنوات؟!

الرئيس: أنا الآن صار لي أربع سنوات رئيس.

الحريري: إي أربع سنوات. في هذه الأربع سنوات، سيادة الرئيس، في السنتين الأوليين أنا عدة مرات كنت بدي إجي وأستأذنك وأقول لك، أنا ما عاد قادر أحمل. واللّي خلاني ما أعمل هيك هو شغلة أساسية هي إنني أعرف أنه في لبنان، في ذلك الوقت قبل أن نعمل مؤتمر باريس-2، إذا أنا تركت معناها راح كل شيء. ولذلك تحملت شوية حتى عملنا مؤتمر باريس-2 وبعد باريس بشوية صارت قصة العراق. وأنا جئت وقلت لكم يا عمّي إذا بدكم تغيروا هذه الحكومة غيروها هلّق وجيبوا الحكومة اللّي أنتم بترتاحوا لها. عملتم حكومة على أساس أنكم ترتاحوا. لكن هذه الحكومة كانت مجّيرة لإميل لحود! مجّيرة لإميل لحود بالسرّاء والضرّاء! وكان من المفروض أن تجي هذه الحكومة من أجل أن تضمن الأمن السوري والسياسة السورية بحيث تكون أنت مرتاحًا مئة بالمئة!

الرئيس (محتدًا قليلًا): إذا بدنا نحكي بهذا المنطق، بدنا نحكي عن الأداء الطائفي الذي صار وكنت أنت جسده. ما تخلينا نفتح كل الأوراق! خلينا هلق واضحين! أنا أعرف وضع لبنان بالتفاصيل. ما بدنا نلعب على بعضنا لعبة القط والفار! أنت تعرف ونحن نعرف. نعرف كل التفاصيل. علاقتك بالمفتي نعرفها. كل الألعاب التي صارت لاستفزاز لحود، ولتظهر أغلاطه أكثر نعرف كيف لُعِبَتْ. ونعرف كل هذه الأمور اللّي عمبتصير بينك وبينه. الموضوع الطائفي كان خطيرًا. وما بدنا نحكي بهذا المنطق! وحركة (رافعًا صوته أكثر) السفير الفرنسي، أحملك إياها الآن مباشرة وأقول لك. أنت عمبتشوف شيراك بخاطرك. فأين هي هذه العلاقة؟ فأنا بدي شوف الأمور على الواقع. إذا كان بدنا نحكي بالواقع وبمصلحة سورية ولبنان نقول: لا، ما صار شي جيد. ما صار أبدًا. وشو هلْ الاتصالات بيننا وبين شيراك، هالثلاثة أربعة مبعوثين الذين بعثهم إلينا؟! هلّق فيه أداء على الواقع وأنا فيني حمَّلك مسؤوليته إذا بدي أحكي بهالمنطق. ما فيك تقول: والله أتعبني وأهانني. هنا فيه قرار دولة. ونحن لا نتعامل كأشخاص. وسورية وضعها غير وضع ويختلف عن الوضع عندكم. أتمنى أن تفهم هذا الموضوع. الآن أعطيتك القرار. والقرار أنا أخذته وتبلغه السوريون واللبنانيون. وما فيه رجعة. بتحب تأخذه، قلت لك القرار بيدك. يعني ما بدي عالج معك هذا الموضوع. أنا عمبحكي معك كصديق في البداية، لكن عندما سأحكي كرئيس أقول لك إن فيه مئة ألف شغلة بيدي أنا. وما بدي نوصل إلى هذه المرحلة!

نحن نحبك ونحترمك، وخلّ الصداقة تبقى بيننا هيك. أتمنى أن تمشي بهذا الموقف. ومصلحة سورية ولبنان فوق كل الاعتبارات. وأتمنى أن يكون هذا الكلام واضحًا. والآن جايي لعندي نبيه وراح بلْغه مباشرة وبدنا نمشي. ونحن ماشون. ومهما تكن النتائج نحن ماشون. فأتمنى من الآن لوقتها أن تكون الأمور فعلًا جيدة وأن تكون ضمن الإطار الهادئ لكي تساعدنا حتى نصل إلى مرحلة جيدة. يعني إذا ما كان الوضع جيدًا هل تتحمّله سورية؟ لا، سورية سيكون لها موقف ثانٍ. فأتمنى أن نمشي بالموضوع. والقرار لك أنت. ما راح آخد منك القرار الآن. القرار بيدك. بتحبّ تفكّر، بتحبّ تراجع حالك، بتحب تبلّغ أحدًا، أنا أترك لك الموضوع. بس هذا هو أول محكّ بيني وبينك وأول مرة أجرّبك فيها. أول مرة أقول لك: هات لنشوف، كل شي حكيته وَرْجينا إياه! وَرْجيني نتائجه! هل يا ترى أنا أم لحود، قراري أنا أم مشاكلك مع لحود؟! وما بدّي اسمع الآن الجواب. وأنا عمقول لك روح الآن وبعدين بلِّغْ العميد رستم أو بلِّغ نبيه، ما فيه مشكلة.

الحريري: ماشي الحال.

الرئيس: ونسِّق مع العميد رستم.

الحريري: مَعْ؟!

الرئيس: مع العميد رستم. احكِ معه وبلغه إذا كان في شي.

الحريري: ماشي.

الرئيس: طيب. أهلًا وسهلًا.

الحريري: بخاطرك!

الرئيس: مع السلامة.

الملحق (2)
مرسوم تشكيل هيئة الحوار الوطني

الجمهورية العربية السورية

القرار الجمهوري رقم / ٢٠ /

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور.

يقرر ما يلي:

المادة١– تشكل هيئة للحوار الوطني مؤلفة من السادة:

١– السيد فاروق الشرع

٢– الدكتور هيثم سطايحي

٣– الدكتور ياسر حورية

٤– الدكتور صفوان قدسي

٥– السيد حنين نمر

٦– السيد عبد الله الخاني

٧– السيد وليد اخلاصي

٨– الدكتور منير الحمش

٩– الدكتور إبراهيم دراجي

المادة٢– مهمة الهيئة وضع الأسس وتحديد آلية العمل والبرنامج الزمني للحوار الوطني.

المادة٣– للهيئة عند الاقتضاء أن تستعين بمن تراه مناسباً.

المادة٤– تقدم الهيئة تقريراً عن نتائج أعمالها إلى رئيس الجمهورية.

المادة٥– يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٨ / ٦ / ١٤٣٢ هجري الموافق لـ ٣١ / ٥ / ٢٠١١ ميلادي

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

الملحق (3)
هيئة الحوار الوطني
بيان صادر عن اللقاء التشاوري
دمشق 10-11-12/ 7/ 2011

دعت هيئة الحوار الوطني المشكّلة بقرار من السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية، إلى لقاء تشاوري في الفترة ما بين 10 و11 و12/ 7/ 2011، ضمّ مجموعة من رجال السياسة والفكر والمجتمع والناشطين الشباب من مختلف الأطياف الشعبية والتوجّهات السياسية في الوطن، للتدارس والتشاور من أجل الخروج بتصورات ومقترحات للوصول بالحوار الوطني إلى النتيجة المتوخّاة، وناقش اللقاء التشاوري طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها البلاد، والمعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، مع استشراف الآفاق المستقبلية، والاهتمام بالقضايا المعيشية للمواطنين.

وقد مهد اللقاء التشاوري لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني مشددًا على إبقاء الاتصالات مع الأطراف والشخصيات الاجتماعية والقوى السياسية السورية في داخل الوطن وخارجه كافة، للتحضير المشترك لمؤتمر الحوار الوطني، الذي سيُعقد فور اكتمال هذه الاتصالات، وبالسرعة الكليّة، مؤكدًا على أن هذا اللقاء التشاوري لا يحلّ مكان مؤتمر الحوار الوطني، الشامل، ومعتبرًا كلّ ما طُرح وقدّم شفاهة أو كتابة هو وثائق وتوجهات عامة ترفع إلى مؤتمر الحوار الوطني.

استمع المجتمعون إلى وجهات النظر المختلفة والمتنوعة والثرية في سياق قبول وإرساء التعددية الفكرية والسياسية باعتبار ذلك مناخًا صحيًّا ومحفزًا.

بعد الترحم على شهداء الوطن، أكد المجتمعون على القواسم المشتركة التالية:

1- إن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يُوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة.

2- إن الاستقرار في البلاد ضرورة وطنية عُليا وضمانة لتعميق الإصلاحات.

3- إن التسامح قيمة مُثلى للخروج من الوضع الدقيق السائد.

4- رفض الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة، من أي جهة، تبادر إليه.

5- ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الذين لم تشملهم مراسيم العفو السابقة، والذين لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون، والتأكيد على أن حق إبداء الرأي غير قابل للانتهاك ومصان تحت سقف الوطن والدستور، وأن الحريات العامة حق لكل مواطن.

6- التوصية بإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة ما لم تثبت إدانتهم أمام السلطات القضائية.

7- ضرورة إعلاء قيمة حقوق الإنسان وصونها وفق أرقى المعايير الدستورية والإنسانية والعصرية، والتوصية بإنشاء مجلسٍ أعلى لحقوق الإنسان في سورية.

8- إن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري.

9- إن هيبة الدولة جزء من التفويض الوطني، وهي تهدف إلى الحفاظ على كرامة وأمن الوطن والمواطن.

10- إن توجه اللقاء هو من أجل إقامة دولة الحق والقانون والعدالة والمواطنة والتعددية والديمقراطية، التي تعتمد صناديق الاقتراع أساسًا للتفويض السياسي.

11- إن سورية وطن للجميع وهي بلد التعددية بأنموذجها الأمثل.

12- رفض أي تدخل خارجي بشؤون سورية الداخلية وعلى رأسه ما يدعى "بمبدأ التدخل الإنساني"!؛ المستخدم كذريعة للنيل من مبدأ السيادة وهو المبدأ المقدّس غير المسموح بالمسّ به إطلاقًا.

13- تطبيق مبدأ سيادة القانون وإنفاذه بحق كل من ارتكب جرمًا يُعاقب عليه القانون ومحاسبة الجميع دون استثناء.

14- تسريع آلية مكافحة الفساد.

15- التأكيد والبناء على ما تم إنجازه بمسؤولية تاريخية.

16- إيلاء الاهتمام بجيل الشباب السوري والاستماع إلى صوته وإلى متطلباته.

17 - إن تحرير الجولان يعتبر من القضايا الأساسية، ومن الأهداف الوطنية التي تمثّل إجماعًا وطنيًا.

18 - التأكيد على الثوابت الوطنية والقومية المتصلة بالصراع العربي-الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

وقد ناقش اللقاء التشاوري مشاريع القوانين المطروحة على جدول الأعمال وهي: قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإعلام، وأخذ بعين الاعتبار المداخلات والملاحظات المتصلة بهذه القوانين للتوصل إلى توافق وطني بشأنها. وبنتيجة هذه المناقشات، تم الاتفاق على أن تطلب هيئة الحوار، من اللجان المكلّفة، إعداد مشاريع هذه القوانين الثلاثة، وتقديم الصياغة الأخيرة لها، تمهيدًا لإصدارها في ضوء ما ورد سابقًا، وبأقرب وقت ممكن.

تدارس اللقاء التشاوري مواد الدستور، وعكس النقاش وجهات نظر مختلفة صحية ووطنية، بما في ذلك مسألة المادة الثامنة من الدستور، ووجد أن تعديلها يستدعي حتمًا تعديل العديد من مواد الدستور، فضلًا عن مقدمته، ولذا أوصى بإنشاء لجنة قانونية سياسية لمراجعة الدستور بمواده كافة، وتقديم المقترحات الكفيلة بصياغة دستورٍ عصري وجديد للجمهورية العربية السورية، يضمن التعددية السياسية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والحقوق الأساسية للإنسان، ويمكن المرأة ويرعى دورها، ويصون حقوق الطفل ويحدد حقوق وواجبات المواطنين على قدم المساواة بين الجميع.

دمشق في 12 تموز 2011

الملحق (4)
ملخص اجتماع هيئة الحوار الوطني

الجمهورية العربية السورية

رئاسة الجمهورية

مكتب نائب الرئيس

ملخص اجتماع هيئة الحوار الوطني

دمشق - السبت 16/ 7/ 2011 - الساعة 12,00 ظهرًا

اجتمعت هيئة الحوار الوطني برئاسة السيد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية وعضوية كل من السادة: د. هيثم سطايحي، د. ياسر حورية، د. صفوان القدسي، د. حنين نمر، د. عبد الله الخاني، أ. وليد إخلاصي، د. منير الحمش، د. إبراهيم دراجي.

رأت الهيئة أن اللقاء التشاوري كان ناجحًا، وقد تبدى ذلك في الاهتمام الشعبي الحقيقي بهذا اللقاء ومتابعة جميع المواطنين لأعماله، حيث كان سقف المناقشات في هذا اللقاء متنوعًا، وجاء البيان الختامي قويًا، وهذا ما انتزع من المعارضة أهم ادعاءاتها وأفقدها زمام المبادرة، إلا أننا لا نزال أمام موقف يحتاج إلى تصليب أكثر من خلال حل موضوع المعتقلين والموقوفين كي يستقيم مسارنا، ونكتسب المصداقية المتوخاة.

ومن هذا المنطلق فقد رأت الهيئة أن عنصر الزمن مهم جدًا في المحافظة على النجاح الذي تم تحقيقه في هذا اللقاء، وذلك من خلال تطبيق التوصيات التي خرج بها، لأنه إذا لم نقم بتطبيق هذه التوصيات فسوف ينعكس ذلك سلبًا على البلاد وستنهار المصداقية التي كنا نؤسس لها. فالمصداقية والزمن عنصران مهمان في هذا الموضوع، لهذا فإن الهيئة ترى ضرورة الإسراع في تطبيق التوصيات وخصوصًا ما يتعلق بالقوانين الثلاثة وإعادة النظر بالدستور وهو أمر بالغ الأهمية في معالجة الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد، وهذا كله من شأنه أن يحول حراك البعض في الشارع الذي يقف سلبًا من النظام إلى حراك شعبي إيجابي، لأنهم سينخرطون في الاهتمام بتفاصيل القوانين التي ستصدر الآن.

وجدت الهيئة أنه لا يمكن ضمان مستقبل البلاد إلا من خلال الإصلاح وإصدار القوانين، وبالتالي يجب علينا الاعتراف بأن سوريا الآن ليست كسوريا قبل أربعة أشهر، حيث إن سورية دخلت مرحلة جديدة من تاريخها وهذا لا نستطيع تجاهله.

أشارت الهيئة إلى أنه لو لم يخرج اللقاء بسقفٍ عالٍ لاعتبر اللقاء أن النظام فيه يحاور نفسه بنفسه، وبالتالي فإن هذا اللقاء التشاوري انتزع من المعارضة أهم ورقة بين يديها، ولاسيما تلك المعارضة التي لا يهمها مصلحة الوطن وتسعى إلى تدمير كل شيء.

رأت الهيئة أن الرد "بضرورة الحوار" على أولئك الذين يرفضون الحوار ويرفعون شعار "اللاحوار" أعطى بعدًا داخليًا كبيرًا، كما أن اللقاء التشاوري أفشل العديد من المؤامرات ضد سورية وحصد اهتمامًا داخليًا وخارجيًا بدليل فشل كل المحاولات الخارجية التي كانت مبيّتة في مجلس الأمن ضد سورية فضلاً عن فشل صدور قرار عن مجلس الأمن حول ملف سورية النووي، وخاصة من قبل الاتحاد الأوروبي، وتراجع استخدامه لمفهوم جرائم ضد الإنسانية بالنسبة للأحداث في سورية، وبالتالي يجب أن نكون على قناعة بأنه حتى في حال عدم وجود أزمة لدينا فيجب أن نبدأ بالمبادرة، لأنه لا بديل عن الحوار، ولأن كل الدول الصديقة وفي مقدمتها روسيا تؤكد لنا بأن تطبيق الإصلاحات سيعطيها ذخيرة وسلاحًا في استمرار دفاعها عن سورية وإبعاد أزمتها عن مجلس الأمن.

قسمت هيئة الحوار الوطني، المعارضة إلى قسمين، فهناك معارضة تريد قلب النظام، وأخرى تدعم الحوار الوطني، وهذا يجب أن يؤخذ بالحسبان في متابعة الحوار الوطني.

لاحظة الهيئة أن هناك تململاً في الشارع من استمرار الوضع الراهن ومن فقدان الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى أن هناك إلحاحًا من المواطنين على ضرورة توفير الأمن والاستقرار، فعملية توفير الأمن هي مسألة سياسية ويجب أن تكون الأجهزة الأمنية على مستوى عالٍ من التفكير السياسي، كما أن هناك قناعة بأنه لا استقرار دون إصلاح، ومن هذا المنطلق لابد لا أن نضع التوصيات التي خرج بها اللقاء التشاوري موضع التنفيذ الفعلي، وبذلك نستطيع أن نغير مزاج الناس وأن نحول هذا المزاج إيجابيًا من خلال جعلهم يهتمون بقانون الأحزاب والانتخابات وتعديل الدستور

بدلاً من انشغالهم بالتظاهرات والفوضى، وإن صدور هذه القوانين كفيل بانشغال الناس بمضمونها والردود على موادها وليس الإصغاء إلى تجييش الشارع ضد النظام كل يوم جمعة وخصوصًا عندما يبدأ شهر رمضان والتجمعات التي تحصل بسبب طقوسه المعروفة.

شددت الهيئة على ضرورة معالجة موضوع معتقلي الرأي والإعلان عن نتائج التحقيقات مع من أطلق النار (من العسكريين) على الناس بغير حق، فهذا كله يعطي شعورًا لدى الناس بأن الأمور ما قبل اللقاء التشاوري لم تعد على حالها بعد هذا اللقاء، فالحيلولة دون ذلك من شأنها أن توسع فجوة عدم الثقة وتعطل جهود الحوار القائمة، وفي هذا السياق رأت الهيئة ضرورة موافاتها بقائمة اسمية من مكتب الأمن القومي تتضمن الأرقام الحقيقية لكافة معتقلي الرأي في سورية، فهناك من يعتقل منهم ويوضع تحت لوائح غير لوائح معتقلي الرأي، أو تنسب له تهمة أخرى مثل تهمة "إضعاف الشعور القومي" وفي هذا المجال رأت الهيئة أنه وللأسف هناك بعض الأجهزة الأمنية تتلاعب في هذا الأمر، فعندما تعتقل أي شخص تلصق به تهمة جرمية تحول دون الإفراج عنه.

كما رأت الهيئة أنه من الضروري جدًا تلافي الأخطاء "القاتلة" التي قد تسلب النظام مصداقيته مثل ما حصل يوم الأربعاء الماضي في منطقة الميدان عندما تم اعتقال عدد من مثقفين وفنانين خرجوا في تظاهرة لا يتجاوز عدد أفراد عددها أصابع اليدين.

أكدت الهيئة بأن اللقاء التشاوري لم يتجاهل المكتسبات الشاملة التي حققها حزبنا خلال أربعين عامًا، لكن انعقاد هذا اللقاء لم يكن من أجل الحديث عن هذه المكتسبات، لهذا لم يتم التركيز عليها، حيث انصبت الجهود على معالجة مرحلة خطيرة تمر بها البلاد قد تودي بها إلى مخاطر كارثية، حيث أن المطلوب من هذه المرحلة لدى خصومنا هو إضعاف سورية على الأقل، لإيصالها لمرحلة تصبح فيها غير قادرة على الوقوف في وجه أي مخطط معادٍ لنهجها المقاوم ووحدتها الوطنية.

ترى الهيئة بأن ما دار في المناقشات لم يخرج عن الكلام والإطار العام الذي طرحه السيد الرئيس في جامعة دمشق، كما ترى بأن السيد الرئيس هو قائد الدولة وليس الحزب أو الجبهة كونه الوحيد المنتخب من الشعب، وبالتالي هو مؤتمن على

قيادة هذه المرحلة، ونحن كهيئة تقع على عاتقنا مسؤولية المحافظة على المفاصل الأساسية في هذا النظام وأحد أهم هذه المفاصل هو الجيش. أما بالنسبة للمادة الثامنة وعلاقاتها بالجيش، فإن الجيش منذ عام 63 حتى عام 73 ظل متماسكًا ولم تكن المادة الثامنة موجودة، بمعنى آخر أن هذه المادة ليست هي التي أعطته الشرعية والعقائدية. وهناك أمثلة على ذلك، فعلى سبيل المثال، الجيش في تركيا ظل محتفظًا بمكانته رغم التبدل في اتجاهات الحكومات المتعاقبة، ومن هذا المنطلق نحن نهدف إلى أن يظل الجيش متماسكًا يقوده القرار السياسي فالجيش والأمن يخضعان للقرار السياسي.

وفي نهاية الجلسة توصلت الهيئة إلى المقترحات التالية:

1 - ضرورة إصدار قوانين الأحزاب والإعلام والانتخابات من قبل السيد الرئيس هذا الأسبوع.

2 - تشكيل لجنة قانونية سياسية لدراسة وتصور دستور جديد مع جدول زمني محدد.

3 - التوصل إلى قائمة تتضمن أسماء كافة معتقلي الرأي في سورية تمهيدًا للإفراج عنهم.

4 - إنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان في سورية. (يمكن تشكيله من قبل مجلس الوزراء).

5 - متابعة الاتصالات مع كافة أطراف المعارضة بالإضافة إلى التنسيقات المحلية بعد التعرف على قياداتها وفرز من يريد الحوار منها، تحضيرًا لمؤتمر الحوار القادم.

الملحق (5)
ملخص اجتماع هيئة الحوار الوطني

السيد نائب رئيس الجمهورية

رئيس هيئة الحوار الوطني

بناءً على ما تقرر بشأن مواصلة الاتصال ببعض رموز المعارضة الداخلية، طلبنا الاجتماع مع الأستاذ حسن عبد العظيم الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض وهو يشغل الناطق الرسمي للتجمع الوطني الديمقراطي، ورئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي التي أعلن عن تشكيلها في 25/ 6/ 2011 **وتضم**:

- أحزاب في التجمع الوطني الديمقراطي.
- أحزاب الحركة الوطنية الكردية.
- تجمع اليسار الماركسي.
- عدد من الشخصيات والقوى الوطنية والديمقراطية.

وقد حدد موعد اللقاء في الساعة الحادية عشر من يوم السبت 30/ 7/ 2011، وفي حين كان طلبنا اللقاء مع الأستاذ حسن فقد حضر إلى جانبه أعضاء من المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق وهم السادة:

- عبد العزيز الخير	وهو من حزب العمل الشيوعي.
- رجاء الناصر	وهو أمين سر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي.
- محمد المعمار	مستقل (من درعا)
- منير البيطار	حركة الاشتراكيين العرب (حماه)
- بسام الملك	مستقل (دمشق)
- جمال الملا	من الأحزاب الكردية

بعد كلمات التركيب، عرضنا رؤية هيئة الحوار الوطني لما تمر به سورية من ظروف تستوجب قيام حوار وطني واسع، وبيّنا دور هذا الحوار في تخفيف توتر الشارع السوري، وقطع الطريق أمام تدهور الأوضاع والحد من العنف وأعمال التخريب، مركزين على أهمية السير بالعملية السياسية وصولاً إلى بناء مجتمع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يستوجب توحيد جميع القوى الوطنية وزجّها في عملية البناء لتجنيب سورية مخاطر ما يخطط لها.

تحدث جميع الحضور بالتتابع، وكانت آراؤهم متفاوتة في بعض الأمور، وتلتقي في أمور عديدة من خلال الالتزام ببيان هيئة التنسيق في اجتماعها التأسيسي.

ركز الحضور على الممارسات الأمنية، بإبداء شواهد على العنف المفرط المستخدم من قبل قوات الأمن، وعلى الاعتقالات العشوائية واستخدام السلاح من قبل الجيش، وفي حين اعترف بعضهم بوجود خلايا مسلحة، أعاد وجودها كرد فعل للممارسات الأمنية، فقد أنكر آخرون وجود سلاح أو عصابات مسلحة، كما أنكر بعضهم وجود عمليات تخريب وأعادوها إلى أجهزة الأمن.

حاولنا مرارًا استبعاد البحث في المجريات الأمنية، والتركيز على العمل السياسي، وعدم الخوض في إبداء أمثلة على ممارسات الأمن، إلا أنهم في كل مرة يعودون لرواية (قصص) عن هذه الممارسات، مما جعلنا نركز على العودة إلى مناقشة دواعي الاجتماع إليهم وهي البحث في مسألة الحوار الوطني والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني كوسيلة للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد، فكان ردهم على ضرورة تهيئة مناخ للحوار باتخاذ السلطة مجموعة من القرارات التي توصي بتوجهها نحو اعتماد الحل السياسي وأوردوا مثالاً على هذه القرارات ا لتي دعوها "تدابير ثقة" وهي:

- إطلاق سراح المعتقلين.

- وقف استخدام السلاح والإعلان عن التحقيق في التجاوزات وتحديد المسؤولية.

- الإعلان عن الحل السياسي كبديل عن الحل الأمني.

تساءلوا عن أسباب عدم تبني توصيات اللقاء التشاوري حتى الآن من السلطة السياسية.

طلبنا إليهم تقديم مقترحات عملية بشأن عملية الحوار وآلياته مبينين أهمية انخراط المعارضة بالحوار للخروج بتصورات تساعد على تجاوز الأزمة وتجنيب البلاد مخاطر يخطط لها في الخارج، والعودة بالبلاد إلى الحياة الطبيعية توصلاً لمجتمع الديمقراطية والتعددية، فقدم اقتراحان بهذا الشأن:

- **الأول**: تقدم به الدكتور عبد العزيز الخير، ومفاده عقد اجتماع مشترك بين هيئة الحوار وهيئة التنسيق تحدد فيه النقاط المتفق عليها والنقاط المختلف عليها بين الجانبين، وما يجب القيام به لتقريب وجهات النظر، انطلاقًا من الاعتراف بوجود أزمة وضرورية حلها حلاً وطنيًا، علمًا أنه يرى أن هذه الأزمة ناجمة عن الممارسات الأمنية، وأنه من أجل تحقيق هذا الاجتماع لابد من صدور قرارات عن السلطة توحي بانتهاج سياسة الحل السياسي جديًا وتنبذ الحل الأمني العسكري.

- **الثاني**: تقدم به السيد حسن عبد العظيم، وملخصه أن يؤخذ بيان هيئة التنسيق وبيان اللقاء التشاوري كأساس لحل الأزمة من خلال تنفيذ التوصيات أو بعضها على الأقل، وأبدى رأيه في أن إصدار قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام لا يغير شيئًا، ولابد من إعادة النظر بالدستور، وإلغاء المادة الثامنة منه، وتم التوافق أخيرًا على عرض وجهتي النظر على هيئة الحوار الوطني وفي هيئة التنسيق كل على حدة.

وقد تكوّن لدينا من خلال هذا اللقاء الانطباع التالي:

1 – يوجد في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق آراء مختلفة ومواقف تكاد تكون متباينة بين التشدد والقبول بمقترحات عملية تؤدي إلى لقاءات أخرى دون أن تدعى "حوارًا".

2 – هناك رأي عام بينهم حول الخشية من الانخراط بأي حوار يفقدهم القدرة على التأثير في حركة الشارع، ويخشون من أن تضعفهم وتبعدهم عن الشارع.

3 – هناك إجماع بينهم على أن أسباب الأزمة هي ممارسات السلطة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي أفرزت البطالة والفقر، واتخاذ سياسات القمع من قبل الأجهزة الأمنية في مواجهة المطالب الشعبية التي تصاعدت مع تصاعد العمليات الأمنية من مجرد مطالب محقة يمكن تلبيتها إلى المطالبة بسقوط النظام. وفي حين يعترف البعض بوجود عصابات مسلحة وتخريب، يرفض البعض الآخر ذلك ويؤكدون أن فعل ذلك من الأجهزة الأمنية و(الشبيحة).

4 - لا ترى هيئة التنسيق أن إصدار قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام يشكل أي تقدم على طريق الحل السياسي، فلا معنى لذلك دون إلغاء المادة الثامنة من الدستور، والعمل على إعداد دستور وطني جديد. علمًا أنهم يرون أن مشروع قانون الأحزاب الجديد يتناقض مع الدستور الحالي.

من جانبنا، فإننا نرى أن هناك فائدة من مثل هذا اللقاء لأنه يفتح الباب أمام لقاءات أخرى تؤكد للآخرين جدية السير في عملية الحل السياسي.

إلا أننا نرى أنه لابد من اتخاذ بعض التدابير التي تؤدي إلى تخفيف حال التوتر في الشارع وتشجع المعارضة الوطنية على الانخراط في عملية الحوار، ومن هذه التدابير المطلوبة الإفراج عن المعتقلين السياسيين غير المتورطين في استخدام السلاح، والتشدد في تطبيق التعليمات المعطاة إلى أجهزة الأمن، بعدم استخدام العنف ومعاملة المعتقلين معاملة إنسانية لائقة تحافظ على كرامتهم، ووقف الممارسات الأمنية المفرطة، والإعلان عن نتائج التحقيقات وتحديد مسؤولية تجاوز التعليمات.

وفي هذا الإطار نرى:

- الإعلان عن تشكيل لجنة حقوقية سياسية لإعداد مسودة لدستور جديد، مع التأكيد على خلوه من أي مادة شبيهة بالمادة الثامنة من الدستور الحالي.

- الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

- الإعلان عن نتائج التحقيقات مع بعض المسؤولين الأمنيين.

أخيرًا نشير إلى أن تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني تشترك فيها المعارضة الوطنية غير ممكن الآن لأنه مالم يتم اتخاذ خطوات عملية باتخاذ الحل السياسي، علمًا أن هذه اللجنة قد تم اقتراحها من قبل السيد حسن عبد العظيم نفسه، ولكن قبل أكثر من شهر، أي قبل تصاعد عمليات الاحتجاج.

دمشق في 30/ 7/ 2011

منير الحمش
عضو هيئة الحوار الوطني

حنين نمر
عضو هيئة الحوار الوطني

الملحق (6)

"الشرع يخرج عن صمته: الحسم العسكري وهم... والحلّ بتسوية تاريخيّة"

صحيفة الأخبار، 17 كانون الأول/ ديسمبر 2021

دمشق | فاروق الشرع انشقّ؟ لا، هو في إقامة جبرية! لا، هو موجود الآن بعيدًا عن أعين النظام. الشرع بات تحت حماية مجموعات من المعارضة المسلحة. وصل إلى الأردن برفقة عشرات الضباط. في طريقه إلى باريس، ينتظره الآن مسؤول كبير... إلى آخر الإشاعات التي لم تتوقف قنوات داعمة لخصوم النظام في سوريا عن تردادها وتبادلها مع مواقع إلكترونية. فاروق الشرع خارج دائرة القرار. تم إبعاده عن المشاورات الرئيسية. القيادات السورية لا تتواصل معه. التقارير التي ترد من الجهات المعنية لا تصل إليه. تم عزله وإعفاؤه من مهامه كنائب للرئيس. لم يعد مكلّفًا بأي مهمة منذ تشييع كبار الضباط في انفجار مبنى الأمن القومي... إلى آخر التسريبات التي لم يتوقف زوار العاصمة السورية من مؤيدين للنظام عن تردادها.

الواقع لا هذا ولا ذاك. نائب الرئيس السوري فاروق الشرع في الحدث، ولكن ليس في دائرة صنع القرار. اتصالاته قائمة مع بعض المسؤولين في البلاد. يتواصل مع الرئيس بين الحين والآخر، وهو على تواصل مع بعض أعضاء القيادة. حركته ومقر إقامته يخضعان لإجراءات حماية مطابقة لكل الإجراءات التي تشمل كل من هم في دائرة القرار اليوم. حيويته قائمة. لا يزال على صلة أيضًا بمعارضين وشخصيات مستقلة من خارج الدولة وخارج النظام. لديه ملاحظات يومية على كل ما يجري، كما لديه انتقاداته وهواجسه التي لطالما عبّر عنها في الاجتماعات الرسمية من دون محاولة إيصالها إلى وسائل الإعلام.

لكن هناك ما تغير. لا يشعر فاروق الشرع بالإحباط، لكنه مثقل بهموم بلده، ويصف الواقع كما هو. لا يعتقد بأنه مضطر لأن يكون حاضرًا في كل شاردة وواردة، خصوصًا عندما يكون مقتنعًا بأنه لا يستطيع تغيير الحلول المتبعة. لا يمكنه السكوت عن خطأ أو الصمت على أمور تهدّد مصير البلد. ولخبرته في النظام ومؤسساته ورجالاته، لا يحتاج إلى من يقول له متى يتدخل وكيف. في منزل تصل إليه السيارة بعد المرور بحواجز عسكرية، يجلس فاروق الشرع وهو يعيد رسم المشهد السوري

منذ اليوم الأول للأزمة. يتحدث عن النظام وقيادة الحزب والدولة، وما يجري على الأرض، والأدوار الخارجية التي تقوم بها دول ضد سوريا وضد دورها التاريخي في المنطقة. كل ذلك لا يجعله يحيد لحظة عن شعوره بالمسؤولية عن القيام بدور ومسعى حثيث يساهمان في إخراج سوريا من أزمتها المتفاقمة.

هو صديق للشعب الروسي الوفي لعلاقاته التاريخية مع الشعب السوري. وفي الصين، يتذكر زياراته إلى هذا البلد العظيم الذي تطورّ بصمت وبصبر حتى صار من أقوى بلدان العالم. أما إيران، فيرى أنها الأقرب إلى سوريا، وليس إلى النظام فقط.. يثق بحكمة مرشدها السيد علي الخامنئي منذ كان رئيسًا للجمهورية الإسلامية، ويشيد بنضال السيد حسن نصر الله ويرى أنه كان من الممكن أن يكون لهما دور أكبر في السعي إلى حل سياسي حقيقي مبكر للأزمة السورية.

يتابع فاروق الشرع ما يجري في العالم العربي. يرى ما حصل في مصر هزة كبيرة لا عودة فيها إلى الوراء، لكن يجب متابعة الحراك السياسي والإعلامي، ولا يمكن إهماله. مصر دولة تاريخية يجب العمل على بناء علاقة متينة وجيدة معها. وهي قادرة على القيام بالكثير لمصلحة العرب. وما تشهده اليوم يحتاج إلى متابعة دقيقة لأن الثورة التي انطلقت منها لا تستطيع أن تحقق على الفور نتائج حاسمة تعبر عن تطلّعات الشعب المصري ومطالبه.

لفاروق الشرع، البعثي والدبلوماسي العتيق، ابن سهل حوران، المسؤول السوري المعروف بنزاهته وحكمته، رأي في كل ما يحدث. لديه تجربة عميقة مع الرئيس الراحل حافظ الأسد. وهو كان، منذ اللحظة الأولى، إلى جانب الرئيس بشار الأسد، ووجد فيه الفرصة الكبرى لتغيير ينقل سوريا من مرحلة إلى أخرى ومن مكان إلى مكان أكثر تطورًا. لكن منذ بداية الأزمة في مطلع عام 2011 لمس أن الرياح تسير بما لا تشتهي السفن.

فاروق الشرع ليس في وضع يحتاج فيه إلى نفاق أو محاباة من أجل مكسب أو منصب، فرصيده السياسي كبير، وهو ليس مدينًا لأي جهة. وقد أبلغ جميع من تواصل معه بأنه لا يقبل ولا يطمح إلى أن يتولى مهام أي حكومة انتقالية مقترحة. وقلقه الآن ينصبّ على سوريا. يقول ما يريد قوله تأييدًا لهذه الخطوة أو تلك، ونقدًا لهذا القرار أو هذا السلوك، ورفضًا لتلك الوجهة أو ذاك التصرف.

لفترة طويلة، غاب الشرع عن المشهد الإعلامي. وها هو يعود ليقول كلامًا له مقاصده. هو المسؤول الراغب بالتجدد، والمحافظ على احترام عمل الدولة. ولا يقوم بأي تصرف خارج موقعه، فلا يتجاوز الرئيس، ولا يلعب من وراء ظهره. يسخر على طريقته من كلام الإعلام عن انشقاقه.

عسكرة الحراك

يفصل الشرع بين الحراكين المعارضين. لديه رؤية واضحة لما يجري في بلاده منذ اليوم الأول للأزمة: في بداية الأحداث كانت السلطة تتوسل رؤية مسلح واحد أو قناص على أسطح إحدى البنايات، الآن السلطة وبكل أذرعتها تشكو - حتى إلى مجلس الأمن الدولي - كثرة المجموعات المسلحة التي يصعب إحصاؤها ورصد انتشارها. هناك بلدات وأطراف مدن تم "تنظيفها" مما أدى إلى تهجير سكانها، ثم عاد المسلحون مرات عدة إليها، في حين لم يتمكن سكانها من العودة. "هل يحق لأي كان أن يدخل الوطن في عنق زجاجة لا يخرج منها إلا بكسره؟" يتساءل الشرع بمرارة، خصوصًا عندما يشاهد صورًا لجثث مواطنين أبرياء، والتشوهات التي يحدثها القصف والتفجيرات والسيارات المفخخة التي تستهدف البشر والبنى التحتية والمؤسسات العامة والخاصة والكوادر العلمية في البلد. ويقول: "إن مرتكبي هذه الجرائم ومن يقف خلفهم مدانون وهم فقدوا كل حس وطني وأخلاقي وإنساني".

يعود الشرع إلى المشهد العام ليقول: "إن تراجع أعداد المتظاهرين السلميين أدى بشكل أو آخر إلى ارتفاع أعداد المسلحين. صحيح أن توفير الأمن للمواطنين واجب على الدولة، لكنه يختلف عن انتهاج الحل الأمني للأزمة. ولا يجوز الخلط بين الأمرين. كل ذلك، كان يوجب النقاش حول الآليات، وسعينا لأجل أن يكون الحل سوريًا-سوريًا. والحوار الذي تبنيناه في تموز 2011، كان هدفه حل الأزمة سياسيًا في بداياتها بأيدٍ سورية. لكن الأمور لم تسر في هذا الاتجاه، ثم جرى تعريب الأزمة وتعليق عضوية سوريا، الدولة المؤسسة في الجامعة العربية، من دون أي مبرر أو سبب مقنع للمواطنين السوريين. حصل الكثير من الأخطاء التي لا يمكن نسيانها أو القفز فوقها من قبل الجامعة العربية والدولة معًا".

لكن أين مسؤولية الدولة في تحري أسباب وصول الأزمة إلى ما وصلت إليه، خصوصًا لناحية عسكرة الحراك؟ ألم تُشكّل لجان تحقيق لتحديد هذه الأسباب؟

يجيب: "لم تشكل لجان تحقيق ذات مصداقية منذ بداية الأحداث، وإذا شُكِّل بعض منها فإن نتائج التحقيق لم تنشر في وسائل الإعلام، الأمر الذي مهّد لنشر شائعات أفقدت النظام مصداقيته وهيبته أمام المتضررين في الداخل والمراقبين في الخارج".

وجود البلد لا وجودنا

يقر نائب الرئيس السوري بعمق الأزمة. "كل يوم يمر يبتعد الحل عسكريًا وسياسيًا. نحن يجب أن نكون في موقع الدفاع عن وجود سوريا، ولسنا في معركة وجود فرد أو نظام". وهو يعتقد بأن مشاكل سوريا "تعدّدت وتعقّدت إلى حد لم يعد فيه ممكنًا فصل الأعمال العسكرية الجارية عن حياة المواطنين العادية".

هل نحن في سياق حل؟

في رأي نائب الرئيس السوري "هناك مسائل كثيرة يمكن العمل عليها من أجل إيجاد حل. لا أحد واهم بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، لأننا مقتنعون بأن لا عودة لعقارب الساعة إلى الوراء. الأخضر الابراهيمي يكرّر في تصريحاته أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وأنا لا أستطيع أن أنفي ذلك لأنني، ومنذ سنة وأكثر، أرى الخط البياني للأحداث يأخذك إلى مكان غير مريح تسير فيه الأمور فعلًا من سيئ إلى أسوأ. لكن المشكلة أن السيد الإبراهيمي يتحرك ببطء وروية في حين تتحرك الأمور على الأرض بتسارع وعنف".

يضيف: "من موقعي لا أعرف تمامًا إلى أين سيفضي الخيار الراهن بنا. ليس لدي جواب شافٍ. وربما لا أحد من المسؤولين يعرف إلى أين وصلنا في الحل. وقد تستغرب إذا قلت لك إن رئيس الجمهورية شخصيًا قد لا يعطيك الجواب الشافي مع أنه يملك في يديه كل مقاليد الأمور في البلد. ما يجري في سوريا معقد ومركَّب ومتداخل. إذا حاولت تفكيكه قد يزداد تعقيدًا وقد تزداد القطب المخفية فيه بدلًا من أن تهديك إلى الحل. من أتيحت له فرصة لقاء السيد الرئيس سيسمع منه أن هذا صراع طويل، والمؤامرة كبيرة وأطرافها عديدون (إرهابيون، رعاع، مهربون). وهو لا يخفي رغبته بحسم الأمور عسكريًا حتى تحقيق النصر النهائي، وعندها يصبح الحوار السياسي ممكنًا على أرض الواقع. وكثيرون في الحزب والجبهة والقوات المسلحة يعتقدون منذ بداية الأزمة وحتى الآن أن لا بديل عن الحل السياسي، ولا عودة إلى الوراء".

يرى الشرع أن "الحل لا يكون واقعيًا إلا إذا بدأ من أعلى المستويات. فرئيس الجمهورية هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وهو الذي يعيّن رئيس مجلس الوزراء، ويقود الحزب الحاكم، ويختار رئيس مجلس الشعب. ولكن، وفي الوقت نفسه، هناك مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية مسؤولة مباشرة عن إدارة شؤون الدولة، وهذه المؤسسات لديها رؤساء ومديرون عامون ومجالس إدارة يعملون، أو يزعم بعضهم أنه يعمل، وفق التوجيه، وأحيانًا يحسمون قرارهم عندما يشيرون بأصابعهم إلى الصورة المعلقة فوق مكاتبهم مما يعني أن التوجيه لا نقاش فيه".

لا تغيير من دون شركاء

يتابع الشرع: "في العام 1970 تم بناء العديد من مؤسسات الدولة على تناقضات وصراعات مجلس قيادة الثورة آنذاك وعلى أساس ميثاق متفق عليه (على سبيل المثال الجبهة الوطنية - مجلس الشعب - الإدارة المحلية). ثم أخذت هذه المؤسسات بالترهل ولم تُجدّد رغم المحاولات المتكررة لإعادة هيكلتها منذ أن تولى الرئيس بشار الأسد القيادة عام 2000. ثم أصبحت معظم المؤسسات تعمل بقوة العطالة المكتسبة. قد يكون هذا مقبولًا نسبيًا في حال الاستقرار والأمن المستمر منذ عقود. ولكن كيف سيكون عليه الوضع في حال الأزمات الكبرى وما يتبعها من تدمير للبنى التحتية والبيوت وغياب الكهرباء وتوقف عمل المشافي في العديد من المدن والبلدات وتصاعد وتيرة النزوح الداخلي والخارجي، ناهيك عن اعتقال الآلاف الذين لا يُحالون إلى القضاء وكأن الأحكام العرفية ما زالت سارية المفعول؟".

يضيف بلغة الواثق: "لا الائتلاف الوطني، ولا مجلس إسطنبول، ولا هيئة التنسيق كمعارضة داخلية متعددة الأقطاب، ولا أي مجموعات معارضة سلمية أو مسلحة بارتباطاتها الخارجية المعروفة تستطيع أن تدعي أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري. كذلك فإن الحكم القائم بجيشه العقائدي وأحزابه الجبهوية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي بخبرته الطويلة وبيروقراطيته المتجذرة لا يستطيع لوحده بعد سنتين من عمر الأزمة إحداث التغيير والتطور من دون شركاء جدد يساهمون في الحفاظ على نسيج الوطن ووحدة أراضيه وسيادته الإقليمية. إن فقدان الثقة بين هذين الطرفين، وبالتالي استحالة جمعهما في حوار مباشر، سيفضي إلى تدمير وتفكيك مستمرين لا يستفيد منهما في هذه المرحلة إلا الاحتلال الإسرائيلي".

ويرى الشرع "أن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد تتغير يومًا بعد يوم وأمام أعيننا. وما يحصل في سوريا يتماهى في مستوى أكثر تعقيدًا مع ما حصل في مطلع تسعينيات القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية. ولا بد من أن نأخذ في الاعتبار أيضًا أن تلك البلدان لم تدخل عند تغيير بنية أنظمتها في نزاعات أهلية أو حروب مدمرة، مع أنها دخلت في أزمات اقتصادية خانقة".

نقاشات القيادة

وهل في القيادة رأي واحد، أو يعمل الجميع وفق منطق سمعًا وطاعة، هل يسمع الرئيس مثلًا الآراء التي تخالف تصوره للعلاج؟ يجيب الشرع: "طبعًا، هناك آراء ووجهات نظر داخل القيادة السياسية، لكن الأمور ليست بالوضع الذي يقود إلى الحديث عن تيارات أو عن خلافات عميقة. عندما توليت من موقعي كنائب للرئيس إدارة ملف الحوار في تموز 2011 قبلت هذا التكليف انطلاقًا من قناعتي وقناعة هيئة الحوار الوطني كلها بأن الخطوة حقيقية وليست مجرد تكتيك. أنا هنا لا أنكر أنه قد يكون البعض منا تصرّف كأنه يعتبر أن لا لزوم لها وأوحوا للقيادة بذلك فتنصلتْ منها بحجة أن المعارضة في الداخل والخارج اعتبرتها إحدى مسرحيات النظام، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى الإجهاز على الحوار السياسي وفتح الباب على مصراعيه لحوار الرصاص والمدافع. الآن تعيش سوريا أزمة اقتصادية ومعيشية حادة إلى جانب الأزمة السياسية والعسكرية. وعندما نقول إن أي تدخل خارجي مرفوض، ننطلق من أنه لم يكن هناك إجماع من شعبنا أصلًا على زج جيشنا الوطني في الأزمة منذ بدايتها. فهل هناك من يتوهم أن هذا الشعب سيقبل بتدخل جيوش أجنبية فوق أرض سوريا؟ هذا أمر لن يحصل، وستكون هناك مقاومة له. إن مكانة ووحدة الجيش السوري لا غنى عنهما في أي حلول وحوارات سياسية مطروحة".

لكن هل الأزمة مرتبطة فقط بالاعتبار السياسي؟

يقول الشرع: "لا يمكننا من خلال أي مراجعة، أن نغفل العناصر الداخلية المرتبطة بالوضع الاقتصادي والسياسات التي اتبعت على مدار السنوات الأخيرة على الأقل. كما أننا لا نتجاهل حقيقة أن هناك حاجة إلى تغيير ذي مغزى في مؤسسات الدولة وأجهزتها كافة. التغيير الحقيقي هو الذي يقوم على معالجة المسائل الملحة وفق

الأولويات الضرورية. ربما لم نكن قبلًا نستمع جيدًا أو نقبل بملاحظات حول ضرورة التغيير السريع. لكننا نتعلم من تجربتنا ومن تجارب الآخرين. وندرك اليوم أن التغيير أمر مفروغ منه. إذا لم تأخذ السلطة زمام المبادرة لتحقيقه مع الآخرين فإن التغيير سيحصل بإملاءات أحادية منهم".

كيف تتصور الحل؟

"كل منطق يقوم على مبدأ رفض الحوار إنما يعكس رغبة في عدم التوصل إلى حل بيد السوريين أنفسهم. وبالتالي فإن أي تسوية، سواء انطلقت من اتصالات أو اتفاقات بين عواصم عربية وإقليمية دولية، لا يمكن لها العيش من دون أساسها السوري المتين. الحل يجب أن يكون سوريًا ولكن من خلال تسوية تاريخية تشمل الدول الإقليمية الأساسية ودول أعضاء مجلس الأمن. هذه التسوية لا بد أن تتضمن أولًا وقف العنف ووقف إطلاق النار بشكل متزامن وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة. وهذا ما يجب أن يترافق مع معالجة الملفات العالقة المتصلة بحياة الناس ومطالبهم المحقة".

يضيف الشرع: "المشكلة تكبر وتتعمق عندما يعتقد البعض أن الحسم أو الكسر ممكن. ليس صحيحًا على الإطلاق أن بإمكان كل هذه المعارضات أن تحسم المعركة على أساس إسقاط النظام إلا إذا كان هدفها إدخال البلاد في فوضى ودوامة عنف لا نهاية لها. ولا أرى أن ما تقوم به قوات الأمن ووحدات الجيش سيحقق حسمًا، سيما أننا ندرك، من دون أي أوهام، خطورة العمل الجاري الذي يستهدف تدمير سوريا: تاريخًا وحضارة وشعبًا. إن اتصالات الإبراهيمي وجولاته، كما مبادرة جنيف، يمكن اعتبارها أساسًا صالحًا لهذه التسوية. ولا نبالغ إذا قلنا إن إنجاز التسوية التاريخية للأزمة السورية قد يمهد الطريق لتحقيق مناخ دولي يعالج قضايا هامة أخرى بالطرق السياسية وليس بالمواجهة العسكرية".

ولكن هل نضجت التسوية التاريخية؟ يأمل فاروق الشرع ذلك، لكنه يستدرك: "إذا تصور أو أصر كل طرف معني بهذه التسوية أنه سيحصل على كل ما يتوقعه ويطمح إليه، فإن التطلعات الوطنية المشروعة للشعب السوري ستكون عرضة للضياع، ومصير المنطقة سيدخل في نفق مجهول".

فهرس عام

ت

ث

ج

خ

د

المركز العربي للأبحاث| عمان
Arab Center for Research| Amman